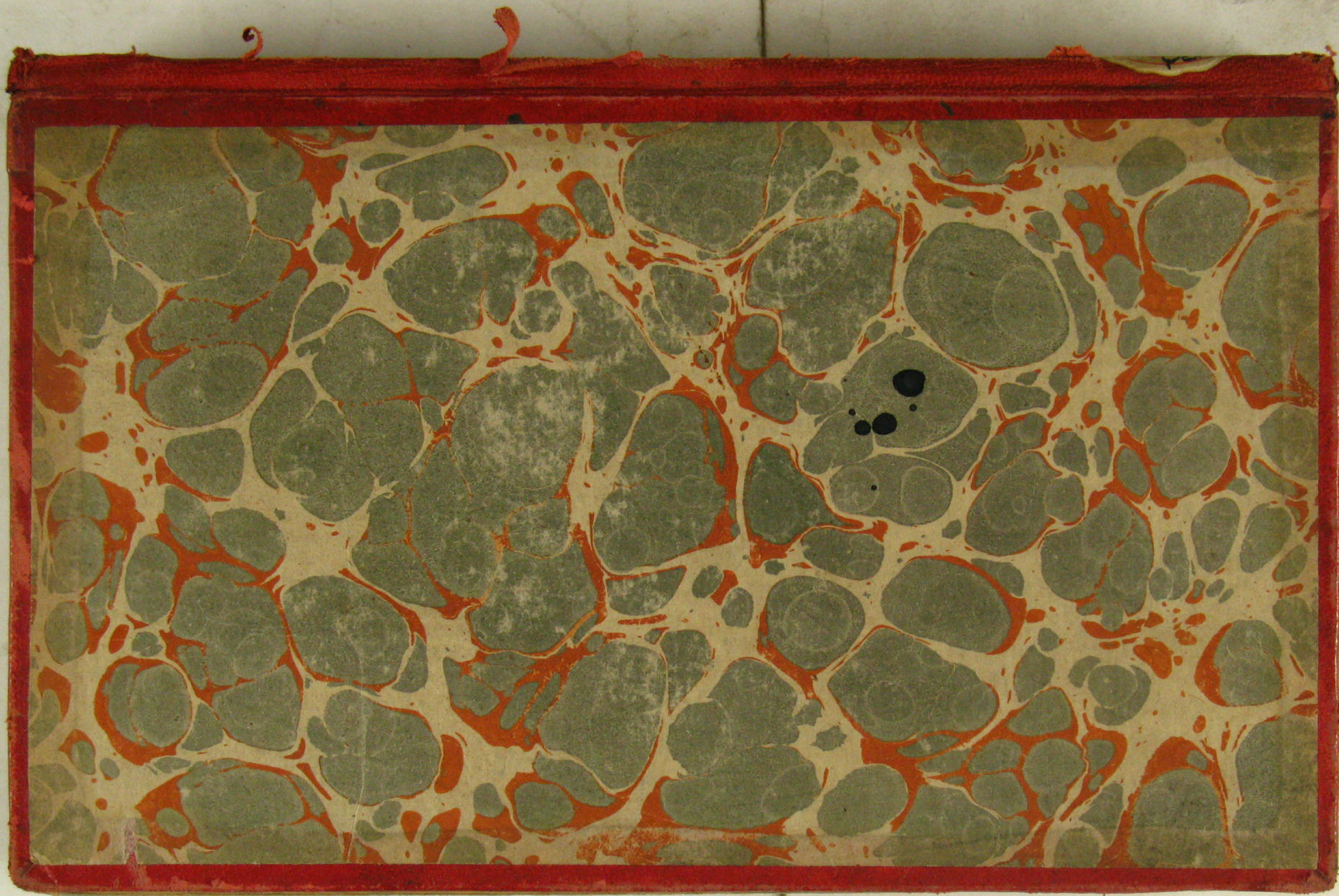


قيمت بك

١١٩

شيخ فاصل هندى على الكافيه

شيخ فاصل هنديحا على الكافية

هو

تملكه اضعف العباد السيد عثمان
راشد خالد النقشبندى
المجددى

سط

قال النبي عم من قرأ هذا الدعاء قبل الدرس يكون عالما البتة ومن شك فقد كفر اللهم اخرجني من ظلمات الوهم واكرمني بنور الفهم اللهم افتح علينا ابواب رحمتك وانشر علينا خزائن رحمتك يا ارحم الراحمين يا غياث المستغيثين يا مجيب السائلين والحمد لله رب العالمين

مصرع
الرأي بلا علم ضلال
والعلم بلا عمل وبال
فرد
الادب مادة استعماله عار

ورد
عداوة العاقل صدقة الجاهل
ورد
منع الكريم خير من بذل اللئيم

الفرق بين التفهيم والفهم التفهيم افادة المعنى عن اللفظ المتكلم
والفهم افادة المعنى عن اللفظ المخاطب فهم

الفرق بين المفهوم والمعنى المعنى ما حصل في العقل من حيث ان يكون اللفظ وضع بازائه
والمفهوم ما حصل في العقل اعم من ان يكون اللفظ موضوعا بازائه اولا تحرير

وهمزة القطع اربعة احدها باب الافعال وثانيها همزة الجمع وثالثها همزة المتكلم ورابعها همزة الاستفهام
واعلم ان الاسم الفاعل والمفعول اذا كانا مسندين الى فاعليهما مفردا لا يكون جملة لان اسنادهما ليس بالاصالة بل بشبه
الفعل نحو زيد ضارب عمرو مضروب ابوه لانه ليس كلام تام لانه لا يصح السكوت على قائم ابوه

المحرمات من اكل الغنم سبعة اذا ذبحت فكلها سوى سبع فعليك من الوبال فقاف يعني فرج ثم جاء يعني حصتين
ثم غين يعني غدة بمعنى بز ثم دال يعني دم ثم ميم يعني مرور ثم ذال يعني ذكر

الفرق بين الانزال والتنزيل الانزال يكون دفعة واحدة
والتنزيل هو الذي يكون بالتدريج الشفاعة كطلب النجاة وزعم الذنوب الفهم هو تصور المعنى من لفظ المخاطب

الكذب يجوز في ثلثة مواضع في الصلح بين الاثنين
وفي الحرب مع امرأته احترازا عن الفواحش والحسدة

الكوفيون هم الكسائي والفراء والثعلب واتباعهم
البصريون هم الخليل وسيبويه ويونس واتباعهم

الفرق بين القعود والجلوس ان القعود للقائم
والجلوس للنائم فقال للقائم اقعد وللنائم اجلس
كقولك جلس السلطان ولا تقل
قعد السلطان فهم

شرح فاضل هندي
على الكافية

بسم الله الرحمن الرحيم

نحمد الله نحو الآية الوافية ونشكره لنوال نعمائه الكافية ونصلي على نبيه
الرضي محمد الرفيع مناصب الهداية لارباب الالباب بكلمته الباهرة وعلى آله واصحابه
المعلين بشهاب حجته القاهرة والحاجبين عادية اعداء الله ببوارق
السيوف المهندة القاطعة وبعد فقد صنفت طبقات الادباء والكتاب تصانيف
في علم الاعراب بحسب قوتهم في البيان وسهمهم من بلاغة الخاطر والبنان
لكن الشيخ الامام قدوة الانام وحيد العصر فريد الدهر افضل المدققين
برهان المحققين ابا المفاخر شهاب الدين بن شمس الدين عمر الرواني الدولتابادي
ثم الهندي اكرم الله مآبه واجزل ثوابه قد عمل حواشي على الرسالة المشهورة
في الاعراب الشيخ الصناعة قدوة الائمة المشتهر في المشارق والمغارب العلامة
ابن الحاجب اسكن الله الفراديس وانال روح التقديس قد حازت مع
صغر حجمها وقد جاوزت في الفضل جميعها من حيث انشأت تبعتها
وتفرعت دوحتها موشاة بخير الالفاظ الساحرة ومغلقة تحلل المعاني
الظاهرة حل عقد البيان بما قيده وتبيض وجه البلاغة بما سوده ولعمري
هذه هي التي تقتضي الادباء ان تجلد وابتحرير معالمها اقلامهم ويحلو بتقدير
مساعيها كلامهم ولو ادركها الماضون من ارباب التصانيف لحدثتهم انفسهم

بان

بان يعتذروا بعد العجز عن كنه مدايحها وتعداد اصول مناجحها اعتذار ابي نواس
بقوله شعر اذا نحن اثنينا عليك بصالح فانت كما تثني وفوق الذي تثني
ولما كانت عقدا قد انعقضهم فتناثرت لآليه وروضة دخلت اسافله
في اعاليه وكانت كافية شافية ومن وراء الاقناع والاشباع اتية
اردت ان امنع المحصلين بها بنظم منثورها وجمع ما نثرها ليتخذوا ايجاز
على الشهر وانيسا في المقام والسفر وعلى الله التوكل في الامال واليه المرجع
والمآل فاقول ناقلا كلامه وبالله التوفيق لاتمامه انما لم يبتدأ الشيخ
رحمه الله في هذه الرسالة بحمد الله هضما للنفس بتخييل ان كتابه هذا من
حيث انه كتابه ليس ككتب السلف رحمهم الله حتى يبتدأ على سننها وليس
ذا بال حتى يكون بترك الحمد اقطع وبدأ بذكر الكلمة والكلام لكونهما موضوع
علم النحو يبحث فيه عن احوالهما من الاعراب والبناء وما يتعلق بهما
ولما كان الكلمة جزء الكلام ويرجع الاعراب اليها بالذات قدمها عليه
فقال الكلمة اللام للجنس والتاء للوحدة النوعية والفردية والكلمة
الواحدة كلية مفهوما وان كان جزئية فيما صدقت عليه والتعريف
باعتبار المفهوم وعلى هذا لا ينافي الاستغراق ايضا كما في كل فرد
وكل واحد لكن محل التعريف يا باه اذ التعريف انما يكون للحقيقة لا للافراد
الا ان يقصد بيان الطرد لا التعريف واما حمل اللام على العهد الذهني فيوجب

عهد ... الآن يعتبر التعيين الخ ان اللام لطالعة الذهن عما يتداوله القوم من الالفاظ فيوجب جهالة المحدود ايضا المعهود الذهني لابد وان يكون فردا وحصة غير معينة من الحقيقة لا النفس الحقيقة ولا حصة معينة منها

جهالة المحدود الآن يعتبر التعيين باعتبار المقام والاولى ان يحمل على
الجنس او العهد الخارجي بارادة الكلمة المذكورة على السنة النحاة قيل
بتجريد التاء عن معنى الوحدة وابقائها المتحرز عن الوقوع على الثلث
فصاعدا كما هو حكم المجرد عنها وفيه ان الاسم المجرد يصح تجريده عن
معنى الوحدة كما قيل في ان الانسان لفي خسر اما تجريد التاء عن معنى الوحدة
فبعيد لا يوجد في الاستعمال لكونه نصا في الوحدة والكلم المجرد عن التاء
جنس لا جمع كما قيل بدليل قوله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب وبتصغيره على
كليم وبقوله احد عشر كلما وقيل جمع حيث لا يقع الا على الثلث فصاعدا
والكلم الطيب مأول ببعض الكلم والاخيران ممنوعان **لفظ** وهو في
ح اللغة الرمي يقال كلت التمرة ولفظت نواتها اي رميتها وفي الاصطلاح
صوت يعتمد على المخارج من حرف فصاعدا وقيل الحاصل من صوت
يقصد به حصول حرف فصاعدا وقيل ما يتلفظ به الانسان من حرف
فصاعدا وفي كل وجوه من النظر فتامل فتعرف واحترز به عن الدوال
الاربع وانما لم يقل لفظة لان الوحدة غير مرادة والمطابقة غير لازمة
لعدم الاشتقاق مع كون اللفظ احصر واللفظ اعم من ان يكون
حقيقة او حكما كالمنوي في زيد ضرب واضرب حيث يصدق عليه
تعريف اللفظ اعتبارا او حكما لا حقيقة اذ ليس من مقولة الحرف والصوت

اصلا

اصلا ولم يوضع له لفظ وانما عبروا عنه باستعارة لفظ المنفصل
من نحو هو وانت واجروا فيه احكام اللفظ فكان لفظا حكما بهذا الاعتبار
والمحذوف لفظ حقيقة لصدق ماهية اللفظ عليه لانه من مقولة ما تلفظ
به الانسان وصدق الماهية لا يستدعي الوجود فالمحذوف لا ينافيه
وضع الوضع تعيين اللفظ للمعنى اولا وقيل تعيين اللفظ بازاء المعنى بنفسه
وقيل تخصيص الشيء بشيء متى اطلق او احس به فهم المعنى المخصص له
ويخرج من الاول المشترك باعتبار المعنى الثاني والمنقولات الا ان يراد
اولية عند الوضع ويخرج دوال الاربع فيراد تعريف النوع لا الجنس
ويخرج من الثاني الحرف لاحتياجه الى الضميمة واجيب بان المحتاج
الدلالة لا التعيين ويدخل في الثالث المحرفات الا ان يمنع فيه التحيصف و
المنقولات الا ان يراد التخصيص الاولي او يعرف بالوضع ويخرج عنه
الحرف حيث لا يفهم معناه متى اطلق بل اذا اطلق مع ضم ضميمة و
اجيب بان المراد متى اطلق اطلاقا صحيحا واطلاق الحرف بلا ضميمة غير
صحيح ويخرج من جميع التعريفات حروف الهجاء مع كونها موضوعة
لغرض تركيب الالفاظ دون المعنى فيراد تعريف نوع وانما ترك قيد الدلالة
لاندراجها في الوضع وما يقال تركه لئلا يخرج الحرف قبل ضم ضميمة فيه ان الدلالة
بالقوة فلا يخرج وفيه ويحترز بقوله وضع عن المحرفات والاصوات والمهملات

وما يدل بالعقل لمعنى المعقولة باللام وفيه احتراز عن حروف الهجى
مفرد وهو ما لا ينقسم عليه لفظه بخلاف المركب كمعنى الرجل فضربت وتضرب
وقايمة وبصري مركبات والا لزم في خمسة توالي اربع حركات في كلمة
واحدة وفي عداة ابدال الواو في الوسط ولا يلزم بالتركيب اجتماع
التذكير والتأنيث في قايمة ولو لزم للزم في الرجل اجتماع التعريف
والتنكير وليس بشيء وقوله مفرد بالرفع صفة اللفظ وبالجر صفة معنى وبالنصب
حال من ضمير وضع وهي اسم وفعل وحرف اي الكلمة صادقة على هذه الاقسام
والا فالكلمة من حيث هي ليست باسم ولا فعل ولا حرف منقسمة الى هذه
الاقسام الثلثة انقسام الكلي الى الجزئيات لا انقسام الكل الى الاجزاء والاسم
مأخوذ من السمو بدليل امثلة اشتقاقه من نحو سمي يسمي والسماء وسمي و
قيل من الوسم لتناسبهما في معنى كون كل منهما علامة للمسمى والامثلة محمولة
على القلب ويسمى الفعل فعلا لتضمنه الفعل وهو المصدر والحرف في
اللغة الطرف سمي به لانه يكون في طرف من الاسم والفعل واللام في
قوله لانها يتعلق بمفهوم الكلام حيث يفهم من دعوى الحصر بالسكوت
في معرض البيان اى انحصرت على هذه الثلثة لانها اما ان تدل اي
لان حالها اما دلالة او عدم دلالة اولانها اما ذات دلالة اولانها
اما دالة او لا على كذا ثابتة فيكون قوله اما ان تدل مبتدأ محذوف الخبر

والجملة

والجملة خبران ويمكن ان يؤول المصدر باسم الفاعل اي لانها اما دالة
فلا يرد امتناع حمل الدلالة على الكلمة ودلالة اللفظ كونه بحيث يلزم
من العلم به العلم بمعناه وقيل دلالة اللفظ فهم المعنى منه عند اطلاقه
او تخيله او احساسه وهذا تعريف ما بالعلامة والاثر والا فالفهم الذي
هو صفة السامع او صفة المعنى كيف يعرف به الدلالة التي هي صفة اللفظ
ويمكن ان يقال انه تعريف لصفة الشيء بصفة السببية اصطلاحا ولا
مشاحة فيه والمراد اما ان تدل وضعا فلا يرد ما خرج عن الاستقلال
من الموصولات ونحوها على معنى مفعول به ليدل وجره تقديري كعصا في
نفسها في بمعنى الباء اي بنفسها لا بضم ضميمة ويحتمل ان يكون صفة معنى
اى حاصل في نفس الكلمة اى مدلولها بخلاف الحرف فانه يدل على معنى
حاصل في غيره اي مدلول لغيره كاللام تدل على تعريف تضمنه الاسم ولم
دالة على نفي تضمنه الفعل وعلى هذا فقس وفي بعض النسخ في نفسه اي معنى
حاصل بنفسه اى بالنظر اليه لا بالنظر الى كونه مدلول لفظ اخر من اسم
او فعل بخلاف الحرف اولا عطف على تدل اي لا تدل على معنى في نفسها
فان قيل العدم لا يكون مقوما لماهية قيل هذا التعريف رسمي اي
لا ماهية مع ان العدم المضاف الى الوجود قد يعرف به قالوا العمى عدم
البصر عما من شانه البصر والموت عدم الحيوة عما من شانه الحيوة الثاني

اى ما لا يدل على معنى فى نفسها **الحرف** الجملة مستأنفة لانه اما قال اما كذا وكذا فكان سائلا قال ما الاول وما الثانى فقال الثانى كذا والاول كذا وانما قدمه فى الدليل وان كان اخره فى الدعوى لانه فى اللغة الطرف فذكره مرة فى الطرف ومرة فى طرف اخر ولان الشروع فى البيان من القريب اولى ولعدم التقسيم فيه ولانه عدمى والعدمى يتقدم **والاول** اى ما يدل على معنى فى نفسها **اما ان يقترن** خبر الاول بحذف مضاف منه او من المبتداء او مبتداء محذوف الخبر او مبتداء ويله بالصفة على طريقة اما ان تدل والمراد ان يقترن وضعا فلا يرد على عكسه نحو عسى ونعم وبئس وما احسن زيدا مما خرج عن الاقتران فى الاستعمال ولا على طرده نحو هيهات وصه ونحو زيد ضارب الآن او امس او غدا مما اقترن بالعارض **باحد الازمنة الثلثة** الماضى والحال والاستقبال وتقييد الاقتران باحد الازمنة الثلثة يمنع خروج نحو الصبوح والغبوق والسرى والتأويب عن حد الاسم ودخوله فى حد الفعل المضارع مقترن باحدها عند الواضع او يقال ما اقترن بزمانين يصدق عليه انه اقترن باحد الازمنة لوجود الواحد فى الاثنين لكنه لا يصدق عليه انه يقترن باحدها فقط والمراد من الاقتران لا بقيد فقط ولا بشرط التعيين وعدمه فلا يخرج المضارع الغير المعين والماضى المعين

والمقصود

ولا يرد لفظ الماضى والمستقبل لان المراد بالاقتران اقتران بالصيغة وليست فيهما صيغة اقترنت ولانه ان اريد بهما الفعلان المعهودان فمعناهما غير مقترن وانما اقترن معنى معناهما وان اريد بهما الزمان فمعناهما الزمان لا لشئ اخر يقترن به وفيه **او لا** اى او لا يقترن باحد الازمنة الثلثة **الثانى** اى ما لا يقترن باحد الازمنة الثلثة **الاسم** الجملة مستأنفة **والاول الفعل** اعلم ان الدليل عقلى والمقدمات اصطلاحية نقلية فلا يرد ما قيل ان الفعل لا يحكم بالحصر لاحتمال القسم الاول وكل قسم من قسمى الثانى التقسيم وان الدليل من اقتران الشرطيات ووجه الحصر ان هذه القسمة دايرة بين النفى والاثبات فيوجب الحصر والا لزم ارتفاع النقيضين او اجتماعهما لاختصاص كل صورة من الاقتران بقسم فلم يبق للثالث الا شمول العدم فيلزم ارتفاع النقيضين او شمول الوجود فيلزم اجتماعهما **وقد علم** الواو عاطفة على المحذوف اى قد تبين وقد علم او اعتراضية لمدح الدليل المذكور ترغيبا للطالب او الرد من ظن ان هذا الحصر بدون تعريف الاقسام او تنبيه من لا يكتفى بالاشارة ولله در المص اشار الى الحدود فى ضمن الدليل ثم نبه بقوله وقد علم ثم صرح بعد بناء على اختلاف مراتب الطبايع وقد اما للتعريف او للتحقيق وقد جرت العادة باستعمال العلم فى الكليات والمعرفة فى الجزئيات **بذلك** اى بدليل المذكور والباء للاستعانة وانما وضع المظهر موضع

المضمر لزيادة التمكن في الذهن واختار ذلك دون هذا للتعظيم كما في قوله
تعالى الم ذلك الكتاب **كل واحد منها** مفعول ما لم يسم فاعله واريد بالحد المعرف للشيء
الجامع المانع وفي تعيين حرف الاضافة هنا نوع صعوبة اذ اللام يقتضي المغايرة
ومن يقتضي صحة الحمل الا ان يقال كل لاحاطة جزئيات كلي اضيف هو اليه ومفهوم
قوله واحد منها كلي يصدق على الاسم والفعل والحرف واضافة الجزئي الى الكلي
بمعنى اللام لكنها يمتنع اظهارها الا بعد التأويل بالجزئيات او الافراد ونحو ذلك
والا يلزم فك كل عن الاضافة وذا لا يجوز والمعنى وقد علم حد جزئيات لهذا
الكلي وقوله منها اي الانواع الثلثة صفة واحد **الكلام** لم يعطف على قوله
الكلمة لفظ مع وجود الجامع والتناسب لعدم قصد الربط وعده كخطبة
بعد خطبة وفصل بعد فصل وكتاب بعد كتاب **ما تضمن** اثر تضمن على
تركب لانه اخصر لاستغنائه عن صلة من ولصدقه على اضرب حقيقة
دون تركب وفيه ان المصطلح عليه فيما بينهم لفظ الافراد والتركيب دون
تضمن والاولى التلفظ بالمصطلح وايضا ان قوله تركب اخصر بصحة الاكتفاء
عن قوله كلمتين رأسا بان يقول ما تركب بالاسناد بخلاف التضمن وايضا
ان جعل اضرب متضمنا لكلمتين حقيقة محل تأمل **كلمتين** يشتمل التركيب
الاسنادي والاضافي والتوصيفي والامتزاجي وغيرها ولا يرد عليه
نحو زيد ابوه قائم مما تضمن اكثر من كلمتين لانه مما صدق انه تضمن اكثر

من

من كلمتين صدق انه تضمن كلمتين لوجودهما فيه واعلم ان زيد قائم
بهيئة المجموعية تضمن لزيد قائم بهيئتها الافرادية فلا يلزم اتحاد التضمن
والمتضمن وفيه انه يصح ان يقول ما تضمن اذ الاسناد لا يكون بدون كلمتين
وهو اخصر لتركه من وكلمتين والباء لكنه يتوهم ح صدقه على الجزء **بالاسناد**
الباء للاستعانة او للالصاق او السببية او للمصاحبة وهي متعلق بتضمن
او صفة مصدر محذوف اي تضمنا ملتبسا او صفة كلمتين اي كلمتين
ملتبستين واحترز به عما وراء التركيب الاسنادي والمراد من الاسناد
الاصلي المقصود لذاته وهو النسبة المفيدة فايدة تامة وقيل هو الحكم المفيد
باحد جزئي المركب على الاخر والاسناد اعم من الاخبار واختاره ليتناول
الانشاء ايضا فان قيل يصدق هذا الحد على نحو رجل قام ابوه والذي
قام ابوه لتحقيق الاسناد بين قام وابوه بخلاف عبارة المفصل من
قوله هو المركب من كلمتين اسندت احديهما الى الاخرى فانها صدقت
على قام ابوه مثلا ولم يصدق على ما تضمنه وكذا كلام المص يشير الى ان
نحو ضربت زيدا قائما بمجموعه كلام لانه تضمن كلمتين بالاسناد وكلام
المفصل يشير الى ان الكلام هو ضربت والمتعلقات خارجة عنه وقيل واعلم
انه لو قال الكلام ما فيه الاسناد لكان اخصر لكنه يتوهم صدقه على الجزء
ايضا لان الاسناد صفة يتعلق بكل جزء وقيل يلزم الاقتصار على الفصل

وفيه **ولا يتأتى** اى لا يحصل **ذلك** اي الكلام او ما تضمن كلمتين بالاسناد
او التضمن المذكور والاسناد الاصلي المقصود لذاته وعلى الاولين يشكل
الظرفية فيجاب بان الكلام كلي يصلح ان يكون مظروفا للجزئي وانما اخر
المسند اليه بناء على مقتضى الظ لان الـ مع حال الذهن فلا يحتاج الى
التقوى وقدمه صاحب المفصل فقال وذلك لا يتأتى الا في اثنين فجا للكلام لا على
مقتضى الظاهر لتنزيل غير المتردد منزلة المتردد ولتقديم ما يلوح مثله
بكلم الخبر وهو قيد الاسناد فقدمه للتقوى **الا في اسمين** اي لا يحصل في تركيب
الا في احد هذين التركيبين لامتناع الاسناد في غيرهما وفي بعض من
اي من اسمين فلا يكون الظرف والمظروف شيئا واحدا وقدم ه
المركب من الاسمين لاستحقاق جزئيه التقديم **او اسم وفعل** فقدم الاسم
لما تقدم من الاستحقاق وفي بعض النسخ او في فعل واسم ووجه ان المركب
من فعل واسم يلزم فيه تقديم الفعل فقدمه في الذكر ونحو يا زيد بتقدير
ادعو زيدا فلم يكن من تركيب الحرف والاسم ونحو ان يكرمني اكرمك
وان كان مركبا من الجملتين لكن المعتبر في الكلام هو الثانية والشرط
قيد فان قيل ما بال المص في تقسيم الكلام بالحصر ولم يصرح في الكلمة قيل
التركيب العقلي يرتقي الى ستة فاحتاج الى الحصر ولو قال الكلام ما
تضمن اسمين او فعلا واسما بالاسناد لكان اخصر لكن ما ذكره اصوب

واوضح

واوضح **الاسم** لم يعطف على ما سبق لعدم قصد الربط كما تقدم **ما دل** اي
كلمة دلت فما موصولة او موصوفة وجعلها موصوفة اولى لئلا يلزم
الاقتصار على الفعل والمراد بالدلالة الدلالة الاولية فلا يرد اسماء
الافعال فان قيل ان اريد بالدلالة الدلالة المطابقي دخل الفعل في حد
الاسم لان مدلوله المطابقي غير مقترن والالتزام اقتران الزمان بالزمان
وان اريد بها الدلالة التضمني خرج الاسماء البسائط قيل واعلم ان
الماضي الواقع في الحد يراد به الاستمرار **على معنى في نفسه** اي بنفس
الكلمة لا بضم ضميمة كالحرف فعلى هذا لفظة في بمعنى البا متعلقة بدل
والضمير عايد الى لفظة ما ويحتمل ان يكون الضمير عايدا الى ما ويكون في
صفة معنى اى كلمة دلت على معنى حاصل في نفسها ومعنى حصوله في
الكلمة كونه مدلولا لها وليس تكرارا اذ الكلمة قد تدل على معنى هو
مدلولها وقد تدل على معنى هو مدلول غيرها اذ الحرف يدل على معنى هو
مدلول لفظ اخر تضمنا او التزاما او مطابقة كاللام في الرجل يدل
على معنى عليه لاسم الواقع بعدها تضمنا باعتبار الوضع التركيبي و
كذا لم يدل على النفي الذي تضمنه الفعل باعتبار الوضع التركيبي وكذا
من في سرت من البصرة يدل على ابتداء تضمنه البصرة باعتبار تركيبه
مع من بناء على الوضع التركيبي ونعم تدل على معنى يدل عليه الجملة المتونة

بها مطابقة والياء والكاف والتاء في اياي واياه واياك وانت تدل على
مايدل عليه الضمير من الصفات اللازمة التي تضمنها والتنوين يدل على صفات
يدل عليها اللفظ التزاما فقوله في نفسه متعلق بيدل او صفة معنى او حال
او خبر مبتداء محذوف والجملة حال او صفة وضميره عايد الى اللفظ
او المعنى واحترز عن الحرف فانه ليس في نفسه معنى بل هو علامة لحصول
معنى في لفظ اخر وعلى الاخير في معنى الباء وعلى الاول يحتمل الوجهين
غير بالجر صفة معنى وبالنصب حال وبالرفع خبر مبتداء محذوف
الجملة حال او صفة **مقترن** اي غير مقترن جزءه فلا يدخل الفعل
لان جزءه مقترن ولا يخرج البسايط لصدق سلب اقتران الجزء
عند عدمه اذ السلب قد يكون عند عدم الموضوع فاندفع ما قيل
ما دل عليه الفعل مطابقة غير مقترن باحد الازمنة الثلثة اذ اقتران الكل
بالجزء يستلزم اقتران الشيء بنفسه والزمان الخارج عن مفهوم الفعل
غير متحقق فاقتران المعنى المطابقي بالزمان في الفعل على وجه التسامح
والمراد بالاقتران المنفي الاقتران وضعا فلا يرد على عكسه نحو اسم
الفاعل واخواته واسماء الافعال ولا على طرده نحو نعم وبئس **باحد الازمنة**
لا بشرط التعيين سواء كان معينا او لا فلا يرد المضارع وقوله الثلثة
صفة الازمنة **ومن خواصه** جمع خاصة وهي ما يوجد في المخصوص له دون غيره

وقد

وقد يرسم بانها كلية مقولة على افراد حقيقة واحدة فقط قولا عرضيا
وانما لم يقل من خصايصه اختيار اللفظ المصطلح عليه فيما بين الباحثين
على الحد والخاصة **دخول اللام** قدم العلامات اللفظية لانها في الدلالة اظهر ثم
قدم ما يدخل في الاول وهو اللام واخر ما يلحق الاخر وهو الجر والتنوين ثم
قدم الجر لان التنوين تتبع الحركات وجودا فكذا ذكرا ثم قدم من المعنوية
الاضافة لتضمنها العلامة اللفظية ايضا وهو الجر او حرف الجر وانما
اختصت اللام بالاسم لافادتها التعريف المختص به وحملت على اللام
المعرفة اللام الزايدة للتحسين وفيه **والجر** انما اختص به لكونه علما للمضاف
اليه المختص به وفيه وقيل لكونه اثر حرف الجر وفيه ايضا قيل انما لم يدخل
الفعل لانه لما حط اعراب الفرع يجعل ما هو الاصل في البناء اعرابا فيه
وهو الجزم منع الجر لئلا يزيد اعرابه على الثلثة ولانه اريد حط الفرع
عن رتبة الاصل بمنع بيان شيء مما هو الاصل في الاعراب فيه وخصت
الجر بالمنع لتوسط مرتبته توفية للاعتبارين **والتنوين** اي الذي لم يختص
بالقافية وفيه احتراز عن تنوين الترنم والغالي وانما اختص ما سواه به
لايجابه الانقطاع عما بعده وايجاب الفعل الاتصال بالفاعل فيتنافيان واقتضا
الصفات الفاعل فرع له فلا يعتد به ولاختصاص كل من الامكنة والعوضية
عن المضاف اليه والفرق بين المعرفة والنكرة ومقابلة نون الجمع بالاسم واما

ماهو عوض عن حرف العلة في نحو جوار فمحمول على ماهو عوض عن المضاف اليه
طرداللباب والاضافة اي كونه مضافا بتقدير حرف الجر لاستلزام معاقبة
التنوين او ما في حكمها وقد عرفت اختصاصها به ولاختصاص لوازمها
من التعريف والتخصيص والتخفيف لحذف ماذكر من التنوين وماقام مقامه
والتخفيف في نحو الحسن الوجه فمحمول عليه طرداللباب والاسناد اليه اي الى الاسم والحكم
عليه بالخصوص باعتبار الطبيعة النوعية دون الصنفية المستفادة
من اليه المختص به عقلا فيفيد الخبر فاعرف وانما اختص به لان الفعل وضع
لان يكون ابدا مسندا فقط فلو جعل مسندا اليه يلزم خلاف وضعه وانما اختار
هذه الخمسة لكونها من معظمات الخواص لتضمن كل منها خواص كثيرة اذ اختصاص
اللام يتضمن انواع التعريفات واصناف اللام والميم ويتضمن الجر اختصاص
حرف الجر والتنوين اختصاص اصنافها ومعانيهما والاضافة اختصاص
كونه مضافا ومضافا اليه واختصاص التعريف والتخصيص والتخفيف
مما ذكره ونحو ذلك والاسناد اليه اختصاص كونه موصوفا وذاحال و
مفعولا ومميزا ونحو ذلك واصناف مسند اليه على ماعرف فبالحري ان
يؤثرها بالذكر وهو معرب الاعراب في اللغة الاظهار وازالة الفساد والمعرب
مظهر فيه اي محل اظهار المعاني ومزال فساده ومبني مأخوذ من البناء المقصود
به القرار وعدم التغير وهذا التقسيم الكلي الجزئيات فالمعرب الفائل للتغير المركب

اي

اي الذي ركب مع غيره تركيبا اسناديا وفيه وقيل اي الذي ركب
مع عامله وفيه ايضا وهو كالجنس يشمل كل مركب وخرج به ماليس بمركب
كالاصوات ونحو الف وبا وزيد وعمرو وبكر الذي لم يشبه ولم يناسب
مبني الاصل اي الامر بغير اللام والحروف والماضي وقوله الذي الخ كالفصل
حيث خرج عنها ما ناسب مبني الاصل والمراد بالمبني الاصل مبني هو الاصل
المبنيات والاضافة بيانية وليس معناه مبني اصله ولا في اصله ولا مبني
القانون ونحو ذلك فان في كل من ذكره وهنا بحث ميالا يخفى ولا يرد مبني الاصل
حيث هو مركب غير مناسب مبني الاصل اذ الشيء لا يشبه نفسه لان
المراد الاسم المركب ولانه خارج دلالة ولان كلا من مبنيات الاصل
يشبه صاحبه فلم يصدق عليه قوله لم يشبه مبني الاصل واما مناسبة اسم
الفاعل الذي بمعنى الماضي ومناسبة غير المنصرف الماضي والامر في
الفرعيتين ومناسبة سعيد سعاك الله ومناسبة غير عن الا الحرف
ومناسبة المثل الكامل ف ومناسبة المضاف حرفا لاضافة ومناسبة
اخر اللام او من ومناسبة اي حرف الشرط والاستفهام وتضمن المعنى
والمجموع حرف العطف وغير ذلك مما لم يؤثر في منع الاعراب فمناسبات
غير معتبرة لضعف او معارض وفيه لو استدل على عدم مناسبتها
باعرابها لكان دورا وايضا المناسبة مجهولة وارادة القوية لكون

القوة والضعف نسبتين لا يخرجها عن الجهالة معا فيه **وحكمه** اي
خاصته او اثره الثابت به او حكم وقع فيه فالاضافة للملابسة
ان يختلف بالقوة **اخره** اي صفة اخره ولا دور لو جعل هذا الحكم حدا له
لامكان معرفة الاختلاف بالاستعمال كزيد او بالاستدلال بالواحد
كجرحي او بالجمع كجلي او اضافته الى الفاعل للمدارية وعدمها في هذان
واللذان بناء على الواحد والجمع لا على البناء معا فيه **لاختلاف** اللام
للوقت او العلة وفيه **العوامل** اللام للجنس واحترز به عن اختلاف
اخر غلامي بالياء وعن اختلاف اخر من في من الرجل ومن ابنك
ومن زيد وفيه فان قيل جاءني زيد مثلا اذا وقع في الاول ثم
يختلف فيه العوامل وهو معرب قبل المراد صلاحية ترتب الاختلاف
اخره على حصول اختلاف العوامل او يراد حصول اختلافين بالفعل
يحمل على كون الخاصة مفارقة او يراد بالاختلاف الوجود للملازمة
والمشاكلة وبالعوامل الجنس فيكون المعنى اختلاف صفة الاخر لوجود
العوامل **لفظا او تقديرا** تفصيل لاختلاف الاخر اي اختلافا ملفوظا
او مقدرا او لاختلاف العوامل اي سواء كانت العوامل ملفوظة
او مقدرة والجملة من باب التذييل **الاعراب** عند البعض عبارة عن
الاختلاف وبعضدان الاعراب ضد البناء والبناء ليس بواقع على

الحركات

الحركات ما به البناء فكذا الاعراب ولما كان اتفاقهم على تنويع الاعراب
على الرفع والنصب والجر بعضد ان الاعراب ما به الاختلاف قال المص
ما اي حركة او حرف فلا يرد العامل المقتضي والاسناد **اختلف اخره**
اي صفة اخر الاسم او المعرب انما يجعل الاعراب في الاخر لانه دال على
الوصف اي كونه عمدة وفضلة والدال على الوصف بعد الموصوف **به** اي
بالحركة او بالحرف فهو عايد الى ما فان قيل اختلاف اخر المعرب لا يتحقق
الا بحركتين فالحركة الواحدة ينبغي ان لا يكون اعرابا قيل المراد بالسبب القريب
الغير التام اي ما له نوع تاثير في المسبب لا التاثير التام فيخرج العامل لانه
سبب بعيد وتدخل الحركة الاولى والثانية لان الثانية لا توجب الاختلاف
الا بعد الاولى ويمكن ان يقال الحركة الاولى بعد السكون فيكون بما يتم به علة
الاختلاف فيصدق عليها لانها مما يختلف به اخر المعرب لان الاسم ح
معرب اي مركب لم يشبه مبني الاصل اختلف بها اخره من السكون الى
الى الحركة وان لم يكن في حال الاعراب كما يقال ارضعت هذه المرأة هذا الب
ليدل اي الاختلاف او ما به الاختلاف به وهي علة غائية للاختلاف وقد خرج
بها حركة نحو يا غلامي لانها مما اختلف اخر المعرب لان غلامي معرب على اختيار
المص لكنها لا تدل على معنى من المعاني المعتورة وان جعلت العلة خارجة
عن الحد يخرج حركة نحو يا غلامي باعتبار الحيثية فانها ليست مما جيء به من حيث

انما يختلف بها اخر المعرب بل من حيث انها يوافق الباء على المعاني اي الفاعلية
والمفعولية والاضافة المعتورة عليه اى على ذلك المعرب والاسم ويقال اعتوروا
الشئ وتعاوروه اى تداولوه وعلى هذا يكون المعتورة على صيغة اسم
المفعول لان المعاني متداولة لا متداوله وان ثبت الرواية بكسر الواو ويحمل
على المجاز العقلي نحو في عيشة راضية فيكون المعنى على المعاني المعتورة مظهرها
اياها عليه وانواعه اى انواع اعراب الاسم بالاستقراء وانما قال ههنا وانواعه
وفي المبني القابه لان كل واحد من الرفع والنصب والجر دال على نوع من المعاني
فلما كانت المدلولات انواعا كانت الدوال عليها انواعا بخلاف هناك لان كل
واحد من العلامة البنائية تدل على امر واحد وهو البناء رفع يسمى رفعا
لارتفاع الشفة السفلى عند التلفظ به ولرفعه مرتبة بين اخوات ونصب يسمى
نصبا لانتصاب الشفتين على حالهما عند التلفظ به ولانه ينصب الفضلة في
الكلام من غير ان يحتاج اليها الكلام وجر يسمى جرا لان عامله يجر الفعل الى
الاسم ولان الشفة السفلى تجر الى اسفل عند التلفظ به قيل انما انحصرت انواع
الاعراب في الثلثة لان المعاني ثلثة فيكون انواع الاعراب الدال عليها ايضا ثلثة
ليكون الدال على حسب المدلول والا لزم الاشتراك او الترادف فالرفع الفاء للتفسير
علم الفاعلية لتناسب الرفع والفاعل في القوة والياء المصدرية اى كونها فاعلا
حقيقة او حكما او نسبية اى الخصلة المنسوبة الى الفاعل وهي في المبتداء

كونه

كونه مسندا اليه وفي الخبر كونه جزء ثانيا من الجملة وفي باب خبر ان كونه
كونه جزء ثانيا من الجملة واقعا بعد كلمة ثلاثية او رباعية مقتضية للاسمين
وانما لم يقتصر على مجرد كونه جزء ثانيا من الجملة لان المقتضي للاعراب يلزم ان يكون
متقوما بالعوامل وكونه جزء ثانيا غير متقوم بان لوجوده قبل دخولها بخلاف
ما ذكرنا لحصوله بان كما ترى وكذا القول في اسم ما ولا انها كونه مسندا
اليه واقعا بعد نافي مقتضى الجملة كليس وفي خبر لا التي لنفي الجنس انها كونه
جزء ثانيا بعد ما يقتضي الاسمين فاعرف والنصب علم المفعولية لتناسب
النصب والمفعول في الضعف والياء فيها ايضا مصدرية اي كونه مفعولا
حقيقة او حكما او نسبية اى الخصلة المنسوبة الى المفعول وهي كونها في
المفعول فضلة كالمفاعل وفي اسم ان ولا وفي خبر باب كان وما ولا
كونه واقعا بعد ما لا يتم بالمرفوع والجر علم الاضافة لتناسب الجر والمضاف
اليه في التوسط ولم يقل علم الاضافية لان الاضافة مصدر بنفسها فلا حاجة
الى جعلها مصدرا بالحاق الياء والتاء ولانه ليس للجر المقيد به ملحقات
كالرفع والنصب فلا حاجة الى الياء المؤذنة بالالحاق والاضافة اعم
من ان يكون حقيقة او صورة كما في بحسبك درهم وضارب زيد وحسن
الوجه والعامل اى عامل الاسم والعامل المطلق هو الموجب كون اخر الكلمة فعلا
او السماعي وجه مخصوص وفيه انه ان اطلق الوجه المخصوص ورد نحو يا زيد

ويا غلامي وان اريد وجه مخصوص من الاعراب لزم الدور على قول من
اخذ العامل في حد الاعراب وان اريد به وجه مخصوص من المقتضي يأباه ذكر
اخر الكلمة ويخرج عامل الفعل واجب بارادة وجه مخصوص مما اقتضاه المقتضي
او اشبه التام بالاسم **ما به يتقوم** اي عامل يحصل بسببه او باستعانته واعلم
انه ان اريد به السبب البعيد فلا يرد الاسناد لانه ليس بسبب بل شرط
او لانه سبب قريب وفيه وتقديم الجار والمجرور للاهتمام وحمله على الحصر غير
محتاج اليه في الحد **المعنى المقتضي للاعراب** وهي الفاعلية والمفعولية والاضافة
كضرب في ضرب زيد فانه يتقوم به فاعلية زيد وكضربت في ضربت زيدا فانه
يتقوم به مفعولية زيد والباء في مررت بزيد فانه يتقوم الاضافة في زيد
وقد عرفت في معنى الفاعلية والمفعولية فلا يفيد وعامل المبتدأ اعني التجرد
للاسناد يتقوم فاعلية وهو كونه مسندا اليه لانه لو لم يكن مجردا في الملفوظ
به العوامل اللفظية فيتحقق فيه ما يقتضيه لا الفاعلية جزما البتة ولو لم يكن التجرد
للاسناد فعدم تحققه فيه ظاهر ولما كان الاعراب اما بالحركة او بالحروف
والاعراب بالحركة اما مستوفي للحركات الثلث اولا والثاني اما محمول فيه الكسرة على الفتح
او على العكس والاعراب بالحروف اما بالحروف الثلث او بحرفين والثاني اما
رفعه بالواو او بالالف وهذه ستة اقسام شرع في بيان هذه الاقسام الستة
على الترتيب بتقديم الاعراب بالحركات الثلث لاصالته لان الاصل هو الاعراب بالحركة

والاصل

والاصل فيه استيفا الحركات الثلث ولا مقتضي المعدول عن الاصل فقال **فالمفرد**
المنصرف الفاء فصيحة اي اذا عرفت ذلك فنقول المفرد الخ والمراد بالمفرد المفرد من
كل وجه واحترز به عن غير المفرد ومن المثنى والمجموع وما في حكمهما مما الحق بها
فلا يرد كلا والاسماء الستة لانها غير داخلة في المفرد حيث اريد به المفرد
من كل وجه ولانه لا يلزم بالحكم على الجنس على الاجمال الحكم على كل فرد ولان الاسماء
الستة وكلا معربة بالحركات الثلث وان لم يكن كذلك في كل حال والاستغراق يوجب
اشتمال الافراد لا اشتمال احوالها وفيه **والجمع المكسر** احترز به عن الجمع السالم بالالف
والتاء او بالواو والنون او بالياء والنون **المنصرف** صفة بعد صفة واحترز
به عن غير المنصرف من المجموع كمساجد ومصابيح وكذا في الاول ولو قال
المفرد والجمع المكسر المنصرف فان لكان اخصر الا انه لما كان مما يحتمل التغليب
عدل عنه الى الاطناب **بالضمة** لفظا او تقديرا **رفعا** ظرف او حال او مصدر نوعي
ان قدر يعرب او تمييز عن النسبة اي وقت رفع العامل او مرفوعا اذ
يعرب بالضمة رفعا او بالضمة رفعة **والفتحة نصبا** من باب العطف على معمولي
عاملين مختلفين بتقديم الظرف نحو في الدار زيد والحجرة عمرو **والكسرة**
جرا ونصبا وجرا كقوله رفعا واعلم ان الفتحة والضمة والكسرة بالتاء واقعة
على نفس الحركة لا بشرط كونها اعرابية او بنائية بخلاف المجرد عن التاء
فانها القاب البناء **جمع المؤنث السالم** هو صفة جمع المؤنث وليس باعرف

من الموصوف لان المضاف الى ذي اللام له في باب الصفة حكم ذي اللام و
المراد صيغة جمع المؤنث السالم فلا يخرج نحو سبحلات وسبطرات في جمع المذكر
والمراد جمع المؤنث وما كان صيغته كسبحلات فكان من حذف المعطوف ولو قال الجمع
بالالف والتاء لكان اشمل واظهر واوضح واحترز بقوله السالم عن جمع المؤنث
المكسر كحمر في حمراء بالضمة رفعا والكسرة نصبا وجرا لانه فرع لجمع المذكر وحمل فيه
النصب على الجر فحمل فيه في الفرع ايضا لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل والمزية
يكون اعرابه بالحركات محتملة ضرورة لعدم ما يصلح للاعراب في اخره لان الاعراب
بالحروف في الجمع صار اصلا ممهدا معتبرا فصار الاعراب بالحركة كانه فرع فيها
وانما قدم جمع المؤنث على غير المنصرف لانه اكثر خلا فالاصل من جمع المؤنث
حيث تترك فيهما احدى الحركات مع التنوين بخلاف جمع المؤنث وسيأتي ذكرهما
على سبيل ترتيب الاحتراز عنهما في قوله فالمفرد المنصرف ولان غير المنصرف غير
المتعدد لانه قد يكون مفردا وقد يكون جمعا غير المنصرف بالضمة رفعا والفتحة
نصبا وجرا لانه لما ترك جره بشبه الفعل باعتبار الفرعيتين حمل الجر على النصب
لمكان المشاكلة بينهما اخوك وابوك وهنوك وحموك ام الزوج وعصبته
فلا يضاف الا الى المرأة وفوك وذو مال اضافة ذو الى الظاهر دون الكاف لانه
لا يضاف الا الى اسماء الاجناس الظاهرة واعلم ان اربعة منها منقوصات
والخامس اجوف واوي لامها هاء واصله فوه والسادس لفيف مقرون بالواو

واصله

واصله ذوو وان المراد منها الاسماء الستة المكبرة الموحدة لا هذه الالفاظ
والا لكان من باب الحكم على الجزئي فان قيل من اي نوع هذه الارادة قيل اللفظ
اذا اريد به مجرد اللفظ يكون علما والعلم يصح تأويله بالصفة المشتهرة
مسماة بها كما عرف في رب خاتم ولكل فرعون موسى فيصح ان يؤول اخوك
بالصفة التي اشتهرت بها ويمكن ان يقدر مثل مضافا ويجعل ذلك وجه الشبه
مضافة اما حال من قوله اخوك لانه مفعول فعل الاعراب من حيث المعنى فيكون
حالا من مفهوم الكلام واما حال من ضمير قوله بالواو والعبارة محمولة على التقديم
والتأخير والا فالحال لا يتقدم على العامل المعنوي واما جعلها خبر كانت المحذوف
ففيه ما فيه الى غير ياء المتكلم الجار متعلق بمضافة واحترز به عن نحو اخي و
اخي خبر قوله اخوك قوله بالواو رفعا والالف نصبا والياء جرا اي يصح اعرابها
بحروف ثلثة بالامكان العام لا بالضرورة فلا يرد ما قيل واعلم ان في
الاسماء الستة الموحدة في اعرابها وجوها منها اعرابها بالحروف الثلثة
اذا كان في اخرها حرف يصلح للاعراب وذلك اذا كانت مكبرة مضافة
الى غير الياء وانما اعربت بالحروف لانها تشبه المثنى في الدلالة على امرين
وامكان العمل بالشبه لوجود ما يصلح للاعراب في اخرها في هذه الحالة
سماعا بخلاف حالة الافراد والاضافة الى الياء لعدم ذلك فيهما وكذا في
حالة التصغير لان اخرها فيها حرف علة وما قبلها ساكن وهي في حكم الحرف

الصحيح فالحرف الصحيح لا يصلح للاعراب فكذا هذا وبخلاف نحو دم ويد لعدم
مايصلح للاعراب في اخرهما حالتى الافراد والاضافة حيث لا يعود حرف العلة
فيهما في الاضافة سماعا وكذا في ساير الاسماء المحذوفة الاعجاز فاعرف
المثنى وكلا عطف على المثنى وكذا كلتا ولم يذكره لكونه فرع كلا وفيه انه ذكر
الاثنين مع الفرعية وفيه مضافا الى مضمر واحترز به عما اذا كان مضافا الى
مظهر فان حكمه ح حكم عصا نحو جاءني كلا الرجلين ورايت كلا الرجلين و
مررت بكلا الرجلين واثنان واثنتان وكذا ثنتان وانما حكمهما كحكم المثنى لشبههما
بالمثنى لفظا لوجود الالف والياء ومعنى للدلالة على شيئين بالالف رفعا والياء نصبا
وجرا وانما جعل اعراب المثنى والمجموع بالحروف لان في اخرهما حرفا دالا على
التثنية والجمع فامتنع اعرابهما بالحركة لفظا فاما ان يعربا بالحركة تقديرا
او بالحرف لفظا وكلاهما خلاف الاصل لكن الاعراب بالحروف لفظا اولى لانه اظهر
في الدلالة من المقدر وان كان بالحركة ولا مانع منه بخلاف عصا حيث يلزم
به فيه ترك التنوين او التقاء الساكنين او تقدير الحرف ايضا قيل انما جعلا بهما
لانه وجد في اخر كل منهما وضعا حرفان للدلالة على التثنية والجمع فاذ فيهما هما
من الترادف بتخصيص كل منهما بمعنى وجعلنا اختلافهما اختلاف الاعراب
وقيل وانما جعل اعرابهما بالحرف لمناسبتهما اياه باعتبار الفرعية فان قلت
المصغر والمنسوب والمكسر اضا فرع قلت ليس فيهما حرف يصلح للاعراب وقيل
انما

انما جعل اعراب التثنية بالحرف لانها ضعف الواحد واعراب الواحد بالحركة
فجعل اعرابها بما هو ضعف الحركة وحمل الجمع عليها لسلامة بناء الواحد فيهما واذا
عرفت ذلك فالحروف الصالحة للاعراب ثلث فاعطي الالف للتثنية لخفتها وكثرة
التثنية ولانها في الفعل ضمير التثنية او لوقفا خر ضميرا وهو هما والواو للجمع لثقلها
وقلة الجمع او لان مخرجها جمع الشفتين او لانها ضمير الجمع في الافعال او لوقف
اخر هموا فاخذتهما حالة الرفع لقوتهما وبقي الحالتان في كل منهما فاشتركتا
الياء بالضرورة وفرق بين التثنية والجمع بحركة ما قبلها ففتحها في التثنية
لوقوع ما قبل الالف وكسر في الجمع لوقوع الياء ثم زيدت النون عوضا عن حركة
الواحد من حيث انها حركة لا من حيث انها اعراب وعوضا عن تنوينه
وحرف الاعراب اعراب المثنى لا عوض عن حركة الواحد فلا يرد ما اورد من
تكرار العوض فصار اعراب المثنى بالالف رفعا والياء نصبا وجرا والجمع
السالم بالواو رفعا والياء نصبا وجرا وانما جعل اعراب كلا مثل التثنية
لانه موحد اللفظ مثنى المعنى فعملنا بالاعتبارين في الحالين فاعربناه بالحرف
باعتبار معنى التثنية في حال الاضافة الى المضمر واعربناه بالحركة المقدرة
باعتبار توحد اللفظ في حال الاضافة الى المظهر ولم يعكس لمناسبة بين
المضمر والمعنى في الخفا وبينه وبين الاعراب بالحرف في الفرعية ولانه
اذا اضيف الى المضمر يكون تاكيدا للمثنى البتة فحمل على متبوعه جمع المذكر

احترز به عن جمع المؤنث السالم صفة جمع اي جمع المذكر السالم وما على
صيغته فيكون من باب حذف المعطوف والمراد صيغة جمع المذكر فلا يرد
كو سنين في سنة وثبين في ثبة وقلين في قلة من جمع المؤنث ولو قال
الجمع بالواو والنون لكان احسن وفيه والو جمع ذو عن غير لفظه فان قيل
قالوا لم يوجد في كلام العرب كلمة اخرها واو بعد ضمة والو كذلك قيل الواو
في معرض التغيير فلم يعتد به او يقال الواو لما قام مقام الضمة صارت كانها
ضمة وانما قدم الو على عشرين لانه ادخل في الجمع منه لانه وضع لجماعة
بعض الاصحاب من غير حصر بخلاف عشرين وعشرون واخواتها اي نظائر عشرين و
امثالها من ثلثين الى تسعين على وجه الاستعارة بتشبيه النظاير بالاخوات
بالواو رفعا والياء نصبا وجرا وانما جعل اعراب الو وعشرون واخواتها
بالحروف للتشبيه بالجمع معنى للدلالة على الافراد ولفظا لوجود ما يصلح في الاخر
ويحمل الو على واحده وهو ذو وفيه وانما لم يحمل عليه كذا او قلنا مع
وجود التشبيه فيما ذكر لانه جعل فيه الواو ياء على القاعدة التصريفية فلو
اعرب بالحرف كالجمع السالم لرفع بالواو فيلزم فيه قلب الياء واوا فيكون
تثقيلا وفيه التقدير اي الاعراب التقديري او تقدير الاعراب وهذا التقسيم
اخر للاعراب باعتبار ظهوره ولا ظهوره فيما تعذر ما مصدرية حينية اي
التقدير كاين في وقت تعذر تلفظ اعرابه او موصولة او موصوفة اي في

المعرب الذي او في تعذر تلفظ اعرابه على حذف مضافين من ضمير تعذر
كعصا بدل عن ما اي في مثل عصا او خبر مبتداء محذوف او صفة مصدر محذوف
اي تعذرا مثل تعذر اعراب عصا والمراد بمثل عصا كل اسم مقصور وغلامي والمراد
بمثل غلامي كل معرب بالحركة مضافا الى الياء مطلقا صفة لزمان محذوف
او مصدر محذوف لتعذر المحذوف مضافا الى عصا اي كتعذر اعراب عصا وغلامي
تعذرا مطلقا او زمانا مطلقا اي غير مقيد ببعض الاحوال اي في جميع الاحوال
وانما تعذر الاعراب فيهما اما في عصا فللالف واما في غلامي فللزوم كسرة
ما قبل الياء لو فتحها فلو اعرب بالحركة لفظا للزم تحريك الحرف الواحد بحركتين
مختلفتين او متماثلتين وهو محال ولا يمكن ان يجعل كسرته كما يجعل الف التثنية
وواو الجمع رفعا للزوم توارد المؤثرين اللفظيين على اثر واحد وهما الياء والعامل
بخلاف الالف والواو وقيل يا غلامي مبني لغاية امتزاجه بالمبني للاضافة واتصال
الضمير وسكون حرف علته وفيه ان الاضافة تمنع البناء لانها تنزل منزلة
التنوين المنافي له وفيه ان بعض المبنيات مضافة كحيث واذا وفيه ان الاضافة
في حيث مانعة لا دافعة ووجهه ان الاضافة الى المبني نازلة منزلة التنوين المقدرة
وهي لا تنافي البناء بخلاف اضافة المعرب لا يقال اضافة المعرب قد يكون علة
للبناء في نحو يوم ينفخ ويومئذ فكيف ينافيه لانا نقول الاضافة تمنع تاثير علة
اخرى لا تاثيرها اذا كانت داعية بنفسها لانها تقارن البناء فلا تمنع

كتقديره وفيه ان الاضافة غلامى كذلك وفيه ان الاضافة كما قالوا جزء العلة والحكم لا يضاف اليه وفيه وقيل غلامى ليس بمعرب ولا مبنى لتوسط آخره بالامتزاج والاعراب والبناء من صفة الآخر والجواب توسط الآخر لا يوجب انتفاء الاعراب والبناء في اللفظ وان وجب انتفائهما في الحروف للتوسط فالقول بكونه غير معرب ولا مبنى غلط **او استثقل كقاض** عطف على تعذر اى في معرب استثقل تلفظ اعرابه استثقالا مثل تلفظ اعراب قاض او هو مثل قاض **رفعا وجرا** ظرف او حال اى وقت رفع العامل وجره او في حال رفع العامل وجره وانما تعذر ان لثقلهما على الياء بخلاف النصب حيث يظهر لخفته يقال جاءني قاض ومررت بقاض ورايت قاضيا **ونحو** رفع او عطف على قوله كقاض على خبر مبتداء محذوف او صفة مصدر محذوف او جر عطف على قاض ويكون التقدير وكنحو مسلمي وليس بتكرار لاداة التشبيه اذ التشبيه الاول في الاستثقال والثاني في كون اللفظ جمعا سالما بالواو والنون مضافا الى ياء المتكلم **مسلمى** اصله مسلموي فابدلت الواو ياء وادغمت في الياء كمرمي **رفعا** ظرف او حال اي وقت رفع الفاعل او حال رفع العامل واما نصبا وجرا فاعرابه لفظي لانه يمكن ان تلفظ الاعراب في مسلمي بعد الاعلال متعذرة وقبله مستثقل كما في عصا لكن المؤنة في التقدير في عصا ما بعد الاعلال من التعذر وفي مسلمي ما قبله من الاستثقال لاعرابه بالواو ونقله يوجب تقديرها بخلاف عصا فان اعرابه بالحركة ونقله يوجب ابدال الحرف لا الاسكان و

تقدير

تقدير الحركة **واللفظي** مبتداء **فيما عداه** خبره اى عدا المذكور او عدا ما تعذر او استثقل **غير المنصرف** كان قد ذكره قبل وقصد الآن تعريفه قبل عدل تعريف المتقدمين لان الحكم باعتزال الجر والتنوين يتوقف على منع الصرف فلو عرف غير المنصرف به يلزم الدور واجيب بان عدم الجر والتنوين امر يعرف بالاستعمال فلا دور **ما فيه علتان** ما نكرة موصوفة خبر قوله غير المنصرف وغيره وان لم يتعرف بالاضافة فلا اقل من التخصيص لكنه يمتنع ح تعريف الخبر فلا يكون ح موصولة ويجوز ان يكون موصولة مبتدأ مقدم الخبر او خبرا ان قيل يتعرف غير لانتهاء بمغايرة المضاف اليه وقوله علتان فاعل فيه او مبتدأ مقدم الخبر والجملة صفة او صلة لما والمراد به جزء اعلة او علتان ناقصتان لمنع الصرف وفيه انه يلزم تعريف الشيء بما يساويه لا بالاخص لمنع الصرف في حد غير المنصرف وانما لزم فيه علتان للفرعية وفيه وانما لم يمنع العلة الواحدة الصرف لان الاسم الذى وجد فيه علة واحدة متماثل بين الفرع وهو عدم الانصراف والاصل وهو الانصراف فيترجح الاصل على نفسه لقوته فاذا انضمت اليها علة اخرى ترجح جانب الفرع فيمتنع الاسم من الصرف ويرد على هذا الحد هند وسلاسلا ومسلمات على المؤنث فانها منصرفة مع علتين او واحدة في حكمها واجيب بان المراد علتان موثرتان وفيه **من تسع** التنكير في مقام العهد ان التسع معهودة معينة لكنه نكرها للتفخيم **او واحدة منها** اى من التسع **تقوم مقامهما** اى العلتين وهى راجع الى

اعد ذكر نعمان لنا ان ذكره هو المسك ما كررته يتضوع

العلل لا اى العلل كما ظن لان كل واحد علة لا علل قوله وهى خارج عن البيت و
ادلة موانع الصرف تسع كلما اجتمعت ثنتان منها فالصرف تصويب عدل ووصف
وتانيث ومعرفة بالتنوين والا لا يستقيم الوزن وهذا البحر بسيط وعجمة
ثم جمع ثم تركيب والنون زايدة رفع على انها صفة النون بزيادة اللام او
بدل بحذف موصوف اى والنون نون زايدة او خبر مبتدا محذوف اى هى زايدة
والجملة معترضة بزيادة اللام او صفة النون بحذف الموصول او نصب على انه
حال مؤكدة او حال عن النون اذ هى فاعل معنى لانه اذا قيل موانع الصرف كذا و
كذا والنون فكانه قيل تمنع الصرف كذا وكذا والنون زايدة واما القول بانها
نصب على حكاية الحال ففيه نظر من قبلها من فى الظرف بمعنى فى الى فاعل من قبلها
او مبتدا مقدم الخبر والجملة صفة او حال ووزن فعل وهذا القول اى
القول بانها تسع او القول المنظوم تقريب اى مقرب الى الصواب والى الحفظ
او تقريب لا تحقيق وذكر امثلة العلل المذكورة على ترتيب ذكرها فى البيتين فقال
مثل عمر مثال العدل واحمر مثال الوصف وطلحة مثال التانيث بالتاء والمعرفة
وزينب مثال المعرفة ويصلح مثالا للتانيث المعنوي وذكر مثالين لنوعى التانيث
لمظنة الاشتباه فى اعتبار التانيث فى طلحة مع التذكير الحقيقى ولذا لم يعتبر فى تانيث
الفعل حيث لا يقال قالت طلحة وابرهيم مثال العجمة والمعرفة ومساجد مثال الجمع
ومعدى كرب مثال التركيب وعمران مثال الالف والنون واحمد مثال وزن الفعل

وحكمه

١٧

وحكمه اى حكم غير المنصرف وخاصته ان مخففة اى ان الشان لا كسر فيه
اى لم يدخل فيه ما يقوى جهة الاسم من اللام والاضافة وتقديم الكسرة
اشارة الى ان منعها عنده قصدي لا تبعي كما قيل والتنوين فيه الا لمانع
يمنع كما فى الضرورة والتناسب وكما فى مسلمات علما للمؤنث لان منع تنوينه يفوت
المقابلة المقصودة فى المنقول عنه ومنع جره بحمله على النصب يقلب تبعية
النصب فيه تابع لا متبوع ولو قيل بانصرافه فلا ورود وانما لم يدخل الكسر
والتنوين فيه لانعقاد الشبه للفرعيتين الى اصليتين من العلتين بالفعل
من حيث انه فرع الاسم بجهتين لافتقاره الى الفاعل واشتقاقه من المصدر
فاعتبر الشبه بمنع الاعراب المختص بالاسم وهو الجر ومنع علامة التمكن وهو التنوين
ويجوز اى يصح ولا يمتنع صرفه خالف المتقدمين نحو حد غير المنصرف وافهم منا
حيث اطلق الصرف على وجود الجر والتنوين دون انتفاء العلتين ويمكن ان
يكون معناه يجوز صرف هذا الحكم عنه ولا يراد به الصرف الاصطلاحي فلا ينافي
او يجوز جريان حكم صرفه وهو تحقق الجر والتنوين فلا مخالفة ايضا والمراد
بالجواز هنا الامكان العام فيتناول للضروري والممكن الخاص للضرورة لان الضرورات
تبيح المحظورات وهذه الضرورة لاضطرار الشاعر نحو قول امرئ القيس ويوم دخلت
الخدر خدر عنيزة فقالت لك الويلات انك مرجلي وقول غيره ثم فتاوي ذفر بعده
هو قول الشافع وحده او للتناسب ايضا لان التناسب مقصود لهم عندهم

١٨

عندهم مثل سلاسلا واغلالا لاصرف سلاسلا لتناسب اغلالا وسعيرا ولم يغل للضرورة لشهر نظايرها ومثل التناسب لعلته **وما يقوم** مبتداء **مقامهما** اي العلتين **الجمع** خبره **والف التأنيث** عطف على الجمع اي الالف المقصورة والالف الممدودة لان لزومها ينزل منزلة جمع ثان او تأنيث ثان والمراد الف التأنيث **فالعدل** الف للتفسير وهو مصدر مجهول اي كون الاسم معدولا ولذا فسره بالخروج دون الاخراج **خروجه** اي خروج مادة الاسم او معناه **عن صيغته** اي هيئة الاسم **الاصلية** صفة صيغته والمراد خروجه خروجا نحويا اي ما يبحث عنه في النحو بقرينة ان المتكلم نحوي فخرج التغيرات التصريفية باسرها قياسية او شاذة لكنه بقي الترخيم والتقدير ثم خرج الترخيم بقوله خروج مادة الاسم عن صيغته الاصلية لانه تغير المادة لا خروجها عن صيغته وخرج التقدير ونحوه لعدم دخول المقدر في الصيغة فلا يصدق عليه خروجه عن صيغته الاصلية والمراد خروجه خروجا غير تصريفي لا بمعنى وتخفيف فلا يرد التغيرات التصريفية باسرها قياسية او شاذة وكذلك الترخيم والتصغير ونحوهما واما نحو يوم الجمعة في جمعت يوم الجمعة فليس بمعدول لعدم كون في داخلة في الهيئة لجواز الفصل بالحرف الزايد بخلاف لام التعريف ولا متضمن لان معنى في يفهم بتقديرها لا بنفس قوله يوم الجمعة ونحو لا رجل متضمن للحرف لا معدول فاذ معدول لا متضمن وامس معدول ومتضمن لدخول في الهيئة وبقاء معنى التعريف بعد العدل فبين العدل والتضمن عموم

وخصوص

ص ليس وما يقوم مقامهما الجميع تمام [illegible]
والعلتين التأنيث اي وما يقوم مقامه [illegible] المقصورة
العلتين الجمع والفين التأنيث والياء وانما
نحو صلبي والممدودة كحمراء [illegible] غير
بكسر [illegible] لانه كان الفصيح او احد
المنصرف [illegible] علتان [illegible] صاحبها
منها [illegible] العلة [illegible] التي
[illegible] العلتين
[illegible]

وصحراوا ولما جاء على فعل ثبت انه معدول عن احد ما ذكر ويرد على هذا جمع

١٨

وخصوص من وجه تخفيفا اى خروجا محققا ويحتمل ان يكون انتصابه على
التميز من اضافة الخروج الى الضمير العايد الى الاسم مثل يعجبنى طيبه ابا ولم يقل
به لضرورة منع الصرف ولا تنبع الادوات بل بدليل اخر كثلث اى بوكخروج
ثلث او صفة اخرى للمصدر المحذوف اى خروجا محققا كاينا كخروج ثلث
ومثلث مما معدولان عن ثلثة ثلثة لاستعمالهما بمعنى التكرير من غير تكرير
فى اللفظ وكذا احاد وموحد وثناء ومثنى الى رباع ومربع وقيل الى عشار
ومعشر ويعضده قولهم خماسى وسداسى ويجاب بان النسبة لفظية ككرسى
واخر معدول عن الآخر واخر من بمعنى الجماعة دون المفرد لانه اسم التفضيل
وهو مما يلزم احد الامور الثلثة الاضافة او اللام او من وتقدير الاضافة
يوجب التنوين او البناء او اضافة اخرى مثلها نحو حينئذ وقبل وبايتهم تيم عدى
وليس فى اخر شئ من ذلك فتعين كونه معدولا عن احد الامرين ولا اخير فى
اختلاف اخر من والآخر تعريفا وتنكيرا لبقاء اصل المعنى ولم يكن كامس لان امس
معرفة فكان متضمنا لمعنى اللام بخلاف اخر لانه نكرة وكذا لا يكون متضمنا
لمن لعدم بقاء معنى التفضيل حيث صار بمعنى غير وجمع معدول عن جمع او جماعى
او جمعاوات لانه جمع جمعاء وجمعاء ان كانت صفة كان حقه ان يجمع على فعل
كحمراء وحمر وان كان اسما كان حقه ان يجمع على فعالى او فعلاوات كصحراء وصحارى
وصحراوات ولما جاء على فعل ثبت انه معدول عن احد ما ذكر ويرد على هذا جمع

لان الضرورة تبيح الاستثناء الا اصولها والاجيد فى الاسم ان يكون منصرفا

ويجوز صرفه للضرورة لان الضرورات تبيح المحظورات وهذه الضرورة
لاضطرار الشاعر نحو قول امرء القيس يوم دخلت الخدر خدر عنيزة فقالت
لك الويلات انك مرجلى وقول عنترة ثم فناوى زهر وبعده ماهو قول
ربا عنترة امرء القيس واما قال وقول عنترة
ان فى وحده هندى
وثم بعد وقوله ليلا بعد الضمير اليه
وقالت فاطمة الزهراء رضى الله عنها فى مرثية النبى عليه السلام صبت على
مصايب لو انها صبت على الايام صرن لياليا

فلما مات رسول الله عليه السلام ولبثت فاطمة الزهراء
رضى الله عنها على قبر رسول الله عليه السلام
تبكى عليها فقال على كرم الله وجهه
يا فاطمة أذهبت الى
البيت فقالت
البيت
تم

وخصوص

الجموع الشاذة كانيب واقواس اذ القياس انياب واقواس وكى عنه بانه ليست
باوزان العدل المشهورة فيحمل على الشذوذ دون العدل او تقديرا اى فرضا
مقدرا اى مفروضا لضرورة منع الصرف والبناء كعمر ونحو حضار مما فيه
را من فعال التى هى من اعلام الاعيان المؤنثة عند اهل الحجاز واكثر بنى تميم
او للحمل على الاخوات كقطام كعمر وباب قطام فانه معدول عن قاطمة حملا على نحو
حضار وطار من ذوات الراء اعلام الاعيان المونثة فانها مبنية معدولة لتحقق
البناء عند اكثر بنى تميم ايضا دفى حمله على تراك ونزال نظر لانه اذا اعتبر شبهه بهما فى الوزن
يلزم العدل نحو ذهاب وسحاب وان اعتبر فى الوزن والعدل لزم دور فى بنى
تميم واما اهل الحجاز فبنوه فلا يكون من باب غير المنصرف وان كان معدولا ايضا
عندهم للوصف اى الوصف المانع من الصرف وهو كون الاسم دالا على ذات
باعتبار معنى هو المقصود ولو قيل كونه موضوعا لاغنى عن الشرط المذكور شرط
فى منع الصرف ان يكون فى الاصل اى الوضع جزما لا وهما ولو حكما كثلث او تقديرا
كاجمع اونحوه على قانون وصفى كادبر فى تصغير ادور جمع دار فلا تضره الغلبة
اى واذا كان كذلك فلا تضره غلبة الاسمية العارضة لان العارض لا يعارض الاصل
وغلبة الاسمية علمية كانت او جنسية او غلبة الوصفية لان العارض لا اعتداد
به فلذلك اى فلاشتراط كونه فى الاصل وعدم مضرة الغلبة اياه والفاء للنتيجة او
التفريع الآتى قوله فلذلك صرف الخ تفريع لقوله بان يكون فى الاصل وقوله وامتنع

تفريع

تفريع لقوله فلا تضره الغلبة فان قيل ما وجه الى التعليل قيل الفاء للنتيجة واللام
يدل على ابتناء صرف اربع على المشار اليه بذلك فى قوله فلذلك صرف وهذا الابتناء
اثر الاشتراط المذكور فيصح فاء النتيجة ولام التعليل صرف اربع فى مررت بنسوة
اربع لعروض الوصف اذ وضعه للعدد وامتنع عن الصرف اسود هو فى
الاصل وصف بمعنى ذو سواد لا عبرة لقبوله التاء حيث يقال للحية الانثى اسودة
لانها لا تقبلها باعتبار الاصل الذى امتنع عن الصرف وارقم فى الاصل وصف
بمعنى ذى رقم للحية اى اسمان للحية وادهم فى الاصل وصف بمعنى ذى دهمة اى
سواد للقيد على سبيل الغلبة العارضة وضعف لعدم الجزم بالوصف الاصلى
منع افعى للحية واجدل عطف افعى للصقر اى ضعف منع افعى لتوهم الوصف
الاصلي بناء على توهم اشتقاق افعى من الفعوة بمعنى الخبث واجدل من الجدل
بمعنى القوة واخيل للطاير اى لطاير ذى خيلان التأنيث مبتداء بالتاء
صفة شرطه مبتداء ثان اى شرطه فى منع الصرف العلمية خبر المبتداء الثانى
والجملة خبر المبتداء الاول اى علمية المونث اى كون المونث علما ليلزم التأنيث
بالعلمية التى هى وضع مانع عن التغير كما عرف فى موضعه فان قيل ما لهم
التزموا اللزوم فى علة منع الصرف دون البناء مع كونه اعلى منه فى خلاف
الاصل قيل لقوة علة البناء حتى اثرت منفردة بخلاف علل منع الصرف لضعفها
حتى لا تؤثر بغير معاضده والمعنوي مبتداء اى التأنيث المعنوي الذى لم يظهر

تاؤه **كذلك** خبره اى كالتأنيث بالتاء في اشتراط العلمية **وشرط** مبتداء
تحتم اى وجوب **تأثيره** اى المعنوى بتتابع الاضافات فانها هنا غير ثقيل فلا يخل
بالفصاحة كما في قوله تع مثل دأب قوم نوح **الزيادة** خبره **على الثلثة** متعلق
بالزيادة اى ثلث احرف **او تحرك الاوسط** اضافة المصدر الى الفاعل **او العجمة**
ليخرج لثقل احد الامور الثلثة عن الخفة التى من شانها ان تعارض ثقل احد
السببين فراحم تأثيره وثقل الاولين ظاهر وكذا العجمة لان لسان العجم ثقيل
على العرب فان قيل ماله جعل احد الامور الثلثة شرط تحتم تأثير التأنيث
المعنوي دون العلمية وان الخفة كما تعارض التأنيث تعارض العلميتين ايضا
ولو جعله شرط تحتم منع الصرف لكان اصوب قلنا اعلم ان عند سيبويه
واكثر النحويين تحرك الاوسط تأثير له في العجمة فنحو جمل منصرف وجوبا كنوح
ولوط وهو الحق وذلك لان تحرك في المؤنث نحو سقر انما يؤثر لقيامه مقام
التاء مسد علامة التأنيث ولما لم يكن للعجمة علامة لا يسد تحركه مسدها
بل الاعجمي بمجرد كونه ثلاثيا سواء كان ساكن الاوسط او لا يشابه كلام العرب
ويصير كانه خارج عن وضع كلام العجم لان وضع كلامهم على الامتداد
فالحاصل ان تحرك الاوسط ليس له دخل في حجر باب العجمة كما ان له دخلا
في باب التأنيث وان الزيادة لها دخل في باب العجمة فاعتبر الاول دون الثاني
وفيه ان تحرك الاوسط له دخل في تأثير العجمة لانه منزل السكون الذي حصل

الانصراف

دة الانصراف به ولان حركة الاوسط قامت مقام الحرف الرابع فكان معنى الزيادة
على الثلثة **فهند** مبتداء **يجوز صرفه** لانتفاء الشرط التحتم والجملة خبره **وزينب**
لوجود الزيادة وهو مبتدأ **وسقر** للتحرك **وماه وجور** اسما قريتين للعجمة **يمتنع**
كل واحد منها **فان سمي به مذكرا** اى بالمؤنث المعنوي اذا لم يشتهر تأنيثه الى تأويل
ولم يكن منقولا عن مذكر بخلاف تأنيث الجمع نحو كلاب حيث انث بتأويل الجماعة
لا بنفس اللفظ فلا يعتبره وبخلاف رباب علم امرأة منقولا عن رباب بمعنى سحاب
اذا جعل علما لرجل اذ كان في الاصل مذكرا بمعنى سحاب **فشرطه الزيادة على الثلث** ليكون
الحرف الرابع في حكم التأنيث ولا يعتبر تحرك الاوسط الذي في حكم الحرف الرابع الذى
هو في حكم تاء التأنيث كما عرف في نحو جمزى حيث حذف الفه في النسبة كجبارى
بخلاف حبلوى لان اعتبار نايب النايب بعيد **فقدم** علما لرجل **منصرف** لعدم
الزيادة وفوات التأنيث لفظا ومعنى وحكما **وعقرب** علما لرجل يمتنع لوجود
الزيادة التي في حكم تاء التأنيث **المعرفة** اى التعريف اذ العلة التعريف لا المعرفة
شرطها اى شرط تأثيرها في منع الصرف **ان يكون علمية** اى كونها منسوبا الى العلم
وهو خبر المبتداء الثاني وهو شرطها والجملة خبر المبتدأ الاول وهو المعرفة ولو قال
المعرفة شرطها علمية لكان المعنى المعرفة شرطها كونها علما وانت تعلم ان المعرفة ليست
بسبب والتعريف ليس بعلم فلا يستقيم على كلا الوجهين وانما جعل المعرفة سببا والعلمية
شرطا ولم يجعل العلمية سببا كما يجعل البعض لان فرعية التعريف على التنكير اظهر من فرعية

العلمية وجرى قوله وما فيه علمية مؤثرة على اصطلاح غيره او على التجوز وجعلها
مشروطة بالعلمية لانها لو كانت بالاضمار او الابهام كان اللفظ مبنيا منافيا للازم
منع الصرف وهو الاعراب والمنافي للازم مناف للملزوم وان كان باللام او الاضافة
كان مؤثرا في الصرف او في حكمه فلا يلايم ان يؤثر في منع الصرف فيلزم فساد الوضع
فلم يبق الا العلمية **العجمة** اي كون الكلمة من غير اوضاع العربية اي مما وضعه غير العرب
شرطها في منع الصرف **ان تكون علمية** اي منسوبة الى العلم **في العجمة** اي في اللغة العجمية
حقيقة **كابراهيم** او حكما بان يجعل علما بعد النقل قبل التصرف كقالون كان في العجمي جنسا
لكونه اسما للجيد ثم سمي به احد رواة قراة نافع لجودة قراته قبل ان يتصرف
في العرب فكانه كان علما في العجمية وانما جعلنا ما شرطا لئلا يتصرف فيها مثل
تصرفات كلامهم من اضافة وادخال اللام وتنوين وغيرها فيتصرف كالاسماء
العربية فلا تعتبر فيه وان وجدت العلمية بعد ذلك بخلاف ما اذا كانت علمية
في العجمية فانها تمنع الصرف كما نقلت الى العرب قبل التصرف بالعجمية والعلمية **وتحرك الاوسط**
او زيادة على الثلثة اى ثلثة احرف لئلا يعارض الخفة احد السببين وهو عطف على
قوله ان يكون جعل تحرك الاوسط والزيادة في العجمية شرط التاثير وفي شرط التحتم لوجود
الزيادة في التانيث تقديرا وفيه **فنوح منصرف** لانتفاء الشرط الثاني وهذا اختيار
الاصح عند غيره نوع كهند وفيه وفي ذكر نتيجة الشرط الثاني وترك نتيجة الاول نظر
وكان الاولى ان يقول فنوح وفرند منصرف وشتر وابراهيم ممتنع فان قلت ما الدليل

٤

٤١

على كون نوح اعجميا وسبحان من يعلم احوال الاسماء الماضية والغرق الخالية
قلت قال صاحب القواعد ان الدليل في العجمية النقل واجمع اهل اللغة على انه اعجمي
وشتر اسم قلعة لتحرك الاوسط **وابراهيم** للزيادة ممتنع كل واحد منهما واعلم
ان اسماء جميع الانبياء ممتنع عن الصرف الا ستة محمد وصالح وشعيب وهود
لكونها عربية ونوح ولوط لكونهما خفيفين وقيل ان هودا كنوح لان سيبويه
قرنه معه ومنهم من يقول ان العرب من ولد اسماعيل ومن كان قبل ذلك
فليس بعربي وهود قبل اسماعيل فيما يذكر فكان كنوح **الجمع شرطه** اي شرط
قيامه مقام السببين **صيغة منتهى الجموع** وهي الصيغة التي فيها بعد الف
الجمع حرفان او ثلثة احرف اوسطها ساكن كفاعل ومفاعيل والمراد الوزن
العروضي لا التصريفي وهي التي لا يجمع جمع التكسير مرة اخرى ويجوز ان يجمع جمع
السلامة نحو صواحبات ولهذا اشترطت لتكون صيغة لازمة مصونة عن
التكسير والتصغير فيؤثر وقوله منتهى الجموع من اضافة المصدر الى الفاعل
قيل اشتراط صيغة منتهى الجموع او من اشترط عدم النظير في الاحاد حيث
يرد عليه نحو اكلب واحال واجيب بان اكلب واحالة ان عدم نظيرهما
في الاحاد صورة الا انهما يماثلان في قيوده التكسير والتصغير فلم يصدق
عليهما عدم النظير في الاحاد من كل وجه **بغير هاء** لانها لو كانت مع هاء كانت
على زنة المفردات كفرازنة فانه على زنة كراهية وطواعية فيدخل في قوة جمعية

فنور والمراد بالهاء الحرف الذي يكون للفرق بين الواحد والجنس نحو رومي وروم ومجوسي ومجوس وتمرة وتمر وفخلي وفخل وكنخلي ونخلة ونخل فكان شاملا لها فيخرج مدائني بدلالة قوله بغيرهاء لان التاء وياء النسبة من داو واحد وقيل هو مفرد محض فلا حاجة الى اخراجه بخلاف فرازنة وقيل المراد الجمع بجميع حروفه فيخرج مدائني في الاول والثاني والثالث نظر اذ ليس مدائن جمعا لا في الحال ولا في الاصل بل هو مفرد محض وانما الجمع مدائن وهو لفظ آخر فلا تعلق له بوجود شرط الجمع وعدمه **كمساجد** اى هو مثال لما بعد الفه حرفان **ومصابيح** مثال لما بعد الفه ثلثة احرف اوسطها ساكن **واما** ليست للتفصيل لعدم التعدد ولا للاستيناف لسبق كلام اخر لا يجوز الاستيناف بعد سبق الاجمال كما هو في بعض الشروح فيكون للاستيناف **فرازنة** اى لفظ فرازنة وهو علم وتنوينها لمشاكلة مسماه ولا يقال لم يعتبر التاء لوجودها في حكم العدم لان التاء وان كانت عارضة لكن لها اثر في تغيير الاوزان كما في وزن الفعل على ان التاء في وزن فعالة موضوعة مع الكلمة لعدم استعمال اشاعت وفرازن وفيه **فمنصرف** لفوات شرط تاثير الجمع بالهاء ولم يقل فمنصرفة اذ المراد اللفظ وانما ذكر مثال انتفاء القيد الاخير وهو بغيرهاء دون مثال انتفاء صيغة منتهى الجموع من نحو رجال وحمر لشهرة امثلة هذا وكثرتها وقلة امثلة ذلك **وحضاجر** جواب ما يقال ان هذه

الصيغة

الصيغة لا يؤثر فيها الا الجمع وقد امتنع حضاجر مع انتفائه لصيرورته مفردا بالتسمية والحكم ينتفي بانتفاء العلة المخصوصة وتقرير الجواب مع انتفائها اى انتفاء العلة بالتسمية بالقول بوجودها اعتبارا لكونه منقولا عن الجمع **علما** حال من ضمير غير منصرف ومعمول المضاف اليه لا يتقدم على المضاف الا في غير فانه في حكم لا حيث يجوز انا زيدا غير ضارب كما يجوز انا زيدا لا ضارب او مفعول اعني وفيه وفي بعض النسخ علم بالرفع وهو بدل او خبر مبتدأ محذوف اى هو والجملة معترضة **للضبع** وهي انثى الضبعان ويقال لها بالفارسية كفتار **غير منصرف لانه منقول عن الجمع** لانه في الاصل جمع حضجر وهو عظيم البطن يسمى به الضبع لعظم بطنها على المبالغة ولم يقل في الجمع شرطه ان يكون في الاصل كما في الوصف لامكان اعتبار مطلقة بارادة الجمع في الحال او في الاصل بخلاف الوصف وفيه ان قوله لانه منقول عن الجمع اشارة الى ذلك فلا حاجة الى التطويل **وسراويل** مبتداء **اذا لم يصرف** جواب ما يقال ان سراويل مفرد بمعنى سروالة ليس بجمع ولا منقول فهذا الوزن لا يمنع الا بذلك ووجه الجواب انه جمع حكما بالحمل على الموازن او تقدير الغرض بفرض انه جمع سروالة استعمل بمعنى سراوالة او تسمية كل قطعة من السراويل سروالة **وهو** اى عدم صرفه **الاكثر** اى مذهب اكثر النحاة او اكثر استعمالا والجملة معترضة **فقد قيل** جزاء الشرط والجملة الشرطية خبر المبتداء **اعجمي** اى هو اعجمي والجملة بتأويل هذا القول مفعول ما لم يسم فاعله **حمل** ضميره مفعول ما لم يسم فاعله والجملة صفة اعجمي او خبر بعد المبتداء المحذوف **على موازنه** اي ما يوازنه ويوافقه

في الوزن من نحو انا عيم وقناديل وهو مفعول له بواسطة وانما حمل عليها لان الاعجمي دخيل
والدخيل في كل شيء الاجنبية عليه ولان الدخيل لابد وان يلحق بنوع والموازن بالاكثر اولى
اليق واحرى **وقيل هو غير جمع** خبر بعد خبر للمبتدا المحذوف **سروال** يقال بالفارسية
شلوار **تقديرا** مصدر لقيل اي قيل هذا القول قولا بتقدير وفرض وعلة اي قيل
هو جمع لغرض ذلك او مصدر محذوف العامل اي قدر تقديرا او فرضا **واذا صرف** لو
قال وان صرف مكان اذا لكان اصوب فلا اشكال فيه باعتبار انتفاء الجمعية فلا حاجة
الى الحمل والتقدير فان قيل يشكل منع مصابيح وقناديل لموازنتهما مفردا فكيف
يمنع جنس الاشكال قيل معناه **فلا اشكال** في الاشكال المذكورة فقناديل ومصابيح
لا غير وفيه اللهم الا ان يعتبر الندرة **ونحو جوار رفعا وجرا مثل قاض** اي كل جمع من المنقوص
على وزن فواعل يائيا كجوار او واويا كدواع نحو في الرفع والجر مثل قاض في اسكان
الياء لثقلها عليها وحذفها للساكنين وتعويض التنوين عنها لجبر النقصان وفي النصب
كضوارب لخفته ولم يتعرض للواوي كدواع لصيرورته بعد الاعلال مثله واصل
جوار فيهما جواري منون بناء على ان الاصل في الاسم الانصراف فاسكنت الياء
استثقالا وحذفت للساكنين وجعلت التنوين عوضا عنها فلم يسقط عن
غير المنصرف كما في اخت وبنت كانت للتانيث فجعلت بعد حذف اللام عوضا فطولت
في الخط ولا يصير في الوقف هاء وقيل اصله في الرفع جواري مرفوعا غير منون لمنع الصرف
واسكنت الياء استثقالا وحذفت كما في يوم يدع الداع وعوضت عنها التنوين

فيلزم

فيلزم حذفها وفي الجر بجواري ممنوعا فنزلت الفتحة الواقعة في موضع الجر منزلة
الجر في الاستثقال فاسكنت الياء وحذفت وعوض عنها التنوين وقيل عوض التنوين
فيها عن الحركة وحذفت الياء للساكنين وبعضهم يبقي الفتحة في الجر نظرا الى صورة الفتحة
تمسكا بقول الشاعر الفرزدق ولكن عبد الله مولى مواليا والصواب هو ان الجر
للمعنى لا للصورة وهذه الفتحة جر معنى والبيت والاعلى خلاف القياس او محمول
على وجه اخر **والتركيب** هو جعل كلمتين كلمة واحدة بغير حرفية احد الجزئين فلا يرد
النجم ويجري عليهن **شرطه العلمية** ليلزم التركيب او ليتحقق السبب الثاني **وان لا يكون
باضافة** لان التركيب الاضافي يخرج الاسم الى حكم الحرف فكيف يؤثر في منعه **ولا اسناد**
لان التركيب الاسنادي يوجب بناء المركب فلا يوجب منع الصرف الملزوم للاعراب المنافي
له واشتراط عدم كون الثاني صوتا كسيبويه وعمرويه للمنافاة الاعراب البناء فتركه
اعتمادا على ظهوره ولعل اختياره في نحو خمسة عشر علما منع الصرف لتاثير التركيب كما هو
قول بعضهم فيه ولذا لم يشترط عدم التضمن **مثل بعلبك الالف والنون اذا كانا في اسم**
غير صفة **فشرطه** اي شرط ذلك الاسم والجملة الاسمية جواب الشرط ويحتمل ان يكون
الفاء في جزاء اما المحذوفة قيل قوله الالف والنون **العلمية** اي كونه علما ليتحقق السبب الثاني
اذ لا يتصور معهما غيرها او يمتنع التاء فيتحقق الشبه بالفي التانيث او يلزم الزيادة
بالعلمية **كعمران** اي هو مثل عمران **او صفة** عطف على قوله اسم اي او اذا كانا في اسم
او صفة وكلمة او هذه محل نظر والجواب انها ترديد بين الشرطين باعتبار ما صدق الشرط

عليه لا باعتبار الماهية حيث لا يتحقق في الجزئي الا احد الشرطين وان اجتمع في الكلمة كلاهما
فانتفاء فعلانة فشرطها انتفاء فعلانة كانتفاء جراءة لئلا يمتنع الحاق التانيث بدخول التاء المنوع
عنهما اذ قيل شرطه وجود فعلى بعد ان يكون المذكر على فعلان ليمتنع فعلانة بوجود فعلى وفيه
او ليتحقق شبههما بالفي التانيث باختلاف صيغتي المذكر والمؤنث ومن ثم من سببية وثمة
اشارة الى المكان الاعتباري اختلف في رحمن الظرف مفعول ما لم يسم فاعله اي من اجل
الاختلاف في شرط تاثير الالف والنون اختلف في صرف رحمن حيث يصرفه من اشترط فعلى
لعدم رحمى ويمنعه من اشترط انتفاء فعلانة لانتفاء رحمانة دون ظرف اختلف سكران وندمان
اي لم يختلف في سكران بل اتفق على منعه لوجود الشرط على كلا القولين لانتفاء سكرانة
ووجود سكرى ولم يختلف في ندمان بل اتفق على صرفه لانتفاء الشرط على كلا القولين
لوجود ندمانة وعدم ندمى وزن الفعل الاضافة هنا من قبيل اضافة العام الى الخاص
بمعنى اللام لمجرد النسبة لا للاختصاص والا لا يفيد الخبر شرطه ان يختص اي شرطه
في منع الصرف احد الامرين الاختصاص بالفعل او وجود زيادة كزيادة الفعل في
اوله ليتحقق جهة الفرعية كشمّر اسم فرس وضرب واقتدر واستخرج وانكسر ونحوها مما لم يوجد
في الاسم الا منقولا او اعجميا كبقم وشلم وانما مثل بضرب ولم يمثل بمعروفة لانه لو سمي
بنحو ضرب وخرج معروفا ينصرف وهو اختيار الخليل ويونس ولكن عمرو وغيره من النحاة
وزعم عيسى انه لا ينصرف او يكون في اوله زيادة اسم يكون وخبره في اوله وهي احدى
حروف اتين فان قيل اول حرمي الزيادة فيتحد الظرف والمظروف قيل بينهما عموم

وخصوص والاعم يصلح ظرفا للاخص او يراد اول حروفه الاصل او يقال معناه في اوله
صفة الزيادة اي مزيدا وعلى حقيقته كزيادته صفة زيادة اي كائنة مثل زيادة الفعل ليكون
غالبا بالفعل غلبة معتبرة غير اتفاقية بناء على الدليل وهو وجود زيادة الفعل اوله بخلاف
نحو ضارب علما فانه وان كان غالبا في الفعل في الواقع لكن الغلبة اتفاقية غير مبنية على الدليل
ولذا لم يذكر سببها لان الغلبة المعتبرة هي المبنية على السبب غير صفة زيادة قابل التاء
اي ما صلح للتاء اللاحقة قياسا بخلاف ربعة باعتبار الذي امتنع من الصرف لاجله
بخلاف اسودة للحية الانثى فانه ممنوع مع قبوله التاء حيث لا يقبلها باعتبار الوصف
الاصلي بل باعتبار الغلبة العارضة اعلم ان وزن افعل غالبا في الفعل غلبة معتبرة
مبنية على الدليل وهو وجود زيادة كزيادة الفعل في اوله غير قابل التاء وبيان الغلبة
ان افعل في الاسم انواع افعل الصفة وافعل التفضيل وافعل الاسم فافعل التفضيل يعارضه
افعل التعجب وافعل الصفة يعارضه افعل المتكلم من بابه وافعل الاسم الفاظ مسموعة يعارضها
ما جاء من باب الافعال من نحو انخ والحق من ابتداء الفعل غير مبني على ثلاثي فبقي
افعل المضارع من باب نصر وافعل باب الافعال ماله ثلاثي سالما من المعارض فثبت
غلبته في الفعل ومن ثمه اي لاجل اشتراط عدم قبول التاء امتنع احمر لوجود الزيادة
المذكورة مع عدم قبول التاء ولزوم وجود المشروط عند وجود الشرط وفي جعل
وجود الشرط علة للمشروط نظر وانصرف يعمل لقبول التاء الحي يعملة للناقة القوية
على العمل والسير ولزوم عدم المشروط عند عدم الشرط لا سيما عند من جعل عدم

الشرط موجبا لعدم المشروط وما فيه علمية مؤثرة اى الاسم الممنوع الذي وجد
فيه علمية مؤثرة وجعل العلمية التى جعلها من قبيل شرط التعريف مؤثرة ولم يقل ما فيه
تعريف مؤثرة بناء على قوله غيره او على التسامح اذا نكر نحو رب سعادٍ وقطامٍ صرف
لما تبين اى لدليل ظهر بطريق الالتزام من انها اى العلمية بيان لما تجامع مؤثرة
حال الا ما مستثنى مفرغ مفعول لا تجامع هي اى العلمية شرط فيه اى في هذا السبب
لا تجامع سبب من الاسباب حال كونها مؤثرة الا سببا العلمية شرط فيه الا العدل
كعمر ووزن الفعل كاحمد استثناء مما بقي بعد الاستثناء الاول اى لا تجامع غير ما هى
شرط فيه الا العدل ووزن الفعل فانها تجامعهما مع انها ليست بشرط فيهما وهما
اي العدل ووزن الفعل متضادان لاختلاف وزنهما فلا يجتمعان حتى يبقى بعد
زوال العلمية سببان فلا يكون اى فلا يوجد معها الا احدهما في هذا الاستثناء
نظر لانه ان قيل في معناه فلا يوجد سبب الا احدهما كان على خلاف الواقع
وان قيل فلا يوجد سبب منهما كان استثناء الكل من الكل لان قوله احدهما لم يرد
به احد معين فهو ايضا بمعنى واحد منهما فيكون حاصل المعنى لا يوجد سبب منهما
وفيه انه يمكن ان يعذر بقرينة ما سبق فلا يوجد سبب غير ما هى شرط فيه الا احد
منهما ويستقيم المعنى واللفظ وفيه والاظهر ان التقدير فلا يوجد ما تأثر العلمية
معها الا احدهما فاذا نكر اي الاسم الذي لا ينصرف في المعرفة بقي بلا سبب
فيما هى شرط فيه حيث ينعدم المشروط عند عدم الشرط او على سبب واحد فيما

هى ليست بشرط فيه عن العدل ووزن الفعل وخالف سيبويه الاخفش قيل الاولى
رفع الاخفش لان سيبويه استاذه ونسبة المخالفة قصدا الى الاستاذ غير ملايمة برتبة
وفيه ان نسبتها الى التلميذ ابعد من الملايمة ولو كانت لقصد اظهار الحق لا بأس بها
من كلا الجانبين الا ترى انها وردت نسبتها الى الاستاذ والتلميذ جميعا في عبارة
الفقهاء في قولهم قال ابو حنيفة رح كذا خلافا لابي يوسف رح يعني خالف ابو حنيفة ابا
يوسف خلافا وقولهم قال ابو يوسف رح كذا خلافا لابي حنيفة رح فلا وجه لما ذكر في بعض
الشروح من اولوية رفع الاخفش في مثل احمر علما حال من معنى المماثلة اي مماثل
احمر حال كونه علما او تمييز على نحو على التمرة مثلها زبدا اى في علم مثل احمر ولا يتعلق قوله
علما بقوله خالف لفساد المعنى اذا نكر ظرف خالف اعتبارا اى ان كان سيبويه فاعلا
فقوله اعتبارا مفعول له او حال او تمييز بحذف مضاف اى حال كونه ذا اعتبار للصفة
او ظرف زمان لان المصدر قد يجعل حينا او مفعول مطلق يكون الاعتبار المذكور
نوعا من المخالفة او بحذف مضاف اى خالف مخالفة اعتبار للصفة وان كان سيبويه
مفعولا يجوز ما ذكرنا من الوجوه الا كونه مفعولا لعدم اتحاد الفاعل ويمكن ح
ان يكون بدل الاشتمال ايضا بحذف الضمير اى خالف الاخفش سيبويه اعتباره للصفة
الاصلية مفعول به اعتبارا واللام لتقوية العمل بعد التنكير ظرف اعتبارا والاخفش
لم يعتبر لان الساقط بالعلمية التى هى وضع ثان ساقط عن درجة الاعتبار واجيب
بان الساقط المانع يعتبر بعد زوال المانع ولا يلزمه اى سيبويه باب حاتم اي كل علم

كان في الاصل وصفا مع بقاء العلمية جواب عن اشكال يرد على سيبويه في وجه
المسئلة المذكورة وتقريره ان يقال لانه اعتبر الوصف الاصلي بعد التنكير وان كان
زايلا فيلزم ان يعتبر في حال العلمية ايضا فيمتنع نحو حاتم من الصرف للوصف الاصلي والعلمية
فيجي فانه لا يلزم سيبويه باب حاتم كما ذكرت حيث لم يعتبر فيه الوصف الاصلي لتحقق
المانع وهو لزوم اعتبار الضدين الوصف والعلمية في حكم واحد وحدة فردية
وهو منع صرف لفظ واحد بخلاف اعتبار الوصف والعلم في منع الصرف فانه ايضا اعتبار
الضدين في حكم واحد وهو منع الصرف لكنه واحد وحدة نوعية لا فردية ما يلزم
الى سيبويه الجار والمجرور يتعلق بنفي الفعل لا بالفعل المنفي ولا يتوجه النفي الى القيد
ويبقى اصل الفعل مثبتا فيفسد المعنى من ايهام اعتبار المتضادين بيان لما اي
الوصف والعلم ووجه تضادهما ان العلم للخصوص والوصف للعموم وكون الوصف
زايلا والعلمية متحققة ينافي الاجتماع دون التضاد في حكم واحد وحدة فردية
لا نوعية وهو منع صرف لفظ واحد ممتنع لانه ان اعتبر كل ضد مؤثرا تاما
لزم توارد المؤثرين على اثر واحد وان اعتبر جزء المؤثر لزم اجتماع الضدين
فان قيل قد جاء اعتبار متضادين في حكم واحد كثيرا كاعتبار الحركتين المتضادين
في حصول الاختلاف وتحلل الضدين لتغير العالم ونحو ذلك قيل اعتبار الضدين وجعلهما
علة لحكم واحد ممتنع بخلاف العلل الحقيقية الطبيعية كحصول الحركتين المختلفتين
لحصول اختلاف الاثر وتحلل الضدين لتغير العالم ونحو ذلك اذ لا امر للفعل فلا يلزم

من

من اعتبار الضدين في حكم واحد عند وجود التاثير الطبيعي اعتبار معا فيه بدون
التاثير الطبيعي بمحض الجعل والاعتبار او يقال التغير والاختلاف وان كان كل واحد
منهما حكما واحدا ظاهرا لكنه متضمن لحكمين معنى لكونه عبارة عن تحقق حالة و
زوال حالة اخرى وجميع الباب اللام للعهد اي باب غير المنصرف بالّلام اي بلام التعريف و
البا للسببية يتعلق بينجر او الاضافة نحو مررت بالاحمر وعمركم ينجر الجملة خبر المبتداء
بالكسر اي بصورته اذ الكسر من القاب البناء فيتخيل الانجرار به فلا بد من حذف او
تجوز وانما ينجر بهما لكونهما من معظم خواص الاسم يتقربان جهة الاسمية ويبعدان
عن الفعل فيضعف تاثير شبهه ولان الجر يسقط تبعا للتنوين الساقط لشبه الفعل
وههنا لم يسقط بشبه الفعل بل باللام والاضافة فلم يتبعه الجر وقيد الكسر مناط الفايدة
اذ غير المنصرف بغير اللام والاضافة ينجر لكن بصورة الفتح وبعد اللام والاضافة
ينجر بصورة الكسر المرفوعات جمع المرفوع لا المرفوعة لان افراده الاسما
والجمع بالالف والتاء كما يكون للمؤنث يكون الصفات غير العقلاء ايضا نحو الجبال
الجبال الراسيات والكواكب الطالعات وهذا تقسيم المعرب باعتبار اقسام الاعراب هو
ضمير المنفصل ما اشتمل خبر المرفوعات وتذكير هو افراده باعتبار الخبر او بتاويل كل
واحد او بعوده الى المرفوع المذكور معنى لدلالة المرفوعات عليه ويمكن ان يكون
قوله المرفوعات خبر المبتدا المحذوف والتقدير هذا ذكر المرفوعات وقوله ما اشتمل جملة
مستانفة وما كناية عن الاسم او المعرب موصولة واشتمل صلة والعايد ضمير عائد موصولة

لا تشتمل **علم الفاعلية** اى على علامتها حركة او حرفا وهي الرفع والالف والواو لفظا
او تقديرا والاعراب المحلي لا تشتمل عليه اللفظ فلا يكون نحو جاءني هؤلاء مرفوعا
اذ معنى الرفع المحلي انه في محل لو كان ثم معرب لكان مرفوعا والياء للنسبة او مصدرية
اي الحصلة المنسوبة الى الفاعل او كونه فاعلا حقيقة او حكما وانما لم يقل على
علم الرفع ليتناول الحرف ايضا ولئلا يلزم تعريف الشيء بما يساويه في المعرفة والجهالة
وليشير الى اصالة الفاعل في باب الرفع **فمنه الفاعل** اى اذا عرفت هذا فنقول منه الفاعل
اى مما اشتمل او من المرفوعات وتذكيره وتوحيده لما عرف من التأويلات فيما هو ما اشتمل
وفيه وهو مبتداء مقدم الخبر وانما قدمه لانه اصل المرفوعات لانه جزء الجملة الفعلية
التي اصل الجمل وان عامله قوي بخلاف المبتداء ولانه اشد في باب التركيب حيث لا
يجوز حذفه الا بسد الشيء مسده وفيه ولان رفعه لا ينسخ بالنواسخ بخلاف المبتداء فيه
وفيه وقيل اصل المرفوعات المبتدا لانه باق على ما هو الاصل في المسند اليه وهو التقدم
بخلاف الفاعل ولانه يحكم عليه بكل حكم جامدا كان او مشتقا فكان اقوى بخلاف
الفاعل ولانه يحكم عليه بكل حكم باحكام متعددة في تركيب واحد بخلاف الفاعل فان
حكمه واحد ليس الا **وهو ما** اى اسم غير تابع **اسند اليه الفعل** بلا تبعية فلا يدخل في الحد
تابع الفاعل بدلا او عطفا او غيرهما لان المراد في جميع حدود المرفوعات والمنصوبات
والمجرورات المذكورة غير التابع بقرينة السياق وهو ذكر التوابع بعد ذلك او شبهه
وانما قال او شبهه ليتناول نحو زيد قايم ابوه وقدم الفعل عليه اى على ذكر الاسم

عطف

عطف على قوله اسند او حال بتقدير قد واحترز به عن زيد نحو زيد ضرب
لانه مما اسند اليه الفعل لكنه مؤخر عنه فان قيل الفعل فيه مسند الى الضمير دونه
قيل هو مسند اليه ايضا والاسناد اليه متكرر كما عرف في المفتاح وغيره وما قيل
ان قوله وقدم عليه لدفع الوهم دون الاحتراز فعلى تقدير تسليم عدم الاسناد
الى زيد **على جهة** اى واقعا على طريقة **قيامه به** اى حصول الفعل بذلك الاسم وصدوره
عنه وطريق قيامه به ان لا يكون الفعل مبنيا للمفعول اي لا يكون على صيغة
المجهول فاحترز به عن نحو ضرب زيد ومضروب زيد وانما لم يقل قيامه به او قيامه
لئلا يخرج نحو مات زيد او طال زيد **مثل قام زيد** مثال الفعل **وزيد قايم ابوه** مثال
شبه الفعل **والاصل** اى الاولى ولو قال الاولى ان يليه لكان اخصر واوضح واحسن لمراعات
الاشتقاق ويمكن ان يقال للاولوية يحتمل ان يكون عارضة لا يجب للاصل فلدفع
ذلك لم يقل كذلك **ان يلي فعله** لانه كجزء منه **فلذلك** اي ولاجل ان الاصل في الفاعل
ان يلي الفعل فان قيل ما وجه احتياج الى التعليل قيل **جاز ضرب غلامه زيد** اى جاز هذا
التركيب لتقدم معاد الضمير وهو زيد حكما لتقدم الفاعل رتبة **امتنع ضرب غلامه
زيدا** للزوم الاضمار قبل الذكر لتأخر المعاد وهو المفعول لفظا ورتبة بناء
على اصالة تقدم الفاعل عليه خلافا للاخفش وابن جني فانهما جوزاه تمسكا بقوله
جزى ربه عني عدي بن حاتم جزاء الكلاب العاديات وقد فعل والجواب ان الضمير
للمصدر اي رب الجزاء وانما لم يعتبر التفسير بزيد كما في تنازع الفعلين لان ذلك

يختص بالعمدة والضمير المضاف اليه غير عمدة الا يرى انه لا يضمر المفعول في الاول اذا عمل
الثاني عند تنازع الفعلين مع كون الاسم الملفوظ منفصلا او نحو ما قيل ان الاضمار قبل الذكر في
التنازع للضرورة ولا ضرورة ههنا ففيه نظر لشدة اقتضاء الفعل للمفعول كاقتضائه
الفاعل وفيه **واذا انتفى الاعراب لفظا** **فيهما** اى في الفاعل والمفعول والقرينة
حالية او مقالية نحو ضرب موسى عيسى بخلاف ضرب سعدى موسى او ضربت موسى سعدى
او ضرب عيسى الفاعل موسى العاقل واكل الكمثرى موسى لوجود القرينة من تذكير او
تانيث او صفة او عدم صلاح احدهما للفاعل كالكمثرى فان قيل ههنا لزوم التباس
فلم يعتبر في تقديم المفعول على الفاعل في هذه الصورة مثل موسى ضرب عيسى واختير
وكذا في نحو اقام زيد وغير ذلك مما اجيز فيه الوجهان او الوجوه قيل وكان يكفيه ان يقول
واذا انتفى القرينة اذ الاعراب من القراين اللهم الا ان يقال الاعراب موضوع للدلالة
على الفاعل ونحوه فلا يسمى قرينة فلو سلم فالمراد تفصيل انتفاء القرينة او تحقيق مقام اللبس
والاوضح ان يقول اذا خيف اللبس وكفى **او كان الفاعل مضمرا متصلا** سواء كان
المفعول اسما ظاهرا كضربت زيدا او مضمرا منفصلا كما في ما ضربت الا اياك او
متصلا كضربتك لامتناع الفصل مع الاتصال **او وقع مفعوله** فقط والضمير للفاعل **بعد الا**
اى مفعول الفاعل
نحو ضرب الا عمرا زيد لانه لو اخر لانقلب المعنى والحصر وهذا بخلاف ما اذا وقع بعد الا او معناها
كلاهما نحو ما ضرب الا عمرا الا زيد فانه جار سواء قصد استثناء عمرو وتقوم الا عمرا على الفاعل
بقرينة او قصد استثناء امرين عن امرين وقيل لا يجوز الثاني لضعف الحذف ولا الاول

للزوم

للزوم الالتباس بالثاني **او معناها** بعد نحو انما ضرب زيد عمرا **وجب تقديمه** اى تقديم الفاعل
على المفعول اما في انتفاء الاعراب فيهما والقرينة فللتحرز عن الالتباس واما في كون الفاعل
ضميرا متصلا فلمنافاة الاتصال الفصل كما ذكرناه واما في وقوع المفعول بعد الا او معناها
فلئلا ينقلب الحصر المط **واذا اتصل به** اي بالفاعل **ضمير مفعول** نحو قوله تع واذا ابتلى
نحو ضرب زيدا غلامه
ابراهيم ربه بكلمات وكذا اذا اتصل ضمير المفعول بصلة الفاعل او صفته نحو ضرب زيد الذي ضرب
غلامه واكرم هندا رجل ضربها ولو قيل بتقديم الفاعل على المفعول جاز في الثاني دون
الاول لجواز الفصل بالاجنبي بين الصفة والموصوف دون الاول نحو قوله تعالى
وانه لقسم لو تعلمون عظيم حيث وقع عظيم صفة لقوله لقسم مع انه فصل بالاجنبي
وذا جائز بخلاف الموصول او وقع الفاعل اى مجرد الفاعل قيل لا حاجة الى التقييد
كما هو ظاهر لفظ المص **بعد الا** نحو ما ضرب عمرا الا زيد **او معناها** اى معنى الا نحو انما
ضرب عمرا زيد **او اتصل به** اى بالفعل **مفعوله** اى مفعول الفعل **وهو** اى الفاعل
غير متصل بالفعل احترز عن نحو قولك ضربتك مثاله ضربك زيد **وجب** جزاء الشرط
تاخيره اى تاخير الفاعل عن المفعول اما في اتصال ضمير المفعول فللتحرز عن لزوم
الاضمار قبل الذكر واما في وقوعه بعد الا او معناها فلئلا ينقلب الحصر المقصود
واما في اتصال المفعول فلامتناع الفصل مع الاتصال **وقد** للتقليل **يحذف الفعل**
اللام للعهد اي الرابع للفاعل **لقيام** اى وقت قيام **قرينة** وحصولها اذ قيام
القيام شرط لا علة قرينة دالة على الحذف وتعيين المحذوف **جوازا** اى حذفا جائزا

نحو مثل ظرف جواز قولك زيد بدل من القول والتمييز يحكى لمن قال صلة من قام مقول
قال اى قيام زيد بقرينة السؤال فان قيل لم لم يجعل من باب تقدير الخبر فيكون الجملة
اسمية فيطابق السؤال وهو من قام لانه جملة اسمية قيل لو قدر كذلك لطابق السؤال
صورة ولا يطابقه معنى لان قوله من قام سؤال عن الفاعل من غير تردد في الحكم وزيد
قام يفيد تقوى الحكم بتكرار الاسناد فلا يطابق او يقال تقدير الخبر يوجب حذف الجملة
وتقدير الفعل يوجب حذف شطرها والتقليل في الحذف اولى وليبك والفاء الكافية لعطف مثال
على مثال الاول والبيت هو في مرثية يزيد بن نهشل في بحر الطويل على قبض فعولن ومفاعيلن
في المصراع الاول وقبض فعولن في ابتداء المصراع الثاني ومفاعيلن الواقع عروضا
وهو اخر المصراع الثاني يزيد مفعول ما لم يسم فاعله لقوله ليبك ضارع اى عاجز وهو
فاعل الفعل المحذوف اى يبكيه ضارع بقرينة السؤال المقدر وهو من يبكيه لخصومة
اللام بمعنى الوقت اي وقت خصومة او للعلة ان اريد خصومة غيره اياه دفيه
ومختبط وهو سائل العطاء من غير وسيلة مما تطيح الطوائح متعلق بليبك اى ليبك
يزيد من اجل اهلاك المهلكات يزيد او مختبط اى يبكيه مختبط من كما اجل اهلاك
المهلكات ماله كان ظهر الضارعين ومعين الضعفاء ومعطف السائلين المختبطين
ووجوبا عطف على جوازا اى حذفا واجبا في مثل تركيب وان احد من المشركين استجارك
تقديره وان استجارك احد من المشركين استجارك اي يجب الحذف في كل ما فيه
المحذوف لئلا يلزم الجمع بين المفسر والمفسر باي وان عطف البيان قيل ذلك تفسير

المعنى

المعنى وهذا تفسير المحذوف صح الجمع بين المفسر والمفسر ثمه ولم يصح هنا لانه بالجمع لا يبقى
المفسر مخفيا فلا يكون هذا تفسير المحذوف وقد يحذفان معا اى الفعل والفاعل دون الفاعل وحده في مثل
اى نظير نعم المقولة او مقولة لمن قال اقام زيد مفعول قال فقوله نعم اي قام زيد فان
نعم دالة جوابا لتصديق ما سبق عليه وحذف الجملة ههنا جائز لا واجب في نعم قرينة له
لا ساد مسد الجملة واذا تنازع اذا الشرط اى اذا قصد توجه الفعلين الى اسم
واحد وهذا في القلب واما بعد التركيب فلا تنازع اذ كل يستوفي معموله من مضمر
او محذوف او مذكور وهذا الشروع في حكم اخر للفاعل وهو اضماره عند التنازع
وذكر ساير احكام التنازع استطراد الفعلان فاعل تنازع والفعلان بيان
اقل ما يتحقق منه وجود التنازع ولا يختص وجود التنازع بالفعلين فانه قد يوجد
التنازع في اكثر من الفعلين نحو ما جاء في الصلوة المأثورة كما صليت وسلمت
وباركت ورحمت وترحمت على ابراهيم وذكر الفعلين لاصالة الفعل في العمل اذا
التنازع لا يختص بالفعلين بل يجري في غيرهما نحو زيد ضارب ومكرم عمرا
وبكر كريم وشريف ابوه وغير ذلك ظاهرا مفعول تنازع من باب تجاذبن الثوب
وقيد بالظاهر اى الاسم الظاهر لانهما اذا تنازعا مضمرا يلحق بما يليه وليس فيه جواز اعمال كل منهما بعدهما
صفة ظاهرا اى ظاهرا واقعا وقعا بعدهما اذ المقدم او المتوسط يلحق بالاول لتقدمه
هو قبل التكلم بالثاني فلا يكون له فيه مجال تنازع فلا يكون من هذا الباب فقد يكون
اي التنازع جزاء الشرط والجزاء محذوف والتقدير واذا تنازع الفعلان ظاهرا بعدهما

جاز اعمال كل منهما او جزاء الشرط قوله فان اعملت الثاني في الفاعلية اي وقعا
في فاعلية الاسم الظاهر اي كونه فاعلا نحو ضربني واكرمني زيد وفي المفعولية اي في
مفعولية الاسم الظاهر اي كونه مفعولا نحو ضربت واكرمت زيدا وفي الفاعلية
والمفعولية اي فاعلية الاسم الظ ومفعوليته معا بان يقتضي احد الفعلين الفاعلية
والاخر المفعولية مختلفين خبر كان المحذوف اي ان كان مختلفين على ان احدهما رافع
والاخر ناصب نحو ضربني واكرمت زيدا او حال من الفعلين المفهومين عن الضمير
في نحو فحينئذ يكون العامل في قوله وفي الفاعلية والمفعولية بواسطة العطف اي فقد
يكون تنازع الفعلين مختلفين في الفاعلية والمفعولية والحال يصح ان يكون
عاملا معنويا مفهوما من الكلام من حيث المعنى وليس من باب اعمال الضمير فاعرف
ويختار البصريون اي نحاة البصرة والاضافة في الاختيار والاولوية دون الجواز
والجملة عطف على الجزاء المحذوف اي واذا تنازع الفعلان ظاهرا بعدهما يجوز اعمال كل منهما
ويختار البصريون كذا اعمال الثاني اي اعمال الفعل الثاني مع تجويز اعمال الاول لانه اقرب
الطالبين الى المطلوب فهو احذه اقدر وللزوم الفصل على تقدير اعمال الاول
او لاستفاضة الاستعمال على ذلك في القران وكلام الفصحاء منه قوله تع هاؤم اقرؤا
كتابيه واتوني افرغ عليه قطرا وقول الشاعر وكمتا مدماة كان متونها جرى فوقها
واستشعرت لون مذهب وقوله قضى كل ذي دين فوفى غريمه وعزة ممطول
معنى غريمها اذ لو اعمل الاول لقيل اقرؤه وافرغه واستشعرته وفوفاه ومعنى وهو الاختيار

اضمار المفعول في الثاني عند اعمال الاول ووجوب ابراز الضمير في صفة جرت على غير
من هي له الا اذا لم يضمر على شريطة التفسير بخلاف مطول فانه وان جرى على غير من
هي له الا ان ضميره اضمر على شريطة التفسير والكوفيون اي نحاة الكوفة الاول
اي اعمال الفعل الاول مع تجويز اعمال الثاني لانه اسبق الطالبين فهو اولى بلعطائه
المطلوب ولان اعمال الثاني يوجب اضمار قبل الذكر فان اعملت الثاني اي الثاني
وبد بيان اعمال الثاني لانه اولى واكثر استعمالا اضمرت جزاء الشرط الفاعل اذا اقتضى
الفاعل في الفعل الاول لجواز اضمار قبل الذكر في العمدة بشرط التفسير ولزوم التكرار
بالذكر وامتناع الحذف كما ستعرف على وفق اي موافق الاسم الظ الواقع بعد
الفعلين افرادا او تثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا ليعود ذلك الضمير المحذوف اليه دون
الظ واضمرت الحذف اي حذف الفاعل لانه لا يجوز حذف الفاعل الا اذا سد شيء مسده
خلافا اي يخالف القول بالاضمار دون الحذف للكسائي ونظر الخلاف في نحو ضربني
واكرمني الزيدان عندهم واكرمني وضربني الزيدان عنده والكسائي انما يقول بحذف
الفاعل دون اضماره تحرزا عن الاضمار قبل الذكر والجواب بان الاضمار قبل بشرط
التفسير في الجملة جائز نحو نعم رجلا وقل هو الله احد بخلاف حذف الفاعل بدون
سد شيء مسده فانه لم يوجد اصلا وفيه انه جاز حذف الفاعل في نحو اسمع بهم و
ابصر حيث حذف بهم وهو فاعل عند سيبويه وفي نحو ما قام وما قعد الا انا وفي نحو ضربت
واكرم القول في نحو اطعام في يوم ذي مسغبة يتيما وفيان المصدر قام في العمل

قوله خلافا للفراء فانه لا يجوز اعمال الفعل الثاني عند اقتضاء الاول الفاعل لانه يلزم على تقدير اعماله اما اضمار قبل الذكر كما هو مذهب الجمهور او حذف الفاعل كما هو مذهب الكسائي بل يجب عنده اعمال الفعل الاول فان اقتضاء الثاني للفاعل اضمرته وان اقتضى المفعول حذفته واضمرته تقول ضربني واكرماني الزيدان ولا يلزم محذور وقيل روي عنه تشريك الرافعين او اضماره بعد الظاهر كما هو في صورة تأخير المنصوب تقول ضربني واكرمني زيد هو وضربني واكرمني زيدا هو ورواية المتن غير مشهورة عنه. حاشي

الايب فيه وجود الفاعل فقوله الطعام من باب عدم الفاعل لعدم الاقتضاء كما في الجواهر لا من باب حذف الفاعل والامثلة السابقة من باب تقدير الفاعل لا من باب حذفه نسيا والمحذوف من باب التنازع محذوف نسيا **وجاز** اعمال الثاني عند اقتضاء الاول الفاعل والجملة معترضة لبيان خلاف الفراء والواو اعتراضية **خلافا للفراء** اي بخلاف هذا القول بالجواز خلافا للفراء فانه يمنع جواز ذلك للزوم احد المحذورين الاضمار قبل الذكر او حذف الفاعل وروي عنه تشريك الرافعين او اضماره بعد الظاهر كما في صورة تأخير الناصب يقال ضربني واكرمني زيد هو وضربني واكرمت زيدا هو ورواية المتن غير مشهورة عنه **وحذفت** عطف على قوله اضمرت **المفعول** تحرزا عن التكرار لو ذكر عن الاضمار قبل الذكر في الفضلة لو اضمر وممتنع وربه رجلا شاذ **ان استغني** شرط عن الجزاء لتقدم ما يغني **عنه** مفعول ما لم يسم فاعله **والا** شرط اي وان لم يستغن عنه **اظهرت** جزاء الشرط اي اظهرت مفعوله نحو حسبني منطلقا وحسبت زيدا منطلقا لانه لا يجوز حذف احد مفعولين من باب حسبت فلا يجوز اضماره لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر في الفضلة **وان اعملت الفعل الاول** عطف على الشرطية السابقة وهي قوله فان اعملت الثاني **اضمرت** جزاء الشرط **الفاعل في الفعل الثاني** نحو ضربني وا(في الفعل الثاني لو اقتضاه)كرمني زيد **واضمرت المفعول** ويتعلق باضمار المفعول قوله **على القول المختار** للاحتراز عن الحذف على ان الثاني غير متوجه الى المذكور ولان اضماره ليس قبل الذكر لتعلق الاسم الظاهر بالفعل الاول وهو متقدم على ما يضمر في الفعل الثاني حكما فلا يحذف مع

امكان



قوله امرء القيس كفاني ولم اطلب قليل من المال
يعني ان الكوفيين استدلوا على جواز اعمال الفعل الاول بقول امرء القيس
اولا نه اعمال الفعل الثاني يعني لو ان ما اسعى لادنى معيشة كفاني
ولو ان ما اسعى لادنى معيشة كفاني ولم اطلب قليلا من المال ... فاعمل الاول
... ولم اطلب قليل من المال ووجه الاستدلال انه تنازعا في القليل
... كفاني اقتضى دفع القليل ولم اطلب ... فاعمل الاول
المفعول ... منه حذف ... منه

امكان اضماره **الان يمنع مانع** اي اضمرت في جميع الاوقات الا وقت منع مانع عن الاضمار **فتظهر** المفعول نحو حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا حيث اعمل حسبني فجعل الزيدان فاعلا له ومنطلقا مفعولا له واضمر المفعول الاول في حسبتهما واظهر الثاني وهو منطلقين لمانع وهو انه لو اضمر مفردا خالف المفعول الاول ولو اضمر مثنى خالف المعاد وهو قوله منطلقا **وقول امرء القيس** اي مقوله وهو مبتدأ اوله ولو ان ما اسعى لادنى معيشة **كفاني ولم اطلب قليل من المال** وهذا المصراع بدل من قول امرء القيس واخره ولكن ما اسعى لمجد مؤثل وقد يدرك المجد المؤثل امثالي اي لو ثبت ان سعي لادنى معيشة كفاني قليل من المال ولم اطلب المجد المؤثل ولكن ما اسعى لمجد مؤثل **ليس** خبر **منه** اي من باب تنازع الفعلين ان كان لم اطلب عطفا على كفاني ومنه باعمال الاول ان عطفا على مجموع الشرطية او اعتراضا حيث لا يكون في حيز لو فلا يكون مثبتا فلا يفسد المعنى فلا يسوغ ان يكون حالا لان الحال قيد للعامل فيستلزم كون الشرط ملزوما وما الكفاية المقيدة باستغناء الطلب وليس كذلك لتحقق التسعي لادنى معيشة مع كفاية قليل من المال مطلق طلب اولم يطلبه **لفساد المعنى** اضافة المصدر الى الفاعل وهذا على تقدير توجههما الى قليل من المال الاستلزامه انتفاء كفاية قليل من المال وثبوت طلبه بناء على قضية لو انها تجعل المثبت من شرط او جزائه او ما عطف على احدهما منفيا والمنفي من ذلك مثبتا **مفعول** لم يفصل عنه كما فصل المبتدأ لشدة تعلقه بالفاعل حتى سماه بعض النحويين فاعلا **ما لم يسم** اي فعل لم يذكر **فاعله كل** ذكر كل لبيان الاطراد

قوله الان يمنع مانع من الاضمار
كما هو قول المختار ومن الحذف
كما هو القول الغير المختار رحلبي

مفعول ولا يرد نحو انبت الربيع البقل حيث كان في الاصل مفعولا فيه لانه خرج عن
كونه مفعولا فيه وصار فاعلا لصدق حد الفاعل عليه حذف صفة مفعول فاعله مفعول
مالم يسم فاعله لقوله حذف داقيم ذلك المفعول هو تاكيد الضمير المستتر وانما اكد لئلا يتوهم اسناد
اي المفعول له
الفعل الى قوله مقامه اي الفاعل وشرطه مبتداء اي وشرط مفعول مالم يسم فاعله ان تغير صيغة
اي مقام الفاعل في الاسناد للفعل او شبهه اليه
الفعل الى فعل او يفعل ونحوهما مما يبنى للمفعول فكون من باب حذف المعطوف وصيغة المفعول
اي الماضي المجهول
اي الى الماضي المجهول او المضارع المجهول فيتناول نحو افتعل واستفعل وغيرهما وهذا من باب
ذكر العلم وارادة صفته المشهورة نحو لكل فرعون موسى اي لكل جبار عادل قاهر ولا يقع
موقع الفاعل المفعول الثاني من باب مفعولي علمت لانه مسند الى المفعول الاول
اسنادا تاما فلو اسند الفعل اليه لزم كونه مسندا او مسندا اليه معا مع كون كلا
الاسنادين تاما بخلاف نحو اعجبني ضرب زيد عمرو الان احد الاسنادين وهو
اسناد المصدر غير تام ولا المفعول الثالث من مفعولي باب اعلمت اذ حكمه حكم
المفعول الثاني من باب علمت في كونه مسندا وكذا ثاني مفاعيله عند اللبس نحو اعلم
موسى عيسى اخاه بخلاف اعلمت زيدا هندا ذاهبة والمفعول له بلا لام بخلاف
ضرب للتاديب وانما لم يقع موقعه لانه جواب لم ويبطل السؤال عن اللمية قبل
تمام الحكم وفيه انه يوجب امتناع ضرب للتاديب وفيه انا لا نم كونه بعد اظهار اللام
جواب لم وفيه ولان النصب فيما قصد علية مشعر بالعلية فلو اسند اليه فات النصب
والاشعار وفيه انه يلزم الجواز على هذا لو قام قرينة والمنع مطلق وايضا المضروب في الظرف

بلا لام لان النصب
فيه مشعر بالعلية
فلو اسند
اليه
الفعل فات
النصب والاشعار
بخلاف ما اذا كان مع
اللام نحو ضرب
للتاديب
جامي

منه

منصوب بالظرفية ومع ذلك يجوز الاسناد اليه والمفعول معه كذلك اي كالمفعول الثاني
من باب علمت والثالث من باب اعلمت في انهما لا يقعا موقع الفاعل لان الواو ينبغي
الاسناد وتركها تغيير ماهية المفعول معه واذا وجد المفعول به في الكلام مع غيره من
المفاعيل تعين المفعول به له اي الاسناد الفعل المجهول له وكون اسناده اليه حقيقة والى
غيره من الملابسات مجازا والابصار الى غير الحقيقة مع امكانها ولا ترجح عليه المفعول
المطلق والزمان بالجزئية ولا المكان بلازمته لكل فعل لان الفعل المجهول غير بجنح
لذلك تقول جملة معللة ضرب زيد اقيم المفعول به مقام الفاعل يوم الجمعة ظرف زمان امام
الامير ظرف مكان ضربا شديدا مفعول مطلق للنوع باعتبار الصفة في داره مفعول به
بواسطة حرف الجر على اصطلاح المجهول واما على اصطلاحه فهو مفعول فيه حيث جعل
تقديره في شرط النصب لا شرط المفعول فيه فيلزم التكرار نظير ظرف المكان وترك نظير
المفعول به بالواسطة فتعين زيد كما ترى فان قيل قوله اذا وجد وقوله تعين له وقوله تقول
امور مستقبلة وقوله فتعين زيد ماض فالكلام غير منتظم قيل الماضي بمعنى المستقبل
كما في قوله تع ففزع من في السموات والارض والفاء للتعليل على التمثيل المذكور للذا
اذا قيل تقول كذا فتعين زيد فكانه قيل مثاله كذا لانه تعين فيه زيد كما ترى فان
اي ما سوى المفعول به
لم يكن كان تامة اي فان لم يوجد المفعول به فالجميع اي جميع الفاعل سواء متوية
لاستواء الكل في عدم بناء الفعل له وكون الاسناد اليه مجازا فان قيل لو اريد جميع المفاعيل
مع المفعول به لم يستقم لابتنائه على قوله فان لم يكن وان اريد جميع ما سوى

قوله ضربا شديدا مفعول مطلق للنوع
باعتبار الصفة وفائدة وصف الضرب
بالشدة التنبيه على ان المصدر لا يقوم
مقام الفاعل بلا قيد تخصيص اذ لا
فائدة فيه لدلالة الفعل عليه
جامي

المفعول به فهو سواء مطلق وجد المفعول به اولم يوجد قيل المراد انه ان لم يوجد المفعول به
فجميع ما سواه سواء في الجواز وعند وجوده كانت سواء في عدم الجواز والمراد انه
لم يوجد المفعول به فجميع ما يذكر في التركيب من المفاعيل سواء وان وجد فجميع ما يذكر
فيه منها ليس سواء لترجح المفعول به ولو قال والبواقي سواء لكان اخصر واظهر المفعول
الاول من مفعولي باب اعطيت وكسوت اى الفعل المتعدي الى المفعولين ثانيهما غير الاول
اولى في قيامه مقام الفاعل من المفعول الثاني لانه مكتسب وعاط اى آخذ فهو انسب
اقرب بالفاعل واليق بالقيام مقامه ويجب عند اللبس نحو اعطي زيد عمروا ومنها
اى من المرفوعات المبتدأ مبتداء مقدم الخبر والجملة عطف على قوله فمنه الفاعل والخبر
جمعهما في فصل واحد لمكان التلازم بينهما على ما هو الاصل واشتراكهما في العامل
المعنوي وغير ذلك فالمبتدأ مبتداء هو ضمير الفصل فان قيل ما له اتى بضمير الفصل في حد
المبتداء والخبر دون حد الفاعل ومفعول ما لم يسم فاعله قيل اكتفى في بعض الحدود بالحصر
المستفاد من احكام لمكان الاطراد والانعكاس وصرح بذلك في بعضها لتكون
صورة التصريح دالة على صورة الاكتفاء وقيل صرح بالحصر ههنا ردا على من زعم ان
اسم الفعل مبتداء وفيه الاسم لفظا وتقديرا وهو خبر المبتداء المجرد صفة الاسم
ويتعلق به قوله عن ما هيته العوامل اللفظية اى الاسم الذى لم يوجد فيه عامل لفظي واحترز
به عن الاسم الذي فيه عامل لفظي فان قيل التجريد سلب الوجود معنى وسلب الكل
يوجب سلب العموم لا عموم السلب فيصدق عند عدم بعض العوامل ووجود البعض

قوله المجرد عن العوامل اللفظي اى الذى لم يوجد فيه عامل لفظي
واحترز به عن الاسم الذى فيه عامل لفظي كاسم ان وكان
وكان المراد بالعامل اللفظي ما يكون مؤثرا في المعنى
لئلا يخرج عنه مثل بحسبك درهم جامي

٢٢

لان التجرد عن شمول الوجود كما يكون بشمول العدم بالافتراق ايضا قيل التجريد وان
كان سلبا لكن وجه العدول الى النسبة الايجابية واثبات التجريد عن جميع العوامل بان لا يوجد
فيه عامل على سبيل عموم السلب لا سلب العموم او يقال سلمنا انه بمعنى السلب البسيط
فيفيد سلب العموم وسلب العموم يحتمل شمول العدم والافتراق فتعين احدهما وهو شمول
العدم بالقرينة واعلم ان التجريد يقتضي سبق الوجود وقد ينزل الامكان منزلة الوجود كما
في قوله ضيق فم الركية وسبحان الذى صغر جرم البعوض وكبر جسم الفيل وقوله تع امتنا
اثنتين واحييتنا اثنتين بتسمية العدم الاصلي اماتة وههنا من هذا القبيل قوله
اللفظية اى المنسوبة الى اللفظ نسبة المفعول الى المصدر او نسبة الجزئيات الى الكل وفسر
العلامة جار الله الزمخشري في المفصل العوامل اللفظية بباب كان وان وعلمت حيث
قصد بيان ما هو المشترك بين المبتداء والخبر قائلا هما الاسمان المجردان عن
العوامل اللفظية للاسناد والمشترك بينهما التجرد عن العوامل التى من شانها ان يدخل
عليهما وهى الابواب الثلثة وفرد عنها ليس الا والمص عرف المبتدأ وحده فبالحري
ان يطلق فاعرف ولا يرد عليه نحو بحسبك درهم لان الزائد غير معتد به مسندا اليه
مفعول ما لم يسم فاعله بقوله مسندا اذ خال معتمد على ذي الحال واحترز به عن خبر المبتدأ
فانه خارج عن هذا القسم او الصفة من مشتق كضارب ومضروب وحسن اوما
يجري مجراه كغير شئ كلمة او لتقسيم المحدود حيث يتناول صدر الحد وهو قوله الاسم
كلا القسمين او لمانعة الخلو دون الجمع وليست للشك او التشكيك فلا تنافي التعريف

قوله والف الاستفهام ونحوه كهل وما ومن وعن سيبويه جواز الابتداء بها من غير استفهام و نفي مع قبح والاخفش يرى ذلك حسنا وعليه قول الشاعر فخير نحن عند الناس منكم فخير مبتداء ونحن فاعل ولو جعل خبر خبرا عن نحو لفصل بين اسم التفضيل ومعمول الذى هو منكم باجنبي بخلاف ما لو كان فاعلا لكونه كالجزء جامي

الواقعة بعد حرف النفي والف الاستفهام ليحصل الاعتماد وهل ولهذه كما ومن ومتى واين وكيف وكم وايان كالالف وقيل لا وذكر الالف للاصالة او للتقييد ولم يعتبر وقوعها بعد الموصول في نحو القايم ابوه زيد لان هذا القسم من المبتدا امر ضروري لعدم وجه اخر ولا ضرورة ههنا للزوم اعراب الصلة باعراب اللام الموصولة كاعراب ما بعد الا يعني غير باعرابها رافعة حال من ضمير الواقعة لظاهر غير ضمير مستتر فلا يرد اقايم انتما واحترز به عن اقايمان الزيدان لان اقايمان رافعان لضمير عايد الى الزيدان ولو كان رافعا لهذا الظاهر يجز تثنيته نحو زيد قايم مثال القسم الاول من المبتدا او ما قايم الزيدان مثال الصفة الواقعة بعد حرف النفي واقايم الزيدان مثال الصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام فان طابقت اي الصفة المذكورة مفردا مفعول به لقوله طابقت اي ان كان الصفة الاسم المرفوع مفردين وقوله مفردا اى اسما واقعا مفردا بعدها واحترز به عما اذا طابقت مثنى نحو اقايمان الزيدان او مجموعا نحو اقايمون الزيدون فانهما خبر ليس الا جاز الامران احدهما كون الصفة مبتداء وما بعدها فاعلها سادا مسد الجملة والثاني كون الصفة خبرا وما بعدها مبتدا وانما جاز فيه الوجهان لاستوائهما في مخالفة الاصل فلا يسبق الذهن الى احدهما بخلاف قام زيد حيث لا يجوز فيه الا الفاعلية لخلوها عن مخالفة الاصل واستلزام جملة على الابتداء تاخر المبتداء عن الخبر فلا يسبق الذهن اليه بل الى ما هو الاصل فيلتبس وهذا هو الفرق بين جميع صور الالتباس وجواز الوجهين فاندفع ما قيل اعترض في منع تاخير المبتداء

في نحو

في نحو زيد قام لزوم الالتباس بالفاعل ولم يخرج وجهان ولم يعتبر الالتباس هنا وجواز الوجهان فلا بد من بيان الفرق مثل قايم زيد فزيد مبتداء او خبر فان قيل هذا القسم من المبتداء من ضروري لا يصار اليه الا عند عدم وجه اخر فلما جاز فيه وجه اخر انتفت الضرورة قيل اذا جعل الاسم الظاهر فاعلا فلا وجه في الصفة سوى رفعها على الابتداء فتحققت الضرورة والخبر مبتداء هو ضمير الفصل المجرد خبره اي المجرد عن العوامل اللفظية اسما او جملة واحترز به عما ليس بمجرد المسند اي المبتدا فلا يرد نحو يضرب في زيد يضرب ابوه وعلى هذا قوله المغاير للصفة المذكورة تاكيد وقوله المسند صفة المجرد وقوله به مفعول ما لم يسم فاعله واحترز به عن القسم الاول من المبتدا المغاير صفة اخرى للصفة المذكورة اي الذي لا يكون صفة واقعة بعد حرف النفي والف الاستفهام رافعة لظاهر واحترز به عن القسم الثاني من المبتدا واصل المبتدا اي الاولى في المبتدا او مقتضى الدليل فيه التقديم لانه موصوف معنى ولانه عمدة البيان ومن ثم اي ولاجل ان الاصل في المبتدا التقديم جاز تركيب في داره زيد مع كون الضمير عايدا الى زيد المتاخر لفظا لتقدمه رتبة بمكان اصالة تقدمه وامتنع تركيب صاحبها في الدار لعود الضمير الى الدار وهو في حيز الخبر الذى اصله التاخير فيلزم عود الضمير الى المتاخر لفظا ورتبة وقد للتقليل يكون المبتداء نكرة مع ان اصله التعريف اعلم ان في المبتدا اصلين التقديم ثم التعريف فبين احدهما بالتصريح والاخر بالالتزام لان بيان قلة التنكير يستلزم بيان اصالة التعريف واكتفى ببيان التنكير عن بيان اصالة التقديم

غير ملايم فكان الاولى ان يذكر ههنا قوله واذا كان المبتدا مشتملا على ما له صدر الكلام مما وجب وفيه هذا الاصل او تخلفه واذا كان المبتدا نكرة فيلزم تأخيره وتخلف هذا الاصل في بعض الوجوه وذلك اذا كان الخبر مصححا له نحو في الدار رجل ولعل ذكر التنكير بعد ذكر التقديم لهذا التلطيف وفيه **اذا تخصصت** اي قبل تنوعها **بوجه ما** اي وجه كان وما زايدة او صفة لان التنكير المحض في الباب محل بالغرض المطلوب وهو الافهام ويرد عليه جواز كوكب انقض الساعة في الجر ويرد ايضا جواز تنكير الفاعل **مثل ولعبد** فانه تخصص بالصفة وهي **مؤمن خير من مشرك وارجل في الدار ام** فانه تخصص بالعلم بثبوت الخبر لاحد الجنسين لان الاخبار بعد العلم بمنزلة الصفات وانما قلنا بالعلم بثبوت الخبر لان ام المتصلة المعادلة للهمزة للسؤال عن التعيين بعد العلم باصل الحكم لاحد الجنسين **وما احد** فانه يخصص بصفة العموم وفيه خير منك و التمثيل للمبتدا على مذهب بني تميم **وشر اهر ذا ناب** فانه تخصص بكونه فاعلا معنى بارادة التقديم والتاخير على ابدال شر من الضمير وجعله بتقدير اهر شر ذا ناب ليحصل التخصيص وتقديم ما حقه التاخير يوجب الحصر فيكون المعنى ما اهر ذا ناب الا شر اعلم ان المهر للكلب بالنباح المعتاد قد يكون خيرا بان يكون الجاني حبيبا او نايما او مخبرا بخبر مسرة وقد يكون شرا بان يكون لصا او عدوا والمهر له بنباح غير معتاد يتشايم به يكون شرا لاخير فعلى الاول يصح الحصر بالنسبة الى الخبر فمعناه شر لا خير اهر ذا ناب وعلى الثاني لا يصح فيقدر الوصف حتى يصح الحصر فيكون المعنى شر عظيم

لاحصر

لاحصر اهر ذا ناب **وفي الدار رجل** فانه يختص بتقديم الخبر الذي هو ظرف متعين لكونه حكما لانه اذا قيل في الدار علم ان بعده موصوف باستقراره في الدار فكانه مختص بالصفة **وسلام عليك** فانه تخصص بكونه منسوبا الى المتكلم اذ المعنى سلمت سلاما عليك ثم رفع لقصد الاستمرار والدوام هكذا قالوا واعترض بان سلمت معناه قلت سلام عليك فلا يستقيم للزوم التسلسل والدور والتكرار والجواب انا لا نم ان معنى سلمت قلت سلام عليك بل معناه قلت سلمكم الله او قلت السلام عليكم وذلك لا يحتاج الى تقدير اخر فلا يلزم الدور والتسلسل فان قيل السلام لما كان مصدر سلمت كان معنى قولك سلام عليك قولي سلام عليك فيلزم تكرار الخطاب قيل معناه كذلك لكنه ليس بتكرار بل هو لتعيين الخطاب بالارادة من اللفظ الصالح له وقدر صاحب اللباب سلمك الله عوضا عن تقدير سلمت وهو غير مسلم حيث لا معنى لسلمك الله عليك بعد انتفاء المفعول مرة **والخبر قد يكون** اشارة الى ان الاصل في الافراد لكونه احد جزئي الكلام وهذا ايضا مثال لوقوع الخبر جملة لصدق حد الخبر عليها ولان الحكم كما يقع بالمفرد يقع بالجملة **مثل زيد** مبتدا **ابوه** مبتدا ثان **قايم** خبر المبتدا الثاني والجملة الاسمية خبر المبتدا الاول وزيد مبتدا قام فعل ابوه فاعل والجملة الفعلية خبر المبتدا **فلابد** الفاء جواب شرط محذوف اي اذا صح وقوع الجملة خبرا فلابد او عطف على قوله قد يكون جملة اي الخبر قد يكون جملة فيحتاج الى عايد للربط **من عايد** يعود من الجملة الى المبتدا افتقر بطابة الجملة لان الجملة من حيث مستقلة فاذا تعلق بشيء يحتاج الى رابطة والعايد ضميرا وغيره

كاللام في نعم الرجل زيد والمظهر موضع الضمير في نحو الحاقة ما الحاقة وكون
الخبر تفسيرا للمبتدأ في نحو قل هو الله احد وقوله من عايد خبر لا وليس بمتعلق
به والا لكان مضارعا للمضاف نحو لا حافظا القرآن عندك وقد يحذف العايد
بقرينة البر الكر بستين والسمن المنوان بدرهم اي الكر منه ومنوان منه بقرينة
ان بايع البر والسمن لا يسعر غير ذلك وما وقع ظرفا ه اي الخبر الذي وقع ظرفا اوقع
في التركيب حال كونه ظرفا فالاكثر اي اكثر النحاة والعادة في خبر المبتدأ المتضمن بمعنى
الشرط لكونه موصولا بفعل انه اي عادة وهو خبر المبتداء الثاني والجملة خبر المبتدأ
الاول مقدر اي مفروض ملتصقا فان قيل ما معنا هذه الباء وما معنى قوله مقدر بجملة
والمقدر هو الجملة لا الظرف قيل انما قدر بالجملة لان الاصل في العمل الفعل فتقديره
عملا في الظرف اخرى ولانه اذا وقع صلة يقدر بالجملة لا محالة فكذا اذا وقع
خبرا ولان الظرف المستقر يعمل لقيامه مقامه عاملا فجعله فرع الفعل الذي هو
الاصل اولى من جعله فرعا للفرع وقال الكوفيون هو مقدر بالاسم لان الاصل
في الخبر الافراد ولان المقدر لو كان فعلا لافاد نحو زيد في الدار التقوى وليس كذلك
ولان المقدر حال عن الضمير لانتقاله الى الظرف والقول بخلو الاسم عنه اهون من
القول بخلو الفعل واذا كان اذا شرط وهذا شروع في بيان موجبات تقديم المبتدأ
المبتدأ مشتملا على ماله ما موصولة او موصوف بمعنى الشيء او شيء صدر الكلام فاعل
الظرف او مبتدأ مقدم الخبر والجملة صفة او صلة كالاستفهام وغيره فانه

يجب

يجب تقديمه لئلا يبطل صدارته ولا يرد زيد من ابوه لتصدر من على جملة نحو من
ابوك فان من مبتدأ مشتمل على ماله صدر الكلام وهو الاستفهام بمعنى هذا ابوك ام
ذاك او زيد ابوك ام عمرو ام غيرهما او كانا اي اذا كان المبتدأ والخبر معرفتين فانه ح
يلزم تقديمه لانه لو اخر لزم الالتباس الا بقرينة نحو قوله بنونا بنو ابنائنا وبنوهن ابناء
الرجال الاباعد وابو حنيفة ابو يوسف واما في نحو زيد المنطلق او المنطلق زيد فقيل
الاسم متعين للابتداء والصفة للخبر وليس بسديد لان الخبر يصح اشتقاقه وجوده في
التصحيح ولصحة وقوع الاسم خبرا بمعنى المسمى بكذا او الصفة مبتداء بمعنى الذات الذي
اتصف بكذا او متساويين تخصيصا ولو قال او كانا متساويين يتناول التساوي في
التعريف والتخصيص فيستغني عن ذكر كونهما معرفتين لكن اشتراط التساوي في
التعريف يوهم اشتراط التساوي في رتبة التعريف فصرح بقوله او كانا معرفتين
تحرزا عن هذا القسم مثل افضل منك مبتدأ افضل منه خبر او كان عطف على قوله او كانا
معرفتين الخبر فعلا اصطلاحيا وهو داخل فيه لا جملة باعتبار الصورة فلا يرد نحو
يقومان الزيدان حيث يجوز الزيدان يقومان لعدم اللبس اذ الفاعل يكون واحدا
ليس الا ان الخبر جملة صورة لا فعلا بخلاف زيد قام فان الخبر فيه فعل لا جملة صورة
اذ الضمير المستكن اعتباري للصوري ولذا جعل اين في اين زيد خبرا مفردا مع
ان فيه ضميرا مستكنا فاعرف له اي للمبتداء احترازا عن ان يكون فعلا لغيره
نحو زيد قام ابوه فان تقديم الخبر فيه جائز مثل زيد قام اذ لو اخر هنا لزم الالتباس

بالفاعل وجب جزاء الشرط تقديمه اي تقديم المبتداء على الخبر للصدر او اللبس واذا
للشرط تضمن الخبر المفرد اي الذي ليس بجملة صورة بخلاف زيد ابن ابوه حيث
لا يبطل صدارته لتصدره على جملة ما موصولة او موصوفة مفعول تضمن له صدارة
او صفة صدر الكلام كالاستفهام وغيره فاعل الظرف ومبتدأ مقدم الخبر والجملة
الاسمية صلة او صفة نحو اين خبر زيد مبتدأ اذ لو اخر لبطل صدارته او كان تقديمه
اي الخبر مصححا له اي لوقوع المبتداء المنكر ومصححا له مثل في الدار فانه خبر تخصص المبتدأ
بتقديمه ولو اخر لبقي المبتدأ بلا تخصيص رجل او كان لمتعلقه اي لمتعلق الخبر الساد
مسده فلا يرد نحو على الله عبده متوكل واسم كان قوله ضمير كاين في المبتداء
اذ لو اخر لزم الاضمار قبل الذكر مثل على التمرة مثلها اي مثل التمرة مبتدأ فيه ضمير
لمتعلق الخبر وهو التمرة لتعلق الجار والمجرور بحصل او حاصل الذي هو خبر او يقال
الخبر هو قوله على التمرة والتمرة يتعلق به تعلق الجزء بالكل زبدا تمييز عن الاسم
التام بالاضافة فزال عن الموصوف اي حصل او حاصل على التمرة زبد مثلها او كان
الخبر خبرا عن ان بان يقع ان مع اسمها وخبرها المأول بالمفرد مبتدأ اللهم الا اذا لم يلتبس
نحو لولا انك قايم حق لكان كذا مثل عندي انك قايم فان مع اسمها وخبرها على المفرد مبتدأ
وعندي خبره يقدم عليه لئلا يلتبس المفتوحة بالمكسورة اي عندي قيامك وجب
جزاء لقوله اذا تضمن وما عطف عليه تقديمه اي تقديم الخبر على المبتدأ وقد للتقليل
او للتحقيق يتعدد الخبر فيكون اثنين فصاعدا وقد يجب التعدد نحو الحلو حامض

والابلق

والابلق اسود ابيض وهما عالم جاهل مثل زيد مبتداء تعدد خبره وهو عالم عاقل
وقد مثل قد السابق يتضمن المبتداء معنى الشرط وهو ملازمة الثاني للاول
وقيل سببية الاول للثاني ويرد عليه نحو وما بكم من نعمة فمن الله الآن يراد السببية
للحكم والاخبار فيصح اي لا يمتنع دخول الفاء في الخبر اذا قصد السببية او الملازمة
والا فلا وذلك اي المبتدأ المتضمن بمعنى الشرط مبتدأ الاسم خبر الموصول بفعل
او ظرف اي الذي وصل بفعل او ظرف وهو صفة الاسم او النكرة الموصوفة
اي التي وصفت بهما اي بفعل او ظرف وينبغي ان يقول به لان العايد الى المعطوف
والمعطوف عليه بكلمة او بمفرد نحو زيد او عمرو قايم ولا يقال قايمان لان المراد احد
المذكورين فان قيل تعريف الجزئين يقتضي الحصر والمبتداء الداخل عليه اما في
اما زيد فمنطلق والمتضمن بحرف الشرط كمن وما والمبتداء الموصوف بهذا الموصول
نحو قوله تعالى قل ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم من هذا الباب فكيف يستقيم
الحصر قيل الفاء في القسمين الاولين بحرف الشرط اما الاول فظ لان اما حرف
الشرط واما الثاني فلانه يتضمنه ويجري فيه احكام الشرط والجزاء من لزوم
الفاء في موضع اللزوم وجوازه وامتناعه في مكانهما وجعل الماضي بمعنى المستقبل
حتما وجزم المضارع وغير ذلك بخلاف المبتداء المتضمن بمعنى الشرط فانه لا يلزم
في خبره الفاء وان كان اسمية ولا يجعل الماضي بمعنى المستقبل حتما بل يجوز فيه كلا الوجهين
ولا يجزم المضارع فذلك القسمين المذكورين في هذا الباب ليس بسديد واما القسم الثالث

قلتي بالموصول بفعل او ظرف مثل الذى مبتدأ يأتيني صلته او في الدار واو
ليس بترديد بين الشرطين بل من باب عطف عبارة اى يقال يأتيني او يقال في الدار مكان
يأتيني فله درهم خبر المبتداء وكل رجل يأتيني او في الدار اى يقال في الدار فله درهم
وليت مبتدا او لعل عطف على ليت مانعان بالاتفاق اى باتفاق النحويين لبطلان
صدارة الشرط بدخولهما وتغير الجملة بهما من القطع لوجود الجزاء على تقدير وجود
الشرط الى الشك فان باب كان وبما علمت ايضا مانعان ودخول الفاء بالاتفاق فما وجه
تخصيص ليت ولعل قيل تخصيصهما لبيان الاتفاق من بين الحروف المشبهة بالفعل الا مطلقا
والحق بعضهم ان بهما اى بليت ولعل في منع الفاء والصحيح خلافه بدليل قوله تعالى ان الذين
فتنوا المؤمنين والمؤمنات ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم ولهم عذاب الحريق وقوله تعالى
قل ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم وفي حمل الفاء على الزيادة او التعليل وحذف
الخبر بعد لا يخفى وتركها مع ان في بعض المواضع من الآيات نحو قوله تعالى ان الذين امنوا و
عملوا الصالحات لهم اجرهم عند ربهم وقوله تعالى ان الذين امنوا وعملوا الصالحات لهم جنات
لا يوجب كونها مانعة لان دخولها في المبتداء الذي تضمن معنى الشرط في حيز الجواز لا في
حيز الوجوب فان قيل كما اختلف في ان اختلف في ان فكان ولكن فما وجه تخصيص ان
ببيان الاختلاف قيل لعل القول بالمنع في ان مرجوح بدليل استعمال القرآن فيها خلاف و
في غيرها اختلاف فبيان ان الحق بها قول البعض على خلاف الاكثر وفيه وقد يحذف المبتداء
لقيام اى وقت حصول قرينة لفظية او عقلية جوازا اى حذفا جايزا وقد يجب حذفه كما

في المخصوص بالمدح او الذم نحو نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو بتقدير هو وفي الصفة
المقطوعة رفعا نحو الحمد لله الحميد اي هو الحميد وفي زيد الخبز أكله اي هو أكله ولم يذكر
ذلك لقلته لا لعدمه كما زعم البعض وعللوه بكون المبتداء ركنا وليس بسديد لان الركنية
لا ينافي وجوب الحذف بموجب الا يرى ان الخبر ركن وقد يجب حذفه كقول المستهل اى
نظيره مثل قول طالب الهلال او رافع الصوت عند رؤية الهلال الهلال اى هذا الهلال بالقرينة
الحالية وليس من باب حذف الخبر بتقدير الهلال هذا لان المقصود نفس الهلال لا تعيينه
بالاشارة والله اى بلفظ القسم لئلا يتوهم نصب الهلال عند الوقف والخبر جوازا اى
وقد يحذف الخبر حذفا جايزا مثل خرجت اى ونظيره مثل الكلام فاذا السبع الفاء عاطفة
واذا للمفاجأة وهي عند المبرد ظرف مكان فيصلح خبرا عن الجثة فلا يحتاج الى تقدير الخبر
فيكون المعنى خرجت ففي ذلك المكان السبع ولا يرد عليه نحو خرجت فاذا السبع بالباب
لاحتمال ان يكون قوله بالباب بدلا وعند غيره ظرف زمان وهو لا يصلح ان يكون خبرا
عن الجثة فيكون ظرفا لمعنى المفاجأة ويكون الخبر محذوفا وهو موجود او حاصل و
يكون المفاجأة المقدرة منزلة منزلة اللازم لئلا ينقلب الظرف مفعولا به بتقدير
فاجأت زمان وجود السبع ويمكن ان يتعلق اذا بالخبر المقدر خاصا نحو
واقف او حاضر فلا يكون مستقرا حتى يلزم خبرية الزمان للجثة وفيه ووجوبا
اى حذفا واجبا فيما التزم اى في تركيب التزم فيه وما مصدرية حينية اى وقت
التزام غير الخبر موضعه في موضعه اى موضع الخبر غيره اى غير الخبر مثل لولا زيد اي

كل اسم وقع بعد لولا وكان خبره عاما يجب حذفه لسد جوابها مسده اي لولا زيد
موجود لكان كذا وفي بعض النسخ لهلك عمرو وان كان الخبر خاصا لا يجب حذفه نحو لولا الشعر
بالعلماء يزري لكنت اليوم اشعر من لبيد وقال الكوفيون وهو من باب حذف الفعل
اي لولا لا التخصيص بالفعل فيحمل لولا الامتناعية عليها ومثل ضربي زيدا قائما اي كل مبتدأ
كان مصدرا صورة او تاويلا مضافا الى الفاعل او المفعول او كليهما وبعده حال مفردة
او جملة او كان اسم تفضيل مضافا الى ذلك المصدر يجب حذف خبره لسد الحال مسده نحو
ضربي زيدا قائما او قائمين وان ضربت زيدا قائما واكثر شربي السويق ملتوتا واخطب
ما يكون الامير قائما وفي ضربي زيدا قائما مذاهب البصريون الى ان تقديره ضربي زيدا
حاصل اذا كان قائما بجعل قائما حالا وكان تامة واذا ظرفا مستقرا واقعا خبر المبتدأ الذي
ليس بحيثه وقال الكوفيون تقديره ضربي زيدا قائما حاصل بجعل قائما من متعلقات المبتدأ
ويلزمهم حذف الخبر من غير سد شيء مسده وتقييده المبتدأ المقصود عمومه
بدلالة الاستعمال وقيل تقديره ضربي زيدا ضربة او ضربه قائما بحذف مصدر منعوت
خبر او قيل هو مبتدأ لا خبر له وضعفهما ظ وكل رجل وضيعته اي كل رجل وحرفته مقارنان
او مقترنان وانما وجب حذف الخبر هنا لدلالة الواو المذكورة على الخبر ووقوع ضيعته
مقامه لفظا ولا يرد انه لو كان الواو بمعنى مع وجب النصب لانه انما يجب النصب ان كان
قبل الواو فعل او معنى فعل وههنا لا فعل ولا معنى فعل واما مقترنان المفهوم بقرينة الواو
فلا اعتداد به لان الشرط ان يكون ذلك الفعل غير مفهوم من الواو والمراد ان كل

مبتدأ

مبتدأ عطف عليه شيء بواو بمعنى مع يجب حذف خبره لاغناء الواو التي بمعنى مع عنه ولسد
مسده وقيل حذف الخبر في مثله غالب لا واجب لان الخبر المحذوف من نحو مقترنان او
متقاربان خبر المبتدأ بن فلا يسد المبتدأ الثاني وهو قوله وضيعته مسده اذ المبتدأ لا
يكون سادا مسد الخبر والجواب ان المبتدأ الثاني يسد مسد الخبر المحذوف من حيث هو
خبر الاول فيجب حذفه من هذا الوجه وان كان لا يسد مسده من حيث انه خبر ولا
يشترط لوجوب حذف الخبر لسد الخبر مسده من كل وجه او يقال يقدر الخبر مفردا او يعطف ضيعته
على ضميره ويكون تقدير الكلام كل رجل متقارب هو وضيعته فيكون المعطوف متعلق
الخبر فيسد مسده ولعمرك اي لعمرك وبقائك ما اقسم به والمراد ان كل مبتدأ يكون مقسما به يجب
حذف خبره لسد جوابه مسده لافعلن كذا خبر ان قدم ان لان خبر لا فرعه واسم ما ولا فرع
معمول الفعل الجامد مع شذوذه في لا بخلاف خبر ان واخواتها عطف على ان اي امثالها واخواتها
من الحروف الخمسة الباقية من الحروف المشبهة بالفعل وهي ان وكأن ولكن وليت ولعل هو
المسند خبر قوله خبر ان وهو ضمير الفصل او يقال هو المسند ابتداء الكلام وقوله خبر ان مبتدأ
محذوف الخبر بقرينة ما سبق اي منه خبر ان والمراد بقوله المسند المسند الى اسم ان بلا تبعية
فلا يرد بيضرب في ان زيدا يضرب ابوه وان رجلا حسن قائم واحترز به عن كل ما ليس
بمسند بعد دخول فخرج غير خبر ان واخواتها هذه الحروف اي احدى هذه الحروف وهي
ان واخواتها مثل ان زيدا قائم فانه مسند بعد دخول ان وامره اي شانه او حكمه كامر اي
كشان او حكم خبر المبتدأ في اقسامه من كونه مفردا او جملة وفي احكامه من كونه مفردا

او متعددا او مذكورا او محذوفا ونى شرايطه من انه اذا كان جملة فلا بد من عايد
وقد يخالف فيه خبر المبتدأ فان خبرها لا يكون مفردا متضمنا بما له صدر الكلام لان له صدر
الكلام الا في تقديمه اى في جميع الاوصاف الا في هذه الصفة حيث يعرف انه فيه جوازا وامتناعا
فقد جاز تقديم خبر المبتدأ ولم يجز تقديم خبرانّ لان في تقديمه قلب صورة حمله غير المعمول به
الانحطاط من عمل الفعل وهي تأخير المنصوب من المرفوع ولو قال الا في التقديم لكان اصوب
الا اذا كان ظرفا فالتقديم غير جايز في جميع الاوقات الا وقت كونه ظرفا فحينئذ يجوز ان تقديم
حيث يتوسع في الظرف ما لا يتسع في غيره خبر لا مبتدأ محذوف الخبر اى منه خبر لا وقوله هو
المسند استيناف وقوله هو فصل والمسند خبر التى صفة لا اى لا التى لنفي الجنس اى لنفي
حكم الجنس اذ لا رجل قايم مثلا لنفي القيام لا لنفي الرجل هو المسند اليه الاسم لا غلام رجل ظريف
في لا رجل يضرب ابوه وبهذا خرج هو اسم لا وكل ما ليس بمسند بعد دخولها بلا تبعيه
بقرينة ذكر التوابع بعد فلا يرد نحو لا رجل حسن في الدار مثل لا غلام رجل ظريف عدل
من المثال المشهور وهو قولهم لا رجل في الدار لاحتمال حذف الخبر وجعل في الدار صفة
بخلاف ما ذكر لان لا غلام رجل معرب منصوب لا يجوز ارتفاع صفة فلا يحتمل قوله ظريف
ان يكون لقوله غلام رجل والمثال وان صح محتملا ولا يصح اذا ترجح المقصود ولكنه اذا استوى
الاحتمالان فهو قبيح واذا لحظ المقصود فاقبح كذا في بعض الشروح فالاعتراض في
الاحتمال اولى فيها اى في الدار خبر بعد خبر لا ظرف ظريف لان الظرافة لا تتقيد
بالظرف ونحوه وهو من باب تعدد الخبر لزوما كالابلق ابيض اسود للزوم الكذب بالتوحد او جوازا

ان قيل

ان قيل بانتفاء لزوم الكذب في الغلمان من حيث انهم غلمان بالمبالغة والادعاء فائدة
بقوله فيها لئلا يلزم الكذب بنفي ظرافة كل غلام رجل وليكون مثالا لنوعي خبر لا الظرف
وغيره ويحذف خبر لا حذفا كثيرا وبنو تميم لا يثبتونه اصلا او في اللفظ قائلين بوجوب
الحذف فيقولون لا اهل ولا مال بمعنى انتفى الاهل والمال ويحملون ما ترى خبرا في مثل
لا رجل قايم ولا كريم من الولدان مصبوح على الصفة دون الخبر اسم ما ولا مبتدأ
محذوف الخبر اى منه اسم ما ولا وقوله هو المسند اليه استيناف او خبره قوله المسند اليه
وهو فصل المشبهتين بليس في النفي والدخول على الاسمية صفة ما ولا ويتعلق به قوله بليس
هو المسند اليه اى الذى اسند اليه خبره ويكون غير تابع كما مر فلا يرد نحو ابوه في
ما زيد ابوه قايم وفيه وما زيد احد قايما وخرج به ما ليس بمسند اليه بعد دخولهما ظرف
المسند اليه وخرج به غير اسم ما ولا مثل ما زيد قايما ولا رجل اى بالتنكير لان لا لا
تعمل الا في النكرة افضل منك وهو اى عمل ليس او جزاء حكم ليس والتشبيه بليس في لا شاذ
لقصور شبهها لان ليس لنفي الحال ولا ليس كذلك فيقتصر على مورد السماع نحو قوله من
صد عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح لي المنصوبات لما فرغ من المرفوعات
شرع في المنصوبات وقدمها على المجرورات لكثرتها ولخفة النصب هو فصل او مبتدأ
منصوبات ما اشتمل على علم وهو النصب او الالف او الياء المفعولية اى الحصة المنسوبة
الى المفعول او كونه مفعولا حقيقة او حكما فمنه اى مما اشتمل على علم المفعولية
والفاء للتفسير المفعول المطلق مبتداء مقدم الخبر ويسمى مطلقا لان نصبه

غير تقيد بالحروف ولذا قدم المفاعيل لانها اصل المنصوبات ثم قدم منها المفعول المطلق
اذ هو مفعول حقيقة او اصطلاحا دون ما عداه ولهذا سمي ايضا مطلقا لانه مفعول
بالحقيقة الا ترى انك اذا قلت ضربت زيدا فالضرب هو فعلك لا زيد ولانه مفعول
بلا تقيد بحرف بخلاف المفعول به فانه قد يتقيد بالحرف فاخره عنه ثم قدم على المفعول فيه
واخره لتقيدهما بالحرف جميعا لكنه في المفعول فيه قد يكون نحو فالزم وما كان في اللازم
النصب ويكفيان بلا واسطة البتة فقدمه على المفعول له الذي جاز ذكر الواسطة
في جميع افراده ثم قدم على المفعول معه الذي لا يجوز فيه ترك الواسطة اصلا **هو**
اسم احتراز عن نحو ضرب ضرب زيد فان ضرب الثاني يصدق عليه انه فعل فاعل
فعل مذكور بمعناه لكن ليس بمفعول مطلق لانه ليس باسم وفيه ان فاعل الفعل الاول
انما هو فاعل الحدث لا لمجموع الحدث والزمان فلا يدخل ضرب ضرب زيد في الحد وان
لم يذكر لفظ الاسم **ما** اي حدث ونحو ترباً وحينئذ لا اسم حدث حكما **فعله** خبر ويرد
عليه مات موتاً وجسم جسامة وشرق شرقاً **فاعل** يرد عليه نحو يعجبني ضربا فانه لم يفعله
الفاعل اذ المصدر مجهول **فعل** يرد عليه نحو زيد ضارب ضربا **مذكور** يرد عليه فضرب
الرقاب من حيث ان فعله غير مذكور **بمعناه** يرد عليه نحو ضربته سوطا والجواب
عن كل ما يرد على قيود الحد على التسامح او اعتبار الحقيقي او الحكمي من ذلك ولا يرد عليه
نحو كرهت كراهة اذا قصد كونه مفعولا به لا مفعولا مطلقا لاعتبار الحيثية لكنه
يغني عن بعض القيود الاخر ايضا لخروج ما اخرج بها باعتبار الحيثية وقوله بمعناه احتراز به

عن

عن المفعول به فانه قصد فيه كونه فعلا لفاعل الفعل المذكور فلا يخرج باعتبار
الحيثية لكنه ليس بمعناه فيخرج بهذا القيد **وقد يكون** المفعول المطلق **للتاكيد** حيث
لا يزيد مفهومه على مفهوم الفعل **والنوع** حيث دل على بعض انواعه **والعدد** حيث
دل على العدد **مثل جلست جلوسا** للتاكيد **وجلسة** للنوع **وجلسة** للنوع **فالاول**
اي الذي للتاكيد **لا يثنى ولا يجمع** لان الفعل لا يثنى ولا يجمع فكذا ما هو مفهومه
ولانه دال على الماهية المعراة عن الدلالة على التعدد والتثنية والجمع يستلزمان
العدد **بخلاف اخويه** اي النوع والعدد لاحتمال كل منهما التعدد **وقد يكون** اي المصدر ر
او المفعول المطلق **بغير لفظه** اي مغاير للفظ الفعل مادة كقعدت جلوسا او بابا
كانبتكم نباتا وتبتل اليه تبتيلا او المراد بغيره مادة فيكون مثاله قعدت جلوسا
لا انبتكم من الارض نباتا والى اصله انه قيل ان اريد بقوله لفظه صيغة يكون نحو ضربت
ضربا من هذا القبيل لاختلاف الصيغة وان اريد به مادة لا يكون نحو انبتكم نباتا
منه قيل يراد المادة ولا يجعل نحو انبتكم نباتا من هذا القبيل او يراد بغير لفظه
مادة او بابا فيندرج قسمان خلافا لسيبويه فانه يقدر له عاملا من لفظه **نحو**
قعدت جلوسا وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق **لقيام قرينة** اي
وقت قيام قرينة جوازا اي حذفا جائزا **كقولك لمن قدم** من سفره **خير مقدم** اي قدوماً
قدمت خير مقدم وهو اسم تفضيل ومصدر باعتبار الموصوف والمضاف اليه
لان اسم التفضيل له حكم ما اضيف اليه **و وجوبا** عطف على جوازا اي حذفا واجبا

سماعا اي سماعيا او حذف سماع او مسموعا نحو سقيا اي سقاك الله سقيا و
رعيا اي رعاك الله رعيا وخيبة اي خاب خيبة وجدعا اي جدع جدعا وهو قطع
الانف وحمدا واستعمال الفعل فيما نحن نقل من نحو حمدت حمدا فليس بصحيح وبعضهم
قيد واجب وجوب الحذف في نحو حمدا له وشكرا له باستعماله مع اللام وشكرا اي
شكرت شكرا وعجبا اي عجبت عجبا فانه لم يستعمل اظهار عامل هذه المصادر في
كلامهم وهذا معنى وجوب الحذف سماعا وقياسا عطف على قوله سماعا في
مواضع منها اي من تلك المواضع ما اي موضع وقع المصدر فيه وانما وجب
الحذف فيه لوجود القرينة والتزام سد المحذوف مثبتا حال واحترز به عن نحو ما زيد
سيرا بعد نفي ظرف وقع واحترز به عن نحو سرت سيرا او معنى نفي كما في انما
داخل لكل واحد منهما وفيه على اسم بخلاف ما سرت الا سير البريد لا يكون المصدر
خبرا عنه بخلاف اي عن ذلك الاسم احترز عن نحو قوله ما سيري الا سير شديد او وقع
المصدر مكررا اي وقع موضع الخبر غير خبر فلا يرد نحو دكت الارض دكا دكا
وانما جمع بين الضابطين لاشتراكهما في الوقوع بعد اسم لا يكون خبرا عنه نحو ما انت
الا سيرا اي تسير سيرا مثال النكرة وما انت الا سير البريد البريد
يقال بالفارسية پيك مثال المعرفة وانما انت تسير سيرا مثال معنى النفي وزيد
تسير سيرا سيرا مثال ما وقع مكررا ومنها اي ومن تلك المواضع ما اي موضع
وقع المصدر فيه وما بعده مبتدأ متقدم الخبر تفصيلا لاثر احترز عما يكون تفصيلا

لمضمون

لمضمون جملة دون اثره نحو زيد سيسافر سفره القريب او البعيد مضمون جملة احترز
عما اذا وقع تفصيلا لاثر مضمون مفرد نحو زيد سيسافر سفرا قريبا او بعيدا وفيه و
نحو لزيد سفر فاما ان يصح صحة او يغتنم اغتناما ولزيد ضرب فاما ان يتأدب تأديبا
او يهلك هلاكا متقدمة احترز عن المتأخرة نحو اما ان يتأدب زيد بالضرب تأديبا
او يهلك هلاكا فاضربه واما تمنون بالشد منا او تفدون فداء فشدوا واعلم ان
التفصيل انما يكون للجملة المتقدمة فذكر قوله متقدمة توضيح وفيه مثل فشدوا الوثاق
فاما تمنون منا بعد اي بعد الشد واما تفدون فداء وانما يجب الحذف فيه لسد الجملة
السابقة مسد المحذوف ومنها اي ومن تلك المواضع ما اي موضع وقع المصدر
فيه للتشبيه اي للدلالة على مشاركة امر لآخر في معنى احترز عن نحو مررت به فاذا
له صوت صوت حسن علاجا حال اي دالا على الحدث احترز عن مررت بزيد فاذا
له زهد زهد الصلحاء وعلم علم الفقهاء بعد ظرف وقع جملة احترز عن نحو صوت زيد صوت
حمار مشتملة صفة جملة اي متعلق بمشتملة اسم احترز عن نحو مررت فاذا الضرب صوت
حمار بمعناه صفة اسم اي بمعنى المصدر وعلى صاحبه عطف على اسم احترز عن نحو مررت
بالبلد فاذا به صوت صوت حمار نحو مررت به فاذا له صوت يصوت صوت
حمار فانه مصدر وقع للتشبيه علاجا بعد جملة وقوله له صوت وهي مشتملة على اسم
بمعنى المصدر وهو صوت مشتملة على صاحب المصدر وهو المكنى عنه بالضمير له ووجب
الحذف فيه لسد الجملة السابقة مسد المحذوف وصراخ اي فاذا له صراخ يصرخ صراخ الثكلى

وهي امرأة مات ولدها ومنها اي من تلك المواضع ما اي موضع وقع المصدر فيه مضمون
حال جملة لا محتمل صفة جملة احتراز عما سيأتي في الضابطة الآتية لها اي لتلك الجملة غيره اي غير
ذلك المصدر نحو له اي لفلان علي خبر وله متعلق الخبر او على العكس الف درهم مبتدأ اعترافا
مصدر وقع مضمون جملة وهي له علي الف درهم لان مضمونه الاعتراف ولا محتمل له سواه
ويسمى توكيدا وتقديره لنفسه اي لذاته ومنها ما وقع اي ومن تلك المواضع موضع وقع
المصدر فيه مضمون حال جملة لها اي لتلك الجملة محتمل غيره اي غير ذلك المصدر نحو زيد قائم
احق حقا اي صدقا فانه مصدر وقع مضمون جملة وهي قوله زيد قائم ولها محتمل غيره
لانها يحتمل الصدق والكذب والحق والباطل ويسمى هذا المصدر توكيدا للجملة لغيره اي لرفع
غيره وما يغايره وضعا اذ الحكم يغاير المحتمل وان اتحدا مرادا ومنها ما وقع المصدر فيه
مثنى اي دالا على التكرير والتكثير نحو لبيك اي الب بطاعتك البابا بعد الباب وسعديك
اي اسعدك الله اسعادا بعد اسعاد والمصدر في هذا الباب سماعيه وان كان الحذف
قياسا المفعول به هو ما اي اسم ولم يذكره اكتفاء بما سبق وقع عليه الفعل حقيقة او عبارة
فلا يرد نحو خلق الله العالم وما ضربت زيدا وفيه ان المراد ما تعلق به الفعل بحيث لا يعقل الا به
فلا يرد خلق الله العالم وضربت زيدا وهذا معنى عرفي للوقوع فلا يلزم دعوى الوضع
او بيان الاتصال واورد عليه ان نحو زيدا ضربت زيدا لا يتوقف عليه تعلق الضرب واجيب
بانه مما يتوقف عليه تعلق الضرب على البدلية وان لم يتوقف عليه بالتعيين فعل والمراد
به اللغوي دون الاصطلاحي والزمان لازم لوجود الفعل دون تصور ماهيته فيتوقف

عليه

يتوقف عليه وجود الفعل لا تعقل ماهيته فاعل لا فائدة في قوله الفاعل ولو قال ما وقع
عليه الفعل لكان اخصر الا ان يقال قصد فيه هذه الحيثية ولا يرد المفعول فيه وغيره مما يتوقف
عليه الفعل نحو ضربت زيدا وقد يتقدم المفعول به على الفعل وغيره من العامل الا لمانع وحق
الفعل بالذكر لاصالته وانما يتقدم لان المفعول معمول قوي تعلقه بعامل فيتعلق به متقدما
ومتأخرا الا ان يمنع مانع لتقدمه لوقوعه في ضمن ان وقد للتقليل يحذف الفعل الناصب للمفعول به
لقيام اي وقت حصول قرينة دالة على الحذف وتعيين المحذوف جوازا اي حذفا جائزا
نحو زيدا بتقدير اضرب زيدا بقرينة السؤال لمن قال من اضرب مقول قال ووجوبا اي
حذفا واجبا في اربعة مواضع وفي الحصر على الاربعة نظر لتحقق وجوب الحذف في باب
الاغراء والمنصوب على المدح والذم والترحم الباب الاول سماعي لم يستعمل اظهار فعله في كلامهم
نحو امرأ ونفسه اي اترك الامرأ مع نفسه وانتهوا خيرا لكم اي انتهوا عن التثليث واقصدوا
خيرا لكم وهو توحيد وقيل هو صفة مصدر محذوف اي انتهاء خيرا لكم وقيل هو خبر يكن
المحذوف اي ان انتهوا يكن الانتهاء خيرا لكم وفيهما نظر لعدم اطراد الاول في نحو انته قاصدا او
كون حذف كان بلا حرف الشرط شاذا وفيه واهلا وسهلا اي اتيت اهلا ووطئت
سهلا من البلاد لا قفرا الباب الثاني المنادى وهو المطلوب اقباله مفعول ما لم يسم
فاعله للمط الاوضح به ما ليس على الاقبال ونحو يا الله لا يصدق عليه لكن مط الاقبال اللهم
الا ان يحمل على التجهيل كما في باب الندبة وفيه انه يستلزم تشبيه الله بما يكون مطلوب الاقبال او
يكون المراد المطلوب اقباله ولو حكما يصدق عليه لانه مطلوب الاجابة كما الله ويرد على هذا الحد

نحو يا زيد لا تقبل فانه منهى عن الاقبال لا مطلوبه ونحو يا جبال ويا سماء ويا ارض وبالله

ويا الله داعى ونحو قول المتعانقين لصاحبه يا فلان مما لا يتصور طلب اقباله والجواب ان الاول

مطلوب لاقبال السماع والنهى منهى عن الاقبال بعد توجهه فاختلف الجهتان او يقال هو

مط الاقبال حكما لكونه مسؤل الاجابة كما قلت في يا الله واما البواقى فهى من باب الاستعارة

بالكناية وندائها استعارة تخييلية وطلب الاقبال منها ادعائى **بحرف** اى بواسطة حرف

من الحروف الخمسة وهى يا وايا وهيا واى والهمزة واحترز به عن طلب اقبال زيد وانا دى زيدا

وادعوك ونحو ذلك والجار متعلق بالمط **نايب مناب** ظرف نايب وحذف فيه وان

لم يكن من اخواته لكونه جاريا مجرى لفظ المكان لكونه ذا ميم فيه معنى الاستقرار **ادعوا**

اى لفظ **لفظا او تقديرا** تفصيل للمنادى او الحرف **ويبنى** المنادى ولما قدم بيان البناء

الخفض والفتح على النصب لقلتها بالنسبة الى النصب ولطلب الاختصار بالتعميم فى

قوله **وينصب ماسواهما على ما** اى الضمة والالف والواو **يرفع** مسند الى قوله به وهو لم

يسم فاعله ولا ضمير فيه اذ المنادى لا يرفع بحال وعود الضمير الى الاسم بعيد **ان كان المنا** دى

مفردا اى مفردا كاملا ليس فيه اضافة ولا شبه الاضافة واحترز به عن المضاف

المضارع له **معرفة** لشبهه بكاف ادعوك المشبهة بكاف اناك وذلك فى وقوعه موقعها الا اذا

كان علما موصوفا بابن مضافا الى علم فيختار فتحه كما سيأتى وقوله معرفة صفة مفردا او خبر

آخر لازم التعدد اذ الحكم لا يتم باحدهما **مثل يا زيد** مثال المعرفة قبل النداء **ويا رجل** مثال

المعرفة بعد النداء ويجوز تنوينه عند الضرورة نحو قوله سلام الله يا مطر عليها وليس عليك

يا مطر

يا مطر السلام ويا زيدان مثال المبنى على الالف **ويا زيدون** مثال المبنى على الواو فان قيل

العلم اذا ثنى او جمع لزم فيه اللام فكيف يصح يا زيدان ويا زيدون بدون اللام قيل صح لقيام

مقام اللام وكونها فى حكمها **ويخفض** اى يجر المنادى **بلام الاستغاثة** اى لام يدخل المنادى

وقت الاستغاثة وكذا بلام التعجب يا للماء او التهديد كيا لبكر لاقتلنك وانما اخترت

اللام من بين الحروف لان المستغاث مخصوص من بين امثاله بالدعاء وكذا المتعجب منه

مخصوص بالاستحضار **مثل يا لزيد** واللام متعلق بادعو المقدر وجاز ذلك فى المتعدى

بنفسه بعد الحذف لكنها لا تزاد الا فى موضع الاستغاثة او التعجب او التهديد سماعا

وانما فتح اللام لدخولها على الكاف حكما وكذا بنيت على الكسر اللام الثانية نحو يا لزيد

لعمرو ويا لله للمسلمين وانما اعرب بعد دخول اللام مع كونه مفردا معرفة فى نحو يا لزيد

لخروجه عن تاثير شبه الحرف لقوة جهة الاسم بدخول الجار ولصيرورته بعيدا عن موارد الشبه

وهو باو لخروجه عن الافراد بالتركيب مع اللام وفى كلا نظر **ويفتح** المنادى **لالحاقه**

الفها اى الف الاستغاثة لموافقة الالف ويضم ويكسر كواو وياء بهما اللاحقين لذى

اللبس كما فى المندوب مثل يا هنهتوه فى المسمى بهنه ويا هنكيه فى المسمى بهنك لك بهذا

وانما يكسر اللام فى المستغاث له لان فى المستغاث نحو يا لله للمسلمين فرقا بينهما فان قيل

فيماذا يتعلق حرف الجر قلنا بحرف النداء الاول يتعلق تعلق المفعول به الثانى يتعلق

تعلق المفعول له **ولا لام** ح اى حين اذا دخلت الالف ولا يجتمعان تحرزا عن التكرار

والجمع بين العوضين **مثل يا زيداه وينصب ماسويهما** من النكرة والمضاف والمضا ع

يا زيداه سهام

له في تعلق بشيء هو من تمامه به وضميرهما راجع الى المفرد المعرفة من كل وجه والمستغاث
دونه والاولى ان يقال المفرد المعرفة من كل وجه والداخل عليه لام الاستغاثة ونحوها او
الالف الاستغاثة لئلا يرد المنادى المتعجب منه والمهدد مثل يا عبد الله مثال المضاف
ويا طالعا جبلا مثال المضارع للمضاف ويا فظ الاسني ويا شاعر الاشاعر اليوم مثل
والا يا نخلة من ذات عرق ويا ثلثة ويا ثلثين علما اذ كل في ذلك مضارع المضاف بخلاف
يا رجلا صالحا لامتناع تعرفه لا بد من بيان الفرق وقد ذكرنا في كتابنا المسمى
بالمعافية واعلم ان في اعتماد طالعا جبلا بحثا كما ذكرنا في كتابنا المسمى بالارشاد اذ
لا وجه سوى تقدير الموصوف وذلك يدرجه في باب يا رجلا صالحا وذلك مما يمتنع تعرفه
خلافا للكسائي وقوله يا طالعا جبلا معرفة بدليل تعرف صفة نحو يا طالعا جبلا الظريف
ويا رجلا الاول تاخير النكرة لخروجها عن المفرد المعرفة بقيد التعريف اي آخر لغير معين
اي مقولا لرجل غير معين كما قول الاعمى وتوابع المنادى المبني المفردة غير المستغاث
بالالف فانه مبني على الفتح لا يرفع توابع وغير المبهم فان صفته لازمة الرفع كما سيجي
وهذا القيد احتراز عن توابع المنادى المعرب فانها ان كانت غير البدل والمعطوف
غير ذي اللام فهي منصوبة لا غير المفردة اي من كل وجه وهو احتراز عن المضافة و
المضارعة له من التاكيد المعنوي مثل يا تميم اجمعون واجمعين واما التاكيد اللفظي
فحكمه في الاغلب حكم الاول اعرابا وبناء وقد جاء اعرابه رفعا ونصبا نحو قول الشاعر
سطرن سطرا القائل يا نصر نصر نصرا   وانما اطلق التاكيد على غير الاغلب لان هذا الحكم

في احد

في احد قسميه وهذا التاكيد اللفظي على غير الاغلب ولعل المختار غير ذلك والصفة نحو
يا زيد العاقل والعاقل وعطف البيان نحو زيد بشر وبشرا والمعطوف بحرف الممتنع صفة
سببية للمعطوف بحرف دخول فاعل الممتنع يا عليه اي على المنادى نحو يا زيد والحارث والحارث
وكقوله تعالى يا جبال اوبي معه والطير بالرفع والنصب واحترز به عن المعطوف بالحرف غير الممتنع
دخول يا عليه لعدم اللام نحو يا زيد ويا عمرو من المعطوفات فان حكمه وحكم البدل حكم المنادى
المستقل كما سيجي ترفع خبر قوله وتوابع المنادى على لفظه اي حملا على لفظ المنادى لشبه
ضمته بالرفع في العروض والاطراد والرفع باشبهها بالرفع في كون اثر كل عارضا مطردا
ولم يظهر اثر هذا الشبه في المنادى لمكان البناء وظهر في التابع لاحتياجه الى المؤثر
وانما لم تبن كصفة اسم لا لمكان الفصل باللام ولان وجه بناء الصفة في لا رجل ظريف
كون الصفة هي المنفية من حيث المعنى ولا كذلك صفة المنادى فافترقا وتنصب
حملا على محله فان محله النصب على المفعولية مثل يا زيد العاقل والعاقل والخليل بين
بعد جواز الوجهين في التوابع المنادى المبني الاختلاف الواقع في اختيار احد الوجهين
في واحد منها وهو المعطوف بالحرف الممتنع دخول يا عليه في المعطوف بالحرف الممتنع دخول
يا عليه متعلق لقوله يختار الرفع ويقول باولوية الرفع لان المنادى المستقل معنى
فلما تاثيره يا فيختار فيه حركة هي اثرها وابو عمرو بن العلاء يختار النصب لان ذا اللام
لا باشره يا فيختار فيه ما هو اثر ادعو لا اثرها وابو العباس المبرد ان كان المعطوف
كالحسن اي مثل الحسن في جواز نزع اللام وقيل في كونه علما ذا اللام ويدخل نحو الرجل

على الاول دون الثاني ونحو النجم يدخل على الثاني دون الاول ومثل الحسن مما كان صفة في
الاصل ثم صار علما لا بالغلبة فانه يجوز فيه نزع اللام والاتيان به فكالخليل خبر مبتدأ محذوف
والجملة جزاء الشرط والشرطية خبر المبتدأ اعني قوله ابو العباس اى فهو كالخليل في اختيار
الرفع لان اللام لما كانت في معرض النزاع لم يعتد بها ولان اللام في العلم لا معنى لها فلا
يعتد بوجودها فيختار الرفع بخلاف ما لم يكن كذلك فيختار النصب والا اى وان لم يكن للمعطوف
كالحسن فكانه عمرو فهو مثل انه عمرو في اختيار النصب وسياقة هذه الاعلام من لطايف
هذا الكتاب والمضافة اى توابع المنادي المضافة اضافة معنوية نحو زيد صاحب
الفرس ويا بشر ذا الجمة بخلاف يا زيد الحسن الوجه ويا نحو صاح ويا ذا الظاهر العنس والرجل
والاقتاب والجملة لان الاضافة اللفظية في حكم الانفصال والجنس وليس حكم الاضافة اللفظية
المضارعة للمضاف ههنا كحكم المضاف بل حكم المفرد بخلاف ما اذا وقعت منادة على اعتبار حذف
في التابعين تنصب لانها لو باشرها حرف النداء لا يكون الا منصوبة فكذا اذا كانت
تابعة كما صرح به البعض الا اذا اعتبرت مفردة كالمضافة اضافة لفظية او المضارعة
كما صرح به الآخرون والبدل مبتدأ نحو يا زيد بشر ويا زيد اخا عمرو ويا زيد رجلا
صالحا ويا زيد طالعا جبلا والمعطوف نحو يا زيد ويا عمرو ويا زيد واخا عمرو ويا
زيد وطالعا جبلا ويا زيد ورجلا صالحا غير صفة المعطوف الذي ذكر من قبل وهو
الممتنع دخول يا عليه بان لم يكن ذا اللام حكمه مبتدأ ثان اى حكم كل واحد منهما حكم المنادى
المستقل لكونهما في حكم تكرر العامل وهو خبر المبتدأ الثاني والجملة الاسمية خبر المبتدأ الاول

او بدل منه ما ذكره اى غير المعطوف صح

مطلقا

مطلقا اى زمانا مطلقا اى سواء كان مفردين او مضافين او مضارعين للمضاف
او نكرتين والعلم اى المنادى الذي هو العلم الموصوف بابن اى بلفظ ابن ومؤنثه وليس
موصوف ابن وابنة ومثناهما ومجموعهما في حكمهما في هذا الباب لعدم الكثرة مضافا حال
ومتعلق قوله الى علم آخر احتراز عن نحو يا زيد ابن اخينا ويا هند بنت عمنا يختار
فتحه الجملة خبر المبتدأ اى يختار فتح المنادى وهو العلم المذكور لموافقة حركة الابن
بل و قصد التخفيف لكثرة استعمال العلم وطول الكلام ويجوز البناء على الضم ايضا واذا
نودي المعرف باللام اى اذا قصد نداؤه ونظيره قوله تع واذا قرأت القرآن فاستعذ
بالله اى اذا اردت قراءته قيل يا ايها الرجل ولو بتوسط اى مع التنبيه تحرزا عن
اجتماع الة التعريف صورة فان قيل الشرطية لا يتم الا بالشرط نداء المعرف باللام اى
معرفة كان وظاهر انه لا يترتب عليه هذا الجزاء قيل الكلام محمول على حذف او مجاز
فانه اريد به اللفظ فهو علم والعلم يحتج تأويله بصفة اشتهر بها نحو لكل فرعون موسى
ولا هيثم الليلة للمطي اى لكل جبار قاهر عادل ولا رعي الليلة للمطي فيكون المعنى
قبل كلام وسط فيه اى وكلام وسط فيه اسم الاشارة فلا يلزم ملزومية الكل
يعن للجزء ويا هذا الرجل بتوسط هذا ويا ايهذا الرجل بتوسط الامرين تكثير التنبيه
والتوجه باتيان مبهم بعد مبهم وتأخير البيان فالمبهم الثاني وان لم يكن محتاجا
اليه لكن فيه فايدة وهي التشويق الى البيان بزيادة التشويق والتزموا اى النحاة
رفع الرجل وان كان صفة صفتها جواز الوجهين كما مر لانه اى الرجل المقصود ابقاء

لا لفظا حيث ابرز في اللفظ في معرض غير المقصود وذكر بحيث انه بيان لمعنى في المنوع
ولا بحيث انه منادى مستقل فلا يثبت بدليته فلان البدل في حكم تكرير العامل فيلزم
دخول يا في المعرض حكما **وتوابعه** اي التزموا رفع توابع الرجل نحو يا ايها الرجل ذو المال
لانها توابع معرب اي معرب واحد لا محل له سوى الرفع وتوابع المعرب في باب البدل لا يتبع
غير اعرابه بخلاف ان زيدا قايم وعمرو او يجيئني ضرب زيد وعمرو ويذهبن في نجد وغور
غايرا وغير ذلك مما يتبع المعرب لفظا ومحلا لان المتبوع ثمة باعتبار تعدد اعرابه
معربان لا معرب واحد فلا يحتاج لدفع الايراد المذكور الى زيادة قيد **وقالوا يا الله**
جواب سؤال وهذا من حيث المعنى استثناء من القاعدة المذكورة **خاصة** اي خص
بذلك خصوصا لامتناع التوسط لان ايا يستلزم تعددا وها للتنبيه والله تع
منزه متعال عن التعدد والتنبيه وهذا للاشارة الحسية والله تع متعال عن ذلك
ولو سلم جوازه على التجوز كما في ذلك الله ربكم كان محمولا على اي طرد الكلية لان لامها
صارت جزء الكلمة بالعلمية وكانت في الاصل عوضا عن همزة اله فاضمحل فيه
جهة التعريف بوجهين فلم يتعين بخلاف النجم والناس وفيه انه يوجب صحة ان يقال
يا الناس بعد العلمية وفيه ان علمية لا يوجب همزة الاصل بخلاف يا الله **ولك في مثل**
واصل الخطاب ان لمعين وقد يكون لغير معين وهنا كذلك **في مثل** اي في المنادى الذي
كرر بلفظ مضافا الى اسم اخر **يا تيم تيم عدي** ابا لكم لا يلقينكم في سوأة عمر **الضم**
على انه منادى مفرد معرفة **والنصب** على انه مضاف الى عدي المذكور وتيم الثاني تاكيد

لفظي

لفظي فاصل بين المضاف والمضاف اليه او مضاف الى عدي المحذوف بقرينة المذكور على نحو
قوله ذراعي وجبهة الاسد ولا يجوز في الثاني الا النصب لانه اما تابع مضاف او تابع
مضاف والمنادى **والمضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه** اي في المضاف الى ياء المتكلم الوجوه الاربعة
اي تركيب مفتوح الياء وساكنها ومحذوفها ومقلوب ياءها الفا **يا غلامي** فاعل يجوز
اي يجوز فيه مثل يا غلامي بسكون الياء واصلها الفتح لكن الخطاب في السكون للتخفيف
يا غلاما بقلب الياء الفا والكسرة فتحة او بحذف الياء وتعويض الالف عنها **يا غلام** بحذف
الياء والاكتفاء بالكسرة **وبالهاء وقفا** عطف الظرفية على الفعلية اي المضاف الى ياء
المتكلم يجوز فيه كذا ويكون بالهاء وقفا اي حال كونه موقوفا او على محذوفه اي
يجوز فيه كذا بغير الهاء وقفا او خبر مبتدأ محذوف اي هو بالهاء وقفا او متعلق فعل
محذوف اي يوقف عليه بالهاء وقفا فقوله وقفا حال او المصدر للفعل المحذوف او
ظرف اي في الوقف **وقالوا يا ابي ويا امي** كساير ما اضيف الى الياء مع زيادة وجوه
اخر لكثرة استعمال ندائها وورود السماع الى ذلك **ويا ابت ويا امت** بحذف
الياء وتعويض التاء او بقلب الياء تاء وتاء التانيث في ابت للمبالغة كعلامة
كذا في تفسير الحاز البيان واغا طوت التاء فيهما لكونهما عوضا عن الياء كتاء بنت
واخت عن الواو لكنها توقف عليها بالهاء بخلاف تاء اخت وبنت لان اصل هذه
اصلي واصل تلك زايدة فيفترقان **فتحا** على وقف حركة الياء **وكسرا** على وقف طبيعة الياء
وضما ايضا لاجرائه مجرى المفرد ولم يذكره للقلة وقوله فتحا وكسرا حال **وبالالف**

عطف على محذوف اى بغير الالف وبالالف فيقال يا ابتا بابدال اليا الفا تخفيفا وفيه
دون اليا فلا يقال يا ابتي تحرزا عن الجمع بين العوض والمعوض عنه وقالوا يا ابن امي ويا ابن
عم اي اذا كان المنادى لفظ ابن مضافا الى لفظ ام وعم مضافين الى يا المتكلم جاز فيهما
ما جاز في المنادي المضاف الى يا المتكلم مع زيادة وجه خاصة اى يخصونها فلا يقال
يا ابن اخي ويا ابن خالي على الوجوه المذكورة بل على ما جاء في غير المنادي مثل باب يا غلامي
فقالوا يا ابن امي ويا ابن عمي ويا ابن امي ويا ابن عمي ويا ابن ام ويا ابن عم ويا ابن اما
ويا ابن عما مع زيادة وجه شذ في المضاف الى يا المتكلم وهو حذف الالف والاكتفاء
بالفتح وقالوا يا ابن ام ويا ابن عم بخلاف الالف والاكتفاء بالفتحة لكثرة الاستعمال
وطول اللفظ وثقل التضعيف ولما كان من خصايص النداء الترخيم شرع في بيانه فقال
وترخيم المنادي جائز وفي غيره ضرورة اى بفعل الترخيم في غير المنادي لاجل الضرورة
فيكون مفعولا له لفعل الترخيم دون جوازه والا لا يجوز حذف اللام لعدم اتحاد
الفاعل لان المضطر الشاعر والجواز صفة الترخيم والتقدير بفعل الترخيم للاضطرار
والمرخم والمضطر واحد ومنع رفع قوله ضرورة ليس بصحيح لجوازه على الخبرية بحذف مضاف
اي هو في غير المنادى اثر ضرورة او بفعل بفعل ضرورة او مبالغة وهو اى الترخيم حذف مصدر
يتركه فاعله ومفعوله في اخره اى اخر الاسم في التركيب دون الافراد فلا يرد حذف
الاخر في نحو يد ودم وغيرهما تخفيفا اى لاجل التخفيف لا لقانون تصريفي وسماعي ته
لغوي وشرطه اى الترخيم ان لا يكون مضافا اى عدم كون الاسم مضافا لان اخر المضا

ف

وسطا حكما والترخيم يختص بالاخر والمضاف اليه غير المنادي فلا مساغ للترخيم في
جزءا واكتفى بذكر المضاف عن المشبه به المضارع للمضاف اذ هما متحدان في الحكم
واما نحو يا صاح ويا حار فشاذ ولو قال وشرطه ان يكون مفردا لكان اولى ولا مستغاثا
لان المط فيه مد الصوت والحذف ينافيه ولا غيرهما من المندوب وانما لم يذكر
المندوب لانه غير منادى عنده ولا جملة لان الجملة تحكى كما هي ويكون اى الاسم المرخم
اما علما لعدم اللبس فيه لشهرته بخلاف الصفة زائدا لئلا يلزم اخلال البنية على ثلثة واجاز
الكوفيون يا عم في عمر وبعضهم يا زي في زيد واما بتاء التأنيث فلا يشترط الز يادة
من العلمية نحو يا ثب علما او غير علم لان الاخلال لو كان لكان من قبل الواضع
لان تاء التأنيث ليست بداخلة في البنية فلا يشترط الزيادة على الثلثة ولا
العلمية لعدم اللبس حيث يبقى ما قبل التاء على الفتح فيدخل على الترخيم بحذف التاء وان لم يكن
علما فان كان تفسير لكمية المحذوف في اخره اى اخر الاسم الذي اريد ترخيمه وهو خبر لكان
زيادتان كائنتان في حكم الواحدة في الزيادة دفعة واحدة لمعنى واحد والحكم فيهما وليس
في الحكم فهو ظرف اعتباري اذ العبارة محمولة على القلب كاسماء قيل انه فعلاء والاصل
وسماء من الوسامة فقلبت واوها همزة كتاء واحدة ومروان فيقال يا اسم ويا مرو
فان الالف والهمزة في اسماء زيادتان في حكم الواحدة وكذلك الالف والنون في
مروان او حرف عطف على زيادتان صحيح صفة حرف قبله اى قبل ذلك الحرف مدة
حرف علة زائدة حركة ما قبلها يوافقها وبين القسمين عموم وخصوص من وجه اذ يصدق
ح

العلم الاول دون الثاني كبصري وربما يصدق الثاني دون الاول كمنصور وربما يجتمعان
كاسماء ومروان فلهذا لم يكتف باحدهما وهو اكثر والجملة حالية من تفصيلية اربعة
احرف لئلا يلزم اخلال البنية بحذف الحرفين حذفتا اي حذفت الحرفان وهو جزاء الشرط
نحو منصور وعمار وادرس بحذف سعيد وثمود وعماد وان كان الاسم المرخم مركبا
كبعلبك وخمسة عشر علمين حذف الاسم الاخير فيقال في بعلبك يا بعل وفي خمسة عشر يا خمسة
لنزوله منزلة تاء التانيث في كونها كلمة على حدة صارت بمنزلة الجزء وان كان الاسم المرخم
غير ذلك اي غير ما كان في اخره زيادتان او حرف صحيح قبله مدة وهو اكثر من اربعة
احرف او كان الاسم الاخير غير ما ذكر فحرف واحد اي فالمحذوف منه حرف واحد لحصول
الفايدة المقصودة به وعدم موجب حذف الاكثر نحو يا حار ويا مال في حارث ومالك
التي ههنا بالجملة الاسمية لكون هذا القسم كثيرا مستمرا وهو المحذوف في حكم الثابت
فيبقى ما قبله لما كان على الاستعمال الاكثر فيقال اي اذا كان كذلك فيقال او عطف
على الاسمية السابقة ما اول الاية كانه قيل يجعل المحذوف ثابتا فيقال يا حار بكسر الراء
في حارث وقوله يا حار مفعول ما لم يسم فاعله ويا ثمو بواو بعد ضمة في يا ثمود ولو جعل
المحذوف منسيا والواو اذ لوجب قلبها ياء لوقوعها طرفا بعد ضمة ويا كرو بواو مفتوح
بعد فتحة ولا يقلب الفا لوقوع الساكن بعدها وهو الالف المحذوف الذي في حكم الثابت
ولو لم يكن في حكم الثابت لقيل يا كرا لارتفاع المانع وقد للتقليل يجعل ما بقي بعد
الحذف اسما برأسه كانه لم يحذف عنه شيء فيكون له في بنائه واعلاله وتصحيحه حكم نفسه

لاحكم

لا حكم الاصل فيقال نحو يا حار بالضم كانه اسم مفرد معرفة برأسه فيضم ويا ثمي في
يا ثمود لانه جعل ثمو اسما برأسه صارت الواو طرفا بعد ضمة فلا جرم قلبت ياء وكسر
ما قبلها كادل ويا كرا في يا كروان لانه لما جعل كرو اسما برأسه ارتفع مانع الاعلال وهو
وقوع الساكن بعد الواو فانقلبت لتحركها وانفتاح ما قبلها الفا وقد للتقليل استعملوا
اي العرب صيغة النداء وهي يا في المندوب وهو اي المندوب المتفجع عليه بيا او وا اي الذي
يتفجع عليه اي لاجله والتفجع التحزن فان قيل لم لم يذكر المتفجع منه نحو واويلاه وامصيبتاه
واحزناه وواحسرتاه ونحو ذلك قيل هو داخل في المتفجع لاجله فلا حاجة الى ذكره
على حدة بيا او وا صلة المتفجع عليه والباء للالصاق اي المتفجع عليه الملتصق بيا او وا
في جعلها للسببية او الاستعانة نظر واختص المندوب بوا اي انفرد بوا اي لا يدخل
وا في غيره والباء داخلة في المختص به وحكمه اي المندوب في الاعراب والبناء تمييز اي حكمه
من حيث الاعراب والبناء حكم المنادى اي كحكم المنادى الا انقلب وحكم اعرابه وبنائه
مثل حكم اعراب المنادى وبنائه اي ان كان مفردا معرفة فيضم وان كان مضافا او
مضارعا له فينصب ولا يقع نكرة لانه لا يندب الا معرفة ولك اي جاز او جائز لك
زيادة الالف اضافة المصدر الى المفعول وهو مبتدأ او فاعل جاز المقدر في اخره اي اخر
المندوب لمد الصوت المطلوبة في الندبة فان خفت اللبس اي لبس ذلك اللفظ بغيره قلت
جزاء الشرط واغلامكيه في واغلامك ولو زيدت الالف لزم لبس خطاب المؤنث بخطاب
المذكر فزيدت الياء على وفق حركة الكاف واغلامكموه في واغلامكم اذ لو زيدت الالف قيل

واعلا مكماه لالتبس خطاب الجمع بخطاب التثنية وكل الهاء اى جاز او جايز لك الهاء اى هاء
السكتة لبيان حرف المد وهى الالف في الوقف ظرف قوله لك او ظرف جاز المقدر او ظرف الجار
المقدرة مضاف اليها ولا يندب الا المعروف المشهور لتعذر معرفته في ندبته والمتفجع عليه هذا
مستثنى مفرغ مفعول مالم يسم فاعله فلا يقال وا رجلاه اى لا يقال هذا اللفظ لرجل غير معين
وامتنع عطف على قوله لا يندب دون قوله فلا يقال والا لزم ان يكون نتيجة عما سبق وليس
كذلك مثل وا زيد الطويلاه بالحاق الالف بالصفة مع كونه غير مندوب وغير ممتزج به لجواز
الفصل بغير الظرف بينهما في السعة قال الله تعالى وانه لقسم لو تعلمون عظيم بخلاف المضاف
والمضاف اليه حيث اجاز وا امير المؤمنيناه وعبد المطلباه لشدة امتزاجهما حتى امتنع
الفصل بينهما وكذلك يلحق الجزء الاخير من المضارع للمضاف نحو يا طالعا جبلاه وكذا يلحق
اخر الصلة نحو وا من حفر بير زمزماه في السعة واقرة ابن عامر قتل اولادهم شركا بهم
وارد على الشذوذ خلافا ليونس اى خالف هذا القول خلافا ليونس فانه اجاز الحاق
الالف بالصفة كالمضاف اليه لان الالحاق بينهما معنى لا يقتصر في ذلك على الامتزاج بين
المضاف والمضاف اليه لفظا ويجوز لقرينة حذف حرف اضافة المصدر الى المفعول
النداء الا مقارنا مع اسم الجنس اى مكان نكرة قبل النداء لان المعرف للجنس هو
حرف النداء فحذفه ملتبس ولان يا فيه نائبة عن اللام في التعريف فلو حذفت يلزم
فيه حذف النايب والمناب ولان نداءه لم يكثر كثرة نداء العلم فلو حذف فيه حرف النداء
لم يسبق الذهن الى انه منادى واسم الاشارة لانه كاسم الجنس في الابهام والمستغاث

والمندوب

والمندوب لان المطلوب فيهما مد الصوت والحذف ينافيه نحو يوسف اى يا يوسف بقرينة
المقام اعرض هذا واعرض عن هذا وايها الرجل اى يا ايها الرجل لان صورة ايها تختص
بالنداء وشذ جواب سؤال حيث يرد حذف حرف النداء من اسم الجنس اصبح ليل اى يا ليل
وافتد مخنوق اى يا مخنوق والا افتدا باذ حربيه واطرق كرا اى كروان وهو شاذ بثلثة
وجوه حذف حرف النداء من اسم الجنس وترخيم غير العلم وجعل المرخم اسما برأسه
وهو مثل يضرب لمن الضعيف بالانقياد وعند حصول من هو اعلى منه واقوى وتمام المثل
اطرق كرا اطرق كرا ان النعامة في القرى وكروان طاير ضعيف طويل العنق وقيل هذا القول
رقية للعرب ليصاد به الكروان وقد للتقليل يحذف المنادى لقيام قرينة اى وقت حصول
قرينة دالة على حذفه وتعينه جوازا اى حذفا جايزا مثل الا حرف التنبيه يا اسجدوا
وايا لو وقف على يا وابتدأ يا اسجدوا اى يا قوم اسجدوا والقرينة امتناع دخول يا على الفعل بخلاف
قراءة الا يسجدوا بتشديد الا ويسجدوا على صيغة المضارع لانه ليس من هذا القبيل الباب الثاني
من الابواب الاربعة التي وجب حذف ناصب المفعول به فيها ما موصول او موصوف وقوله
اضمر اى قدر صلة او صفة عامله مفعول مالم يسم فاعله لقوله اضمر على شريطة التفسير اى اضمارا واقعا
على شريطة التفسير هو تفسيره بما بعده فهو من قبيل اضافة العام الى الخاص وهو كل اسم بعده اى بعد ذلك
الاسم فعل مبتدأ وقوله بعده خبره او فاعل قوله بعده او شبهه عطف على قوله فعل مشتغل اى
معرض عنه اى ذلك الاسم وقوله مشتغل صفة لاحد المذكورين ايهما كان لان او لاحد الا مرين
غير معين او صفة لفعل وفيه بضميره اى بسبب تعلق ضمير ذلك الاسم او متعلقه اى متعلق

ذكر الاسم او متعلق ضميره **لو سلط عليه** اى على ذلك الاسم لفظا اذ التسليط تقديرا ثابت
ولو بقتضى انتفاء ما دخلت عليه فلا بد من تقييد **هو** تاكيد ضميره سلط ابرز لصحة العطف
او مناسبه في موضعه **لنصبه مثل زيدا ضربته** نظرا الاشتغال بضميره **او زيدا مررت به** نظرا
تقدير مناسبه **او زيدا ضربت غلامه** نظرا الاشتغال بالمتعلق وتقدير المناسب **او زيدا حبست**
عليه لاجله **ينصب بفعل** مضمر محذوف **يفسره** اى يفسر ذلك الفعل **ما بعده** من فعل او شبهه مشتغل
عنه بضميره او متعلقه **اى حرف التفسير ضربت** في زيدا ضربته **وجاوزت** في زيدا مررت به
واهنت في زيدا ضربت غلامه **ولابست** في زيدا حبست عليه **ويختار** في الاسم المذكور
الرفع بالابتداء بكونه مبتدأ اى بالتجرد عن العوامل اللفظية مسندا اليه **عند** ظرف يختار
عدم قرينة خلافه اى خلاف الرفع وفيه لانه اذا عدم قرائن خلافه فهو راجح حيث
يوجب السلامة عن الحذف وخلاف اختيار الرفع من قراين وجوب النصب واختياره
ومساواته للرفع ووجود الرفع **او عند وجود قرينة اقوى منها** اى من قرينة خلاف
النصب اى اذ المراد يوجد قرينة خلاف الرفع او وجود كان قرينة الرفع اقوى **كاما**
مع غير الطلب نحو لقيت اليوم واما زيد فاكرمته فالعطف على الفعلية قرينة النصب
واما التى يتضمن معنى الابتداء قرينة الرفع وقد ترجحت هذه للسلامة عند الحذف
وانما يكون اما فيه قرينة للرفع لانها لتضمنها معنى الابتداء لم يلاصقها فعل فلا يليها لفظا
الا الاسم وذكر الطلب يشتمل الامر والنهى والاستفهام والتمنى والعرض والدعاء وغيرها
والحكم مخصوص بالامر والنهى والدعاء فقط ففى اطلاقه نظر لان ان غيرها لما كان مما تضمن

الصدر

الصدر فيمتنع تسليطها على ما قبلها فلا يكون من هذا الباب اصلا فاستغنى عن التقييد
ولو قال مع الخبر لكان اخصر لكنه اشار الى انتفاء المؤثر في اختيار النصب وقوله غير الطلب
احتراز عن الطلب نحو رايت القوم فاما زيدا فلا تكرمه فان قرينة الرفع ليست باقوى
المعارضة لزوم كون الانشاء خبر الكثرة **واذا للمفاجاة** نحو خرجت فاذا زيد لقيت لان الاكثر
بعد اذا المفاجاة وقوع الاسمية وقد رجحه السلامة عن الحذف فترجح على قرينة اختيار
النصب وهو العطف على الفعلية وانما قلنا ان الاكثر بعد اذا المفاجاة وقوع الاسمية بناء على
سماع النصب بعدها والا فالقياس بعدها وجوب الرفع للزوم الاسمية بعدها في غير
هذا الموضع لا للزومها وهذا تناقض قيل المراد باللزوم فيه الغلبة واللزوم الاستعمال
الاعتباري المبني على الترجحان لا اللزوم الحقيقي فلا تناقض **ويختار النصب** في ذلك
الاسم **بالعطف على جملة فعلية** نحو خرجت فزيدا لقيته **للتناسب وبعد حرف النفي** ما
رايت زيدا ضربته **وحرف الاستفهام** نحو ازيدا ضربته **وبعد كلمة اذا الشرطية** اي
المنسوبة الى الشرط نحو زيدا ضربته ضربك وساير ادوات الشرط يجب النصب بعدها او
دخلت على مثل هذا الاسم واحترز به عن اذا المفاجاة وعند المبرد يجب بعدها **وحيث**
عطف على اذا نحو حيث زيدا تجده فاكرمه **وفي الامر والنهي** عطف على قوله بعد
اى وقت وقوع الامر والنهى بعده نحو زيدا اضربه او لا تضربه **اذ هي** هذه المواضع اي بعد
حرف الاستفهام والنفي واذا الشرطية وحيث وما قبل الامر والنهى **مواقع الفعل** اى مواقع
وقوعه جرم يختار النصب بتقدير الفعل لان النفي والداعي لى الاستفهام في الغالب

يليهان الافعال دون الذات وكذا معنى الشرط التي تضمنه اذا وحيث مع عدم سوقها
بخلاف سائر ادوات الشرط **وعند** عطف على قوله في الامر **خوف لبس** اضافة المصدر
الى المفعول **المفسر** اي ما هو مفسر به نصبا **بالصفة** رفعا فان قيل فليجز الوجهان كما في
اقائم زيد قيل كيف يجوز ذلك مع الاختلاف بين المقصود وغيره فان قيل فيجب النصب
اذا التحرز عن اللبس واجب قيل هذا ابهام اللبس ولهذا سماه خوف اللبس **مثل انا كل شيء خلقناه**
بقدر بنصب كل ولو رفع بالابتداء وجعل قوله خلقناه خبرا لضعف لبسه بالصفة باحتمال
كون قوله بقدر خبرا وهو خلاف المقصود فيكون المعنى كل شيء مخلوقنا كائن بقدر و
المقصود كل شيء مخلوق لنا بقدر والاول غير مقصود حيث يكون قوله خلقناه ح
قيدا على ما هو الظ في الصفة فيوهم كون بعض الاشياء الموجودة غير مخلوق الله تع كما
هو مذهب المعتزلة في افعال العباد الاختيارية وبهذا حصل الجواب عما اورد في بعض
الشروح من ان حاصل المعنيين واحد ولا ضير في الاحتمال **ويستوي الامران** اي
الرفع والنصب في الاختيار اي قصدوا منهما مختارا **في مثل زيد قام وعمرو اكرمته**
اي عنده او في داره ونحو ذلك والا لا يصح عطفها على الصغرى لعدم الضمير فيه فيها
بعض التركيب اي يختار النصب ويستوي الامران فيما اذا عطف الجملة التي وقع
فيها ذكر الاسم على جملة ذات وجهين اي جملة اسمية خبرها فعلية فيصح رفعه على الابتداء
ونصبه بتقدير الفعل والوجهان مستويان لحصول التناسب فيهما ففي الرفع تكون
اسمية فيعطف على الجملة الاولى الكبرى وهي اسمية وفي النصب تكون فعلية فتعطف

باحتمال كون قوله بقدر خبرا وهو خلاف المقصود ع

على الجملة الصغرى وهي فعلية فان قيل السلامة من الحذف مرجحة للرفع قيل هي
معارضة بقرب المعطوف عليه وفيه نظر لانها اذا عطفت على الكبرى فهي ايضا غير مقصودة
عنها بشيء فلا يتفاوتان قربا وبعدا والاولى ان يقال ان قصد العطف على الكبرى اختير
الرفع بلا معارض وان قصد العطف على الصغرى اختير النصب بلا اعتبار معارض اذ
الذي هو كثير الاستعمال لا يعارض عدم التناسب الذي قبل وجوده في كلام العرب فيستويان
في الاختيار **ويجب النصب بعد حرف الشرط** غير اما نصريحا او صريحا ضمنا كما في متى
وحيثما وانما قال الا اذا لم يكن راسخا فيه كاذا الشرطية وحيث وانما يجب لان الشرط
يستلزم الفعل **وحرف التحضيض** وهي الا وهلا ولولا ولوما لاختصاصها بالفعل
نحو ان زيدا اكرمك مثال حرف الشرط **والا زيدا ضربته** مثال حرف التحضيض **وليس مثل**
ازيد ذهب به منه اي مما اضمر عامل على شريطة التفسير لعدم كونه مما لو سلط عليه هو
او مناسبه لنصبه لان ذهب به لا يلائه ينصب بحال وكذا يناسبه كعدم كونه ناصبا
فالرفع اي فاذا كان كذلك **فالرفع واجب** اي فيجب الرفع **وكذلك** اي مثل قوله ازيد
ذهب به في لزوم الرفع تركيب **وكل شيء فعلوه في الزبر** اي في كتب الحفظة والمعنى
كل شيء هو معمولهم كائن في الزبر وانما يجب فيه الرفع لانه لو سلط عليه قوله فعلوه
فسد المعنى حيث يصير المعنى فعلوا كل شيء في الزبر وهم لم يفعلوا فيها شيئا **ونحو** مبتدأ
او عطف على قوله كل شيء **الزانية والزاني فاجلدوا** جميع الشرائط حاصلة فيه لان ما
بعد الفاء قد يعمل فيما قبلها نحو وربك فكبر الا ان القراء السبعة لما اتفقوا فيه على الرفع

قوله الزانية والزاني كع الالف واللام في الزانية والزاني مبتداء موصولا فيه معنى الشرط واسم الفاعل الذي هو صلته كالشرط فخبر المبتدا كالجزاء والفاء الداخلة عليه مرتبطة للشرط لدلالته على سببية للجزاء مثل هذا الفاء لايعمل ما في حيزه فيما قبله فامتنع تسليط الفعل المذكور بعده على ما قبله فتعين فيه الرفع
حاشي

لم يقرؤه بالنصب الآن اذ المحل النحاة لاخراجه عن الضابطة المذكورة لئلا يلزم اتفاق القراء على غير المختار من حيث ان الرفع في الطلب غير مختار فقال المبرد الفاء بمعنى الشرط فلا يجوز تقديم ما في خبرها والكلام عند سيبويه جملتان اذ قوله الزانية مبتدأ وقوله والزاني عطف عليه والخبر محذوف اى حكم الزانية فيما يتلى عليكم او خبر مبتدأ على نحو الباب والفصل والتقدير هذا بيان حكم الزانية والزاني وقوله فاجلدوا بيان لحكمهما وهو ابتدا الكلام والفاء فيه عنده زايده او للتفسير وجزء الجملة لا يعمل في جزء جملة اخرى فيمتنع التسليط فلا يدخل في الضابطة الفاء بمعنى الشرط الفاء مبتدأ وقوله بمعنى الشرط خبره والجملة مقول لقوله وكذلك نحو الزانية والزاني ويحتمل ان يكون الزانية والزاني مبتدأ والفاء ثانيا وقوله بمعنى الشرط خبر المبتدأ الثاني والجملة خبر المبتدأ الاول عند ابي العباس المبرد ظرف قوله بمعنى الشرط لانه ظرف مستقر واللام فيه بمعنى الذي فلا يكون فيه ذلك الامتناع تسليط ما بعد الفاء على ما قبلها فتعين فيه الرفع على انه مبتدأ متضمن بمعنى الشرط والكلام جملتان عند ظرف لمفهوم الكلام اى حكم بذلك عند سيبويه والا فالمختار النصب دليل على ما ذكر صورة القياس الاستثنائي والاستثناء المحذوف سلب التالي فيلزم سلب المقدم وسلب نقيض ما ذكر اثباته اى وان لم يكن ما ذكر من وجه التمحل كان النصب مختارا لكنه ليس بمختار فيكون ذكره من وجه التمحل هذا كما يقال ان لم يكن الشمس طالعة كان الارض مستورة لكنه ليس بمستورة بل مضيئة فيكون الشمس طالعة من الاستثناء نقيض التالي او نقول في بيانه اى وان لم يحمل على ما حمل المبرد وسيبويه او على القول لكون الفاء للشرط

وبزيادة

وبزيادة وعدم اتحاد الجملة فالمختار النصب وح يلزم اتفاق القراء على غير المختار فلا بد وان يحمل الكلام على ما حمل او نقول اى وان لم يكن ما ذكر فكان النصب مختار الوجود الطلب الموجب لاختياره لكنه ليس بمختار والا يلزم اتفاق القراء على غير المختار فيلزم الحمل على ما ذكر الرابع لبيان الحال والنصب ان اريد النسبة الى الثلثة الباقية اى رابع الابواب الاربعة الثلثة التي يجب حذف ناصب المفعول به التحذير اسم لنوع من انواع المفعول به اصطلاحا وكان في الاصل مصدرا وانما يجب حذف الفعل في التحذير لعدم الفرصة في ذكره وهو اى التحذير معمول بتقدير ظرف مستقر واقع صفة لقوله معمول اتق ونحوه وفي تقدير اتق سماجة اذ لا يقال اتقيت زيدا من الاسد بمعنى تجنبه ولو قال بتقدير نح او بعد لكان اولى مفعول تحذيرا مفعول له لتقدير او مصدر قد يجعل حينا وهو ظرف للتقدير اى قد روقت تحذير المعمول من بعده او وقت ذكر المحذر منه مكررا او مفعول مطلق اى حذر ذلك المعمول تحذيرا مما بعده او ذكر المحذر منه من نوعيه مكررا والجملتان في محل الصفة لقوله معمول والرابط الجملة الثانية ذكرنا من المتعلق مع من البيانية مما موصولة او موصوفة بعده احتراز عن المعمول الذي بتقدير اتق لكن لا للتحذير مما بعده كاياك لقائل من اتق فانه ليس من هذا الباب اذ ذكر فعلا او ذكر رويا عن لفظ المصدر والماضي المجهول وفيهما نظر اذ التحذير من انواع المفعول به والذكر ليس بمفعول به وليس فيما مر ما يعطف عليه الفعل وايضا عند المحققين والزيادة على قدر صحة العطف يكون كلمة او اضرابية بمعنى بل نحو انا مقيم او ليس بمعنى بل فيفسد المعنى قال سيبويه

مثل اياكم والاسد واياكم وان تحذف فهذان مثالان لاول نوعي التحذير معناها تبعد نفسك من الاسد والاسد
وبعد نفسك عن الحذف الارنب وهو ضربت بالعصي وبعد حذفه الارنب عن نفسك
وعلى التقديرين المحذر منه هو الاسد والحذف فان المراد من التبعيد الاسد
والحذف عن نفسك تحذير مما عنها اياه حاصل منه الجامي

فى قوله تع ولا تطع منهم آثما او كفورا انه لو قيل او لا تطع كفورا الغير المعنى فكانت او بمعنى
بمعنى بل ويمكن ان يقال ان كانت الروات على لفظ المصدر بالرفع كان الذكر عطفا على المفعول
فكانت الاضافة من باب جرد قطيفة وكان عطفا على قوله معمول كان التقابل بين
المعطوف والمعطوف عليه باعتبار القيد وهو قوله تحذيرا مما بعده وان كانت
على لفظ الماضي فهو عطف على قوله ذكر المحذر فهي سواء ذكر المحذوف تحذيرا مما بعده او
ذكر المحذر منه مكررا او عطف على الظرفية المقدرة بالفعلية وهي قوله بتقدير اتق في
التقابل باعتبار القيد والفعل منزل منزلة المصدر المبني كما سبق وعلى ان يكون النسخة
على لفظ المصدر المنصوب فلا اشكال **المحذر منه** الضمير عايد الى الالف واللام **مكررا**
حال واحترز به عن قوله الطريق من غير التكرار فانه ليس من هذا الباب لجواز ذكر فعله
مثل اياك والاسد وراسك والسيف نظير القسم الاول اى اتق نفسك ان تتعرض للاسد
واتق الاسد ان يهلكك او يكون التقدير بعد نفسك عن الاسد وبعد الاسد عن نفسك
ولفظ الاسد في اياك والاسد خارج عن القسمين فينبغي ان لا يكون تحذيرا وليس
كذلك بل هو ايضا تحذير قلت هو تابع للتحذير والتوابع خارجة الحد وبدليل ذكرها
بعدها فاعرف **واياكم وان تحذف** نظير القسم الاول قال عمر رضي الله عنه ليذكي لكم الاسل والرماح والسهام واياكم وان يحذف
احدكم الارنب والحذف الرمي بالعصا كما ان الحذف بالحاء والذال المعجمتين الرمي
بالعصا **والطريق الطريق** مثال المحذر منه مكررا وكذا قولهم الصبي الصبي والجدار
الجدار والاسد الاسد والتكرار للتأكيد **وتقول اياك من الاسد** اي بعد نفسك من

فالجار

فالجار متعلق بالفعل المقدر **ومن ان تحذف** اى بعد نفسك من ان تحذف **واياك
ان تحذف** مطلب **بتقدير من** اى اياك من ان تحذف اذ حذف حرف الجر من ان وان
شايع كثير **ولا تقول** عطف على تقول المذكور اياك الاسد بتقدير من الاسد **لامتناع
تقدير من** في الاسم الصريح بخلاف اياك ان تحذف وقوله اياك اياك المرء فانه الى الشر دعاء وللشر
جالب بتقدير اياك من المرء شاذ او محمول على ضرورة الشعراء او حذف فعل اياك اى اياك من باب
الاسد الاسد اى التقدير اتق نفسك واترك المرء وهذا قول سيبويه او جار مجرى تعادي وفيه انه
يلزم جواز ذلك في ساير المصادر لاشتراك العلة بحالها بل ينبغي اثر التهم الاان يقال
هذا وجه ارتكاب الشذوذ وذلك لانه وجه قياسي **المفعول فيه** مبتدأ محذوف الخبر اى منه
المفعول فيه بقرينة ما سبق او خبر محذوف المبتدأ اى هذا بيان المفعول فيه او مبتدأ خبره
ما فعل فيه **وهو** فصل وعلى الاولين استيناف قوله فيه مفعول ما لم يسم فاعله والضمير عايد
الى اللام الموصول **ما فعل فيه** مفعول ما لم يسم فاعله اي الاسم ما فعل فيه المفعول فيه
في الاصطلاح اللفظ الذي مسماه شيء فعل فيه فعل مذكور **فعل** اى حدث لا قسيم الاسم **مذكور**
صفة فعل اى لفظا او تقديرا واحترز به عن نحو يوم الجمعة طيب فانه وان كان فعل فيه
فعل لا محالة لكنه ليس بمذكور **من** بيانيه **زمان او مكان** حقيقيين او اعتباريين نحو
سرت يوم الجمعة فلفك وجلست قدوم زيد الشمس اى وقت قدوم زيد في مكان
ظهور اثر الشمس اذ المصدر قد يجعل حينا وكذا العين مكانا قلة ويدخل في الحد نحو اعجبني
اليوم الذي صمت فيه فان اليوم فعل فيه فعل الصوم وهو مذكور وان شرط قصد ذكره بهذه

الحيثية

مور وظرف الزمان كلها مبهمها كان الزمان او محدودا فيقبل ذلك اى تقديرفي
لان المبهم منها جزء مفهوم الفعل فيصح انتصابه بلا واسطة
كالمصدر والمحدود منها محمول عليه اى على
المبهم لاشتراكهما في الزمانية نحو قمت
دهرا وافطرت
اليوم حاشي

او يراد فعل عامل فيه لاستغنى عن قيد مذكور ايضا **وشرط نصبه تقدير** كلمة **في** اذ بلفظها
يوجب الجر والجمهور على ان تقديرها شرط المفعول فيه واذا ظهرت كان مفعولا به بواسطة
الجار لا مفعولا به **فظروف الزمان** الاضافية من باب الساج واسورة الذهب بمعنى من
واللام في الزمان للجنس كلها تاكيد والضمير للظرف **تقبل الظروف ذلك** اى النصب بتقدير في
او تقبل تقدير في لان المبهم منها جزء مفهوم الفعل فيصح انتصابه بلا واسطة كالمصدر
والمحدود منها محمول عليه لاشتراكهما في الزمانية والمبهم من المكان محمول عليه لاشتراكهما في
الابهام ولم يحمل عليه المحدود من المكان للاختلاف ذاتا وصفة ولم يحمل على المكان المبهم
لانه فرع فالحمل عليه كالاستعارة من المستعير والسؤال من الفقير **وظروف المكان** واضافته
كاضافة ظروف الزمان **ان كان** ظرف المكان الشرطية خبر المبتدأ **مبهما** اى ان كان من
الجهات الست وما الحق بها على التفسير **قبل** تقدير في او قبل النصب بتقدير في **والا** اى وان
لم يكن ظرف المكان مبهما **فلا تقبل** النصب بتقدير في ر وصلا يقبل تقدير في **وفسر المبهم
بالجهات الست** وهي امام وخلف ويمين وشمال وفوق وتحت وترك التاء في العدد لان الجهات
مؤنثة قيل المبهم هو النكرة ويرد عليه خلفك وامامك وقيل هو غير المحصور ويخرج منه
نحو فرسخ ولا خلاف في انتصابه على الظرفية وقيل ماله اسم باعتبار ما لم يدخل في مسماه
ويندرج فيه نحو عند ولدي لان اسم عند ولدي لا يطلق باعتبار ذلك المكان بل
باعتبار المضاف اليه وقال الاكثرون من المتقدمين هو الجهات الست وهو الذي يختار
المصنف هنا ويرد عليه عند ولدي ولفظ مكان وما بعد دخلت فانها تقبل ذلك الا انها غير الجهات

فاجاب

وكذا حمل المبهم من المكان لفظ مكان وان كان معينا نحو جلست مكانك لكثرته في الاستعمال مثل الجهات الست لا للابهام وكذا حمل عليهما بعد دخلت وان كان معينا نحو دخلت الدار

بهام

فاجاب عن كل من ذلك بالجملة الابهام او الكثرة و **حمل عليه** اى على المبهم **عند ولدي و
شبههما** نحو دون وسوى **لابهامهما** اى عند ولدي وكذلك ما هو شبههما والمراد بالابهام
اللغوي والالم يستقم الحمل و حمل عليه **لفظ مكان** وما بمعناه اذا كان الفعل مع احتماله
في افادة معنى الاستقرار نحو جلست جلسك وقت مقامك وضعتك موضع فلان الى
غير ذلك من ذوات الميم مما يجري هذا المجرى **لكثرته** اى لكثرة الاستعمال دون ابهامه
و حمل عليه **ما بعد دخلت** ويقاربه من نحو نزلت وسكنت نحو دخلت الدار ونزلت
الخان وسكنت الغرفة **على الاصح** اى حملا واقعا على الاصح او على مذهب الاصح قيل هو
متعد وما بعده مفعول به لكن كون مصدره على الدخول وكونه ضد الخروج الذي
هو لازم البتة يرجحان لزومه **وينصب** المفعول فيه **بعامل مضمر** جوازا بلا شريطة
التفسير نحو يوم الجمعة في جواب من قال متى سرت **وعلى شريطة التفسير** بكونه اسما بعده
فعل مشتغل عنه بضميره او متعلقه لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه يوم الجمعة صمت فيه
او اكلت في غداته او يوم الجمعة نويت الصوم وفي ليلته وهو في كون نصبه واجبا
او مختارا او مساويا للرفع او مرجوحا مثل المفعول به فيجب في نحو ان الا يوم الجمعة
صمت فيه ويختار في نحو اذا يوم الجمعة سرت فيه او افطرت يوم الخميس ويوم الجمعة صمته
ويستوي الامران في نحو زيد سار ويوم الجمعة سرت فيه معه ويرجح الرفع في نحو اما
يوم الجمعة فسرت فيه لقيت زيدا فاذا يوم الجمعة صام فيحتمل الثبوت لا للمانع ويحتمل
العدم لتوسع الظرف **المفعول له** مبتدأ محذوف الخبر او خبر محذوف المبتدأ اي هذا

بيان المفعول له ومفعول مالم يسم فاعله هو اي اسم فعل بدلالة ما سبق في المفعول
المطلق لاجله مؤثرا كان او اثرا واحترز به عما لم يفعل لاجله فعل كساير المفاعيل
والملحقات فعل اي حدث لا الفعل الاصطلاحي مفعول مالم يسم فاعله لقوله فعل مذكور احتراز
عن اعجبني التأديب فانه فعل لاجله فعل لا محالة ولكنه ليس بمذكور حقيقة او حكما فلا
يرد كون صورة الفعل محذوفا والحق ان يقول هو ما فعل لاجله مضمون عامله
وفيه وفيه ويرد على الحد كرهت التأديب الذي ضربت لاجله وضربت واعجبني
التأديب فانه قد فعل لاجله مذكور وهو الضرب وان قصد الحيثية او قيد بكونه عاملا
لضاع قيد مذكور مثل ضربته تأديبا نظير العلة الغائية وقعدت عن الحرب جبنا نظير
العلة المؤثرة ولو ذكر في موضع قعدت جبنا حاربت شجاعة لكان احسن خلافا
للزجاج اي يخالف هذا القول خلافا لابي اسحاق الزجاج فانه اي المفعول له عنده
اي عند الزجاج مصدر نوعي لانه علة المصدر فيقام مقامه كما اقيمت الة
ومقامه في ضربت سوطا فالمعنى ادبته بالضرب تأديبا وجبنت في القعود
عن الحرب جبنا او ضربت ضرب تأديب او قعدت قعود جبن وقيل الا ان قال
قعود جبن الا مجازا وفيه نظر لان اضافة المسبب الى السبب ليس بمجازية و
رد قول الزجاج بان صحة تأويل نوع بنوع لا يدخله في حقيقة الا ترى ايا
تأويل صحة الحال بالظرف وتأويل المصدر بالمفعول به من حيث انه يعني جاءني
زيد راكبا جاء زيد في وقت الركوب ومعنى ضربته ضربا احدثت ضربا من غير ان يكون حالا

قوله مصدر مع غير لفظ فعل فالمعنى عنده في المثالين المذكورين
ادبته بالضرب تأديبا وجبنت في
القعود عن الحرب جبنا

عن صفتهما والالة لزوم للفعل من العلة لاحتياجه اليها ذاتا حيث لا يتصور
الكتابة بدون القلم ولا الضرب من غير الة من سوط ونحوه ولا النجر من غير قدوم
ذكر ساير الافعال المتعلقة بالالات بخلاف العلة لتحقق العبث ولذا جعل المفعول له
مستدعي الفعل لا مستلزمه فلا يلزم من اقامة ما هو الزم من العلة اقامتها وشرط
نصبه اي المفعول له تقدير اللام لانها اذا ظهرت لزم الجر وانما يجوز حذفها اي تقدير
اللام وضع المظهر موضع المضمر وغير عن التقدير بالحذف للتنبيه على جريان الاصطلاح
باطلاق كلا اللفظين اذا كان المفعول له فعلا احتراز عما كان عينا كجئتك للسمن لفاعل
الفعل احتراز عما اذا كان فعلا لغيره نحو جئتك لمجيئك اياي المعلل اي المتحد فاعله وفاعل عامله
ومقارنا له اي الفعل المذكور في الوجود اي الحدث فانهما واحترز به عما اذا لم يكن مقارنا
له في الوجود نحو اكرمتك اليوم بوعدك بذلك امس وانما اشترطت بهذه الشرائط لانه بهذه
الشرائط شبه المصدر فيتعلق بلا واسطة تعلق المصدر بخلاف ما اذا اختل شيء منها ولان
الاكثر علل الافعال كذلك فبوجودها يكون ظاهرا في العلية موافقا لما هو الغالب فيستغني عن
عن اظهار اللام بخلاف ما اذا اختل شيء منها وكذا ذكره المص وشرط بعضهم التنكير لمشابهة
الحال والتمييز وقوله واغفر عوراء الكريم ادخاره واعرض عن شتم اللئيم تكرما حجة عليه
المفعول معه مبتدأ محذوف الخبر اي منه المفعول بقرينة ما سبق او خبر محذوف المبتدأ
اي هذا بيان المفعول معه او مبتدأ خبره مذكور وهو فصل معه مفعول مالم يسم فاعله
هو المذكور بعد الواو التي بمعنى مع احترازا به عن ساير المفاعيل لمصاحبة معمول اضافة

المصدر الى المفعول فعل احترازبه عن نحو كل رجل وضيعته فيتناول نحو ضربت زيدا
وعمروا اذا كانت الواو بمعنى مع وهو معطوف على المفعول به اتفاقا لا على المفعول معه
لكنه لم تقصد فيه معنى المعية وانما لم يقل فاعل فعل ليتناول نحو قولك فحسبك والضحاك سيف مهند
لفظا او معنى اى سواء كان الفعل لفظيا او معنويا نحو استوى الماء والخشبة وما لك وزيدا
اى ما تصنع فان الفاء للتفسير كان تامة او ناقصة الفعل الذي قصد معه مصاحبة المفعول
معه بمعموله لفظا اى ملفوظا او لفظيا تميز اء او خبرا او حال وجاز الواو للحال اى وقد جاز العطف
او عطف جملة على جملة فالوجهان جائزان العطف وكونه مفعولا معه اذ لا مانع عن واحد
منهما والجملة جزاء الشرط مثل نظيره ثابت في مثل جئت انا وزيد وزيدا النصب على انه
مفعول معه والرفع على العطف لجوازه لمكان التاكيد والا اى وان لم يجز العطف تعين
النصب على انه مفعول معه حيث لا وجه سواه مثل اى نظيره جئت وزيدا فانه امتنع
العطف فيه لعدم تاكيد المتصل بالمنفصل فتعين النصب على انه مفعول معه وان كان تامة
اى وجد الفعل معنى اى معنويا حالا او تميزا وجاز عطف على كان او حال وقد جاز العطف
بان لم يمنع عنه مانع تعين جزاء الشرط وقيل اختير العطف حيث لا يحمل على العامل المعنوي
بلا حاجة مع جواز وجاهز وهو العطف مثل مالزيد اى اي شيء ما حصل لزيد وعمرو و
الا اى وان لم يجز العطف تعين النصب حيث لا وجه سواه مثل ما لك اى اي شيء
حصل لك وزيدا وما شانك اى اي شيء امرك وعمروا فانه امتنع العطف فيهما لان الكاف
ضمير مجرور ولا يجوز العطف على الضمير المجرور بلا اعادة الجار ولم يجز عطف عمرو ايضا على الشان

لان

لان خلاف المعنى لان المعنى ما شانك وشان عمرو وسؤال السائل عن شانهما لا عن شان
احدهما ونفس الآخر لان المعنى ما تصنع دليل على كون المثال من باب العامل المعنوي الحال
لما فرغ من المفاعيل شرع في الملحقات ما يبين احتراز عما لم يبين هيئة احتراز عن التميز
لانه تبيين الذات الفاعل اى حال صدور الفعل عنه فلا يرد الصفة لدلالتها على هيئة
الموصوف مطلقا او مانعة الخلو دون مانعة الجمع المفعول به اى حال وقوع الفعل عليه فلا يرد
عليه ضربت زيدا الراكب لدلالتها على هيئة الموصوف مطلقا وقد يقع الحال عنهما نحو ضربت
زيدا راكبين وتغيبه منحدرا على الجمع والتفريق فلو قلت زيد قائما ابوك لم يجز لعدم الفاعلية
والمفعولية في زيد والحال تقع عن المفعول به ولو حكما نحو ملة ابراهيم حنيفا وان ياكل
لحم اخيه اذ المضاف اليه في مثله له حكم المضاف وانما يقع الحال عن المفعول معه لكونه في
معنى الفاعل او المفعول به لمصاحبته اياهما في صدور الفعل او وقوعه لفظا او معنى نحو ضربت
زيدا قائما مثال الفاعل والمفعول اللفظيين ومنهم من يقول الطريق في مثل ان يقال اقوم
او يقوم لا قائما للبس الا اذا علم السامع من القائم منهما وزيد في الدار قائما مثال الفاعل
المعنوي وفيه ان قائما حال من ضمير في الدار وهو فاعل لفظي وفيه وهذا زيد قائما
مثال المعنوي اذ المعنى اشير الى زيد قائما وعاملها اى الحال الفعل لانه الاصل في العمل
نحو ضربت زيدا قائما او شبهه اي الفعل لمكان الشبه نحو زيد ذاهب راكبا او معناه
اى معنى الفعل نحو زيد قائما ومثل اسماء الاشارة وحروف النداء والتمني والترجي والتنبيه
ونحوه مما فيه معنى الفعل نحو يا زيد قائما وليتك عندنا قائما ولعل في الدار قائما وكانه اسد

صايدا **وشرطها** اى الحال عند البصريين **ان تكون نكرة** اى كونها نكرة لئلا يلتبس بالصفة
فى النصب ولان النكرة اصل والغرض يحصل بها فالتعريف زايد على الغرض ولانها لا
يحتاج بحسب معناها الى التعريف لان المقصود من الحال تقييد الحدث المنسوب الى الفاعل او
المفعول والنكرة كافية فيه **وصاحبها** مبتدأ وخبره قوله **معرفة** لانه محكوم عليه فى المعنى فكان
اصله التعريف كالمبتدأ ولانه اذا كان نكرة كان بيانها بالوصف وهى من بيان الحدث المنسوب
اليه بالحال **غالبا** يتعلق بمفهوم قوله وصاحبها معرفة لا بتنكير الحال لانه واجب فى غالب اى
يتعرف صاحبها تعرفا غالبا اى فى غالب الاستعمال او زمانا غالبا **وارسلها العراك** جواب
سوال حيث وقع المعرفة وهو العراك ووحده حالين وجوابه تاويلها بالنكرة وتمامه وارسلها
العراك ولم يزدها ولم يشفق على نغص الدخال اى اوردها معتركة او تعترك مزدحمة مترة واحدة
ولم يخف ان لا يتم شرب بعضها بالمزاحمة فقوله العراك اى معتركة او تعترك العراك وقوله ولم
يزدها من الذود وقوله ولم يشفق من الاشفاق وهو الحذف وقوله نغص الدخال عبارة
عن عدم تمام الشرب والدخال فى الورد وهو ان يشرب البعير ثم يرد من العطن الى
الحوض ويدخل بين بعيرين عطشانين يشرب منه عساه لم يكن يشرب **ومررت
به وحده** اى منفردا او ينفرد انفرادا **ونحوه** نحو جاؤا قضهم بقضيضهم اى اكبرهم باصغرهم
اى كثيرين مجتمعين ومررت بهم الجماء الغفير اى ساترين وجه الارض لكثرتهم **متأول**
بالنكرة كما ذكرنا **فان كان صاحبها** اى صاحب الحال **نكرة محضة وجب تقدمها**
اى تقديم الحال على صاحبها لتخصص النكرة بتقديمها وفيه ولئلا يلتبس بالصفة فى النصب

فان قيل

فان قيل فليجز الوجهان لكونه حالا وتمييزا فى طاب زيد فارسا قيل الحال عن النكرة خلاف الاصل
فلا يسبق الذهن اليه صلاح الوصفية فيلزم التباس المقصود بغيره بخلاف الوجهين
فى صورة التقديم لان كليهما خلاف الاصل اما كونه ذا حال فلتنكيره واما كونه مبدلا منه
فلكونه فى حكم التنحية والتكرار فيستويان فلا يلزم اللبس وبخلاف الوجهين فى طاب زيد
فارسا لاستوائهما فى كونهما على الاصل **ولا يتقدم** الحال **على العامل المعنوي** لضعفه الا
اذا كان الحال ظرفين نحو زيد قايما كعمرو قاعدا **بخلاف الظرف** فانه يتقدم على العامل
المعنوي حيث يتسع فيه ما لا يتسع فى غيره لكثرة دورها فى الكلام نحو اكل يوم لك
ثوب وقوله بخلاف خبر مبتدأ محذوف اى وهو ملتبس بخلاف الظرف والجملة معترضة
او حال من فاعل لا يتقدم وفيه وفيه ولا يتقدم عطف على قوله على العامل المعنوي
ولا زايدة لتأكيد النفى على نحو قوله تعالى ولا الضالين **على صاحبها المجرور** فلا يقال
مررت راكبة بهند لانه ان تقدمه فان وقع بعد الجار لزم الفصل وان وقع قبل الجار
لزم وقوع التابع حيث لا يجوز وقوع المتبوع فيه ولا يرد نحو راكبا جاءنى زيد
لان الفاعل من حيث هو مسند اليه محله قبل الفعل وان امتنع بعارض الالتباس بالمبتدأ
فى الاصح يتعلق بقوله لا يتقدم على المجرور خلافا لابن كيسان فانه اجاز ذلك تمسكا
بقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس والجواب ان كافة حال من الكاف والتاء للمبالغة
فكل ما دل على هيئة مشتقا او لا **صح ان يقع حالا** اى صح وقوعه حالا **مثل هذا** مبتدأ
بسرا اطيب خبر **منه** اى من نفسه رطبا قيل بسرا **ورطبا** وقعا حالين لدلالتهما

قوله ويكون الحال جملة خبرية لدلالتها على الهيئة كالمفرد ... وقعت حالا مثلها ولكن يجب ان يكون الجملة حالية ترجمه

على هيئة البسرية والرطبية مع انهما ليسا بمتنقين والعامل فيهما اطيب وتقوم بسرا
على اسم التفضيل مع ضعفه في العمل لانه اذا تعلق بذي الحدثين حالا لان يلزم ان يلي
كل منهما بمتعلقه والبسرية تعلقت بالمفضل فيجب ان يليه وهو هذا الرطبية تعلقت
بالمفضل عليه فيجب ان يليه وهو ضمير منه وقيل يتعلق بسرا بمعنى الاشارة ويلزم تقييده
الاشارة بحال وليس كذلك ويلزم ايضا تفضيل الشيء على نفسه باعتبار حال واحدة وهي الرطبية
كان البسرية لم يتعلق باسم التفضيل وتقديرا اذا كان بسرا لا يغني عن احد هذين
الوجهين فلا حاجة الى تقديره **ويكون الحال جملة خبرية** لان بيان الهيئة كما يكون
بالمفرد ويكون بالجملة وقيد بالخبرية لان الانشائية لا ثبوت لها في نفسها واثبات
الشيء للشيء فرع ثبوته في نفسه فقوله خبرية احتراز عن الانشائية لانها لا تقع حالا
ولا خبرا ولا صفة **فالجملة الاسمية** اذا وقعت حالا الاغلبية **بالواو** نحو جاءني زيد
وابوه قائم **والضمير او بالواو وحده** نحو جئتك والشمس طالعة وانما احتاجت الى الواو لان
الاسمية خارجة عن اصل الحال وهو الانتقال وعدم التقرر **او بالضمير وحده** نحو كلمته
فوه الى في وقوله ولولا جنان الليل ما آب عامر الى جعفر سرباله لم يمزق **على ضعف**
متعلق بقوله او بالضمير وانما ضعف بالضمير وحده لانه رابطة عام لا يدل على ارتباط خاص
بالحالية مع تخلف ما يأباه وهو فوه ما هو الاصل في الحال بخلاف الواو وحده لانها دالة
على ارتباط خاص وهو ارتباط الحالية **والمضارع المثبت** نحو جاءني زيد يضرب غلامه
بالضمير وحده حالا اي منفردا لانه كالمفرد واما قمت واصك وجهه فبتقدير وانا اصك وجهه

59

وما سواهما اي ما سوى الاسمية والمضارع المثبت **بالواو والضمير او باحدهما** بلا ضعف
وقبل ترك الرابطين **ولا بد في الماضي المثبت** الواقع حالا **من قد** لان الماضي الواقع حالا
ماض في زمان العامل وقد منع اختلاف العامل وعاملها زمانا فالتزمت قد المقربة
للحال التقريبة الى زمان العامل فيتحد زمانهما حكما فلا يقع الماضي حالا الا ان يكون
الماضي قريبا من العامل مقرونا بعلامة القرب لفظا او تقديرا فلا يقال مات الشيخ وقد ولد
فلان في يوم كذا وقال فلان اليوم كذا وقد قال رسول الله كذا لعدم القرب وعدم صحة معنى
قد اللهم الا تأويل **ظاهرة** اي حال كونها **ظاهرة** نحو جاءني زيد قد ركب **او مقدرة** نحو
قوله تعالى او جاؤكم حصرت صدورهم **ويجوز حذف العامل** اي عامل الحال باضافة المصدر
الى المفعول **كقولك للمسافر** اي لمن يريد السفر **راشدا مهديا** اي اذهب راشدا مهديا
بقرينة حال المخاطب **ويجب حذف العامل في الحال المؤكدة** ولا يرد نحو قائما في قوله
تعالى شهد الله انه لا اله الا هو والملائكة واولوا العلم قائما بالقسط وقوله مدبرين في
قوله وتولوا مدبرين لان ذلك غير مؤكدة لعدم الاسمية وانما سمي حالا دائمة او مؤكدة
لم يوجد فيها وجوب حذف العامل على اختلاف التقديرين **مثل زيد** مبتدأ **ابوك** خبره
عطوفا حال **اي احقه** او اثبته قال صاحب المفتاح احق التقديرين عندي ان يقدر زيد
عطوفا **وشرطها** اي شرط وجوب حذف عامل المؤكدة **ان يكون الحال مقررة**
مؤكدة **لمضمون** اي لمفهوم **جملة اسمية** عقدها من اسمين لا عمل لها **التمييز** مبتدأ
محذوف الخبر اي من المنصوبات التمييز او من الملحقات بالمفعول التمييز او خبر محذوف المبتدأ

اى هذا بيان التمييز وعلى هذين الوجهين يكون قوله ما يرفع خبر المبتدأ المحذوف
اى هو ما يرفع صلة او صفة الابهام مفعول يرفع المستقر اى الثابت فى الموضع احتراز
عن رايت عينا جارية فان قوله جارية يرفع ابهام قوله عينا لكنه غير مستقر فى موضعه
بل نشأ فى الاستعمال باعتبار تعدد الضمير الوضع المبني على عقلة الوضع او اختلافه
ويتعلق بقوله يرفع قوله عن ذات احتراز عن الحال فانها ترفع الابهام عن الهيئة
لا عن الذات مذكورة صفة ذات نحو رطل زيتا او مقدرة ناشئة عن نسبة فى جملة
نحو طاب زيد نفسا او شبهها او اضافة كما ستعرف ويدخل فى حد التمييز صفة المبهم نحو
رايت هذا الرجل وعطف البيان والبدل من ضمير الغايب ومبهم آخر والمجرور فى خاتم
فضة وغير ذلك وان اجيب بان كلا من ذلك لم يذكر بهذه الحيثية فلا نم ذلك فى صفة
المبهم وعطف البيان والمجرور فى خاتم فضة وان اجيب بالتزام ان المجرور فى خاتم
فضة وان كان مجرور ساير ما ذكر تابع والمقسوم ههنا غير التوابع لدلالة ذكر
التوابع بعد ذلك لصاحب قيد المستقر لاخراج الصفة لخروجها بما ذكر فالاول اى ما يرفع الابهام
المستقر عن ذات مذكورة عن مفرد اى يرفعه عن مفرد والمراد به ما يقابل الجملة و
شبهها والمضاف مقدار ما يعرف به قدر الشئ وهو العدد والكيل والوزن والمساحة
والمقياس غالبا رفعا غالبا او زمانا غالبا اما فى العدد من باب ظرفية
الجزئى للكلى وهو صفة قوله مفرد اى مفرد كاين اما فى العدد نحو عندى عشرون
درهما مثل بعشرين درهما دون احد عشر درهما ليكون مثالا للامرين العدد

والتام

والتام بنون يشبه بنون الجمع فدرهما تمييز يرفع الابهام المستقر عن ذات مذكو[رة]
وهى مفرد مقدار وهو العدد وسيأتى ذكر تمييز العدد وبيانه واما عطف على اما
فى العدد فى غيره اى غير العدد نحو عندى رطل زيتا مثال المكيل والتام بالتنوين
والمراد ما يكال بالرطل لا الخشبة المخصوصة وهو مبهم وقوله زيتا يرفع ابهامه
وعندى منوان تثنية من والمراد من المنوين المن والمراد ما يوزن بالمنوين و
قوله سمنا يرفع ابهامه وهذا مثال الموزون والتام بنون التثنية وعلى التمرة
خبر واجب التقديم لانه معاد لضمير فى المبتدأ مثلها اى مثل التمرة زبدا تمييز وهذا
مثال المقياس والتام بالاضافة فيفرد التمييز ان كان جنسا نحو عندى رطل
زيتا لان الجنس ما يقع مجردا عن التاء على القليل والكثير فلا حاجة الى تثنية وجمع كالماء
والتمر والزيت بخلاف رجل وفرس الا ان يقصد الانواع مستثنى مفرغ اى يفرد
ان كان جنسا فى جميع الاوقات الا وقت هذا الانواع فيقال رطلا زيتين او زيوتا
فيثنى بقصد الانواع وفى استثناء قصد الانواع دون قصد الافراد نظر لانه اذا
قيل طاب زيد جلستين جاز كما جاز طاب زيد جلستين والمراد بالانواع ما فوق
الواحد ويجمع ويثنى جواز وانما اكتفى بذكر الجمع لانه لما جاز الجمع فالتثنية اولى
او المراد به الجمع اللغوي فيتناول التثنية ايضا فى غيره اى فى غير الجنس نحو عندى عدل
ثوبا او ثوبين ثم ان كان التمييز ملتبسا بنون التثنية جازت الاضافة ابتداء
لحصول الغرض بهذا وهو البيان مع الخفة بترك التنوين والنون وانما التزموا

هو رس على التمرة مثلها زبدا والمراد بالمقادير في هذه الصور هو المقدرات لان قولك نحو عندى عشرون درهما ورطل زيتا ومنوان
سمنا وزراع سمنا وعلى التمرة مثلها زبدا المراد المعدود والموزون والمزروع والمقيس لا غير وانما
يقتصر المصنف على الامثلة الثلاثة لانه كان مطمح نظر التنبيه على بيان ما يتم به المفرد وهو التنوين
كما فى رطل زيتا او النون كما فى منوان سمنا او الاضافة كما فى على التمرة مثلها زبدا
ولهذا لم يستوف اقسام المقادير وذكر بعضها ومعنى تمام الاسم ان يكون
على حالة لا يمكن اضافته معها والاسم مستعمل الاضافة

الاضافة في ثلثة رجال وماءة رجل واخواتها طلبا للتخفيف بترك التنوين لكثرة
استعمال العدد والا اي وان لم يكن بتنوين او بنون التثنية فلا يجوز الاضافة
الا بعلة وهي نحو عشرون درهما وستون قفيزا فلا يرد ان نحو ستين عمرو او سبعين رجلا يجوز
فيه ستو عمرو وسبعو رجل بالاضافة فلا يستقيم الشرطية ولا يرد نحو حسنو وجه
لانه تمييز النسبة لا تمييز المفرد وانما لم يجوز الاضافة لئلا يلزم بقاء نون يشبه نون
الجمع وحذف نون وضعت مع الكلمة في نحو عشرين درهما او اضافة المضاف
في ملؤه عسلا او عن غير مقدار اي ليس مما ليس بكيل او وزن او عدد او مقياس
عطف على قوله عن مفرد مقدار غالبا نحو خاتم حديدا فان الخاتم مبهم باعتبار الجنس
تام بالتنوين فاقتضى تمييزا والخفض اي خفض التمييز عن غير مقدار اكثر
استعمالا لحصول الغرض مع الخفة وقصوره عن الطلب التمييز لان الاصل في
المبهمات المقادير وغيرها ليس بهذه المثابة والثاني اي ما يرفع الابهام عن ذات مقدرة
عن نسبة اي يرفعه عن ذات نشأت عن نسبة وهي المنسوب اليها في الاصل حاصلة في
جملة او ضاهاها اي ما يشابهها عطف على جملة وهي اسم الفاعل نحو الحوض ممتلئ ماء واسم
المفعول نحو الارض مفجرة عيونا او الصفة المشبهة نحو زيد حسن وجها او اسم التفضيل
نحو زيد افضل ابا نحو طاب زيد نفسا مثال الجملة وزيد طيب ابا مثال ما ضاهاها الجملة
وابوة ودارا وعلما تكثير الامثلة يشير الى اصناف التمييز حيث يكون اسما لما انتصب عنه
او لمتعلقه عينا او عرضا في الامور الاضافية او غيرها فالاب يحتمل ان يكون لمتعلقه وهو علي

اضافي

اضافي والابوة والدار والعلم متعلقات فالابوة عرض اضافي والدار عين غير اضافي والعلم
عرض غير اضافي وخص مثال الفرع بذلك لسبق تركيبه على ذلك في الاصل او في اضافة عطف على قوله في
جملة مثل يعجبني طيبه فاعل يعجبني ابا وابوة ودارا وعلما ولله دره فارسا مثال وقوع التمييز
صفة والدر في الاصل اللبن وفيه خير كثير للعرب فاريد به الخير اي لله خيره فارسا واورد
هذا المثال صاحب المفصل مثالا لتمييز المفرد والمص مثالا لتمييز النسبة على اختلاف الوجهين
في الضمير فان كان الضمير مبهما كضمير ربه رجلا كان التمييز للمفرد كما ذهب اليه المحقق
صاحب المفصل وان كان معينا معلوما كان التمييز للنسبة كما ذهب اليه المص ثم ان كان
التمييز اسما غير صفة يصح ايضا جعله اي جعل ذلك الاسم كاينا لما انتصب عنه اي لما انتصب
التمييز عن عامله وجعله ما انتصب من باب المجاز لان التمييز لم ينتصب عنه لكنه لما كان سببا
لنصب حيث انتصب باعتبار نسبة الفعل اليه سمي منتصبا عنه مجازا جاز ان يكون التمييز
اسما له وعبارة عنه واسما لمتعلقه نحو طاب زيد ابا فقوله ابا يصح ان يجعل اسما لزيد
ويترجم بقولنا خوش است زيد آن ردكه او بدر است ويصح ان يجعل اسما لمتعلقه
نحو طاب زيد ابا فقوله ابا يصح ان يجعل اسما لزيد ويترجم بقولنا خوش است زيد از آن
ردكه منزا و دا بدر است ويرد عليه طاب زيد نفسا حيث لا يصح كونه لمتعلقه
ويجاب بالمنع او بتقدير المعطوف في الشرط ان كان اسما يصح جعله اسما لما انتصب
عنه لمتعلقه وفيه نظر للزوم اتحاد الشرط والجزاء وفيه فيه وقيل معناه ان كان
اسما يصح جعله لما انتصب عنه ولمتعلقه افرادا او غير تمييز جاز كونه لكل منها تركيبا

او تمييز بالحمل على حذف المعطوف في الشرط واصلاح الشرط والجزاء باعتبار الجنسية فلا يرد طاب زيد نفسا وفيه انه على هذا يندرج في الشرطية الثانية وليس كذلك اذ نفي المجموع كما يكون بنفي كل جزء يكون بنفي البعض اي بعض كان وعلى تقدير انتفاء الجميع بنفي صلاحه لمتعلقه لا يترتب عليه صلاح كونه لمتعلقه والحق ان نحو طاب زيد نفسا ايضا يجوز ان يجعل لما انتصب عنه ولمتعلقه اى طاب زيد من حيث انه نفس من النفوس او من حيث ان نفسا من النفوس تعلقت به فكل موضع لم يصلح جعله لما انتصب عنه تعين كونه لمتعلقه وهذا تمام لم يذكره كثير من الشارحين وهو حسن بديع وتمحل الشارحون لتصحيح الشرطين بامور لا يخلو كل من ذلك من اشتباه ولا اي ان لم يصح جعله لما انتصب عنه فهو لمتعلقه اى فالتمييز اسم يتعلق ما انتصب عنه فيطابق التمييز فيهما اى في الصورتين ما قصد من الافراد والتثنية والجمع ان كان المقصود الافراد يؤتى بالمفرد وان كان المقصود الجمع يؤتى به الا ان يكون التمييز جنسا فيطابق في جميع الاوقات الا وقت كونه جنسا يقع على القليل والكثير فيفرد لما مر نحو طاب زيد علما الا ان يقصد الانواع اى الا وقت قصد الانواع فيقال طاب زيد علمين او علوما والاستثناء ان مستفن عنها لانه ان يقصد به فالجنس وان قصد به النوعان فالمثنى وان قصد به الانواع فالجمع فالتمييز على كل تقدير مطابق لما قصد وان كان صفة اى اسم الفاعل او مفعول او صفة مشبهة او اسم تفضيل كانت تلك الصفة كائنة وصفة له اى للمنتصب عنه لان الصفة تستدعي

موصوفا

وطبقه الواو بمعنى مع اى الطبق مصدر في المطابقة اى كانت صفة له مع مطابقتها اباه او مطابقته اياها ويجوز ان يكون بمعنى اسم الفاعل والفاء للعطف على ضمير كانت اى كانت صفة له مطابقة اياه والمراد بالمطابقة الاتفاق في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث لكونها حاملة لضميره واحتملت اى الصفة المذكورة الحال

موصوفا والمذكور اولى بحمل الصفة عليه فاذا قيل طاب زيد والدا كان الوالد هو زيدا ولا يحتمل ان يكون والده بخلاف الاسم نحو ابا وطبقه اى مطابق للمنتصب عنه في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث لكونها حاملة لضميره واحتملت تلك الصفة الحال لاستقامة المعنى على الحالية نحو طاب زيد فارسا اى من حيث انه فارس او حال كونه فارسا ولا يتقدم التمييز على عامله اما اذا كان معمولا لغير الفعل فلضعفه واما اذا كان معمولا للفعل فلكونه من حيث المعنى فاعلا للفعل نحو طاب زيد ابا اي طاب ابوه او لمطاوعه نحو قوله تعالى وفجرنا الارض عيونا اى تفجرت عيونها او لا يتقدم لامتناع البيان قبل الاجمال وفيه والاصح اى واضح المذاهب ان لا يتقدم التمييز على الفعل ايضا مع قوته في العمل خلافا للمازني والمبرد والفراء تمسكا بقوله اتهجر ليلى بالفراق حبيبها وما كاد نفسا بالفراق تطيب حيث يقدم نفسا على قوله تطيب والجواب ان المروي تطيب بالتاء وضمير كاد للحبيب ونفسا تمييز من نسبة كاد اى وما كاد نفس الحبيب فلا تمسك وان المروي فيه التاء الفوقانية فيحتمل ان يحمل على هذا الوجه ويكون التأنيث باعتبار النفس اذ المعنى وما كادت نفس الحبيب تطيب وان يحمل على اضمار الشان في كاد وحذف الخبر وتفسيره بالمذكور وعلى هذا يعود ضمير تطيب الى سلمى اى ما كاد الشان تطيب سلمى اى تطيب سلمى المستثنى اى من الملحقات المستثنى وانما يعرف لكونه كالمشترك اصطلاحا والمشترك لا يعرف بتعريف جامع وان امكن تعريفه متصل ومنقطع ويسمى منفصلا ايضا فان قيل ليس هذا تقسيم الكل الى الاجزاء وذلك ظاهر ولا تقسيم الكلي الى الجزئيات لانه ح يكون متواطئا لا مشتركا

قوله المستثنى متصل ومنقطع فالمتصل هو المخرج عن متعدد لفظا او تقديرا بالا واخواتها والمستثنى المنقطع هو المذكور بعدها غير مخرج اى عن متعدد واحترز به عن جزئيات المستثنى المتصل والمستثنى الذى لم يكن داخلا فى المقصود قبل الاستثناء منقطع سواء كان من جنسه كقولك جاء القوم الا زيدا مشيرا بالقوم الى جماعة خالية عن زيد او لم يكن نحو جاءنى القوم الا حمارا حاشى

قيل يمكن ان يكون من الاخير بارادة ما هو المشترك بين القسمين على وجه عموم المجاز ويمكن ان يكون المراد به اللفظ ويكون من باب حمل المدلول على الدال وفيه فالمتصل الفاء للتفسير المخرج احتراز عن غير المخرج عن شىء وهو المتصل عن متعدد داخل فيه افراد فاخرج تركيبا فلانا قص لاختلاف الجهة وهذا القيد مستدرك اذ الاخراج لا يكون الا عن متعدد نكته ذكره لبيان التفصيل لفظا نحو جاءنى القوم الا زيدا او تقديرا نحو جاءنى الا زيدا وقرأت الا يوم كذا بالا غير الصفة واخواتها احتراز عما اخرج عن متعدد بلفظ استثنى ونحوه نحو جاءنى القوم مستثنى عنهم زيدا او استثنى عنهم زيدا والمنقطع المذكور خبر المنقطع بعدها اى بعد الا غير الصفة غير مخرج وهو اى المستثنى بدون تعيين احد المعنيين وفيه وفيها عايد الى المستثنى بارادة ما هو اعم من المتصل والمنقطع على وجه عموم المجاز لا على وجه عموم المشترك فى الكلام من المحسنات صنعة الاستخدام ان اريد بالمستثنى المذكور اللفظ وكان حمل المتصل والمنقطع عليه حمل المدلول على الدال وان اريد عموم المجاز فلا استخدام منصوب اذا كان المستثنى الواقع بعد الا غير الصفة وقوله غير الصفة غير محتاج اليه اذ ما بعد الا التى للصفة ليس بمستثنى كذا فى بعض الشروح فهو قيد واقعى لا احترازى فى كلام موجب اى ما ليس بنفى ولا نهى ولا استفهام نحو جاءنى القوم الا زيدا والمراد موجب تام لئلا يرد قرأت الا يوم كذا واحترز به عما اذا وقع فى كلام غير موجب لانه ليس واجب النصب بل يحتاج رفيه البدل او يعرب على حسب العوامل على ما يجئ او مقدما فى كلام موجب او غيره عطف على قوله بعد الا على المستثنى منه مفعول ما لم يسم فاعله قوله

المستثنى

المستثنى والضمير للام الموصولة نحو جاءنى الا زيدا احد او منقطعا عطف على قوله مقدما على الاكثر بحرف منصوب المنجب على قوله او كان منقطعا او خبر مبتدأ محذوف وقيل يجوز فيه الرفع على البدل تمسكا بقوله وبلدة ليس بها انيس الا اليعافير والا العيس والجواب انه جعل متصلا على وجه الا فابدال او يقال بتقديره وليس فيها الا اليعافير على وجه التفريغ وحذف العامل وانما يجب النصب فى هذه المواضع لاستحقاقه النصب لشبهه بالمفعول فى كونه فضلة ولشبهه الى تعلق بالمفعول له للتعلق بواسطة الحروف مع امتناع البدل فى المواضع الثلثة المذكورة اما فى الاول فلفساد المعنى على تكرير العامل للزوم الايجاب فى المستثنى منه على تقدير تكريره بخلاف غير الموجب لامكان تكرير اصل العامل مع ترك النفى العارض وفيه ان الايوجب بعد الاثبات النفى كما فى قرأت الا يوم كذا واللزوم كون المستثنى منه فى حكم النتيجة فيكون فى حكم التعريف وهو ممنوع فى الايجاب وفيه انه يوجب جواز الابدال فيما يصح فيه التفريغ فى الايجاب كقرأت ايام الاسبوع الا يوم الجمعة وليس كذلك واما فى الثانى فلامتناع التقديم فى البدل واما فى الثالث فلعدم الاتحاد والملابسة فان قيل فليكن بدل الغلط قيل هو غير واقع فى كلام الفصحاء وفيه ان النحوى يبحث عن اصل الجواز لا عن الفصاحة والبلاغة فالاولى ان يقال امتنع الابدال فى الايجاب للزوم الايجاب فى المستثنى بتكرير العامل الموجب وفى النفى للزوم الغلط فى العامل والمعمول جميعا فاعرفه وكان او كان المستثنى بعد خلا نحو جاءنى القوم خلا زيدا وعدا نحو جاءنى القوم عدا زيدا فى الاكثر لكونهما فعلين ماضيين عدا ابنه وخلا بعد الايصال بحذف من والمستثنى بعدهما مفعول به وقد اجيز الجر بهما قال السيرافى لم اعلم

فكلاما في جواز الجر بهما الا ان النصب اكثر **او ما خلا وما عدا** نحو جاءني اخوتك ما خلا
زيدا وما عدا عمروا وانما الزم النصب بهما لتعين فعليتهما بالمصدرية وروى ابن البنا
عن الاخفش والجرمي فلعل ما مزيدة لا مصدرية وروى ذلك عن الجرمي ايضا ولعل هذا
لم يثبت عند المص او لم يعتبره حيث لم ينقل في الاكثر وهما في الكلام في محل النصب على الظرفية
نحو جاءني القوم ما خلا زيدا وما عدا زيدا اى وقت خلوهم او خلو مجيئهم زيدا او وقت
او مجاوزة مجيئهم عمروا **وليس** نحو جاءني القوم ليس زيدا **ولا يكون** نحو جاءني اهلك لا يكون بشيرا
وانما يجب النصب بعدهما لانهما من الافعال الناقصة للخبر وهما في التركيب في محل النصب
على الحالية ولزم اضمار اسميهما في باب الاستثناء وهو ضمير راجع الى بعض مضاف الى المستثنى
منه اى ليس بعضهم زيدا كما على عدا وخلا واعلم ان كلمات الاستثناء محصورة اصطلاحا لا عقلا
ويجوز فيه اى في المستثنى **النصب** على الاستثناء ولا بضعف لانه في لا اله الا الله من حيث انه
يوهم وجها ممتنعا وهو الابدال من اللفظ **ويختار البدل** في مستثنى متصل مؤخر ليخرج المنقطع
والمقدم على المستثنى منه وانما يختار البدل لانه يكون في غير فضلة بخلاف ما اذا كان منصوبا
فيما بعد الا احتراز عما اذا وقع في كلام غير موجب المستثنى منه مذكور ولكنه بعد عدا او خلا او
ليس او لا يكون او غير او سوى او نحو ذلك وقوله بعد بدل من قوله فيه واما في النسخ التي
لم يقع فيها فيه فهو ظرف تنازع فيه عاملان فاعمل الثاني وحذف الظرف من الاول فيكون معمولا
ليختار ويكون معمولا ليجوز محذوفا **في كلام غير موجب** احتراز عما اذا وقع في كلام موجب فانه
منصوب وجوبا كما مر والى انه قد ذكر المستثنى منه فانه ح يعرب على حسب العوامل

منه

مثل ما فعلوه الا قليل ح الا قليلا بالنصب على الاستثناء وما رايت احدا الا زيدا بالنصب
اما بطريق البدلية وهو المختار او بطريق الاستثناء انما هو بسبب التشبيه
بالمفعول لا بالاصالة لو اسطة الا واعراب البدل بالاصالة
غير واسطة
حاشي

ظرف

مثل ما فعلوه **الا قليل** بالرفع على البدل **والا قليلا** بالنصب على الاستثناء ويعرب المستثنى
البتة بخلاف ما مررت باحد الا زيد على تكرير العامل في البدل كقوله تعالى للذين استضعفوا لمن
آمن منهم فانه وان اعرب بعامل لكن ليس فيه ذكر البتة بل يجوز فيه اعرابه بتكرير العامل بل
ببقيته ولا يرد صورة البدل لان المراد بلا بقية **على حسب العوامل** اى على حسب عاملة سواء
كانت على عامل المستثنى منه اولا فلا يرد ما مررت الا بزيد وفيه والمقصود انه يرفع
ان كان العامل رافعا نحو ما جاءني الا زيد وينصب ان كان ناصبا نحو ما رايت الا زيدا
ويجر ان كان العامل جارا نحو ما مررت الا بزيد وفي القسم الاخير نظر يعرف بالتامل ويسمى هذا
النوع مفرغا للتعريف عن ذكر المستثنى منه **اذا كان المستثنى منه غير مذكور** وهو اى
والحال ان المستثنى المفرغ واقع **في غير موجب ليفيد** الجار والمجرور يتعلق بمفهوم الكلام
اى اشترط ذلك ليفيد لانه لو كان في الموجب لا يفيد لكان الاستثناء فانه نحو جاءني الا
زيد بتقدير جاءني كل احد الا زيد لانه لا يفيد لامتناع ذلك ولا قرينة على الخاص فان قيل فليجز
عند قيام القرينة على الخاص كما يقال في جواب من قال هل جاءك جميع اهل بيتي جاءني الا
ابوك فلان قيل لا نم ح عدم الجواز وفيه فان قيل لم لا يجوز نحو جاءني الا زيد على وجه
مبالغة العلو نحو قوله واضحا هل الشرك حتى انه تحقق النقطة التي لم تخلق وغير ذلك قيل
لا نم عدم الجواز على ذلك الاعتبار لاندراجه ح في صورة الاستقامة فان قيل افادة
افادة اصل المعنى متحققة في الايجاب والنفي على العموم والخصوص ولكن الا قران في
مطابقة الواقع وعدمها وليس ذلك من وظايف النحو الابري انه يجوز رايت بحرا من المسك

قوله الا ان يستقيم المعنى بكون الحكم مما يصح ان يثبت على سبيل العموم نحو قولك كل حيوان ان يحرك فكه الاسفل عند المضغ الا التمساح او يكون هناك قرينة دالة على ان المراد بالمستثنى منه بعض معين يدخل فيه المستثنى قطعا جامي رحمه الله

ولقيت العنقاء والارض فوقنا ونحو ذلك وان لم يطابق الواقع فينبغي ان يجوز جاءني الا زيد كذلك فان قيل ربما لا يستقيم المعنى على عموم المستثنى منه في غير الواجب ايضا نحو ما مات الا زيد وما خلق الا بشر فالنفي والايجاب سيان في ذلك فينبغي ان يدار الحكم على استقامة المعنى لا عدم الايجاب قيل لعله اعتبر الغالب اذ الغالب في الايجاب عدم استقامة المعنى على العموم وفي النفي عكسه مثل ما ضربت الا زيد الا ان يستقيم المعنى بكون الحكم مما يصح ان يثبت في العام كالقراءة فانه يصح ان يثبت في جميع الايام وهو مستثنى من قوله يعرب من التقييد بقوله في الواجب اي لا يعرب على حسب العوامل في الموجب في جميع الاوقات الا وقت استقامة المعنى مثل قرأت في جميع الايام الا يوم كذا من يوم السبت او يوم الجمعة ونحو ذلك ومن ثم اي ومن اجل تقييد الاعراب على حسب العوامل بعدم الايجاب واستقامة المعنى لم يجز تركيب ما زال زيد الا عالما لانه استثناء من الموجب لان ما زال معناه النفي ونفي النفي اثبات فيكون المعنى زيد ابدا على جميع الصفات الا على صفة العلم فلا يستقيم واذا تعذر البدل على اللفظ اي حمل البدل على لفظ المستثنى منه او حملا والجهة عليه فعلى الموضع اي فيحمل على الموضع او فهو محمول على محل المستثنى منه عملا بالمختار على قدر الامكان مثل ما جاءني من احد الا زيد بدل محمول على موضع من احد ولا احد فيها اي في الدار الا زيد بدل محمول على محل اسم لا وما زيد شيئا الا شيء حقير لا يعبأ به اذ التنكير للتحقير فشيء بدل محمول على موضع شيئا وهذا ثابت لان من لا تزاد بعد الاثبات والمستثنى من النفي اثبات فلو ابدل من لفظ احد لزم زيادة من في الاثبات وما

ولا

قوله وما ولا لا تقدران حقيقة اذا لم يكن العمل الا بكثير العامل او عاملا اذا انتقض بدخوله على المبتدأ واعتبر سراية حكمه اليه فانه في قوة التقدير كان لونهما عاملتين جامي

ولا لا تقدران ولا تفرضان عاملتين تميز او حال او مفعول ثان يتضمن العمل بعده اي بعد الا لانهما اي ما ولا اللتين عملتا عملت للنفي اي لاجل النفي لانه مدار حملهما على ليس وان او علة حملهما عليهما او خبر العلة وعلى التقديرين الاخيرين انتفاؤه انتفاء العلة المنحصرة وقد انتقض النفي بالا لانها بعد النفي يوجب الاثبات وانتفاء العلة المنحصرة يوجب انتفاء الحكم بخلاف ليس زيد شيئا الا شيئا لا يعبأ به لا يجوز ابداله من اللفظ لانها اي ليس عملت للفعلية اي لكونها فعلا فلا اثر في انتقاض عمل ليس لنقض معنى النفي اضافة المصدر الى المفعول وذكر الفاعل متروك اي لا انتقاض معنى النفي بالا لبقاء الامر اضافة المصدر الى الفاعل يتعلق بمفهوم قوله لا اثر اي انتفى نقض معنى النفي لكذا العاملة هي لاجله اي الامر التي عملت ليس لاجله وهو الفعلية فالعاملة صفة جارية على غير من هي له ولذا ابرز ضميرها ومن ثم اي ومن اجل ان ليس عملت للفعلية ولانه لا اثر لنقض معنى النفي في انتقاض عملها وثم للاشارة الى المكان الاعتباري جاز تركيب ليس زيد الا قائما بالنصب على انه خبر ليس على كونه منفيا بالا وامتنع ما زيد الا قائما حيث لا يجوز الا قائما لانتقاض عملها بانتقاض النفي الموجب للتشبيه بليس ومخفوض المستثنى بعد غير وسوى وسواء بالاضافة وبعد حاشا لكونه حرف جر في الاكثر اي في قول اكثر النحويين وقد جاء بعدها النصب كما في الدعاء المنقول اللهم اغفر لي ولمن يسمع دعائي حاشا الشيطان واعراب غير فيه اي في الاستثناء فان قيل لم لم يبين كونه مبنيا على الحذف قيل للاضافة المانعة من البناء كاعراب المستثنى اي الذي يستثنى بالا لاحتياجه اليه او لاستغنائه

ما بعده عنه لانه لما كان بمعنى الا كان ما بعده مستثنى فيستحق اعراب المستثنى وله اعراب
اخر لاجل الاضافة وغير لا وجه لاعرابه فبالحرى ان يؤثر ما بعد غير على قرينة المحتاج بما
فضل عن حاجة **على التفصيل** وذلك المذكور من وجوب النصب في المستثنى من الموجب
والمقدم والمنقطع وجوازه مع اختيار البدل في غير الموجب التام والاعراب على حسب
العوامل في الناقص نحو جاءني القوم غير زيد وما جاءني غير زيد احد وما جاءني القوم غير
حمار بالنصب وما جاءني احد غير زيد بالرفع على البدل والنصب على الاستثناء وما جاءني
غير زيد على التفريغ **وغير** اى لفظ غير **صفة** خبر غير **حملت** صفة عن صفة او مستأنفة و
الضمير للصفة او لغير بتأويل الكلمة او باعتبار حمل الصفة على كلمة الا حال كونه واقعة
في الاستثناء او من حيث انها واقعة في الاستثناء او ظرف لمفهوم المكان اي
حملت على الا وشاركتها في الاستثناء فالاستثناء محل الشركة فكان ظرفا **كما حملت الا**
صفة مصدر محذوف اى حملت حملا مثل حمل الا **عليها** اى على الغير **في الصفة** حال او
تمييز او ظرف اى شاركتها في الصفة اذا كانت الا اذا ظرف حملت **تابعة لجمع** اى واقعة
بعد جمع **منكور** احتراز عن الجمع المعرف حيث يراد به العهد او الاستغراق فيعلم التناول
ضمنا او عدم التناول ضمنا **غير محصور** اى غير متحقق دخوله وعدم دخوله واحترز به
عن العدد نحو لفلان على مائة الا واحد واعلم انه قد يتعذر في المحصور ايضا نحو ما جاءني
مائة رجل الا زيد فانها تابعة لجمع منكور محصور مع ذلك يتعذر الاستثناء لعدم تيقن
دخوله فيها وقد لا يتعذر في منكور غير محصور نحو جاءني رجال الا حمار لصحة الاستثناء

المنقطع

المنقطع في الظابطة نظر طردا وعكسا **لتعذر الاستثناء** اذ المتصل يلزم دخوله
جزما والمنقطع يلزم عدم دخوله جزما والجمع المنكور يتناول جماعة غير معينة لا يجزم فيها
بتناول المستثنى ولا بعدم تناوله فيتعذر فيه كلا النوعين من الاستثناء وفيه انه يمكن
فيه الاستثناء المنقطع اذا كان خلاف الجنس نحو جاءني رجال الا حمارا فالاولى ان يسدل
الحكم على تعذر الاستثناء لا على كونه جمعا منكورا غير محصور **نحو لو كان فيهما آلهة** اى
في السماء والارض ام الالهة واثر قدرتهم والالهة جمع اله **الا الله** اى غير الله **لفسدتا**
اى غير الجمع المنكور اى لا تجربنا والحجبتا عن هذه الانتظام **وضعف** حمل الا على
الصفة **في غيره** اى غير الجمع المنكور المذكور نحو قوله وكل اخ مفارقه اخوه لعمر ابيك
الا الفرقدان وفي البيت ضعفان اخران توصيف المضاف في كل اخ والافصاد
قبل الوصف **واعراب سوى وسواء النصب** خبر اعراب **على الظرفية** اى بناء على الظرفية
على الاصح خبر كان مبتدأ محذوف الخبر اى من الحسنات خبر كان **وهى احدى اخواتها**
وستعرفها في قسم الفعل **هو** فصل او مبتدأ **المسند** غير تابع بدليل ذكر التوابع بعد ذلك فلا
يرد على الحد توابع الخبر والمراد المسند الى اسم كان فلا يرد نحو يضرب في كان زيد يضرب
ابوه فانه مسند بعد دخول كان وليس بخبر بل الخبر مجموع الجملة واحترز به عن كل ما هو مسند
اليه بعد دخولها اى دخول كان واحدى اخواتها واحترز به عن خبر المبتدأ والمفعول
الثاني من باب علمت ونحو ذلك **نحو كان زيد قائما وامره** اى شانه **كامر خبر المبتدأ** في
اقسام واحكام وشرايط ويتقدم خبر كان واخواتها على اسمها حال كونها **معرفة** نحو كا

ن

خبر كان

المنطلق زيد لافتراقهما بالقرينة وهي النصب ظاهرة الاعراب بخلاف كان مبني عليه
للزوم اللبس وقد يحذف بقرينة عامله اي عامل خبر كان في مثل الناس مجزيون مجزيون فعر
باعمالهم ان كان عملهم خيرا فخير اي فجزاؤهم خير وان كان عملهم شرا فشر اي فجزاؤهم شر
ويجوز في مثلها اي في مثل هذه الصورة اربعة اوجه نصبها بتقدير كان مع الاسم في الموضعين
اي ان كان عملهم خيرا فيكون جزاؤهم خيرا ورفعها بتقدير كان مع الخبر في الاول وتقدير المبتدأ
في الثاني اي ان كان في عملهم خير فجزاؤهم خير ونصب الاول ورفع الثاني وبالعكس اي ان كان
عملهم خيرا فجزاؤهم خير ونصب الاول ورفع الثاني وبالعكس اي ان كان عملهم خيرا فجزاؤهم خير
وان كان في عملهم خير فيكون جزاؤهم خيرا ويجب الحذف اي حذف كان في مثل اما انت
منطلقا انطلقت اي لان كنت منطلقا انطلقت اي انطلقت لانطلاقك فحذف كان
وعوض عنها ما وادغمت النون في الميم فوجب الحذف وانفصل الضمير وبقي الجزء على النصب
وهذا على تقدير فتح همزة اما واما على تقدير كسرها فالتقدير ان كنت منطلقا انطلقت اسم
ان مبتدأ محذوف الخبر اي ومن الملحقات اسم ان واحدي اخواتها اي امثلها على الاستعمال
المصحح بما هو فصل او مبتدأ المسند اليه اي الذي اسند اليه خبرها فلا يرد ابوه في ان زيدا
ابوه قائم واحترز به عما ليس بمسند اليه وانما انتصب اسم ان واخواتها لشبهه بالمفعول في وقوعه
بعد ما يقتضي ما وراء الرفع لا في كونه فضلة بعد ظرف المسند اليه دخولها اي ان واحدى اخواتها
واحترز به عما هو مسند اليه بغير دخول واحد اخواتها والمراد غير التابع بدليل ذكر التوابع بعد
ظاهره ولا اشكال في ان زيدا اخاك في الدار مثل ان زيدا قائم المنصوب بلا مبتدأ محذوف الخبر

لم يقل

قوله المنصوب بلا التي لنفي الجنس اي لنفي صفة الجنس وحكمه وانما لم يقل اسم لا لانه ليس كلمة ولا اكثره من المنصوبات
فلا يصح جعله مطلقا من المنصوبات لا حقيقة ولا مجازا بل المنصوب فيه اقل مما عداه فلا بد في التعبير عنه بالمنصوب
بها بخلاف ما عداه فمن فاق بعضها وان لم يكن كلمة من المنصوبات لكن اكثره منها فاعطى للاكثر حكم الكل منها بجواز
او لا يبعد ان يقال اسم لا هو المنصوب بها لفظا كالمضاف وشبهه او محلا اي هو مبني على الفتح واما ما هو مبني
على الفتح والحاصل ما هو على الفتح انما ما هو مرفوع فليس باسم لها لعدم عملها فيه حاشي

لم يقل اسم لا لانه على الاطلاق ليس من المنصوبات اي بكلمة لا التي لنفي الجنس اي
لنفي حكم الجنس هو المسند اليه اي الذي اسند اليه خبرها فلا يرد ابوه في لا غلام رجل ابوه قائم
ولا يرد نحو لا غلام رجل ظريفا ههنا عندك لان المراد غير التابع واحترز عما اذا لم يكن مسند
اليه بعد دخولها ظرف المسند اليه احتراز عن المبتدأ وساير اصناف المسند اليه عن غير دخول لا
النافية للجنس يليها حال من الضمير في اليه او في دخولها وح لا يجب ابراز الضمير وان كان جاريا
على غير ما هو له لعدم اللبس نحو هند زيد تضربه بخلاف الصفة نحو هند زيد ضاربته نكرة
احتراز عن المفصولة المعرفة لوجوب الرفع والتكرير مضافا احتراز عن النكرة المفردة
فانها مبنية او مشابها به في تعلقه بشيء هو من تمام معناه مثل لا غلام رجل نظير المضاف
ظريف فيها وقد عرفت في المرفوعات تحقيق قوله فيها ولا عشرين درهما لك نظير المشبه
بالمضاف فان كان اسم لا والمطلق مذكور بدلالة القيد وليس الضمير عايدا الى المنصوب بلا
حيث لا يستقيم الحمل مفردا فهو اي فالاسم والجملة جزاء الشرط مبني لتضمن من تعين
ما ينصب به للخفة ولموافقة حال الاعراب على ما ينصب به من الفتح او الالف والياء
وينصب مسند اليه الضمير اي على ما ينصب هو به اولى قوله به على تقدير على ما يقع النصب
به والاول اصوب وان كان معرفة عطف على قوله مفردا او مفصولا بينه اي بين
الاسم والظرف لمتعلق مفعول ما لم يسم فاعله وبين لا وجب الرفع على الابتداء والتكرير و
لمطابقة السؤال اما في المعرفة فلامتناع ان لا النافية للجنس فيها واما في المفعول فلضعف
لا عن التاثير مع الفصل ونحو قضية ولا ابا حسن لها اي لهذه القضية جواب عن سؤال وهو

ان يقال ابو الحسن معرفة لكونه علما ولا دفع فيه لا لتكرير فاجاب بانه متأول والمراد بابي الحسن
علي ابن ابي طالب كرم الله وجهه وهو كنية متأول بالنكرة وبالصفة المشتهر العلم بها او بتقدير
المثل اي هذه قضية ولا مثل ابي حسن لها ولا حكم لها وفي مثل لا حول ولا قوة الا بالله
اي فيما كرر فيه لا والمعنى لا حول عن المعصية ولا قوة على الطاعة الا بتوفيق الله او لا رجوع
لنا عن المعاصي ولا طاقة لنا عن المعاصي ولا طاقة لنا عن مشقة الدنيا من التي يوجر بها من
اداء الزكوة والصدقة والصوم والصلوة وغيرها خمسة اوجه الاول فتحهما اي فتح الاسمين
على ان لا لنفي الجنس والثاني فتح الاول على ان لا لنفي الجنس ونصب الثاني حملا على اللفظ ولا قوة بان
لا فيه زائدة لتاكيد النفي والثالث فتح الاول بلا النافية التي لنفي الجنس ورفعه اي رفع الثاني
حملا على محله ولا قوة بان لا فيه زائدة والرابع رفعهما على عدم البناء والحمل على الابتداء
لمطابقة السؤال والخامس رفع الاول على ان لا بمعنى ليس على ضعف لان عملها بمعنى ليس
ضعيف وفتح الثاني على ان لا نافية للجنس واما السادس وهو رفع الثاني على ان لا بمعنى ليس و
فتح الاول على ان لا نافية للجنس فتوهم لانه باعتبار الصورة عين الثالث ولو اعتبر اختلاف
الوجه لازدادت الوجوه على الستة واذا دخلت الهمزة على لا النافية للجنس لم يتغير العمل اي لم
يتغير اثرها في المتبوع ولا في التابع بخلاف ما اذا دخلت الجار نحو اذ جئت بلا جرم وجدت
بلا مال ونحو الا رجلا جزاه الله خيرا بتقدير الا ترونني او على الضرورة وارادوا العمل اللغوي والا
فليس في لا رجل فيها عمل اصطلاحي لمكان البناء او العمل حقيقيا كما في غلام رجل لم تغيرها كما
في رجلا ومعناها اي الهمزة الداخلة عليها الاستفهام نحو الا ماء فاشربه او العرض نحو الا تنزل بنا

فتحسن

فتحسن وفيه ان لا في العرض يختص بالفعل كذا ذكره الاندلسي وفيه ان المص لعله خالفه في ذ
والتمني نحو الا سبيل الى خمر فاشربها ام لا سبيل الى نصر بن حجاج ونحوها كالانكار والتوبيخ
وغيرهما من مولدات الاستفهام واختار المص قول المازني والمبرد كما اختار الخوارزمي ووافق
في ذلك سيبويه وجعل التمني معتبر الحكم التابع حتى منع حمله على المحل بجعل الاسم مفعول التمني بمعنى
ونعت الاسم المبني احتراز عن نعت اسم لا ان كان معربا نحو لا غلامي رجل ظريف عندي فانه
لا يبنى لعدم بناء موصوفه الاول صفة النعت احتراز عن النعت الثاني فصاعدا نحو
لا رجل ظريف شريف في الدار مفردا حال من ضمير مبني المضاف في المضارع لوجوب اعرابها
الاسمين لا فكذا تابعين يليه احتراز عن المفصول نحو لا غلام فيها ظريف وقوله يليه يغني
عن قيد الاول مبني حملا على الموصوف لمكان الاتحاد بينهما والاتصال وتوجه النفي اليه وقوله
مبني ومعرب خبر نعت رفعا ونصبا حملا على اللفظ من حيث ان فتحته يشبه الاعراب في
العروض والاطراد كحركة المنادى وهما مصدران نوعيان لقوله معرب ومنصوبان
على نزع الخافض اي معرب برفع ونصب نحو لا رجل ظريف والا اي وان لم يكن كذلك بان
كان غيره او لا ومضافا او مشبها او مفصولا فالاعراب واجب فهو مبتدأ محذوف الخبر
والفاء جزاء الشرط نحو لا غلام رجل ظريف في الدار ولا رجل راكب فرس عندي ولا رجل
خير منك في البد ولا رجل في الدار كريم والعطف على اللفظ وعلى المحل اي حمل المعطوف المنكر
على اسم لا المبني على لفظه وعلى محله جائز او العطف محمولا على اللفظ اي منصوبا ومحمولا
على المحل اي مرفوعا جائز اذا كان المعطوف نكرة بخلاف لا غلام لك والفرس اذ رفعه

واجب لعدم تأثير المعرفة وانما لا يجوز فيه البناء لمكان فصل بالعاطف ولم يجعل في حكم
المستقبل كيا زيد وعمرو لمظنة الفصل بلا المؤكدة اذ المعطوف على النفي يراد فيه لا كثيرا
له نحو لا حول ولا قوة ولا بيع ولا خلة ولضعف تأثير لا في يجوز الرفع في اسمها عند التكرير
ويجب عند التعريف والفصل بدون ذكر ايضا عند المبرد بخلاف ما وساير التوابع لا تفصل
عنهم فيها لكن ينبغي ان يكون حكمها حكم توابع المنادى كذا ذكره الاندلسي مثل لا اب و
ابنا مثل مروان وابنه ذهبوا بالمجد اردية وتا ذرا بالرفع والنصب ومثل لا ابا له
باثبات الالف ولا غلامي له ولا نفرى له بحذف النون جايز تشبيها مفعول له اي
اجيز تشبيها او مفعول مطلق اي شبه تشبيها والجملة معللة له للتشبيه واللام زايدة لتقوية
عمل المصدر بالمضاف صفة التشبيه ويتعلق به قوله لمشاركته وجه التشبيه له متعلق بالتشبيه
وكذا في اصل معناه اي معنى المضاف وهو الاختصاص ومن ثمه اي ومن اجل ان جواز
التشبيه بالمضاف لمشاركته له في اصل معناه وهو الاختصاص لم يجز تركيب لا ابا فيها
لعدم معنى الاختصاص وليس بمضاف لفساد المعنى على تقدير كونه مضافا لانه اذا دخل
المعرفة وجب الرفع والتكرير فلا يكون مضافا او يقال ان لا لا يعمل في المعرفة او لانه
يلزم الاستواء بين المعرفة والنكرة في المعنى وفيه ان الاستواء لا يستلزم الاتحاد والممنوع
هذا لا ذاك على ان امتناع الاتحاد بين معنى المعرفة والنكرة ايضا ممنوع الا اذا كان
من كل وجه وذا ههنا ثم خلافا لسيبويه ووافقه صاحب المفصل في ذلك قائلا بانه مضاف
اليه واللام زايدة لتاكيد الاضافة وقيل لتاكيد اللام المقدرة ولا داء حقا الامر من صورة

ولافساد

ولا فساد في موافقة المعرفة والنكرة في المعنى كما في وجهك وجه لك وراسك وراس لك
ولا يلزم الرفع والتكرير لشبهة النكرة بصورة الفصل ويحذف اسم لا حذفا كثيرا في مثل لا
عليك اي لا بأس عليك خبر ما ولا مبتداء محذوف الخبر اي منه خبر ما ولا وقوله هو المسند
ابتداء الكلام او مبتداء خبره قوله المسند وقوله هو فصل المشبهتين صفة ما ولا بليس في النفي والدخول
على الاسمية ويتعلق بالمشبهتين هو المسند الى اسم ما ولا فلا يرد نحو يضرب وما زيد يضرب
ابوه لكنه يقع قوله بعد دخولهما مستدركا فالاولى اعتبار الحيثية حيث لم يصدق
في اسناد يضرب كونه بعد دخولهما والمراد غير التابع بدليل ذكر التوابع بعده لم يصدق
فلا يرد يضرب في نحو ما زيد رجل يضرب واحترز بالمسند عن المسند اليه بعد دخولهما اي
ما ولا اضافة المصدر الى الفاعل واحترز به عما اذا كان مسندا قبل دخولهما كخبر المبتدأ ونحوه
وهي اي انتصاب خبر ما ولا والتأنيث باعتبار الخبر لغة الحجازية وعند بني تميم لا يعملان
لعدم اختصاصهما بقبيل واحد واهل الحجاز اعتبروا الشبه بليس المختص بقبيل واحد
واذا زيدت ان مفعول ما لم يسم فاعله مع ما نحو ما ان زيد قايم او انتقض النفي بالا الموجبة
للاثبات بعد النفي ونحو وما الدهر الا مجنونا باهله وما صاحب الحاجات الا معذبا مأول
على تقدير يجن مجنونا او يدور دوران مجنون بحذف الفعل او حذف المضاف وعلى جعل المعذب
مصدرا ميميا وجعل التركيب من باب ما زيد الا سيرا او تقدم الخبر على الاسم
نحو ما قايم زيد بطل العمل اي عمل ما ولا وفيه ان احد الشروط مقيدا بها فلا يترتب
عليه حكم كليهما اللهم الا ان يقال المراد عمل ما ولا اذا حصل فيه شيء من ذلك لا عمل في

زيادة ان وتقدم الخبر فللفصل وبتغير الترتيب مع ضعفهما واما في الوقوع بعد الا
فلان عملهما باعتبار الشبه بليس وهو مبني على النفي فينتفي بانتفائه **واذا عطف عليه**
اي على خبر ما ولا **بموجب** اي بحرف عطف موجب اي مثبت ما بعده ومفيد
ايجاب النفي وهو بل ولكن مثل ما زيد قائما بل قاعدا ولا رجل قائما لكن قاعدا واذا عطف
بحرف غير موجب مثل ما زيد قائما ولا قاعدا فالحكم حكم ما مر من المعطوفات فالرفع واجب
لانتفاء النفي الموجب للشبه بليس والجملة بجزاء الشرط **المجرورات** مبتدأ او خبر
مبتدأ محذوف اي هذا ذكر المجرورات **هو ما اشتمل على** صلة الاشتمال **علم المضاف**
اليه وهو الجر حقيقة او حكما والمضاف اليه اضيف **كل اسم** حقيقة او حكما فنحو يوم
ينفع الصادقين يوم ينفخ في الصور بتأويل المصدر **نسب اليه شيء** وهو اعم العام
بتأويل الاسم والا الفعل مثل غلام زيد ومررت بزيد وانا مار بزيد واقول كلام
الحاجبي يدل على ان المضاف لا يجب ان يكون اسما لانه نسب اليه شيء ولم يقل
اسم **بواسطة** احتراز عما اذا نسب اليه شيء لا بواسطة حرف الجر كنسبة الفعل
الى الفاعل والمفعول به بلا واسطة **حرف الجر** اي حرف كان مما يلائم المحل و
يشكل ذلك في نحو الحسن الوجه مما اضيف الى الفاعل من حيث ان الفاعل ليس
من مداخل حرف الجر فلا وجه فيه لتقديرها الا ان الفاعل يقال الحسن الوجه من باب
الاضافة الى المشبه بالمفعول بدليل ان فاعله مضمر فلو كان من الاضافة الى
الفاعل لزم تعدد الفاعل وعلى هذا يمكن تقدير من البيانية واعلم ان كلام النحويين

دل

دل على ان الاضافة اللفظية ليست بواسطة حرف الجر لكن ظاهر هذا الحد الذي
ذكره للمضاف اليه يدل على ان الاضافة اللفظية ايضا بواسطة حرف الجر **لفظا او تقديرا**
نحو غلام زيد وخاتم فضة وهما تميزان اي بواسطة تلفظ حرف الجر او تقديره او
خبران لكان المحذوفة اي ملفوظا كان الحرف او مقدرا او حالان وفيه ان وقوع المصدر
سماعي وفيه انه فيما دل عليه الفعل قياس وفيه انه مذهب المبرد والمبحث قول سيبويه وفيه
انه حال على قول بحذف مضاف **مرادا** حال اي ظاهرا اثره اي مجرورا ما بعده وفيه انه يوجب
الدور لاخذ المضاف اليه في تعريف المجرور واخذ المجرور في تعريفه وفيه ان تعريف المجرور
بما ذكر لفظي فلا توقف لا دور واحترز به عن نحو صمت يوم الجمعة فان الحرف فيه غير مراد
فالتقدير شرطه ان يكون خبر المبتدأ الثاني والجملة خبر المبتدأ الاول **المضاف اسما** لا فعلا ولا
تلفظ الحرف نحو مررت بزيد **مجردا تنوينه** ولو مقدرا الحكم رجل وضارب بكر وحواج بيت
الله والمراد تجرد تنوينه او ما يقوم مقامه حقيقة كغلام زيد وضارب عمرو وحسن الوجه
وضاربا زيد وضاربوا زيد او حكما نحو الحسن الوجه حيث حذف ما اضيف اليه فاعله الذي
هو كجزء منه والمضاف اليه قائم مقام التنوين فلما حذف من فاعل المضاف اليه فكانه حذف
من المضاف لمكان الجزئية واما نحو الضارب الرجل فلم يحذف منه تنوينه ولا ما يقوم
مقامه حقيقة ولا حكما لكنه محمول على الحسن الوجه فكان في حكمه وفي العبارة قلب اي مجردا
هو من تنوينه والمقلوب مقبول عند السكاكي مطلقا **لاجلها** فلا يجوز الغلام زيد والضا
زيد بسقوط التنوين لاجل اللام لا لاجل الاضافة **وهي** اي الاضافة بتقدير حرف الجر **معنوية** اي منسوبة الى

المعنى

لانها لا تفيد معنى في المضاف وتعريفا او تخصيصا **ولفظية** اى منسوبة الى اللفظ اى ثابتة
في اللفظ دون المعنى **فالمعنوية ان يكون المضاف** اى فعلامة المعنوية كون المضاف
كذا او المعنوي كون المضاف كذا او المعنوية ذات كون المضاف كذا والا لا يستقيم الحمل
غير صفة احتراز عن ضارب زيد وحسن الوجه **مضافة** صفة **الى معمولها** احتراز عن خروج
نحو مصارع مصر وكريم البلد لانه صفة مضافة الى غير معمولها فكونه غير صفة مضافة الى
معمولها اما بان يكون غير صفة كغلام زيد او يكون صفة لكنها يكون مضافة الى معمولها كما مر
وهي اى الاضافة المعنوية **اما بمعنى اللام فيما عدا** ما موصولة او موصوفة اى في المضاف اليه
الذي عدا **جنس المضاف** وظرفه اى في مضاف اليه عدا جنس المضاف اى المضاف اليه الذي هو جنس
المضاف واخص من المضاف من وجه **او ظرفه** وهو ما كان مباينا له نحو غلام زيد او اخص مطلق
ولم يكن ظرفا له كعلم الفقه ويوم الاحد من نحو كل رجل بمعنى اللام اى افراد هذا الجنس وفي نحو
كل واحد اشكال فان حاصل ان المضاف اليه اذا كان جنس المضاف كانت بمعنى من كما سياتي وذلك
بان يكون بينهما عموم وخصوص من وجه كخاتم فضة فان الخاتم قد يكون فضة وقد لا يكون
وكذا العكس بخلاف ما اذا لم يكن كذلك بان يكون بينهما مباينة او كان المضاف اعم مطلقا
يكون الاضافة بمعنى اللام كغلام زيد ويوم الاحد وعلم الفقه اما اذا كان المضاف اخص
مطلقا كاحد اليوم او مساويا كليست الرفا الاضافة ممتنعة **او بمعنى من** عطف
على قوله بمعنى اللام **في جنس المضاف** اى في المضاف اليه الذي هو جنس المضاف وينبغي يكون
المضاف اليه جنس المضاف ان يكون بينهما عموم وخصوص من وجه كما مر وهذا معنى قول بعض

المحققين

المحققين وهو ان يصح اطلاقه على المضاف وعلى غيره ايضا فعلى هذا بعض القوم ويوم
الاحد وعلم الفقه وجميع القوم وعين زيد ونحو رسينا وسعيد كرز كلها بمعنى اللام لعدم
صحة اطلاق المضاف اليه على المضاف في بعضها ولعدم صحة اطلاقه على غيره **او بمعنى في ظرفه** اي
في المضاف اليه الذي هو ظرف نحو ضرب اليوم وقتيل كربلاء والاولى ان يجعل الاضافة الى
الظرف ايضا بمعنى اللام كساير اصناف الاضافة بادنى ملابسة فيكون معنى ضرب اليوم ضرب
له اختصاص باليوم بملابسة القوم فيه كقوله كوكب الخرقاء سهيل اي كوكب بالمراة الخرقاء
ملابسة انها تشرع في النهي لاسباب الشتاء عند طلوعه لا قبله كما هو شان النساء المدبرة
المشبهة للامور في اضانها فاعرف **وهو** اى كونها بمعنى في **قليل مثل غلام زيد** مثال الاضافة
بمعنى اللام **وخاتم فضة** مثال الاضافة بمعنى من **وضرب اليوم** مثال الاضافة بمعنى في
واعلم ان الانحصار المعنوية في الاقسام الثلثة استقرائي **وتفيد** الاضافة المعنوية
تعريفا اى تعريف المضاف **مع المعرفة** نحو غلام زيد اى مع المضاف اليه المعرفة الا في نحو مثل
وغير لتوغلهما في الابهام اللهم الا ان يكون المضاف له حرف واحد فقط او مثل منتهى
فح يتعرف لعدم الابهام والا في نحو حسبك وشرعك وكفيك ونحوها لكونها بمعنى الفعل والا في
نحو واحد امه وتسبح وحده وعبد بطنه على راي بتاويل بكريم ولئيم والتعليل بعود
ضمير المضاف اليه الى المضاف يوجب ان يكون نحو فلان صدر بلده ورئيس قبيلته كذلك
ولم يقل به احد وانما يفيد التعريف مع المعرفة لسراية التعريف الى المضاف اليه لكان
الانفصال والامتزاج كسراية التانيث ويقطت بعض انامله وللارادة العهد فاذا قلت غلام

زيد

يراد به وصفا غلام له مزيد خصوصية بزيد ما بكونه اعظم غلمانه او اشتهرهم بكونه غلاما له او معهودا بينك وبين مخاطبك ومجيئه لغير معين على خلاف وضع الاضافة وتخصيصا مع النكرة نحو غلام رجل لافادتها تقليل الشيوع لخروج ما يضاف الى غير تلك النكرة وشرطها اى الاضافة المعنوية تجريد المضاف من التعريف اى اخلاؤه منه حقيقة بان كان ذا لام فيحذف لامه او ما على فيما قرن بالنكرة او حكما كما في غلام زيد بتنزيل الممكن منزلة المحقق كقولهم ضيف فم الركية وسبحان الذي صغر جسم البعوض وانما يجب التجريد منه لان المعرف لو اضيف الى النكرة لكان طلبا للادنى وهو التخصيص مع حصول الاعلى هو التعريف ولو اضيف الى المعرفة لكان تحصيل الحاصل فيضيع للاضافة حيث لا يفيد تعريفا ولا تخصيصا لحصوله التعريف فيه وانه يادة المرتبة منتف في الاضافة المادى فحمل عليه صورة الاضافة الى الاعراب طرد الباب فاندفع ما قيل من اضافة المعرفة فقد تفيد للمضاف حصول مرتبة المضاف اليه فيصير ذو اللام مثلا اذا اضيف الى العلم او ضميره في حكمه فلا يكون ضايعة ولان هذه فايدة تابعة فلا يعتبر بدون الاصل فان قيل لا فرق بين اضافة المعرفة وبين جعلها علما في نحو النجم والثريا والصعود والفرزدق وابن والان وابن كراع في لزوم تعريف لمعرفة مع اختلاف جهة التعريف وازدياد المرتبة اذا كان المضاف اليه اعرف فيما بالهم جوزوا هذا دون ذلك قيل والعلم يقل يجب تجريد المضاف من حرف التعريف يتناول العلم ونحو **وما اجازه الكوفيون** جواب ما نقله الكوفيون **من** تركيب **الثلثة الاثواب وشبهه من العدد** نحو الخمسة الدراهم والمائة الدنانير **ضعيف** قياسا واستعمالا اما

القياس



القياس فما ذكر من تحصيل الحاصل واما الاستعمال فما ثبت من الفصحاء من ترك اللام نحو قول ذي الرمة هل عقدت بداه ازاده صفى وادرك خمسة الغير الاشبار وغير ذلك واما ما جاء في الحديث من قوله بالالف دينار فعلى البدل دون الاضافة وتمسك الكوفيون بالاتحاد بين المضاف والمضاف اليه فيما صدق عليه صحيح لاستلزامه جواز الخاتم فضة ايضا ولم يقل به احد **واللفظية** اى علامة الاضافة اللفظية بحذف المضاف من المبتدأ واللفظية ذات كون المضاف صفة بحذف المضاف من الخبر حتى يستقيم الحمل **ان يكون المضاف صفة** احتراز عما اذا لم يكن صفة كغلام زيد مضافة الى متعلق **مضافة** احتراز عما اذا كانت مضافة الى غير **معمولها** نحو مصارع البدل وكريم العصر **نحو ضارب زيد** اضافة اسم الفاعل الى المفعول **وحسن الوجه** اضافة الصفة المشبهة الى فاعلها **ولا تفيد** الاضافة اللفظية فايدة **الا تخفيفا** ولا تفيد تعريفا ولا تخصيصا لكونها بتقدير الانفصال في اللفظ حقيقة او حكما والتخفيف لحذف التنوين المقدرة في نحو ضراج بيت الله وضاربك تخفيف في اللفظ حكما اذا المقدرة كالملفوظ فان قيل ذا قوله في اللفظ قيل فايدة الاشارة الى وجه التسمية او تحقيق التقابل صريحا **ومن ثم** اى ومن اجل ان الاضافة اللفظية لا تفيد الا تخفيفا او لا تفيد تعريفا فان قيل ثم اشارة الى الحصر المذكور وجواز هذا الكلام يبتنى على عدم افادتها التعريف لا على الحصر المذكور حيث لا تعلق له لعدم افادتها التخصيص قيل **جاز** تركيب مثل **مررت برجل حسن الوجه** لحصول المطابقة بنكارة الصفة والموصوف حيث لم تفد الاضافة اللفظية الا تخفيفا ولو افادتها التعريف لامتنع لعدم المطابقة **وامتنع** عطف على جاز **مررت بزيد حسن الوجه** لنكارة الصفة

مع تعريفها لموصوف ولو افادة الاضافة اللفظية تعريفا لما جاز حصول المطابقة وجاز تركيب

الضاربا زيد لحصول التخفيف بحذف نون التثنية والضاربو زيد لحصول التخفيف بحذف

نون الجمع وامتنع الضارب زيد باللام فلم يحصل بالاضافة تخفيف ولو حمل الضارب زيد

على رب زيد كما حمل الضاربك على ضاربك لم يبق الاشتراط ما افاده التخفيف فايدة في صورة

ما خلافا اي يخالف بهذا القول خلافا للفراء فانه اجاز قولا بتقدير الاضافة على اللام واجيب

بان الاضافة على هذا يكون ضايعة بقاء وان كانت مفيدة ابتداء فيلزم بعد ادخال اللام

عدم بقائها والترجوع الى النصب الذي هو الاصل لزوال ما عرضت الاضافة لاجله على ان

القول بتاخير اللام المقدرة وما بمجرد الدعوي المخالفة للظاهر وضعف تركيب الواهب

المائة اضافة اسم الفاعل الى المفعول اي الذي يهب المائة الهجان اي ابيض من النوق

وهو صفة او بدل وعبدها نكل عائبة اي داعيها على الاستعارة اذ الداعي قايم بحذف المواشي

كالعبد او على الحقيقة والاضافة بادني ملابسة ككوكب الخرقاء وهذا فكر واخر البيت

عوذا ترة حتى خلفها اطفالها وانما ضعف هذا الكلام لكونه باعتبار العطف من باب الضارب

زيد والحسن وجه اذ المعنى باعتبار العطف الواهب عبدها وان كان قوله الواهب المائة من

باب الضارب الرجل المحمول على الحسن وجه فان قيل المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجب

ويمتنع فيلزم امتناعه قيل انما كان المعطوف بحيث قد يحتمل فيه ما لا يحتمل في المتبوع كما في

رب شاة وسخلتها ويا زيد والحارث ولهذا ذلك احتمل الجواز كما ذهب اليه سيبويه فحكم بضعفه دون

امتناعه واذا نصب حملا على المحل او على انه مفعول معه لم يضعف وانما جاز الضارب الرجل

جواب سؤال مقدر ان يقال جاز الضارب الرجل مع امتناع التخفيف لزوال التنوين

باللام دون الاضافة فاجاب بان القياس كان يقتضي عدم جوازه لكنه انما جاز حملا

على وجه المختار في الحسن الوجه وهو الحسن الوجه بالاضافة المفيدة للتخفيف بحذف الضمير من

الفاعل اذ الاصل الحسن وجهه ووجه الحمل اشتراكهما في كون المضاف صفة والمضاف

اليه جنسا معرفتين باللام وقوله حملا مفعول له للفعل المفهوم اي انما جوز حملا او

لجاز بجعل مصدرا مجهولا والا لا يتحد الفاعل والمراد انما جاز هذا التركيب لحمل على المختار

في الحسن الوجه بالنصب حملا على الضارب الرجل بالنصب لا لاجل المفعول بالاستغناء الاضافة

اللفظية عن التخفيف في الحسن الوجه وجهان اخران هما الحسن الوجه برفع على الفاعلية

والنصب على التشبيه بالمفعول والضاربك عطف على قوله الضارب الرجل اي انما جاز

الضاربك وشبهه حملا على ضاربك فهو ايضا جواب السؤال وهو ان يقال جاز الضاربك على

الاضافة ولم تفد تخفيفا وشبهه وهو الضاربني والضاربه وغيرهما فيمن اي في قول من

قال انه اي الضاربك مضاف والكاف مجرور المحل على الاضافة دون من قال انه غير

مضاف فالكاف منصوب المحل على المفعولية والتنوين محذوف لاتصال الضمير فانه لا

يحتاج جوازه الى حمل حملا مفعوله كما مر على ضاربك متعلق بحملا وانما يحمل عليه لاشتراكه

في حذف التنوين قبل الاضافة واضافته تفيد التخفيف بحذف التنوين الساقط لاتصال

الضمير ونحوه من غير اللام والاضافة مقدرة فاذا اعتبرت الاضافة سقطت من التقدير

فحصل التخفيف في اللفظ حكما اذ المقدر كالملفوظ ولا يضاف صفة لئلا يلزم الجمع بين

موصوف لئلا يلزم

الضدين وهو تبعية الصفة لكونها صفة وعدمها لكونها مضافا اليها ولان الموصوف
اخص او مساويا والمضاف لا يجوز ان يكون اخص ومساويا للزوم كونه مبلينا او
ثم فيتباينان **ولا صفة الى موصوفها** للزوم تقدم الصفة على موصوفها او تأخير المضاف
عن المضاف اليه وكلاهما ممتنع **ومثل مسجد الجامع وجانب الغربي وصلوة الاولى
وبقلة الحمقاء** تأنيث الاحمق **متأول** بحذف الموصوف من المضاف اليه اي مسجد الوقت
الجامع وجانب المكان الغربي وصلوة الساعة الاولى او بقلة الحبة الحمقاء وهذا جواب
ما يقال ان الجامع والغربي والاولى والحمقاء صفات وقد اضيفت اليها موصوفاتها **و
مثل جرد قطيفة** الجرد هو البالي والقطيفة دثار مخمل **واخلاق** جمع خلق **ثياب** جواب
سؤال مقدر وهو ان يقال ان الجرد والاخلاق صفتان للقطيفة والثياب وقد اضيفت
اليهما فاجاب بانه متأول بجعله من باب اضافة الاعم الى الاخص تخصيصا وبيانا لا
من باب اضافة الصفة الى موصوفها فان الاصل قطيفة جرد وثياب اخلاق فحذف الموصوف ف
فبقي الصفة مبهمة فاضيف الى ما كان موصوفا للتخصيص والبيان بتجريد النظر عن كونه
موصوفا كما قيل والمؤمن العائذات الطير بمسحها بيان للعائذات بالطير لا تعديها
للصفة على الموصوف **ولا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه** اى لما يجيء مضافا اليه تقديره
الاضافة وانما قال اسم مماثل للمضاف اليه ليدخل فيه المترادفان نحو الليث والاسد و
المتساويان نحو الانسان والناطق **في العموم والخصوص** ظرف مماثل **كليث واسد**
مثال المترادفين من الاعيان واما نحو قولهم ليوث الاسد فمتأول بمعناه ليوث كاملة

من بين

مترادفين في المعاني وحبس ومنع
في الصدق كالانسان والاحداث او غير
والناطق ... وبتيني
ح

من بين الليوث بحيث انها ليوث بالنسبة الى ساير الليوث كما يقال هؤلاء خواص
الخواص واشرف الاشرف **وحبس ومنع** مثال المترادفين من المعاني لعدم الفائدة علة
لما تضمنه قوله لا يضاف اى منتفى اضافته **لعدم الفائدة** والا يفسد المعنى بتوجه المعنى الى
القيد وبقاء اصل الفعل موجبا وهذا **بخلاف كل الدراهم وعين الشيء** المعهود **فانه**
اى المضاف اليه والفاء للتعليل يختص ولا يماثل المضاف في العموم والخصوص **وقولهم سعيد كرز**
مقول القول او بدل منه ونحوه جواب سؤال وهو ان يقال ان سعيدا يماثل كرزا في المفهوم من
حيث انهما علمان لشخص واحد فاجاب بانه **متأول** بارادة المفهوم بالاول واللفظ
بالثاني اى سعيد المسمى باسم كرز **واذا اضيف الاسم الصحيح** اى الذى ليس في اخره حرف
علة والصحيح في كلام النحاة يتبع على هذا اذ بحثهم عن اواخر الكلم **او الملحق به** اى بالصحيح
وهو في اخره واو او ياء قبله ساكن كدلو وظبي وان كان ملحقا بالصحيح لانه حرف العلة
بعد السكون يثقل عليها الحركة لعارضة صفة السكون بثقل الحركة ولان حرف العلة
بعد السكون في الوقوع بعد استراحة اللسان ولا يثقل عليها الحركة بعد السكون يعني في
الابتداء كذا بعد السكون **الى ياء المتكلم** نحو غلامي ودلوي وظبيي **كسر اخره** لموافقة الياء
والياء والواو للحال او لعطف الاسمية على الفعلية على نحو قوله لا بالالف لديهم المعروف
جزئها لكن بيتنز عليها وهو منطلق **مفتوحة** اذ الاصل في الكلمة التي على حرف واحد هو الحركة
لئلا يلزم الابتداء بالساكن حقيقة او حكما والاصل فيما بني على الحركة الفتح للخفة **او ساكنة**
للتخفيف ولما بين حكم الاسم الصحيح اقد يذكر حكم المعتل والمنقوص فقال **فان كان اخره**

لعدم الفائدة في ذكر المضاف اليه
فانك اذا قلت رايت ليس اسد
لا يفيد الا ما يفيده رايت ليث بدون
ذكر الاسد واضافة الليس اليه فيكون
ذكر الاسد واضافة الليث اليه
لغوا لا فائدة فيه

اي اخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم الف ثبتت تلك الالف نحو عصاى ورحاي اى على اللغة الفصيحة لعدم الموجب للانقلاب وهذيل اسم قبيلة تقلبها اى الالف كونها لغير التثنية واما الف التثنية فعلامة فلا تقلب كغلاماي اذا التبس المرفوع بغيره بسبب القلب ياء لمشاكلتها الياء وان كان اخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم ياء ادغمت لاجتماع المثلين و ان كان اخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم واوا ساكنة كمسلمي والاصل مسلموي قلبت ياء لا الواو والياء والاولى ساكنة كمرمي وادغمت الياء في الياء وفتحت الياء في الصورة الثلثة المذكورة للساكنين اى للزوم التقاء الساكنين على تقدير السكون فيفتح تحرزا عن ذلك واما الاسماء الستة فاخي وابي اى فيقال في اضافة بعضها الى ياء المتكلم اخي وابي بدون اعادة المحذوف لعدم الاحتياج اليه ولاجرائها بعد حذف حرف العلة من الاخر نسيا مجرى الصحيح تعريف بتقديم الاخ على الاب في الذكر وجه اللهم الا ان يقال لانه اكثر استعمالا من الاب واجاز المبرد اخي وابي فقط باعادة المحذوف كساير صور اضافتها والادغام بعد الابدال بالياء كمرمي وهو رواية جار اليه وروى ابن يعيش وابن مالك عنه الرد في الاربعة وتمسك المبرد بقوله قدر احلك ذا المجاز وقد راي وابن مالك ذوا المجاز بدار واحتمال كونه جمع سلامة كما في قوله فلما تبين اصواتنا بكين وفديننا بالابينا يرفع التمسك وتقول حمي وهنا بلفظ ولم يعطف تقول وهم على اخي وابي احترازا عن نسبة الحم والهن الى نفسه لو قال يقال لكان اولى للتحرز عن نسبتها الى المخاطب ايضا مع ان اضافة الحم الى المخاطب غير الفصيح لانه صحيح لانه لا يضاف الا الى الانثى اللهم الا ان يحذف مضاف وكان تجعله صفة الغائبة دون المخاطب

تقول قائله

قوله وتقول حمي وهني بلا رد المحذوف عند الاضافة الى ياء المتكلم وانما فصل جماعة اخي وابي لانه لم ينقل عن المبرد فيهما في المشهور يخالف مذهب الجمهور وان نقل عند بعضهم ذلك الخلاف في الاسماء الاربعة ويقال حمي وفمي كان اضافتها الى ياء المتكلم في بالرد والقلب والادغام في الاكثر

تقول قائلة في اضافة هني وحم حمي وهني ويقال فمي في الاكثر والافصح وفي بتعويض الميم عن الواو وهو ليس بصحيح واذا قطعت هذه الاسماء عن الاضافة قيل اخ واب كيد ودم فيقال في تثنيتهما ابان واخان وجمعهما ابون واخون وجاء ابا واخا كعصا مطلقا ويقال في تثنيتهما ابوان واخوان وابي واخي مدنين وجاء ابك واخك معربين بالحركة مضافين الى غير الياء ايضا كذا في الرضي وجاء اخ دون اب كدلو مطلقا وحم وهن وفم بتعويض الميم عن الواو وجاء فيه اتباع الفاء الميم مع فتح الفاء وضمها مطلقا وقيل مبني على الضرورة وليس بلفظ فيه وفتح الفاء منهما اى من ضمها وكسرها وجاء حم مثل يد فيقال هذا حم او حمك ورايت الحم او حمك ومررت بالحم او حمك وخبء فيقال هذا حمأ او حماءك ورايت حمأ او حماءك ومررت بحمأ او حماءك ودلو وجاء مثل عصا ايضا مطلقا فيقال هذا حما او حماك ورايت حما او حماك ومررت بحما او حماك مطلقا اى في الافراد والاضافة وجاء هن مثل يد فيقال هذا هنك ورايت هنك ومررت بهنك وهذا هن ورايت هنا ومررت بهن مطلقا في الافراد والاضافة وجاء في التخفيف والقصر وذو لا يضاف الى مضمر لانه وضع وصلة الى الوصف باسماء الاجناس والضمير ليس باسم جنس وهو المبهم صلى الله على محمد وذويه شاذ كما شذ ولكن اريد به الذوينا بالقطع ولا يقطع عن الاضافة لوضعها اللازمة لها التوابع تعريف التوابع من الاسماء اذا البحث في قسم الاسم فلا يسوان وضرب لعدم الاعراب واللام للعهد او الجنس كل ذكر لبيان الاطراد ثان اى متاخر فلا يرد الصفة الثالثة باعراب سابقه ولو محلا فلا يرد جاءني هؤلاء الرجل او حكما نحو يا زيد العاقل ولا رجل ظريف وعلى تقدير ان يكون له

اعراب ولو فرضنا فلابد نحو ضرب ضرب وان ان زيدا قايم وزيد قايم زيد قايم واضافة
سابقة للعهد الذهني **من جهة واحدة** اى مقتضى واحد فرج فيه عاقل جاءني رجل عاقل من جهة
فاعلية موصوفة لا من جهة فاعلية اخرى وكذا ساير الاحوال وساير التوابع فاعرف ادمن
عمل واحد لانه يقع عمل الفاعل على المتبوع والتابع ايضا له واحدة الفردية فلابد المفعول
الثاني من باب علمت واعطيت اذ يقتضيها واحدة نوعا وهي المفعولية لا فرادلان المفعولية
الثاني غير مفعولية الاول فافهم واحترز بهذا القيد عن خبر المبتدأ والمفعول الثاني والحال بعد الحال
ونحو ذلك مما هو ثان باعراب سابقه لا من جهة واحدة بل اعراب الثاني من جهة اخرى **النعت**
لكثرة جهات تبعية تابع غير التابع **يدل على معنى** حاصلة **في متبوعه** حقيقيا او نسبيا فلابد نحو
جاءني الرجل حسن غلامه وذلك بهذه فلابد نحو جاءني زيد صديقك على البدل وعطف البيان
ونحو اعجبني زيد حمله ونحو ذلك واحترز بهذا القيد عن ساير التوابع وفيه لدخول كلهم اجمعين
في قولهم جاءني القوم كلهم اجمعون فانه ذكر بحيث يدل على الشمول والاجتماع والجواب ان
قوله **مطلق** اي غير مقيد بحال النسبة احترز عن هذا التأكيد فانه دل على معنى في متبوعه
وهو الشمول والاجتماع لكن مقيد الحال النسبة فاحفظ فهذا مما سمع به خاطري وفي جعله
احترازا عن الحال نظر لخروجه بقولنا تابع **وفايدته** اى النعت **تخصيص في النكرة** نحو جاءني
رجل عالم فانه يفيد التخصيص حيث خرج رجل جاهل **او توضيح** في المعرفة نحو زيد التاجر عندنا
وقد يكون اي النعت **لمجرد الثناء** والتعظيم نحو بسم الله الرحمن الرحيم **او الذم** نحو اعوذ بالله
من الشيطان الرجيم **او التأكيد مثل نفخة واحدة** فان واحدة للتأكيد والوحدة يفهم

بالتاء

بالتاء في نفخة وقد يكون النعت للتعميم نحو كان ذلك في يوم الايام ووقت من الاو
او الكشف نحو الجسم الطويل العريض العميق كذا الفرق بين النعت المؤكدة والكاشف
المذكور يؤكد بعض مفهوم المنعوت كامس الدابر ونفخة واحدة والكاشف يكشف عام اى تمامه
كالمثال المذكور ولم يذكر الكاشف الحاق له بالمؤكد **ولا فصل** اى لا فرق **بين ان يكون** النعت
مشتقا كعالم وعاقل **او غيره** اى غير مشتق **اذا كان** قيد لكونه غير مشتق **وضعه** اي النعت
لغرض المعنى للدلالة على المعنى **عموما** اى دلالة عامة او وضعا او في جميع الاستعمالات
مثل تميمي وذي مال وخصوصا اى دلالة خاصة او وضعا خاصا او في بعض الاستعمالات
مررت برجل اي رجل كامل فان ايا انما يقع صفة للنكرة في موضع المدح **ومررت بهذا
الرجل** فان اسم الجنس انما يقع صفة للمبهم **وبزيد هذا** فان الاسم الاشارة لا يقع الا صفة
للعلم او للمضاف الى العلم والى الضمير مثله **وتوصف النكرة بالجملة الخبرية** لان دلالة على
معنى في متبوعه كما يوجد في المفرد كذلك يوجد في الجملة واما الانشائية فلا يقع صفة
ولا خبرا ولا صفة ولا حالا لان الانشائية لا ثبوت لها في نفسها واثبات الشيء فرع
ثبوته في نفسه **ويلزم الضمير** للربط **ويوصف بحال الموصوف** الجار والمجرور مفعول لم يسم
فاعله اي يوصف بحال قائمة بالموصوف نحو مررت برجل حسن اذ الحسن حالة **وبحال متعلقه**
اى متعلق الموصوف **مثل مررت برجل حسن غلامه** فان الحسن حال الغلام وهو متعلق الموصوف
فالاول اى النعت بحال الموصوف **يتبعه** اي الموصوف **في الاعراب** رفعا ونصبا وجرا
والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث لمكان الاتحاد بينهما فيما صدق عليه

واذا كان ينبغي ... خمسة الاول ... الرفع والنصب والجر ... والتعريف والتنكير يوجد منها ... تركيب اثنان كما

... ان ... الباقي ... الافراد ... وحينئذ خمسة الافراد ... والتثنية والجمع والتذكير والتانيث كما

قيام بالموصوف ويوجد منها في كل تركيب اربعة والثاني اى النعت الثاني بحال متعلق
الموصوف يتبعه اى الموصوف في الخمسة الاول جمع الاول الرفع والنصب والجر والتعريف
والتنكير ويوجد في كل تركيب منها اثنان وفي الباقي اى باقي الامور المذكورة من الافراد
والتثنية والجمع والتذكير والتانيث كالفعل في اعتبار الفعل في التذكير والتانيث
وتعيين الافراد بشبهة به نحو مررت برجل قائمة جارية وبامرأة قايم لحاها وبر[illegible]
قايم ابوهما وبرجال ذاهب غلامهم كما يقال قامت جارية وقايم غلامها وقام ابوهما
وذهب غلامهم ومن ثم اى ولاجل كونه باقي الامور المذكورة كحسن يقعد غلمانه
وضعف قاعد غلمانه كما يضعف يقعدون غلمانه لانه كل الفعل في الفعل اذا قدم
على الاسم لا يثنى ولا يجمع وانما لم يمنع لجواز كونه من باب اكلوني البراغيث ويجوز قعود
غلمانه مع ان غلمانه فاعل قعود لعدم جريانه على الفعل لان جمع التكسير في حكم المفرد ومكان
لم يجمع والضمير لا يوصف لان ضمير المتكلم والمخاطب اعرف المعارف فتوضيحهما تحصيل
للحاصل وحمل عليهما ضمير الغايب وعلى الوصف لوضع الوصف في الذام وغيرهما طردا للباب
ولا يوصف به مفعول لم يسم فاعله دائما لا يوصف به لان الموصوف اخص ومساو
ولا شيء اعرف منه ولا مساوله حتى يوصف ولان المضمر عدل عن الموصوف به لما عرفت
وغيره دونه في التعريف فلا يقع موصوفا به والموصوف المعرف اخص اى
اعرف اى الحمل تعريفا نحو جاءني زيد صديقك ومررت بزيد صديقك بهذا والرجل الذي
كذا يمنع فيه الحمل على الوصف لاحتمال البدل ويحمل الذي على ذي اللام للموافقة في الصورة

كالفعل حسن تركيب قام رجل قاعد صفة رجل غلمانه فاعل قاعد كما صح

او مساو للموصوف لئلا يكون الاصل ادنى من الفرع واعلم انه لو اريد الاخص
والمساوي على اهل اصطلاح المنطق يتناول الكلام الموصوف المعرف المنكر لكنه يرد معا
حيوان ناطق فان الموصوف هو الحيوان ليس باخص ولا مساو اللهم الا ان يقال الموصوف
انما يكون موصوفا بعد التوصيف فالحيوان بعد التوصيف بالناطق مساو للناطق
والحيوان بعد التوصيف بالابيض في قولهم حيوان ابيض اخص من الابيض وح
يكون هذا الكلام بيان الواقع اذ لا يمكن لحلول الموصوف عن هذا الحكم اصلا
لكنه يشكل ابتناء ما يبتني عليه اللام الان يقال ومن ثم اى ولاجل ان شرط الموصوف
ان يكون اخص او مساويا لم يوصف ذو اللام اى ما فيه اللام التعريف بشيء الا بتلم
المعرف باللام نحو جاءني الرجل العالم والموصوف فلا يرد نحو قل ان الموت الذي تفرون
منه لكونه في حكم المعرف باللام وان كان تعريفه بالموصولية لا باللام للاشتراك في
الصورة او لكونها مع الصلة بمعنى ذو اللام فان الذي ضرب بمعنى الضارب او
بالمضاف الى مثله اى الى المعرف باللام نحو جاءني الرجل صاحب الفرس ولو باكواسطة
نحو مررت برجل صاحب لجام الفرس لان غيرهما من المعارف اخص منه البتة
وزعم بعضهم انه يوصف بجميع المضافات فاجاز بالرجل صاحبك وصاحب زيد
وامثاله على ما ذكره المص محمولة على البدلية وانما التزم وصف هذا بذي اللام
والذي او التي محمولين على ذي اللام المصورة اذ لكونهما مع الصلة بمعنى ذي اللام
وهذا جواب عما يقال ان اسم الاشارة اعرف من المضاف الى ذي اللام لكونه اعرف من

لهم

جلين

ومن ثم اى ... لاجل كون الوصف ... في الخمسة الباقي كالفعل ... كما

ذي اللام فبقي على الاصل المذكور وهو اشتراط كون الموصوف اخص او مساويا ان
لا يعتبر فاجوازا و امتناعا كما في وصف ذي اللام و ذلك لان تقرير سؤال بانه لما استوي
ذو اللام والمضاف الى ذي اللام في الرتبة فما الاسم الاشارة التزم فيه ذو اللام دون
المضاف الى ذي اللام و تقرير الجواب انه التزم وصفه بذي اللام **لابهام** المقتضي لبيان
الجنس و ذلك لا يتصور عنه لابهامه ولا بالمضاف لمكتسب ذلك من المضاف اليه
اذ لو اكتسب المبهم الظهور منه كان كالاستعارة من المستعير والسؤال من السائل
المحتاج والضمير والعلم بمعزل عن هذا البنا **ومن ثم** اي ومن اجل ابهامه المقتضي
لبيان الذات وكشف الجنس **ضعف مررت بهذا الابيض** وان كان الصفة ذو اللام
من حيث ان البياض عام لا يختص بجنس فلا يكون فيه بيان للجنس **وحسن بهذا العالم**
لان العالم مختص بالانسان فتعين انه انسان وتبين به الجنس **العطف تابع مقصود**
احتراز عن البدل من التوابع لانها غير مقصودة بل متبوعاتها **بالنسبة** اي باصل ولا
يلزم قصد بكيفيتها من السلب والايجاب فلا يرد المعطوف عليه ببل مقصود ابتداء
والمعطوف انتهاء بقبول الراي وكلاهما مقصودان بهذا الطريق والا فالاضراب لا
يجامع القصد و هو الفرق بينه وبين بدل الغلط لان متبوعه غلط غير مقصود اصلا
لا ثباته على سبق اللسان **مع متبوعه** في تركيب واحد احتراز عن البدل لانه مقصود
دون متبوعه **يتوسط** بيان الحكم بعد تمام الحد **بينه** اي بين المعطوف **وبين متبوعه**
اي متبوع العطف **احد الحروف** فاعل يتوسط **العشرة وسياتي** بيان الحروف العشرة

م

في قسم الـ

[حاشية: قوله مررت بهذا الابيض لان الابيض لا يختص بجنس ... (قراءة غير مؤكدة)]

في قسم الحرف **مثل قام زيد وعمرو واذا عطف على الضمير المرفوع المتصل اكد المرفوع**
المتصل بالمنفصل ليكون عطفا على المنفصل من وجه ولا يلزم العطف على الجزء لانه لما
اكد بمنفصل حدث فيه جهة من الانفصال فكان عطفا على المنفصل من هذا الوجه وانما
جاز تاكيد الجزء وبيانه وان كانا مستقلين لفظا لكنهما غير مستقلين حكما لكونهما غير
مقصودين بالنسبة ولا يغايران للمتبوع فيتبعان الضمير المتصل الذي هو كالجزء
لعدم استقلالهما من كل وجه بخلاف العطف بالحرف حيث هو مستقل من كل وجه
لاستقلاله لفظا وحكما وانما لم يجز تاكيد المتصل بالعين والنفس الا بعد التاكيد بمنفصل
مع عدم الاستقلال بسبب عدم القصد والمغايرة لجزوف اللبس بالفاعل لانهما يليان الفعل
كثير الخلاف كل واجمع واما البدل فهو مستقل لفظا وحكما كالمعطوف لكن متبوعه غير
مقصود حيث انه في حكم التنحية فهو متبوعه لفظا لا معنى فلا يجز الحفاظ بهذا النوع
من المتبوع واستقلال تابعه مع جزئيته بخلاف العطف بالحرف فان متبوعه مقصود ولا يسوغ
الحفاظ عن التابع فاعرف والحاصل انه لا ضير في استقلاله التاكيد مع جزئية المتبوع
بملاحظة الانحطاط في عدم القصد اياه ولا ضير في جزئية المتبوع واستقلال التابع
في البدل لان متبوعه وان كان متبوعا لكنه منحط في حكم التنحية فتعارض بهذه الجهة
المتبوعية فلا يستقيم الحفاظ جزئيته مع استقلال تابعه وفي العطف التابع والمتبوع
كلاهما مقصودان **نحو ضربت انا وزيد الا ان يقع فصل** اي اكد في جميع الاوقات الا وقت
وقوع فصل **فيجوز تركه** اي التاكيد بطريان حذفت فتور في العطف باعتبار البعد عن المتبوع

[حاشية: قوله واذا عطف على الضمير المرفوع ... المنصوب والمجرور المتصل بارزا كان او مستترا الا المنفصل او اكد بمنفصل ... الكلمة فاكد ولا بمنفصل ... المتصل وان كان كالجزء لكنه منفصل ... من حيث المعنى ... افراده ... حاشي (قراءة غير مؤكدة)]

اعيد الخافض جرا كان او اسما لان اتصال الضمير المجرور بجاره اشد من اتصال الضمير الفاعل المتصل بفعله لان الفاعل ان لم يكن ضميرا متصلا جاز انفصاله والمجرور لا ينفصل عن جاره فكره العطف عليه او يكون كالعطف على بعض حروف الكلمة وليس للمجرور ضمير منفصل كما سيجي في المضمرات

بالفصل فلا يلزم زيادة التابع على المتبوع في الدرجة باعتبار استقلاله فيلزم استقلال المتبوع بملاحظة هذا التصور **نحو ضربت اليوم وزيد** فانه عطف على التاء في قوله وزيد فكان الفصل **واذا عطف على الضمير المجرور اعيد الخافض مثل مررت بك وبزيد** لئلا يلزم العطف على الجزء والتاكيد غير ظاهر لاحتياجه الى الاستعارة المرفوع للمجرور لامتناع الانفصال فيه واما قوله تعالى تساءلون به والارحام شاذ وقيل الواو للقسم دون العطف واعلم ان المعطوف هو المجرور والعامل مكرر وجره بالاول والثاني كالعدم معنى بدليل فهم سبى د بينك او بين الانصاف لا الى المتعدد وقيل جره بالثاني كما في النحو والحرف الزائد نحو الاسم اسلام وكفى بالله وهو المختار الاصح **والمعطوف في حكم المعطوف عليه** فيما يجب ويمتنع وفيه اللهم الا ان يقال لا يختص ولا يبعد كبناء لا رجل وزيد ويا زيد وعبد الله وكالتجرد عن اللام في يا زيد والحارث كاشتمال الضمير في زيد نجاح وغلام ونحو ذلك واما رب شاة وسخلتها فبتقدير التنكير لقصد عدم التعيين اي رب شاة سخلة لها ومحمول على نكارة الضمير كربه رجلا على الشذوذ وفيه وضعف الواهب لمائة الهجان وعبدها وكذا الضارب الرجل وزيد وقيل يمتنع والفرق ان الضمير عائد الى المائة وهما معرف باللام وكان المضاف الى ضمير في حكمها وكان في حكم الواهب المائة بخلاف زيد حيث يكون التقدير الضارب زيد **ومن ثمة** اي ومن اجل ان المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجب فيه ويمتنع **لم يجز في ما زيد بقائم او قائما وذاهب عمرو الا الرفع** في ذاهب بجعل عمرو مبتدا وذاهب خبر له مقدما عليه ولا يجوز النصب بالعطف على معمولي عامل واحد

لامتناع عمل ما في الخبر المقدم ولانه لو نصب او جر عطفا على الخبر لزم عدم ما وجب في المعطوف عليه وهو الضمير العائد الى اسم ما وفيه **وانما جاز الذي يطير** جواب سؤال هو ان يقال يطير صلة الذي وفيه ضمير ولا ضمير فيما عطف عليه وهو قوله **فيغضب زيد الذباب** لانها اي جاز هذا الكلام الا انها **فاء السببية** وكفى به رابطة وفيه لا العاطفة وفيه انها وان كانت للسببية عاطفة ايضا لكنها بجعل الجملتين كجملة واحدة فيكتفى بالربط في الاولى والمعنى الذي يطير فيغضب زيد الذباب او الذي يغضب زيد بطيرانه الذباب وهكذا يقال نحو الذي يطير الذباب فيغضب هو زيد بالربط في الجملة الثانية لصيرورة الجملتين بالفاء بمنزلة جملة واحدة فيكتفى بالربط في احديهما **واذا عطف على معمولي عاملين مختلفين** لا يقال لا يعرف لاستعمال اذا واتضح ههنا وجه حسن لانا نقول في استعمال اذا واتضح ههنا اعتبار لطيف وهو الاشارة الى ان العطف على معمولي عاملين مختلفين يحكم بعد جوازه وان ادعى المخالفة عليه وقوعه على وضوح الدليل على امتناعه وذلك اتى بهذه العبارة ولم يقل ولم يجز العطف **لم يجز** مطلقا عند سيبويه بخلاف العطف على معمولي عامل واحد فانه جائز وفاقا نحو ضرب زيد عمرا وبشر وبكرا وانما لم يجز لامتناع قيام الحرف الضعيف مقام عاملين مختلفين ولان الواو اذا قام مقام ان ومقام في فقد وقع بينه وبين مجروره فاصل اجنبي اذ التقدير وفي عمرو الحجرة وفي تقريب عدم الجواز على دخول العاطف نظر والصواب ان يقول ولم يجز العطف على عاملين مختلفين **خلافا للفراء** فانه جوزه مطلقا

على العطف على معمولي عاملين واحد الا في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو اي في صورة تقديم المجرور كجيئه في كلامهم ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة وقوله اكل امرئ تحسبين امرءا ونار توقد بالليل نارا واقتصر الجواز على صورة السماع لان ما خالف القياس يقتصر على مواد السماع خلافا لسيبويه فانه منعه مطلقا وحمل الامثلة المذكورة على حذف المضاف وابقاء المضاف اليه على اعرابه على نحو تريدون عرض الدنيا والله يريد الاخرة بعض القراءة

التأكيد مبتدأ تابع خبر جنس وباقي القيود فصل يقرر صفة تابع امر المتبوع وبدل عليه صريحا وخرج بهذا القيد ما سوى التأكيد وسوى الصفة المقررة وذكر في عطف البيان والعطف بالحروف والصفة غير المقررة ظاهر وكذا في البدل لان متبوعه يجيء غير مقصود فلا يكون تقريره مقصودا او قولهم ان الابدال للتقرير معناه ما صدق البدل لا تقرير المتبوع من حيث هو متبوع فان قيل قد ذكر صاحب المفصل نحو يا زيد زيد من البدل ويصدق عليه هذا الحد قيل انه ان ذكر بهذه الحيثية فلا شك انه تأكيد وان ذكر زيدا اولا بحيث يكون توطئة لذكر غيره ثم بدا له ان يقصده دون غيره فذكره ثانيا بهذا الاعتبار يكون بدلا لكونه مقصودا دون الاول لا ضير في كون الشيء الواحد مقصودا وغير مقصود لاختلاف الزمان في النسبة نفسا او صفتها نحو جاءني زيد نفسه وعينه وهو عبارة عن النسبة الاضافة الامر الى المتبوع اي يقرر امر نسبة المتبوع او شموله او يدل على الذات المذكورة التامة بالاضافة وهو امر بهذا القيد وما بعده خرج نفخة واحدة وامس الدابر لان تقريرهما في الامر الافرادي لا في النسبة او الشمول وفرق المصنف بان تقريرها

بالتضمين دون المطابقة وفيه نظر اذ اجمعون كذلك على ان الصفة الكاشفة مفردة بالمطابقة فلا يرد ما ذكرنا او الشمول نفسه نحو جاءني القوم كلهم او صفة نحو جاءني القوم اجمعون تقرير امر المتبوع صفة الشمول هو الاجتماع واعلم ان كون اجمعون دالا على صفة الاجتماع لا ينافي كونه دالا على الشمول تقريرا له وتقرير الشمول كلهم لا ينافي تقريره باجمعون وباتباعه لانه قد يقرر الشيء فيكرر مرارا فلا يرد ما ذكره في بعض الشرح ولقائل ان يقول هذا التعريف لا يشمل نحو ان زيدا لعدم التقرير في النسبة او الشمول وقوله يجري في الالفاظ كلها يشير الى تناوله اياه والجواب ان يراد في النسبة نفسها او صفتها وان المكررة تقرر صفة نسبة الجملة وهي كونها او طلبية لا الابتدائية او يجعل التعريف لنوع من التأكيد الاسمي والضمير في هو لفظي ومعنوي يرجع الى الجنس دون التأكيد المعرف فلا يرد قوله ويجري في الالفاظ كلها على دخوله فيه وهو عائد الى التأكيد بمعنى التقرير لا بمعنى التابع المذكور حيث عرف اللفظي بتكرير اللفظ الاول والتأكيد والتكرير هو من باب الاستخدام ويمكن ان يعود الى التأكيد ويجعل قوله بتكرير اللفظ وقوله على يصح به الحمل لفظي ومعنوي فالتأكيد اللفظي او التعريف اللفظي بتكرير اللفظ اي ما به تكرير اللفظ الاول ويراد الحقيقة او حكما بالترادف نحو ضربت انت واضرب انا وفي تكرير اياه قبل الاول تأكيد والثاني بدل وهو يجب بعد الفرق فان قيل ان اريد بالتأكيد اللفظي بتكرير اللفظ الاول نفسه لا يندرج فيه نحو ضربت وانا وجايع نايع وليت والاسد ونحو ذلك وان اريد التكرير ولو باتباع المرادف لم يدخل ابصعون واكتعون وابتعون فيه قيل المراد الاخير وترادف هذه الالفاظ لكن الفرق

او التقدير

بق

ما لقيين

بين اكتع وابصع وبين حتى وبتت مشكل لعدم الترادف فيهما اللهم الا ان يمنع كون
بتتا تأكيدا ويجعل صفة اخرى بموصوف حيث فليتأمل مثل جاء زيد زيد ويجري التأكيد اللفظي
في الالفاظ كلها وقد يراد فيه عاطف نحو والله وكلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون
فلا يجبهم بعد ولا تحين وغير ذلك وقوله كلها اي اسماء او افعالا او حروفا او جملا او
مركبا تقييدية او غير ذلك نحو قرأت الكتاب سورة سورة وجاء ربك صفا صفا وبتت له والملكم
بابا بابا وجاء القوم ثلثة ثلثة ليس من باب التأكيد ولا من شئ من باب التوابع وجعل تابعا
غلط وان هو تكرير المعنى الثاني غير الاول معنى واعراب الاول وثاني اعراب التأويل بلفظ واحد
يظهر في صفين تحرزا عن الترجيح والتأكيد المعنوي او التقدير المعنوي كائن بالفاظ محصورة
اي كاملتبس تحريها محصورة وهي نفسه وعينه وكلاهما معناه اثنان وكله واجمع واكتع وابتع وابصع
وهي مفردة لا جمع وقيل لا معنى مفرد الحسن حسين وقيل اكتع من تكتع نام والبصع من بصع العرق
اي سال وابتع من البتع وهو طول العنق مع شدة مغرزه وابصع بالصاد المهملة وقيل بالضاد
المعجمة فالاولان اي النفس والعين يعمان اي يقعان على الواحد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث
باختلاف صيغتها تقول جاءني زيدان انفسهما والزيدون انفسهم المرأة نفسها والنساء
انفسهن وضميرهما تقول نفسه في المذكر الواحد نفسها في المؤنث الواحدة انفسهما في المذكر
العاقل بايراد صيغة الجمع والتثنية وعن بعض العرب نفساهما وعيناهما والاول اولى انفسهم
في الجمع المذكر العاقل انفسهن في جمع المؤنث وغير العاقل من المذكر والقسم الثاني اي كلا ما عدا
النفس والعين اي ليس سيتم الثالث ثانيا للمثنى نحو جاءني الرجلان كلاهما والمرأتان كلتاهما والبواقي بعد الثلثة

دبو

61

وحكما
وهو كل واجمع مما هو جمع حقيقة نحو جاءني القوم كلهم اذا مفردا اذا اجزاء يصح افتراقها حسا
او حكما نحو قرأت الكتاب كله واشتريت العبد كله لغير المثنى باختلاف الضمير في كله نحو قرأت
الكتاب كله وقرأت الصحيفة كلها واشتريت العبيد كلهم وتزوجت النساء كلهن وباختلاف ف
الصيغ في كلمات البواقي تقول اجمع في المذكر الواحد جمعاء تانيث وبل الجماعة اجمعون في جمع المذكر
جمع في جمع المؤنث واجاز الاخفش اجمعان وجمعاوان وهو غير مسموع ولا يؤكد بكل واجمع
الا ذو اجزاء مفردا او جمعا اي ذو امور متعددة فيتناول الافراد والاجزاء اذ الكلية والجزئية
لا تتحققان الا فيه يصح الجملة صفة اجزاء افتراقها اي تلك الاجزاء حسا او حكما اي سواء كان
افتراقها حسا او كان حكميا او غير منزل من فاعل يصح او مفعول مطلق لقربته سوطا او خبر كان
المحذوفة او حالا بحذف مضاف اي يصح افتراقها ذا حس او حكم او غير ذلك نحو اكرمت القوم
كلهم تأكيد القوم نظير ذي اجزاء يصح افتراقها حسا واشتريت العبد كله تأكيد العبد نظير
ذي اجزاء يصح افتراقها حكما من حيث يصح اشتراء بعضه دون بعض بخلاف جاءني زيد كله
لعدم صحة افتراق اجزائه حسا ولا في حكم المجيء واذا اشترط اكد الضمير المرفوع المتصل اي اذا
اريد تأكيد الضمير المرفوع المتصل وهذا بخلاف المنصوب والمجرور لان الاستتار فيهما فتح
يلزم التباس بالنفس والعين بخلاف كل واجمع واخواته اكد بمنفصل جزاء اولا ثم بالنفس و
العين لانهما يقعان فاعلين فيلزم التباسهما بالفاعل تأكيدهما في المتكلم اذا لم يؤكد
بخلاف كل واجمع حيث لا يصح وقوعهما فاعلين فلا حاجة الى التأكيد لعدم اللبس ونحو ضربا
انفسهما وضربوا انفسهم مع عدم اللبس لو ترك التأكيد محمول على ضرب وهو نقض طرد الباب

مثل ضربت انت نفسك تأكيد للتاء الضمير بعد التأكيد بمنفصل واكتع مبتدأ واخواه
اي اخوا اكتع ومثلاه ونظيراه وهما ابتع وابصع عند التكرار الزمخشري ويتبعه المص
وعند البغدادي والجزولية يقدم وابصع على ابتع اتباع لاجمع استعمالا فلا يتقدم
عليه اكتع وابتع وابصع على اجمع لكونها اتباعا له ثم يتقدم اكتع على اخويه في الفصيح ثم ابتع
على ابصع عند الزمخشري ويتبعه المص وعند البغدادي والجزولية يقدم ابصع على ابتع و
قال ابن كيسان يبتدأ بايتهن شئت وذكرها مبتدأ اي اكتع وابتع وابصع دونه اي
دون اجمع ضعيف لعدم ظهور دلالتها على معنى وللزوم ذكر التبع دون الاصل البدل
مبتدأ تابع مقصود الاعراب في معنى وذكر المتبوع قبله للتوطئة والمهد وخرج به التأكيد
والصفة وعطف البيان بما اي بحكم نسب الى المتبوع دونه اي دون المتبوع ابتداء وبقاء
فلا يرد المعطوف ببل لان متبوعه مقصود ابتداء ثم بدله فاعرض عنه فقصد المعطوف فكلاهما
مقصودان بهذا الطريق وخرج به عطف النسق دون طرفا وصالاي متجاوزا عن المتبوع
وهو بدل الكل اي بدل هو كل المبدل والبعض اي بدل هو بعض المبدل والاشتمال اي بدل يتحقق
غالبا باشتمال البدل على المبدل منه نحو سلب زيد ثوبه او بالعكس نحو يسئلونك عن الشهر الحرام
قتال فيه والغلط اضافة البدل الى الغلط اضافة المسبب الى السبب في اضافات كبعينه
الاضافة يكون بعضها بمعنى من وبعضها بمعنى اللام وبعضها اضافة المسبب الى التسبب وبعضها
لا غير نظر فالاول اي بدل الكل مدلوله مدلول الاول اي يتحد ما صدق عليه الاول عن المبدل منه
والنوع الثاني اي بدل البعض جزؤه اي جزء المبدل نحو ضربت زيدا رأسه والنوع الثالث

اي بدل

اي بدل الاشتمال بينه وبين الاول ملابسة تعلق راجع الى النسبة بغيرهما اي بغير الكلية
والجزئية وبهذا لا يرد نظرت القمر فلكه ورايت درجة الاسد برجه واعلم ان في اطلاق
غير الملابسة يدخل بعض الافراد بدل الغلط نحو ضربت زيدا غلامه وحماره فينبغي ان يقصد الى
ملابسة بحيث يوجب نسبة الى المتبوع النسبة الى الملابس اجمالا نحو اعجبني زيد علمه حيث ما
يعلم ابتداء ان يكون زيد معجبا باعتبار صفاته لا باعتبار ذاته فتضمن نسبة الاعجاب الى
زيد نسبته الى صفة من صفاته اجمالا وكذا في سلب زيد ثوبه بخلاف ضربت زيدا حمارا
وضربت زيدا غلامه لان نسبة الضرب الى زيد تامة لا يلزم صحتها اعتبار غير زيد فيكون
من باب بدل الغلط والنوع الرابع اي بدل الغلط ان تقصد من باب يضرب اي يجعل بان
يقصد اذ حذف حرف الجر من ان وان كثير اليه اي البدل بعد ان غلطت اي بعد
غلطك بغيره اي بغير البدل هو المبدل لم يقل بالمبدل ولا بالمتبوع لانه حين ذكره لم يذكر
بحيثية كونه مبدلا او متبوعا بل حيثية كونه غلطا فلم يذكره باسم المتبوع ولا باسم البدل
ويكونان اي البدل والمبدل في الانواع الاربعة فيصير الاقسام ستة عشر معرفتين نحو ضربت
زيدا اخوك ونكرتين نحو جاءني رجل غلام لك ومختلفين نحو بالناصية ناصية كاذبة وجاء
رجل غلام زيد واذا كان البدل نكرة اي وجد نكرة من مبدل معرفة بدل الكل بخلاف
نحو مررت برجل حمار فالنعت اي فنعت تلك النكرة واجب وقيل حسن لئلا يكون المقصود
ابعض من غير المقصود من كل وجه ولتقرب من المعرفة ولئلا يكون ابهاما بعد البيان و
بواسطة الصفة لم يعد المبدل مع التعريف وما قيل في قوله تع قل هو الله احد في بعض الوجوه

منه

تقصد بان

بتقدير صفة من نحو عظيم او لا شريك له او غير ذلك او بجعلهم بلا صفة له والقصد اعتراضا بتقدير
موصوف من حيث المعنى اله واحد او على قول ابي علي رضي فانه قال يجوز تركه اذا استفيد بالبدل
ما لم يستفد بالمبدل نحو مررت بالانسان رجل و نحو بالوادي المقدس طوي اذا لم يجعل طوي
اسما للوادي بل بمعنى المكرر تقديره لانه قدس مرتين وان لم يكن كذلك لا يجوز ترك الوصف
نحو بزيد رجل واما نحو مررت بزيد ضارب ابوه على الابدال فتقديره رجل ضارب كما في قوله
تع شديد العقاب بعد قوله من الله العزيز العليم شديد على الابدال بتقدير اله شديد العقاب
مثل بالناصية ناصية كاذبة فان ناصية نكرة ابدلت من المعرفة وهي الناصية الاولى
نوصفت بصفة كاذبة **ويكونان** اى البدل والمبدل وهذا ايضا ستة عشر قسما بضرب الاربعة
في الاربعة **ظاهرين** نحو جاءني زيد اخوك **ومضمرين** نحو الزيدون لقيتهم اياهم و نحو ضربتك اياك
وفيه وفيه **ومختلفين** نحو اخوك ضربته زيدا او اخوك ضربت زيدا اياه باعادة الضمير الى الاخ
الذي هو زيد و نحو ضربت زيدا اياه وفيه وفيه **ولا يبدل** اسم **ظاهر من مضمر** فلا يقال بي المسكين
ولا بك زيد **بدل الكل** مفعول مطلق والما لم يبدل لئلا يصير المقصود بعض دلالة من غير المقصود
مع اتحاد ما صدق عليه لكون ضمير المخاطب و المتكلم اعرف المعارف بخلاف الغايب و بخلاف غير
بدل الكل من الابدال لعدم الاتحاد و فادة البدل ما لم يفده المبدل بخلاف ضربتني رأسي في بدل
البعض و جدتني على في بدل الاشتمال رايتني غلامي في بدل الغلط دون ابن مالك الصورت
الاستتار في افعل و تفعل لا يبدل عنه ما سواء كان بدل الكل او غيره استقباحا لابدال الظ
عما لا يقع ضميرا بارزا فظ **... غايب** مستثنى من قوله من ضمير **نحو ضربت زيدا عطف البيان**

تابع

تابع جنس **غير صفة** احتراز عن الصفة يوضح متبوعه اى ذكر بحيث انه **يوضح متبوعه** خرج
به البدل عطف النسق والتأكيد **نحو اقسم بالله ابو حفص** فاعل اقسم كنية امير المؤمنين
عمر ابن الخطاب رض **عمر** عطف بيان عامه ما مسها من نقب ولا دبر اغفر اللهم ان كان
فجر **وفصله** فرق عطف البيان وهو مبتداء **من البدل** صفة الفصل **لفظا** تمييز واما
معنى فالفرق مطرد و ذلك لما عرفت متبوعه في الحد **مثل** خبره واى كل ما كان عطف بيان
من المعرف باللام الذي اضيف اليه الصفة المعرف باللام نحو الضارب الرجل زيد
والتارك البكري بشر او في ما سكل مثل مختلف حكمه عطف بيان او بدل و هذا النوع صورة
النداء ايضا **انا ابن التارك البكري** اى الذى ترك البكر من باب الضارب الرجل قبله **بشر**
عطف بيان البكري ولا يصح ان يكون بدلا اذ البدل في حكم تكرير العامل فيكون المعنى التارك
بشر فلا يصح لكونه الضارب زيد وهذا الفصل في البدل ايضا فان البدل في حكم المستقل مطلقا
وعطف البيان على التفصيل الذي عرفت ولما فرغ من المعربات شرع في المبنيات فقال **المبني**
ما اسم **ناسب** مناسبة معتبرة و في هذا القيد احتراز عن المناسبة التي لم يعتبر لضعف
او معارض كمناسبة غير المنصرف الفعل الماضي في الفرعيتين و مناسبة اي الحرف مع لزوم
الاضافة المانعة للبناء **مبني الاصل** اى المبني في قبل **او وقع غير** حال **مركب** تركيبا
او غير مركب مع عامله و المضاف اليه على هذا قبل التركيب الاسنادي ليس معنى مثال الف
بانا ثاو زيد عمرو بكر خالد و نحو الاصوات التي لا تركب فيها فان قيل في اي حد يدخل نحو غاق في
قولهم غاق صوت الغراب وليس فيه مناسبة مبني الاصل و لا عدم التركيب قبل الهاو غير مركب

حقيقة او حكما باعتبار قصد المشاكلة للمبني الواقع غير مركب فدخل فيه نحو غاق صوت
الغراب **وحكمه** خاصة **ان لا يختلف اخره** اي لا يختلف بين اخر الاسم او صفة اخر المبني
لاختلاف العوامل لا يخ اما ان يتعلق بمعنى النفي ولا يستقيم كل منهما اما الاول فلان عدم
الاختلاف ليس بمعلوم اختلاف العوامل واما الثاني فلانه يلزم منه توجه النفي الى القيد يكون
جايز الثبوت لا واجب الثبوت وثبوت اختلاف الاخر لا بعامل في المبني جايز الثبوت
نحو من الرجل ومن زيد والظ ان اللام بمعنى الوقت اي لا يختلف اخره وقت اختلاف
العوامل فيصح ان يتعلق بمعنى النفي ايضا فلا يرد توجه النفي الى القيد **والقابه** اي القاب
اواخره وسكونها والكوفيون يطلقون القاب الاعراب على البناء او بالعكس وانما ذكر في
الاعراب الانواع وفي البناء الالقاب اذ الاعراب به الاختلاف وكل من الرفع واخواته
نوع منه والبناء عبارة عن صفة في المبني لا من الحركات والسكون وكل من الضم واخواته
ليس نوعا منه بل اسم لما في اخره من الحركات والسكون فلو قال انواع البناء لسبق الذهن الى
كون كل بناء كما في انواع الاعراب **ضم** يسمى الضم ضما لحصوله بضم الشفتين **وفتح** يسمى فتحا
لانفتاح الفم في التلفظ به **وكسر** يسمى كسرا لانكسار الشفة السفلى في التلفظ به **ووقف**
يسمى وقفا لتوقف النفس فيه عن الحركة **وهي سبعة** ابواب وفيه بحث لان المص لم يذكر
الاصوات في باب اسماء الافعال كالزمخشري بل ذكرها ثامنة ابواب **المضمرات واسماء الاشا** رة
والموصولات انما لم يذكر اسماء الموصولات لانها اسماء موصولات وانما جمع لاختلاف انواعه
والمركبات والكنايات والكناية لفظ مبهم وضع لان يعبر بها عن عدد معلوم وحديث معلوم **وا** الافعل

والاصوات

والاصوات بالرفع عطف على اسماء الافعال وبالجر عطف على الافعال في المعنى والاسماء الا
صوات وفي جره نظر لان المذكور من نحو دخوه صوت لا اسم صوت وكذا في رفعه
لان الصوت ليس باسم لعدم الوضع فكيف يذكر في الاسماء المبنية والجواب انها الحقت
بالاسماء جارية مجراها في البناء وان لم يكن اسماء على الحقيقة لعدم الوضع وعلى هذا الاشكال
ذكرها في الاسماء المبنية **وبعض الظروف** وانما قال بعض الظروف لان جميع الظروف
ليست بمبنية بل المبني بعضها **المضمر** بني المضمر لشبهه بالحرف لاحتياجه والمخاطب والجواب
ان المراد اسم مبني وضع على وجه الكناية لهما او **ما وضع لمتكلم او مخاطب** ليس فيهما
جهة الغيبة او ما وضع لهما مادة لفظا المتكلم والمخاطب موضوعان لهما صفة او ما
وضع لمن هو في اوان الحكاية عن نفسه ولمن هو في اوان توجه الخطاب فلا يرد لفظا المتكلم
والمخاطب لانهما اعم او المراد بالمتكلم الاصطلاحي لا اللغوي وهو لفظ او لمنع الخلق دون الكل
فلا ينافي التعريف ونحو امير المؤمنين يأمرك بكذا في قول الامير مريدا به انا آمرك وان كان
مستعملا للمتكلم لكنه غير موضوع له فيخرج عن الحد بقيد الوضع **او غايب تقدم ذكره**
احترز به عن نحو الاسماء الظاهرة فانها غيب لكن لا لهذا الشرط واحترز ايضا عن
لفظة الغايب فانه موضوع لغايب مطلق لا مقيد بالتقدم وهذا تقسيم للغايب غير
داخل بالحد اي سواء تقدم ذكره لفظا او معنى او حكما على ان يراد الوضع على وجه الكناية
فيخرج الاسم الاشارة ونحوها به وفيه ان نحو كم وكذا موضوع للغايب على وجه الكنا ية
لكن لا يشترط تقدم الذكر فلا بد من التقييد فكيف يكون غير داخل في الحد فهو احتراز

عن اسماء الاشارة لكونها عيبا كساير الاسماء الظاهرة بغير شرط التقديم لفظا تحقيقا
نحو ضرب زيد غلامه او تقديرا نحو ضرب غلامه زيد لتقدم الفاعل تقديرا وفيه ان ذاية
المألوف جعل التقدير للفظ لا قسما منه او معنى بان تقدم ما تضمن المرجوع اليه نحو
اعدلوا هو اقرب للتقوى اي العدل المتضمن اعدلوا اياه او دل عليه سياق الكلام الملتزم
نحو ولابويه لكل واحد منهما السدس اي لابوي الميت او سوق الكلام لبيان الميراث وهو
يستلزم سبق تقديرا او معنى وهو الحق او حكما بتوله الضمير الى ما احضر في الذهن ولم
يصرح به لصدق الابهام في مقام التفخيم فهو عايد الى مذكور حكما ولا يطرد هذا الوجه
في باب التنازع بعد قصد التفخيم فالاولى ان يقال لم يصرح به لقصد الابهام تفخيما او للتحرز
عن لزوم التكرار مثاله قل هو الله احد ونعم رجلا ورب رجلا على الاجمال والتفصيل و
التفخيم وهو متصل ومنفصل اي الضمير قسمان فالمنفصل مبتداء والفاء للتفسير المستقل
خبره بنفسه في اللفظ اي الذي صح التلفظ به في الاصطلاح واما في المعنى فالمنفصل و
المتصل كلاهما مستقلان لانهما اسمان والمتصل غير المستقل بنفسه اي ما كان كالتتمة
لما قبله كبعض حروفه ولم يصح التلفظ به منفردا في الاصطلاح وهو اي الضمير باعتبار انواع
انواع الاعراب اقسام ثلثة من مرفوع ومنصوب ومجرور فالمرفوع والمنصوب
كل منهما قسمان متصل خبر مبتدأ محذوف اي كل منهما متصل ومنفصل والجملة خبر المبتدأ
الاول ولو كان قوله متصل خبر القول فالاول لم يجز لعدم المطابقة الا ان يقال بتقدير
موضوع الضمير متصل فلا يلزم المطابقة بتقدم الجامد ومنفصل والثالث متصل فقط

لامتناع

لامتناع تقدمه والفصل بينه وبين جاوزه الفصل بين المضاف والمضاف اليه وان جاز
بالظرف في الشعر لكنه ممتنع عند ازدياد جهة اخرى بواسطة لكنه ممتنع عند ازدياد جهة
اخرى بواسطة اتصال الضمير او نقول الفصل بين المضاف والمضاف اليه بالظرف وان جاز لكنه
خلاف الاصل فلا يعبأ وذلك الضمير خمسة انواع المرفوع المتصل والمنفصل والمنصوب المتصل و
المنفصل والمجرور المتصل الاول اي المرفوع المتصل وامثال النوع الاول من انواع الخمسة ضربتُ
اي ضمير ضربت ضربنا ضربتما الخ الماضي وهو خبر الاول والجملة مستأنفة ابتدأ بالمتكلم لان
الضمير المتكلم اعرف المعارف فلذا قدم في الحد واخر الضمير الغايب لانه دون الكل وضربتُ
الى ضربن وضربن فان قيل لا يدخل في هذا التعداد بان الضمير المخاطبة وبعض المستكنات في
المضارع اضرب ونضرب قيل مكان ضربت الى ضربن واضرب الى يضربن لكان اولى ذلك لا
فرق بين ماضي المجهول والمعروف في الضماير بخلاف المضارع فان قيل الى بهذه الحكم لا للاسقاط
فيلزم ان يدخل ما بعدها في الحكم قيل معناه الاول ضربت وضربت وما دون ذلك الى ضربن
وضربن فيكون ادخل للاسقاط فيدخل ما بعدها فيما قبلها ولنا ان نقول ان الى بمعنى مع
او حتى والثاني اي المرفوع المنفصل انا وما دونه من نحو انت انتما انتم انتِ انتما انتن
هو هما هم هي هما هن الى هن والثالث اي المنصوب المتصل ضمير ضربني وما دونه وهو
ضربنا ضربك ضربكما ضربكم الى ضربكن وضربه الى ضربهن وضمير انني وما دونه انك الى انكن
وانه الى انهن ونظير الضمير المنصوب المتصل بالحرف والرابع اي المنصوب المنفصل اياي
وما دونه من ايانا اياك الى اياكن واياه الى اياهن والخامس اي المجرور المتصل ضمير غلامي

مثال المتصل بالاسم وبي مثال المتصل بالحرف وما دونهما وهو غلامنا ولنا الى غلامهن
ولهن و الضمير المرفوع المتصل خاصة وانما قال خاصة لان المنصوب والمجرور المنفصلين
لا يستتران بخلاف المرفوع المتصل لشدة اتصاله بالعامل وانما قيد الضمير المرفوع بالمتصل
لامتناع استتار المنفصل في العامل لانفصاله وقوله خاصة حال من فاعل يستتر والتاء للمبالغة
او مصدر على زنة فاعلة منصوب بفعل محذوف اى اختص بالاستتار خصوصا والجملة
ربع معترضة ويستتر خبر المبتداء ويتعلق به في الفعل الماضي الغايب والغايبة وفي المضا
عطف على قوله في الماضي للمتكلم صفة المضارع نحو اضرب ونضرب مطلقا اى زمانا مطلقا
او استتارا مطلقا سواء كان واحدا او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا والمخاطب عطف
على قوله للمتكلم نحو يا زيد تضرب والغايب نحو زيد يضرب والغايبة نحو هند تضرب ويستتر
في الصفة استتارا مطلقا او زمانا مطلقا سواء كان واحدا او مؤنثا نحو زيد ضارب
والزيدان ضاربان والزيدون ضاربون وهند ضاربة والهندان ضاربتان و
الهندات ضاربات والالف والواو حرف التثنية والجمع وليسا بضميرين بدليل تغيرهما
بالعامل ولا يسوغ اى لا يجوز الضمير المرفوع والمنصوب المنفصل الا لتعذر الضمير
المتصل لانه وضع الضماير للاختصار والمتصل اخصر فمتى امكن لا يسوغ الانفصال
والا لازم بمعنى الوقت اى لا يسوغ المنفصل في جميع الاوقات الا وقت تعذر المتصل او على
اصلها اى لا يسوغ المنفصل الا لاجل تعذر المتصل والاضافة فيه اضافة المصدر الى الفا عل
وذلك اى تعذر المتصل كاين بالتقدم اى بسبب تقديم الضمير على عامله نحو اياك ضربت وعلة

التقديم

التقديم لانه اذا تعذر على عامله اى لا يمكن ان يتصل به اذ الاتصال انما يكون باخر العامل او
بالفصل بين الضمير وعامله لغرض لا يحصل الا به اذ لو فصل بغيره لم يتحقق تعذر الاتصال وانما
تعذر ح لان الانفصال ينافي الاتصال وترك الفصل يفوت الغرض او بالحذف اى بحذف العامل
لانه لما حذف عامله لا يوجد في اللفظ ما يتصل به او بكون العامل اى عامله معنويا لفقدان ما
يتصل به حالا وخبرا او حرفا عطف على قوله معنويا اى يكون عامل الضمير حرفا والضمير مرفوع
نحو ما انت قائما لانه لو اتصل به لوجب ان يستتر والاستتار في الحرف لا يجوز بخلاف المنصوب
نحو انك وانني والجملة حال ولا يحتاج الى الضمير لانها من باب لقيتك والجيش قادم او بكونه
اى الضمير ضميرا مسندا اليه اى الى ذلك الضمير صفة مفعول ما لم يسم فاعله لقوله مسندا وانما لم
يقل مسندة مع تانيث ما اسند اليه وهو الصفة لان تركها تانيث فيما يجوز تانيثه لذي
الفصل اولى جرت تلك الصفة الجملة صفة على غير من هي له اى تلك الصفة كائنة له ليدل
الانفصال الذي هو خلاف الاصل على وجه الى البعيد وعلى صورة عدم اللبس في الصفات
على صورة اللبس طردا للباب بخلاف الفعل حيث اقتصر فيه ابراز الضمير عند اسناد الفعل جرى على
غير من هو له على صورة اللبس نحو زيد عمرو يضربه وهو خلاف هند زيد تضربه هي حيث لا
يحسب تضربه لعدم اللبس والحكم لا يختلف في المسئلة بين من هي له وما هي له لكنه ذكره
الاصل وهي من المحقق بذي العلوم مثل اياك ضربت مثال التقديم على العامل وما ضربك
الا انا مثال الفصل لغرض واياك والشر اى اتق نفسك والشر مثال حذف العامل وانا زيد
مثال كون العامل معنويا وما انت قائما مثال كون العامل حرفا والضمير مرفوع وهند

زيد ضاربته هي مثال الضمير الذي اسند اليه صفة جرت على غير من هي له فانه اسند اليه
الضاربة الجارية على زيد حيث وقعت خبرا له وهي صفة لهند حيث قام الضرب بها وافقا
بالتمثيل صورة عدم اللبس ليستدل به على صورة بخلاف ما لو عكس والكوفيون يقولون بتقدم
الضمير في صورة عدم اللبس ولفظة هي تاكيد الضمير المستكن في ضاربته تاكيد لازم لا فاعل بدليل
الزيدون العمرون ضاربوهم نحن وقد ضعف قاعدون غلمانه وروى عن الزمخشري ضا ربهم
نحن وهذا يكون فاعلا كما قيل ولانه لو كان فاعلا لكان داخلا في صورة الفعل لغرض **واذا**
اجتمع ضميران و الحال انه **ليس احدهما** اي احد الضميرين **مرفوعا** احترازا عن نحو اكرمتك او المرفوع
كالجزء من الفعل فكانه لم يتحقق الفصل اصلا فيجب الاتصال **فان كان** الشرطية جزء الشرط له
احدهما احد الضميرين **اعرف** من الاخر احترازا عما اذا تساويا نحو اعطاهما اياه حيث يجب الانفصال
في الاصح للتحرز عن تقدم احد المتساويين من غير مرجح وليكون الاول راجحا بالاتصال ولا باء ف
الثاني عن اللحوق به من كل وجه وفيه نظر وقوله وقد جعلت نفسي تطيب لضغمة لضغمهماها يقرع
العظم نابها باتصال الضميرين شاذ **وقدمته** اي الاعرف احترازا عما اذا كان الاعرف
مؤخرا نحو اعطيته اياك فيلزم انفصاله لتعذر المتكلم في تأخير الاعرف بالاعتبار الصورة
ولا يلتفت طعن في اول الوهلة بارادة على وجه خلاف الاصل وحكي عن سيبويه تجويز اتصال
ايضا نحو اعطيتهوك نظرا الى الترجيح المعنوي باعتبار المقام المغني عن الترجيح للفظي **فلك الخيار**
في الضمير **الثاني** المؤخر اتصالا وانفصالا فجاز الانفصال باعتبار الفصل بالفضلة والا خال
باعتبار عدم اعتداد الفصل عما هو متصل فان قيل ثبت ههنا تعذر الاتصال فالانفصال والا

فالاتصال

فالاتصال واحد احد النقيضين واقع لا محالة فلا وجه للخيار قيل تعارض فيه جهتان
جهة التعذر وعدمه فجوز الوجهان توفيقا **مثل اعطيتكه وضربكيه** مثال للمتصل واعطيتك
اياه وضربك اياك مثال للمنفصل فانه اجتمع فيها ضميران كلاهما غير مرفوع لنصبهما في
اعطيتك وجر الاول ونصب الثاني في ضربك واحدهما اعرف وهو الضمير الخطاب في اعطيتك
وياء المتكلم في ضربكي وقدم الاعرف فيهما فجاز في الثاني الوجهان والاتصال **والا** اي وان
لم يكن كذلك **فهو** اي الثاني **منفصل** لا غير **نحو اعطيته اياه واياك والمختار في خبر باب كان**
الانفصال نحو كان زيد قائما وكنت اياه والضمير للقائم لانه في الاصل خبر المبتدأ وجوز الاتصال
لانه بعد دخول العامل اشبه المفعول لكن الحقيقة راجحة على الشبه فيختار الاول **والاكثر لولا انت**
الى اخرها اي الى لولا انت ولولا هو الى لولاهن ولولا انا الى لولا نحن **وعسيت الى اخره**
لكون ما بعد لولا مبتدأ وما بعد عسى فاعل لا يخفى عليك حكمها الانفصال والاتصال واعلم
انه ذكر المضمر المتوسط وهو الضمير المخاطب لو قال لولا انا وعسيت الى اخرهما لكان اولى لان
المتكلم مقدم فيدخل ما دونه في قوله بخلاف ذكر المخاطب حيث لا يدخل المتكلم في قوله الى اخرهما
فيقتصر العبارة عن ذكره **وجاء لولاك وعساك** بالاتصال فيهما على الجر في الاول بجعل لولا
جارة في الضمير خاصة والنصب في الثاني بحمل عسى على لعل لموافقته للترجي ويلزم بيان
متعلق الجارة وهذا عند سيبويه ويمكن على طريقة بحسبك درهم في انه لا يحتاج الى المتعلق
واما الاخفش فجعلهما مرفوعين على الابتداء والفاعلية باستعارة المجرور للمرفوع في الاصل
كعكسه في بك انت والمنصوب للمرفوع في الثاني كعكسه في ضربتك انت ويلزم تعين اثنى عشر ضميرا

فيهما **اي اخرهما** يقال لولاك وعساك لولا كما وعسا كما لولاكن وعساكن ولولاه وعساه
الى لولاهن وعساهن ولولاي ولولانا وعساي وعسانا **ونون الوقاية** سميت نون
الوقاية لانها تقي الفعل عن اخر الجر مع اليا اي ياء الضمير **لازمة في الماضي** لصون الفعل عن
الكسرة التي اخ الجر المختص بالاسم والمراد بها الكسرة التي في الاخر لزوما بخلاف كسرة نحو ضربني
لانها في الوسط حكما وبخلاف لم يكن الذين كفروا وقل الحق لعروضها بانضمام كلمة مستقلة فيكون
عارضا محضا ولهذا لا يعود المحذوف فيها بخلاف الحركة الحاصلة باعتبار كلمة متصلة كقوله
اضربن ولاخبر في كون ضربني دون قولا اذ كان فوق المثالين المضربين فاعرف وقوله
اذ ذهب القوم الكرام ليسي بترك النون بالحمل على اليه وحمل دعاني ورماني على ضربني لطرد البناء ولصون
الفعل عن الكسرة تقديرا وعساي محمول على لعل والاكثر عساني واجاز الكوفيون في فعل التعجب
ما احسن وما اجمل بترك النون فان قيل نون الوقاية ليست اخا الجر لعدم كونها على حرف
واحد والاخر مما يكون ماله اول بخلاف ما لو دخلت الاخر الفعل **وفي المضارع** عطف على
قوله في الماضي **عريا** اي خاليا ويتعلق به قوله **عن نون الاعراب** اي نون هي الاعراب فالاضافة
بيانية من كمال فضة لان بين النون والاعراب عموما وخصوصا من وجه نحو تضربين ويكرمني
وانت الخطاب لغير معين وهذا عطف على جملة مع ظرف زمان المخبر **النون** اللام للعهد
اي نون الاعراب **فيه** اي في المضارع صفة النون اي النون الحاصلة فيه **ولدن** عطف
على النون اي انت مع لدن **وان واخواتها** وهي ان وكان ولكن **مخير** خبر اي مخير بين
الاتيان للمحافظة عن الحركات البنائية في غير لدن وعلى السكون في لدن وبين الترك تحرزا

عن

عن اجتماع النونات ولو حكما كما في لعل لقرب اللام من النون في المخرج والحمل على لعن وعن
وان من لغاتها وكما في ليت الحمل على اخواتها لكن لما لم يكن في ذاتها مانع وتحقق الداعي وهو
هو قصد الابقاء على حركتها والحمل خلاف الاصل اختير فيها الاتيان ولما ازداد والمانع في لعل
وهو انضمام ثقل كسرة الحروف مع ثقل التضعيف اختير فيه الترك فقوله واخواتها مستثنى منه
ليت ولعل لعدم التخيير فيهما لعدم استواء الجانبين الآن يقال التخيير لا يوجب استواء الجانبين
بل جوازهما ورجحان احدهما لا ينافي التخيير باعتبار اصل الكلام فيكون صورة اختيار
الاتيان كما في ليت واختيار الترك كما في لعل قسما من صورة التخيير فلا بد في قوله **ويختار**
في ليت وعكسها لعل على خروج ليت ولعل من هذا الكلام ويختار لحوق نون الوقاية في
ليت من اخواتها استعمالا اذ لا يلزم اجتماع النونات ولا ثقل التضعيف قال سيبويه لا يحذف
فيه الا لضرورة الشعر نحو قوله كمنية جابر اذ قال ليتي اصادفه واقعد بعد مالي ومن وعن
وقد وقط بمعنى حسب فيختار الاتيان فيهما فيقال مني وعني وقدني وقطني بمعنى كفاني
للمحافظة على السكون اللازم الذي هو الاصل في البناء بخلاف الحركة اللازمة والترك قياسا
على لحوق الساكن الظاهر من ابنك ومن الرجل **وعكسها** اي عكس ليت **لعل** اي يختار فيها تركها
لثقل التضعيف وكثرة الحروف في لعل لكراهة لام ساكنة قبل نون **ويتوسط بين** ظرف
يتوسط **المبتدا والخبر** فان قلت يلزم في المبتدا والخبر بين الحقيقة والمجاز فيقال ذلك
جائز عند المصنف باختلاف الجهة او تحمل الكلام على عموم المجاز فيجوز الكلام عند الكل فيراد بالمبتدا
المسند اليه المقدم وبالخبر المسند به المؤخر بالرتبة او يراد بالمبتداء والخبر الاول من الاسمين

وبالخبر جزء الثاني ونحو ذلك مما يصح ان يقال المبتدأ والخبر على الحقيقة وظرف يتعلق بيتوسط
كما يقال رايت هذا الشاب في شبابه وصباه قبل صيغة المبتدأ والخبر او ظرف يتوسط اي
قبل دخول العوامل اللفظية من نحو كان وان وعلمت واخواتها ومع وقوعها مثاله زيد
هو القائم وبعدها اي بعد العوامل صيغة ضمير مرفوع انما لم يقل ضمير مرفوع لمكان الاختلاف
في كونه ضميرا ولا يمكن الاختلاف في كونه صيغة مرفوع منفصل مطابق افرادا وتثنية و
جمعا وتذكيرا وتانيثا وتكلما وخطابا وغيبة للمبتدأ لكونه عبارة عنه من الواجب المطابقة
بين العائد والمعاد مثال ما بعد العوامل نحو كنت انت الرقيب وانه هو الغفور الرحيم و
علمت هو القائم وما زيد هو الكريم يسمى فصلا الجملة صفة اخرى وهذا عند البصريين والكوفيين
يسمونه عمادا لانه يحفظ ما بعده عن السقوط كعماد البيت وقال الخليل وسيبويه يسمى
فصلا بين ما قبله وما بعده بيان ان ما بعده ليس في الخبر الاول وليس من صفاته متمم
والمتأخرون قالوا يسمى فصلا لانه يفصل اي يفرق بين الخبر والنعت ومال الوجهين واحد
والفرق في العبارة ليفصل صيغته فيهما يلتبسان او حكما ما لا ليس لمكان الحمل على صورة
اللبس واللام علة التوسط لا التسمية لان هذا الغرض لا يحصل بالتسمية بين ظرف يفصل
كونه الضمير العائد الى الخبر وان كان المذكور سابقا كلا الجزئين لتعينه بالقرينة او هو المعين
لصلاحية النعت او لكون ما بعده نعتا وخبرا ثم اتسع فيه فيدخل حيث لا لبس وذكر عند
اختلاف الاعراب وكون المبتدأ ضميرا وغير ذلك بالحمل على صورة اللبس وكان الضمير يفصل
كذلك يفيد ضربا من التاكيد وقوله نعتا حال او خبر وشرطه اي شرط هذا التوسط او شرط

الفصل

الفصل او شرط المذكور من الصفة ان يكون الخبر معرفة او افعل من كذا لان الفصل انما
يحتاج اليه في ذكر المعرفة وافعل من ملحق بالمعرفة لامتناع اللام مثل كان زيد هو افضل
من عمرو وذكر مثال الفعل من بعد دخول العوامل دون المعرفة ودون الخبر قبل العوامل
لاصالتهما واستغنائهما عن المثال لكثرتهما بخلاف الفرعين واجاز المازني في وقوعه
قبل المضارع لمشابهة الاسم وامتناع دخول اللام لقوله تعالى ومكر اولئك هو يبور وفيه
انه هو اضحك وابكى ولا موضع له اي لا محل لضمير الفصل من الاعراب وقوله ظرف مستقر خبر لا
عند الخليل لانه عنده حرف على صيغة الضمير وعند بعضهم لا او يتعلق بقوله لكونه ظرفا
مستقرا او متعلق بمعنى النفي وبعض العرب يجعله اي ضمير الفصل مبتدأ ويجعلون الجملة
خبر المبتدأ الاول وما بعده بالنصب عطف على ثاني مفعولي يجعله وعطفا على اول مفعولي
يجعله خبره فلا ينصب في كنت انت الرقيب وعلمت زيدا هو المنطلق وقوله خبر يحتمل
ان يكون مرفوعا خبرا لما قبله والجملة حالا وبعض العرب يجعله تاكيدا لما قبله ودخول ال
الممنوع دخولها على التاكيد يمنع ذلك وبعضهم يجعله تابعا لما قبله بعده وذلك ليس بمعهود
في كلامهم اصلا على انه ينتقض بكنت انت الرقيب ويتقدم قبل الجملة قبل قوله خبر و
الغرض يحصل بان يقول ويتقدم الجملة الآن يقال هو من باب اسرى بعبده قبل الجملة
او التصريح بلفظ قبل لتاكيد التقدم لان تقدم الضمير على معاده غير ظاهر فبالحري ان يؤكد
ضمير غائب يسمى صفة الضمير ضمير الشان اذا كان مذكرا وقصة اذا كان مؤنثا وهو
يعود الى ما في الذهن من شان وقصة ويختار تانيث الضمير لرجوعه الى القصة اذا كان

في الجملة المفسرة مؤنثا لقصد المطابقة نحو فانها لا تعمى الابصار **يفسر** ذلك الضمير لابهامه
هو ايضا صفة ضمير غايب **بالجملة** انما وضع المظهر موضع المضمر لزيادة التمكن في الذ
لان عود الضمير الشان الى الجملة خلاف ما عليه شان الضمير فكان من مظان التعبير **بعده**
اي الواقعة بعد ذلك الضمير لان القصة والشان لا يكون مفردين والفراء يجوز تفسيره
بالمفرد المأول بالجملة نحو كان قايما الزيدان وقوله بعده مستدرك بقوله ويتقدم قبل الجملة
لكنه ذكره لكان التاكيد لما مر **ويكون** ذلك الضمير **منفصلا ومتصلا** تعميم لضمير الشان
والقصة **مستترا او بارزا** اي غير مستتر **على حسب العوامل** فان كان عامله معنويا بان
كان مبتدأ كان منفصلا وان كان لفظيا يصلح لاستتار الضمير كان مستترا والا بارزا **نحو**
هو اي الشان مثال المنفصل **زيد قايم وكان** اي الشان مثال المتصل المستتر **زيد قايم**
وانه مثال المتصل البارز **زيد قايم** وكذلك نحو انه من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جاذرا
وظبا **وحذفه** اي حذف الضمير الشان حال كونه **منصوبا ضعيف** اي جايز مع الضعف
لعدم الدلايل عليه لاستقلال الخبر كلاما وعدم الرابطة فيه وفيه ان يقوم الدليل عليه وهو نحو
زيد قايم والجواز لكونه على صورة الفضلات **الا مع ان اذا خففت** مستثنى مفرغ اي ضعيف
مع كل عامل الا مع ان اذا خففت واذا ظرف بمعنى المقارنة او بمعنى الاستثناء
الا مقترنا بان وقت تخفيفها اذا استثنى وقت تخفيفها **فانه لازم** اي فان حذفه معها
لازم اما القول بوجوده فليكون ان عاملة اعتبار القوة شبهها بالفعل واما امتناع التلفظ
به فليكون ملغاه صورة عملا بالتخفيف وتغيير الصورة **اسم الاشارة ما وضع لمشار اليه**

فان

فان قيل ان اريد الاشارة الاصطلاحية لزم تعريف الشيء بما يساويه في المعرفة والجهالة
اذ الاشارة في المحدود اصطلاحية وان اريد الاشارة اللغوية لا يتم التعريف لاشتماله
على ضمير الغايب والمعهود وغيرهما قيل المراد الاول والتعريف لفظي اي تعريف لفظ بلفظ
اجلى منه ويقال الاشارة في المحدود لغوية في الاصل صارت هي جزء المحدود والمحدود
اسم الاشارة لا الاشارة والمراد الثاني ويخرج ضمير الغايب ونحوه باعتبار الحيثية لا
فانه وان وضع للاشارة اي شيء بمعنى اللغوي لكن يصدق فيه ذلك كونه كناية عن غائب
متقدم الذكر او المراد اشارة حسية فلا يرد نحو ضمير الغايب ونحوه ويرد عليه ذلكم الله
واجيب بانه على التجوز **وهي** مبتدأ محذوف الخبر اي وهو خمسة والجملة بعده مبينة لها
يحتمل ان يكون خبر المحذوف المعطوف اي وهي **ذا** واخواته وقوله **للمذكر** خبر مبتدأ محذوف
اي وهو للمذكر **ولمثناه** لذا اي وهو خبر ذا والجملة خبر الاول والضمير محذوف اي ذا
قال ابن يعيش يمكن ان يكون ذا كلمة ثلاثية كهو وهي ومن وما فلا يحتاج الى بيان
اصل وغلبة احكام الاسماء المتمكنة تمنعه وقيل اصله ذوو حذفت الواو اعتبارا وقلبت
الاولى الفا ثم لمشابهة الحرف في الاقتصار حذفت التنوين للبناء فصار ذا وفيه
انه يقتضي ان يكون تثنيته ذووان كعصوان وفيه انه لم يقل ذلك فرق بين المتمكن
وغيره وقيل اصله ذي وقيل اسم الاشارة الذال والالف زايدة وقال الاخفش
اصله ذي مع التشديد ولمثناه من حذف الموصوف اي الذي لمثناه وذان وذين
بدلا من ذان وهي صيغة مرتجلة للمثنى المرفوع غير مبنية على الواحد **وذين** وهي مرتجلة

للمثنى المنصوب كاناواياك وفى الالف قيل ذيان وذوان كعصوان ورحيان فالاكثرون
على بنائهما لقيام العلة وهى مشابهتها الحرف فى الاحتياج وقيل معرب لاختلاف الاخر
بالعوامل وبناء على الوضع كاختلاف صيغ الضماير وهكذا القول فى اللذان واللذين وعن
ابى اسحاق الزجاج ان المثنى مطلقا مبنى لتضمنه معنى واو العطف اذ اصل زيدان زيد
وزيد وللمؤنث تا بقلب الذال تاء وذكر لان التا قد يكون للتأنيث كضاربة وتضربين
وتى بالجمع بين البدلين وته وذه بقلبهما هاء وتهى وذهى بالجمع بين البدلين ولمثناه
اى لمثنى المؤنث تان وتين على الخلاف المذكور فى ذان وذين ولجمعها اى المذكر والمؤنث
اولاء عاقلا كان او غيره مدا وقصرا اى سواء كان ممدودا او مقصورا وقد ينون
مكسورا كهؤلاء وان اولاء معرفة لافادة البعد وتنزيله منزلة النكرة واعلم انه اذا كان
مقصورا يكتب باليا ويلحقها اى اسماء الاشارة حرف التنبيه يعنى ها ويتصل بها
اى باسماء الاشارة حرف الخطاب والدليل على حرفيته امتناع وقوع الظاهر موقعه
وفيه ان ضمير افعل كذلك وفيه انه وجد فيه دليل الاسمية وهو الاسناد اليه وهى حروف
الخطاب خمسة والقياس يقتضى ستة لكنه اشترك خطاب الاثنين فبقى خمسة والحرف يذكر
ويؤنث وههنا اعتبر التذكير ولذا انث العدد فيكون خمسة وعشرين بضرب اسماء
الاشارة الخمسة فى حروف الخطابة الخمسة وهى اى تلك الخمسة والعشرون ذاك
وماسواه الى ذاكن فيكون الى اسقاطية فلا يخرج مابعدها وذانك وماسواه الى ذانكن
وكذلك البواقى وهى تاك وتيك الى تاكن وتيكن وكذلك اخواتها واولئك واولئكن والجملة

والجملة

والجملة عطف على جملة وهى ذاك عماراى المص كثرة تخلف هذا الفرق باستعمال ذا
مكان اوجبه وبالعكس لم يتخذ مذهبا واحال الى غيره ويقال ذا للقريب وذلك للبعيد
وذاك للمتوسط والظ ذكره فى الوسط الا انه اخر لتوقف معرفة المتوسط على معرفة
الطرفين وتلك مبتداء وذانك وتانك النون فيهما بدل من اللام عند المبرد وعوض الالف
عند غيره مشددتين حال من ذانك وتانك المحكوم عليهما بالمماثلة فيكونان فاعلين
معنى وفيه ان الحال لا يتقدم على العامل المعنوي ويجوز ان يكون التقدير ان كانتا مشددتين
واولئك مثل ذلك فى افادة البعد وقيل لانه نسبى لا فرق بين تشديد النون وتخفيفها قربا
وبعدا والنحاة فرقوا ذلك عند المبرد واما ثم وهنا وههنا بفتح الهاء وتشديد النون و
هو الاكثر وجاء كسر الهاء ايضا للمكان فللاشارة للمكان خاصة اى اخص خصوصا
والجملة متوكدة واما قولهم قال كذا ومن ثمة قيل كذا فللاشارة الى المكان الاعتباري
بحث الموصول الموصول حيث يفتقر الى الصلة ماشبه الحرف فى الافتقار ما موصولة
او موصوفة لا يتم جزءا اى مبتدأ او خبرا او فاعلا او مفعولا او نحو ذلك من جزء غير الى لا
يتم جزئيته او حال كونه جزءا من التركيب الا بجملة فان قلت ان اريد بها الصلة اللغوية
لا يتم الحد ويلزم اهمال الاشكال فى الحد وان اريد الاصطلاحية فاما ان يؤخذ
الموصول فى تعريفها اولا وعلى الاول يلزم دور وعلى الثانى يلزم ان يسمى بكل جملة خبرية صلة
وليس كذلك قال المص اريد بالصلة اللغوية فيلزم تعريف الشئ بنفسه اذ المراد بالموصول
الاصطلاحي وفيه انه لو لم يرد الصلة الاصطلاحية لا يتم الحد على انه قال بعد ذلك انما قلت

بجملة ولم يقل بجملة جريا على اصطلاحهم فيتناقض كلا قلت لازم انه ليس تعريف الموصول
باعتبار اخذ الصلة فيه من باب تعريف الشيء بما يحتاج الى تعريفه من غير ان يعود الى
المحدود حتى يلزم الدور كما يقال العالم من قام به العلم ثم يقال العلم صفة يتجلى به المذكور
لمن قامت هي به فان قيل الموصول كما لا يتم جزء الا بصلة وعايد كذلك لا يتم فضلة الا بها
فما وجه تخصيص جزئية قيل الجزء اعم من الركن فيتناول الفضلة لانها ايضا جزء الكلام
وان لم يكن ركنا يفوت الكلام بفوته ولو قال ما لا يتم جزءا الا بجملة خبرية وضمير له كان
اخصر واوضح لكنه سلك طريق الاجمال والتفصيل وذلك من باب البلاغة او قصد بيانا
المصطلح عليه لتلك الجملة وذلك **وعايد** احترازا عن نحو حيث فانه لا يتم جزءا الا بجملة بعدها
لكونها لا يحتاج الى العايد وفيه انه اذا اريد بالصلة الاصطلاحية لا يحتاج لاخراجه الى قيد
اخر لان جملتها لا تسمى اصطلاحية ولو اريد بها الجملة كان قوله وعايد احترازا عن الموصو
وصلته اى الموصول **جملة خبرية** معلومة للمخاطب فان قيل الموصول معرفة كيف يبين هي
بالجملة وهي نكرة قيل لا ضير فيه اذ قد يفيد النكرة ما لا يفيد المعرفة **والعايد ضمير له** اي و
عايد الموصول ضمير للمفعول **وصلة الالف واللام** وهما من الذي والتي صارتا بمعناهما
للتخفيف **اسم فاعل او مفعول** بمعنى الفعل لان اللام الموصولة يشبه اللام الحرفية فجعلت
صلتها ما كان جملة معنى مفردا صورة عملا بالحقيقة او الشبه جميعا واعلم ان اعراب
الصلة بالموصول كاعراب ما بعد الا باعراب الا **وهي** اى الموصولات **الذي** للمفرد المذكر **والتي**
للمفرد المؤنث **واللذان** لمثنى المذكر **واللتان** لمثنى المؤنث **بالالف** رفعا **وايا** نصبا

وجرا **والاولى والذين** كلاهما لجمع المذكر **واللاتي واللائي واللواتي** لجمع المؤنث ومن
وما واي نحو ايهم اشد على الرحمن عتيا واية وايتهن احسن من هند وعندي **وذو**
اى المنسوب الى بني طي نحو لئن لم تغير بعض ما قد صنعتم لانتحين للعظم ذو انا عارف
اي الذي انا عارفه قوله فان الماء ماء ابي وجدي وبئري ذو حفرت وذو طويت اي
التي حفرتها **وذا الذي بعد ما التي للاستفهام** نحو ماذا صنعت وقيل مطلقا **والالف**
واللام على ما ذكر من الموصولات فان قيل الالف واللام يوهم كونها موصولين قيل
الجمع بحرف الجمع كالجمع بلفظ الجمع فكانه قال ومجموعهما **والعايد المفعول** اللام في العائد
الذي لا يتم الموصول الى غير الموصول والعايد اليه المتعدد ثم قيده بالمفعول ليخرج
العايد الذي هي مبتدأ وخبره جملة محذوف في صلة اى مطلق وفي صلة غيره عند
طولها نحو وهو الذي في السماء اله وفي الارض اله **يجوز حذفه** مراد المانع كما في
الذي في ضربت الا اياه لكونه محتاجا اليه حيث يحتاج الموصول اليه فيدل على
الحذف وعلى المحذوف ضمير لا ظاهر واعلم ان العايد الى الموصول غير اللام اذا كان
ضمير الفاعل فضلة ولا يكون ضمير سواه يجوز حذفه لدلالة الموصول عليه بخلاف ما اذا
اذا كان ضمير الفاعل اذ الفاعل لا يحذف وبخلاف الضميرين نحو الذي ضربت عنده
غلامه زيد حيث لا يدل الموصول على الحذف لاستغنائه وبخلاف صلة اللام الموصولة
لعدم ظهور الموصولية فيها وبخلاف العائد نحو قوله سمع الله لمن حمده فان الضمير عايد
الى غير الموصول فيكون مستغنى عنه فلا يجوز حذفه منونا فاذا قال سمع الله لمن حمده

الطائية

قاصدا قوله لمن حمده على ماهو شاذ من يقصد اتباع السنة كان هذا غير جايز من
جهة النحو للزوم حذف الضمير المستغنى عنه مرادا فلا يكون مما شابه الفاظ القرآن فينبغى
ان يفسد الصلوة كما جاز فى بعض الروايات واعلم ايضا ان الاصل ان الضمير وان كان
فضلة لا يحذف لان الاضمار وانما وضعت الضماير للاختصار وبعد الحذف يستوي
الظاهر والمضمر فلا حاجة الى ارتكاب ما ينافي الاصل الاضمار والحذف مع حصول الغرض
بحذف الظاهر وهو الاختصار لكنه اذا احتيج الى الضمير من حيث هو ضمير كالعايد الى
الموصول يجوز حذفه لقيام الدليل على تحقق ثاني الاصل **واذا اخبرت بالذي** اذا
اردت ان تخبر عن خبر جملة باستعمال الذي او التي والباء للاستعانة وليست بصلة
الاخبار لان الذي يخبر عنها لا مخبر بها **صدرتها** اى اوقعت كلمة الذي فى صدر
الجملة **وجعلت** عطف على صدرتها **موضع** ظرف مكان بتقدير فى وان لم يكن مبهما
كلفظ المكان **المخبر عنه** الذي قصد الاخبار عنه **ضميرا** مفعول جعلت **لها** اي لكلمة
الذي مفعول ثان **واخرته** اى المخبر عنه حال كونه **خبرا فاذا** الفاء للتفسير او تعليل
اخبرت اى اردت الاخبار **عن زيد** الكاين **من ضربت زيدا** فمن تبعيضية
وصفة **قلت الذي ضربته زيد** بتقدير الذي وجعلت الضمير فى موضعه وتاخير
زيد خبرا **وكذلك** خبر مقدم اي مثل الذي **الالف واللام** مبتدأ **فى الجملة الفعلية** المنفردة
خاصة اى من حصت الالف واللام بالجملة الفعلية خاصة اي حصوصا ليصح **بناء**
اسم الفاعل او المفعول من الفعل **فان تعذر امر منها** اي الامور المذكورة **تعذر الاخبار**

المذكور

المذكور ومن ثمة اى ومن اجل انه اذا تعذر منها تعذر الاخبار المذكور **امتنع الاخبار فى**
الضمير الشان لامتناع تاخيره خبرا لاستلزامه التقدم على الجملة نحو زيد قايم وقد جعل
المخبر عنه ظرفا على الاتساع وانما بدء بالتعريف من الاخبر لا الاول اخذا فالاقرب **او الموصوف**
بدون الصفة بخلاف الذي ضربته زيد العاقل والصفة فقط فلا يجوز من ضرب زيد العاقل
ان يخبر بالذي عن زيد لامتناع وضع الضمير موضع الموصوف لان الضمير لا يوصف
ولا عن العاقل لامتناع وقوع الضمير صفة لانه لا يوصف **والعامل** بدون العامل
نحو عجبت من دق القصار الثوب لامتناع عمل الضمير بخلاف الذي عجبت من دق
القصار الثوب **والحال** نحو جاء فى زيد راكب لامتناع تعريفها **والضمير المستحق لغيرها**
اي الذي هو زيد ضربته فلو قيل فى الاخبار عن الضمير المفعول الذي زيد ضربته هو
لزوم خلو المبتدأ او الموصول عن عايد وكل منهما ممتنع وقوله لغيرها مفعول به المستحق
واللام لتقوية العمل **والاسم المشتمل عليه** اى على الضمير المستحق لغيرها نحو زيد ضرب غلامه
ولو قيل فى الاخبار عن غلامه الذي زيد ضربت غلامه لزم خلو الموصول **او** المبتدأ
عن العايد **ما** مبتدأ **الاسمية** اى المنسوبة الى الاسم نسبة الجزئي الى الكل واحترز به
عن الحرفية **موصولة** نحو اعجبني ما صنعت **واستفهامية** نحو ما تكرمتك يا موسى
وشرطية نحو ما تصنع اصنع **وموصوفة** اما بمفرد نحو بما معجب لك اي بشيء معجب لك
واما بجملة نحو ربما تكره النفوس من الامر له فرجة كحل العقال ويحتمل ان يكون ما فى
البيت كافة ومن تبعيضية ومتعلقة بنكرة والمثال يصلح محتملا **وتامة** اي نكرة غير موصوفة

ولا صفة نحو قوله تعالى ان الله والصدقات فنعما هي اي نعم شيئا **هي بمعنى شيء** منكر عند
ابي علي وبمعنى الشيء معرفا عند سيبويه **وصفة** نحو اكرمته بوجه ما اي وجه وقيل هو حرف
زائد وفائدتها الابهام وتأكيد التنكير تعظيما نحو الامر من ما غلبت او تحقيرا نحو اعطيت
اعطيت ما او تنويعا نحو اضرب ضربا ما **ومن كذلك** اي مثل ما في اوجهها اي يكون موصولة
نحو اكرمت من جاءك وشرطية نحو من يضرب اضرب واستفهامية نحو من غلامك ومن
ضربت وموصوفة اما بمفرد نحو قوله وكفى بنا فضلا على من غيرنا حب النبي محمد ايانا
اي على شخص غيرنا او بجملة نحو رب من جاءك قد اكرمته ويجيء عند الكوفيين حرفا زائدا ايضا
ولا تمسك لهم بقوله ان الزبير سنام المجد قد علمت ذاك العشيرة والاكثرون من عددا
اذ من زائد اي الاكثرون عددا والبصرية جعلوها موصوفة اي الاكثرون انسانا عد
عددا واعلم ان بناء من وما الموصولتين لشبههما الحرف في الافتقار والاستفهاميتين و
الشرطيتين لتضمن الحرف والموصوفتين وما التامة والصفة لمشابهتهما الموصولة لفظا
واي للمذكر **واية** للمؤنث ولفظة اية اريد بها اللفظ فهو علم فينبغي ان يمنع التنوين
الا انه ان يجعل التنوين تنوين المثل كلمة **كمن** في ثبوت ما ثبت فيه من الوجوه الاربعة
دون انتفاء ما نفي عنه فلا يرد مجيئهما صفتين دونه اي يكونا موصولتين نحو اضرب
ايهم وايتهن لقيت واستفهاميتين نحو ايهم اخوك وايتهن اختك وايهم وايتهن لقيت
وشرطيتين نحو اياما تدعوا فله الاسماء الحسنى واية سلكت سلكت وموصوفتين
نحو يا ايها الرجل ويا ايتها المراة ولا يعرف كونهما موصوفتين في غير هذا المقام

واجاز

واجاز الاخفش مررت برجل اي رجل وامراة اية امراة قوله لكن يشير الى عدم الوجه
الاخير لعدمه في من لكنه ثابت بالاتفاق فلعله ادرجه في استفهام لانه اذا قيل
مررت برجل اي رجل فكانه قيل مررت برجل عظيم لا يعرف كميته ويسئل عن شانه
ويقال اي رجل فنقل الى الصفة وجعل بمعنى عظيم فاعرب اعراب الموصوف **وهي**
اي كل واحد من اي واية **معربة** للزوم اضافتها المانعة عن البناء لنزولها منزلة التنوين
المنافي للبناء ولا يرد نحو حيث لانها عهدت مانعة لا رافعة ولا يرد نحو يومئذ ويوم
ينفع لان هذه الاضافة مع انها اضافة الى الجملة والى ذو المضاف الى الجملة داعية
كما انها من حيث قيامها مقام التنوين مانعة فيجوز البناء توفيقا بين الجهتين **وحدها**
مصدر قائم مقام الجملة الحالية اي منفردا انفرادها في الاعراب بالنسبة الى نوع الموصولات
لا مطلقا ولا يشاركها من الموصولات في الاعراب غيرها **الا اذا حذف صدر صلتها**
فيجوز ان يبنى لازدياد شبهه بالحروف لازدياد افتقاره لحذفه عارض جهة
اضافية فعاد مبنيا لان ما هو صفة لاشياء يميل اليه كل شيء بادنى سبب ويبنى على
الضم لجبر النقصان كقبل ويرد على هذا النكر اي اذا كان غيرها مضاف نحو اضرب ايا
افضل فانه لا يسمع الا معربا لا منصوبا ح فالاولى ان يقال اي اذا كانت مضافة
بني على الضم سماعا نحو قوله تعالى ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن عتيا اي
هو اشد وذهب الكوفيون الى انها معربة مبتدا الاستفهامية لا موصولة ومن شيعة
متعلق لننزع ومن للتبعيض والجملة صفة شيعة بتاويل مقول فيهم وجملة ينوص على

التعليق بالاستفهام فيلزم التعليق في غير افعال القلوب فهو من خصايصها كما حذف وحمل
الاخفش على زيادة من في الاثبات كما هو مذهبه وجعل ايهم اشد مستانفة وقال سيبويه
والاعراب الضاح جيد قال الجرى خرجت من خندق الكوفة فلم اسمع احدا الى مكة نقول
اضرب ايهم افضل الا منصوبا وانما لم يستغن باتيها لانه في بيان اعرابهما من بيان الموصولات
لا مطلقا وكما في ماذا صنعت وكذا من ذا اكرمت وجهان احدهما ما الذي افادة
معنى الذي يكون ما موصولا والجملة صفة وجهان او مستانفة وجوابه اي جواب ماذا
صنعت رفع على هذا الوجه اي مرفوع او ذو رفع كجواب من ابوك على انه خبر مبتدأ محذوف
فالتقدير في قوله نعم الاكرام في جواب من قال ما ذا صنعت الذي صنعته الاكرام وجملة
وجوابه رفع معترضة والوجه الاخير اي شيئ يكون ما استفهامية بمعنى شيئ مفعوله
المحل على انها مفعول به لقوله صنعت وجوابه اي جواب ماذا صنعت على هذا الوجه
نصب على المفعولية فاذا قيل الاكرام في جواب ما صنعت كان المعنى صنعت الاكرام
وقرئ قل العفو في جواب ماذا ينفقون على الوجهين وقوله نصب كرفع اسماء الافعال
بنيت لقيامها مقام الامر والماضي والدليل على انها ليست بافعال مخالفة صيغها صيغ
الافعال وتنون بعضها ودخول اللام في بعضها والنقل عن المصدر والظرف والجار
والمجرور في بعضها كرويد ووراءك وعليك وبعضها يشبه ان يكون مصدرا ولم يثبت
استعمالها مصدرا نحو سكان وشتان وهيهات ونزال فانها على زنة يتان وفو
وذهاب فحمل المحتمل على المتعين وجعل الكل منقولا ما كان كان هذه يحتمل الوجوه الاربعة

وهي

وهي ان يكون ناقصة على اصلها او تامة او بمعنى صار او زائدة بمعنى الامر قدم الامر
لان اكثر اسماء الافعال بمعناه او الماضي وضعا فلا يرد نحو الضارب بمعنى الذي ضرب
وفيه انه لما كانت ح بمعنى الامر والماضي وضعا صدق حد الفعل عليه وفيه انها وضعت
اولا اسماء ووضعها بمعنى الافعال وضع اعتباري استعمالي فلم يتناول نحو الضارب
امس لعدم هذا الوضع ولم يخرج عن الاسماء لعدم تحقق ذلك الوضع وهو عدم الاقتران
ويرد عليه اف بمعنى اتضجر واف بمعنى اتوجع واجيب انها اصلها كونها بمعنى تضجرت و
توجعت فان عبر عنه بالمستقبل مجازا فلا يرد نقضا مثل رويد زيدا مثال المتعدي
ونظير ما كان بمعنى الامر وزيدا مفعول رويد وهي مرفوعة المحل على الابتداء لسد الفاعل مسد
الخبر كقائم الزيدان على رأي وفيه ان معنى الفعل يمنع الابتدائية وفيه انا لا نسلم ان
هذا النوع من الابتداء ينافيه معنى الفعل لكونه مسندا به لا مسندا اليه وقيل انها منصوبة
المحل على المصدرية وفيه انه يستدعي تقدير الفعل قبلها فلا يكون ح اسماء الافعال و
الحق انه لا محل لها من الاعراب لصيرورتها بمعنى الفعل واخذها حكمه اي امهله وهيهات
ذاك اي بعد مثال اللازم ونظير ما كان بمعنى الماضي بالمثالين الى تعميم اسماء الافعال
لما كان بمعنى الامر والماضي والى ما كان متعديا او لازما والى ما كان المنقول عنه
فيه مستعملا او لا وفعال اي ما يوزن بفعال الكاين بمعنى الامر الكاين من الثلاثي
ويحتمل ان يكون حالا من ضمير قوله قياس اي قياسي او ذو قياس اي يصح ان تصاغ
من كل ثلاثي كنزال اي مبني مثل نزال بمعنى انزل وفعال اي ما يوزن بفعال مصدرا اي من

ضمير مبني **معرفة كفجار** بمعنى الفجرة صفة اخرى لمصدر اى هو كفجار والجملة معترضة **وصفة** مختصة بالابتداء و لا **مثل** صفة بعد صفة او خبر مبتداء محذوف **يا فساق** **مبني** خبر فعال لمشابهته له اى لمشابهة فعال التي هي مصدر معرفة او صفة لفعال بمعنى الامر قوله له مفعول به للمشابهة واللام لتقوية اللام **عدلا و زنة** تمييزان اى عن مشابهة عدله وزنته لعدم فعال في زنته او حالان اى حال كونه معدولا وصاحب زنة فعال **وعلما** الواو داخلة على قوله مبني في الحجاز وعلما حال من مفهوم قوله مبني في الحجاز معرب في تميم اى اختلف فيه حال كونه علما للاعيان وان تعلق بكل من قوله مبني في الحجاز معرب في تميم لزم توارد العاملين وان تعلق باحدهما لزم خلو الاخر عن التعلق بهذا الحال **للاعيان** اى العين والشخص اذ لام الجنس يبطل معنى الجمع فلا يرد ما قيل ان قطام ليس علما للاعيان واحترز به عن علم المعنى كفجار وقوله للاعيان صفة علما **مؤنثا** منويا وهو صفة علما **كقطام** علم مؤنث **وغلاب** علم مؤنث مبني عطف بالواو السابقة على قوله **مبني** واقعا خبر المبتدا **في** استعمال **اهل الحجاز** لما مر في نجار وفاق **ومعرب في** استعمال اكثر بني **تميم** وقوله مبني ومعرب بمعنى خبر واحد اى مختلف في اعرابه وبنائه **الا** استثناء من قوله وفعال علما للاعيان بمعنى كل ما يوزن بفعال فيكون عاما فاستثنى منه ما خرج من حكمه وهو الاختلاف في بنائه واعرابه بين اهل الحجاز وجميع بني تميم **ما كان في آخره** المستثنى منصوب المحل على الاستثناء من الموجب التام **راء** فانه مبني بالاتفاق **نحو حضار** علم كوكب فانه لم يعرف الاعراب ولعل بنائه على الكسر لثقل الراء التي هي من حروف التكرار وكذا طار



وكرار

ومن الاصوات الجارية على لفظة الانسان اما منقولة الى باب المصادر والزيدت المصدرت ولم تصر اسم فعل او لم تلزم المصدرية وصارت اسم فعل فالاول مثل واها للتعجب وحكم حكم المصادر والثاني مثل حيه وصه وحكم حكم الاسماء الافعال واما غير منقولة بل باقية على ما كانت عليه حين كونها اصواتا ساذجة ولم تصر مصادر والاسماء الافعال وهي على انواع فمنها ما يعرض للانسان عند عروض معنى كخوف المتندم او المتعجب وهي وح لا يقدر ان يحكم عليه بشيء

وكرار ونحو ذلك **الاصوات** لم يقل اسماء الاصوات لان المطلب بيان الاصوات مما يصوت به الانسان للبهيمة كنخ عند اناخة البعير او يشبه به غيره كالتشبيه بصوت الغراب وغيره لا بيان الاسماء الدالة على الاصوات من نحو نخ وصوت الاناخة وغاق صوت الغراب وانما ذكرها في باب الاسماء لاجرائها مجراها واخذها حكمها واختلطت بجريها مجرى ما لا تركيب فيه من الاسماء **كل لفظ حكي به صوت** اى صوت به كصوت بهيمة او طاير او غيرها ويشبه به انسان بصوت غيرها كما يفعله بعض الصيادين عند الصيد لئلا ينفر الصيد وليس المراد به حكاية الصوت في نحو غاق صوت به الغراب لانه اسم للصوت ولاستواء القسمين فيه حيث يقال ايضا نخ ايضا صوت اناخة البعير فيصير القسمان قسما واحدا **او صوت** التصويت الصوت يقال قد صات الشيء يصوت صوتا وكذلك يصوت تصويتا **به** مفعول ما لم يسم فاعله **للبهايم** لزجرها او دعائها او خوفها او غير ذلك وانما لم يذكر ما هو صوت الانسان ابتداء من غير تعلق بالغير كوي صوت المتعجب واوه صوت المتوجع ونحو ذلك لانه لما كان هذان القسمان ملحقين بالاسماء المبنية كان كون ذلك القسم كذلك اولى لكونه صوت الانسان من غير تعلق بغيره او لان المراد لحصر بين او غيرهما فلا يخرج المذكور وانما حذف بقرينة ان هذا القسم اولى الاقسام **فالاول** اى ما حكي به صوت **كغاق** اذا صوت به الانسان تشبيها بالغراب **والثاني** اى ما صوت به البهايم **كنخ** عند اناخة البعير **المركبات** اللام للعهد اى المركبات المذكورة من قبل وستعرف وجه بنائها وفي الجمل تسامح والمراد بالمركب **كل اسم** حاصل

من اجتماع كلمتين اى لفظين وجعلا كلمة واحدة بالامتزاج انما لم يقل اسمين لئلا يخرج نحو
سيبويه لان جزء الاخر صوت لا اسم فيهما انه ان قيل ان الصوت حرف فلم يقل به احد و
ان قيل انه ليس باسم ولا فعل ولا حرف لعدم الوضع فيخرج من كلمتين فلو قال من لفظين لكان
اولى ولئلا يخرج نحو بخت نصر لان ثانى الجزئين فعل لكنه يخرج منه نحو صبق مبق على انهما
من مهملتين ليس صفة كلمتين بينهما اى من بين الكلمتين نسبة لا نسبة اسناد ولا
ولا عمل ولا افادة معنى فيخرج نحو تابط شرا وعبد الله والنجم وبزيد فان تضمن الثانى
حرفا بنيا اى بنى الجزءان الاول للتوسط والثانى للتضمن كخمسة عشر اصله خمسة وعشرة
وحادى عشر وجه بنائه مشكل لعدم التضمن لعدم استقامة المعنى بتقدير حادى وعشر
وفيه ان احد عشر بمعنى احد وعشر بمعنى ثم غير المركب مع بقاء التركيب اى واحد من احد
لبيان حاله بتغيير المصدر الى صيغة اسم الفاعل المقلوب من الواحدة وفى الثانى عشر
الى التاسع عشر بلا قلب فلا يلزم استقامة معنى الواحد والعطف بعد التغيير اذ الا
والبناء باعتبار المنقول عنه والمعنى باعتبار المنقول اليه فبنى للحمل على احد عشر واخوا
اى اخوات حادى عشر الى تاسع الاثنى عشر فانه لا يبنى فيه الجزءان بل بنى الثانى
للتضمن ويعرب الاول لشبهها بالمضاف بسقوط النون والا وان لم يتضمن الثانى
اعرب الجزء الثانى كبعلبك وبنى الجزء الاول على الفتح فى الاصح للتوسط المانع من
الاعراب وعدم الواسطة بين الاعراب والبناء وقيل يعرب الاول ايضا فالثانى
ممنوعا وقيل مظروفا الكنايات اى بعض الكنايات انما لم يعرب الكنايات واكتفى بذكر

الجزئيات

الجزئيات لانها معدودة منحصرة معلومة بالتعين فلا حاجة الى تعريفها وقال البعض
الكنايات الفاظ مبهمة يعبر بها عما وقع فى كلام متكلم مفسرا اما لابهامه على السامع او لنسيانه و
فيه انه يخرج منه كم وكذا وانما بنيت الكنايات للتركيب كذا من كلمتين مبنيتين الكاف
وذا وتضمن كم الاستفهامية حرف الاستفهام وحمل الخبرية على رب او كم الاستفهامية
وحمل كيت وذيت على المحل المكنى عنهما بهما واعلم ان جميع الكنايات ليست بمبنية
كم وكذا الكائنان للعدد صفة كذا او صفة كم وكذا وقد جاء كذا لغير العدد نحو جئت
يوم كذا كناية عن يوم السبت او يوم الاحد او نحوهما وكيت وذيت اصلهما فيه
كية وذية فخففتا للحديث والقصة فكم الفاء للتفسير الاستفهامية اى الدالة
على الاستفهام مميزها اى مميز كم الاستفهامية منصوب على التمييز ومنصوب خبر
المبتدأ الثانى والجملة خبر المبتدأ الاول مفرد حملا على تمييز العدد من احد عشر الى تسعة
وتسعين لانه اوسط او اكثر والخبرية اى مميز الخبرية بحذف المضاف واللام صحيح
الحمل والجملة عطف على الجملة الكبرى اعنى قوله وكم الاستفهامية مميزها منصوب
دون الصغرى الواقعة خبرا لعدم الربط ولا يشكل الاجتماع بين معنى الاخبار
والانشاء فى كم الخبرية لاختلاف الجهة فنحو كم رجل ضربت اخبار بالضرب انشاء للتكثير
فاختلف الجهتان مجرور على الاضافة لحملها على العدد المضاف كثلثة ومائة الا ما
اذا فصل لتعذر الاضافة ولم ينصب على التمييز للفرق بين كم الخبرية والاستفهامية
مفرد مرة كمميز مائة والف ومجموع اخرى كمميز ثلثة الى العشرة وانما كان مميز كم

جرت العدد والكناية عن غير العدد ايضا نحو جئت يوم كذا كناية عن اليوم السبت او غيره وكيت وذيت للحديث

الاستفهامية والخبرية على ذكر لانهما لما حملتا على العدد باعتبار كونهما كنايتين عنه
افتدتا حكم العدد وهو نوعان المضاف والتميز ففرق بينهما حيث اعطي الاستفهامية
حكم العدد المميز فينصب مميزها مفردا والخبرية حكم العدد المضاف فخفض مميزها على الافتتاح
ولما حمل على العدد المضاف وهو نوعان مضاف الى الجمع والى المفرد جرى فيه حكم كليهما
ولم يفرق بينهما بالعكس لان كم الخبرية نقيضها رب فالجر بعدها الىق **ويدخل من** البنائية
فيهما اى في مميز كم الاستفهامية وكم الخبرية **ولهما** اى لكم الاستفهامية والخبرية **صدر
الكلام** لان كم الاستفهامية يتضمن الاستفهام والخبرية نقيضها رب التي هي للانشاء
التعليل **وكلاهما** اى كلا النوعين وهما كم الاستفهامية وكم الخبرية او كل من كم الاستفهامية
والخبرية ولو قال كلتاهما لكان اوفق لتانيث الاستفهامية والخبرية **يقع** حال كون
كلاهما **مرفوعا ومنصوبا ومجرورا فكل** الفاء للتفسير **ما** موصوفة وفي كونها موصولة
نظر اذ كلمة كل في المعرفة لاحاطة الاجزاء فلا يستقيم المعنى اي كل لفظ من كم الاستفهامية
والخبرية **بعده** الضمير عايد الى ما والجملة الظرفية او الاسمية صفة ما **فعل** ناصب
غير صفة فعل **مشتغل عنه** اى معرض عنه **بضميره** او متعلق احترازعن نحو كم رجل ضربت
اذا جعل كم مبتدأ ولا يقدر فعل غير مشتغل عنه كان ضميره عايد الى قوله كل ما بعده
والجملة خبر المبتداء الاول **منصوبا** وجوبا على انه مفعول او خبر للفعل الواقع بعده
معمولا على حسبه اى على العوامل او على حسب ذاته اي ان كان مفعولا كان منصوبا
على ذلك وان كان ظرفا او مصدرا كان منصوبا على ذلك لتوجه الفعل اليه وعمله فيه نحو كم رجلا

لقيت

لقيت وكم يوما غلام اشتريت وكم يوما سرت وكم يوما صمت وكم ضربا ضربت وكم قصدا
قصدت وكم رجلا كان جاءك وكم رجلا كان من حضرني وفيه نظر حيث يخرج عنه
نحو كم رجل ضربته ولا شك في جواز نصبه على شريطة التفسير اللهم الا اذا يراد بقوله منصوبا الوجوب
وبقوله والا فمرفوع الامكان العامل المشتمل على الجواز والوجوب فيدخل نحو كم رجل ضربته فيه
او يقال المراد فعل غير مشتغل عنه لفظا او تقديرا فلا يرد نحو كم رجل ضربته لان التقدير كم
رجل ضربت ضربته اذ الناصب في صورة شريطة التفسير اذا اقتضى المعمول الصدر
يقدر مؤخرا فيصدق عليه انه وقع بعده فعل مشتغل عنه تقديرا **وكل ما** موصوفة
لا موصولة كما مر **قبله حرف جر** نحو بكم درهما اشتريت العبد وبكم رجل مررت و
قوله حرف مبتداء او فاعل الظرف **او مضاف** نحو غلام كم رجلا ضربت وعبد كم رجل اشتريت
مجرور بالاضافة الى صلة بواسطة الحرف الجر اللفظي او التقديري او بذكر الجار والمضاف
لانتقال الصدارة منها الى الجار والمضاف لمكان الجزئية وقوله مجرور خبر المبتداء المتضمن
بمعنى الشرط **والا** اى ان لم يكن بعده فعل ناصب غير مشتغل عنه ولا قبله جار او مضاف
او وان لم يكن كذلك لا لفظا ولا تقديرا فلا يرد نحو كم رجل ضربت **فمرفوع** اى فهو مرفوع
وجوبا او على وجوب مرة وعلى الاولى اخرى وانما كان مرفوعا انه لم يكن بعده فعل غير
مشتغل عنه ولا قبله جار او مضاف كان مجردا عن العوامل اللفظية فيكون مبتدا او خبرا
فان قيل يمكن ان لا يجوز يكون بعده فعل غير مشتغل بل مشتغل عنه بضميره او متعلقه
فلم يكن كم مجرد العوامل بل يكون الناصب مضمرا على شريطة التفسير نحو كم رجلا او كم رجل ضربته

فيكون منصوبا بالامر فوعا فرفوع انه يرفع على الوجوب في نحو كم رجلا وكم رجل غلامك
وعلى الاولوية كما في كم رجلا او رجل ضربته او ضربت غلامه فان الرفع في مثل ذلك اولى **مبتداء**
ان لم يكن كم الاستفهامي او الخبري **ظرفا** مستقرا وليس ما بعده ما يصلح للابتدائية وفيه
تصدق حد المبتداء عليه وذلك في نحو كم رجل او رجال قام او قايم ظ وكذلك في نحو كم رجل و
كم رجلا غلامك لتعينه بالابتداء اصطلاحا على ما عرف في نحو من ابوك عند سيبويه **وخبر**
ان كان كم الاستفهامي والخبري **ظرفا** مستقرا فلا يرد نحو يوما او كم يوم مدة سيرك
فانه ليس بخبر مع كونه ظرفا مثاله نحو كم يوما سيرك وكم يوم سيري وكذلك اي مثل كم في
محل الاعراب في جميع الوجوه او بعضها **اسماء الاستفهام** فانها مثله في جميع الوجوه
واسماء الشرط فانها مثله في بعض الوجوه فنظير ما وقع منهما بعده ناصب لهما نحو من
ضربته وما صنعت ومن تضرب اضرب وما تصنع اصنع ونظير تقدم الجار والمضاف
نحو بمن مررت وغلام من ضربت وبمن تمرر امرر وغلام من يضرب اضربه ونظير الرفع
بالابتداء من ياتيني فهو مكرم وما تقدموا لانفسكم من خير تجدوه عند الله ونظير
الخبر متى سيرك واين قيامك ولا ياتي ذلك في اسماء الشرط حيث لا يقع بعدها الا الفعل
وفي مثل تمييز اي فيما هو تمييز في بعض الوجوه ثلثة اوجه او فيما احتمل الاستفهام والخبر واحتمل
حذف المميز وانما سميته تمييزا باعتبار بعض الوجوه **كم عمة** البيت للفرزدق يهجو جريرا
وكم يحتمل الاستفهامية والخبرية فكم الخبرية تدل على كثرة عماته وخالاته الحالبة عشاره
والاستفهامية تدل على كثرتها بحيث يخرج عددها عن علمه واحتاج الى الاستفهام مع انه

تضمن

تضمن التقدير وحمله على الاقرار ويتضمن ايضا ادعا وضوح الامر بحيث يخفى الخصم
عند الاستفهام عنه والتنكير في عمة للتحقير او التكثير او للتفخيم **لك** ظرف مستقر صفة عمة
وفي ذكر اللام تخصيص الشناعة ببيان اختصاص مثل هذه العمة واقاله **يا جرير** و
الجملة الندائية معترضة متضمنة لايقاظه بسماع ما ذكر والتصريح بتوجه التشنيع اليه
وخالة ذكر العمة والخالة لبيان انه ذليل الطرفين واتمام البيت **فدعاء قد حلبت علي**
عشاري قوله فدعاء اي متوجه الرسغ ذم لها بسوء الخلق او صيرورتها كذلك بكثرة
حلبت عشاره وهو صفة خالة او صفة عمة وخالة بتاويل كل واحد منهما ويجوز فيه
الوجوه الثلثة لموصوفها ويمكن رفعها على انه خبر المبتداء ونصبها على الحالية من ضمير
لك وقوله قد حلبت خبر او صفة او حال وذكر الحلب لبيان انها خادمة المواشي وهي
ابلغ في الذم من انها خادمة الاناسي والاستعلاء يدل على حلبها عشاره مع كراهية
ذلك واستنكاف خادمها والعشار جمع العشراء وهي الناقة التي اتى على حملها عشرة اشهر
وحلب العشار يدل على دوام هذا الفعل مدة طويلة لان العشار يتاذى من الحلب ولا يطيع
الا من الفه واعتادت حلبه فيدل حلبها العشار على استدامة هذا الفعل منهما والفه
العشار بهما **ثلثة** مبتداء مقدم الخبر **اوجه** النصب على ان كم استفهامية والجر على
انها خبرية والرفع على الابتداء وحذف مميز كم وكون ما بعده وقوله قد حلبت خبرا اي
كم حلبت او كم مرة عمة لك يا جرير وخالة فدعاء قد حلبت علي عشاري فيكون ظرفا او مصدرا
لقوله حلبت **وقد يحذف التمييز في مثل كم** درهما **مالك وكم** رجلا او كم امراة **ضربت الظرف**

مبتداء منها ظرف مستقر وقع خبرا ويحتمل ان يكون ماء الموصولة فاعل الظرف او مبتداء مقدم
الخبر والجملة خبر المبتدأ ما قطع عن الاضافة المعنوية المقصودة بحذف المضاف اليه
واذا انسبت الاضافة اعربت مع التنوين نحو ربت بعد كان خبرا عن قبل وانما بنيت
يتضمن معنى حرف الاضافة وشبه الحرف في الاحتياج الى المضاف اليه فان قيل الحاجة
ثابتة على تقدير الذكر قيل نعم لكن الاضافة تمنع البناء واما نحو حيث واذا فبناؤه لكون
بناء المضاف اليه داعيا اليه معارضا لتلك المانع واختير الضم لجبر النقصان كقبل وبعد
وتحت وفوق وامام ووراء وخلف واسفل ودون واول ومن على ولا يقاس عليها ما
سمع يمين وشمال نحو ذلك وسميته هذه غايات لان غاية الكلام كانت ما اضيف
هي اليه فلما حذف صار حدودا بها ينتهي الكلام واجري في حذف المضاف اليه و
البناء على الضم مجراه اي مجرى الظرف المقطوع عن الاضافة لا غير وليس غير وحسب
اي واجرى لفظ غير بعد لا وليس ولفظ حسب مجراه لابهام غير وكثرة الاستعمال في
حسب ومنها اي من الظروف المبنية حيث للمكان وقال الاخفش قد يستعمل للزمان وانما
بنيت حيث للزوم اضافتها الى الجملة ولا يضاف حيث الى شيء الا الى الجملة اسمية
كانت او فعلية في الاكثر استعمالا وقد جاء حيث سهيل طالعا ومنها اي من الظروف
المبنية اذا الكائنة او هي كائنة للمستقبل فهي صفة اذا او خبر لمبتدأ محذوف واذا دخلت
على الماضي لجعله بمعنى المستقبل وقد استعمل في الماضي نحو اذا ساوي بين الصدفين وحتى
اذا بلغ مغرب الشمس وله نظير وفيها في اذا معنى الشرط مبتداء مقدم الخبر ولذلك اي ولكون

اذا في الشرط والجار متعلق بقوله اختير فعل ماضي مجهول عن الاختيار بعدها اي اذا
الفعل اي قبل باولوية الفعل بعدها اذ الشرط يقتضي الفعل لكنه لما كان غير وصفي فيه لم يجب
بل جعل مختارا ونقل عن المبرد اختصاصها بالفعلية وقد يكون اذا للمفاجاة اي لوجود
الشيء مكانك فجاءة وهو مصدر مهموز اللام من باب المفاعلة فيلزم المبتدأ في الاستعمال
غالبا بعدها اي اذا للمفاجاة ومنها اي من الظروف المبنية اذ الكائنة او هي كائنة للماضي
قد يقع بعدها اي اذا الجملتان الفعلية والاسمية ومنها اي من الظروف المبنية اين
واني الكائنتان للمكان استفهاما اي من حيث الاستفهام او حال كونه ذا استفهام او
وقت استفهام وشرطا انما بنيا لتضمن معنى حرف الاستفهام والشرط ومنها
متى الكائنة او هي كائنة للزمان وهو اكثر استعمالا من ايان فيهما اي في الشرط
والاستفهام نحو متى القتال ومتى تخرج اخرج وايان عطف على متى وجاء ايان بالكسر
ايضا في لغة بني سليم للزمان استفهاما عن المستقبل بخلاف متى فانه اعم وبنى لتضمن الا
واجازه بعض المتاخرين قيل اصل ايان اي اوان فحذفت الهمزة مع الياء الاخيرة فبقي
ايوان فادغم بعد القلب وقيل اصله اي آن فخففت بحذف الهمزة وفيه نظر لان الآن
مستعمل بلا لام وفيه ان عدم الاستعمال لا يمنع تقدير الاصل كذلك وقيل زيد في اين تشديد
والف فوزنه وزن فعال وفيه ان اين للمكان وايان للزمان وفيه يحتمل التغيير معنى بعد
التغيير لفظا قوله استفهاما تمييز او حالا وظرف اي ايان للزمان من حيث الاستفهام
او حال كون الزمان ذا استفهام او الاستفهام عن الزمان او وقت استفهام عنه

وايان بمعنى متى الاستفهامية يختص بالامور العظام نحو يسئلونك عن الساعة ايان
مرساها وايان يوم القيمة وايان يوم الدين ومنها كيف الكاينة اوهي كاينة للحال والاستفهام
اي وقت استفهام او من حيث الاستفهام او حال كون الحال ذات استفهام وانما
عد كيف في الظروف لانه بمعنى على اي حال والجار والمجرور والظرف متقاربان وكونه
ظرف مذهب الاخفش وعند سيبويه اسم بدليل ابدال الاسم منها نحو كيف انت اصحيح
ام سقيم والاخفش يقول معناه كيف انت افي حال الصحة او في حال السقم وانما بني لتضمن
حرف الاستفهام ومنها مذ قوم مذ مع كونه فرعا لكونه اخف ومنذ الكاينتان بمعنى
اول المدة وانما بنيا لتضمن معنى حرف الاستفهام مضافة والشبه بالغايات والحمل على منذ
ومنذ الحرفين فيليهما اي يقع بعد مذ ومنذ ويقربهما ويتصل بهما المفرد لا المثنى والجموع
لان اول المدة امر واحد لا يكون شيئين او اشياء نحو ما رايته مذ يوم الجمعة اي اول المدة
عدم رؤيته يوم الجمعة وقيل المثنى بعدهما نحو ما رايته مذ اليومان اللذان صاحبتنا فيهما
المعرفة الواقعة خبرا منهما لان الوقت المجهول لا يكون لابتداء كلام معلوم فلا فايدة
في ذكره فلا بد من التعيين ليفيد والمعرفة هو الاصل في ذكره وقيل النكرة بعدهما نحو ما رايته
يوم لقيتني لحصول التعيين وهو المقصود وبمعنى الجميع اي جميع المدة فيليهما اي يقع
بعدهما المقصود بالعدد اي الزمان الذي قصد مع هو عدد لانه لما قصد بيان جميع
المدة لا بد من ذكر المدة مع عدد يتعلق بجميعها حتى يفيد نحو ما رايته مذ يومان اي جميع
مدة عدم رؤيته يومان وفيه ان المقصود بيان جميع المدة وذا لا يستلزم تضمن العدد

بعضه

بعضه ما رايته مذ يومنا هذا وفيه ان المراد عدد الافراد او عدد الاجزاء اذ الجميع
يستلزم ذلك فلا يرد وقد للتقليل يقع المصدر بعدهما نحو ما فرحت مذ ذهابك
او الفعل نحو فرحت مذ ذهبت او ان مثقلة او مخففة نحو ما فرحت مذ انك ذاهب
فان قيل لم لم يذكر ان المخففة نحو ما فرحت مذ ان ذهبت قيل لعله اعتمد على تصور ان
بالتشديد والتخفيف معا او ادرجها في ذكر الفعل بارادة الفعل مجردا او مع ان المصدرية
وانما لم يذكر الجملة الاسمية للقلة نحو ما فرحت مذ زيد مسافر بمعنى مذ حين زيد مسافر
فيقدر زمان مضاف لصحة الحمل فكان التقدير في ما فرحت مذ ذهابك بمعنى اول مدة عدم
الفرح زمان ذهابك وفي ما فرحت مذ انك ذاهب مذ زمان انك ذاهب وفي ما
فرحت مذ ذهبت مذ زمان ذهبت باضافة الى الجملة نحو يوم ينفخ في الصور وهو
اي كل من مذ ومنذ مبتدأ وصحة وقوعهما مبتداء للتأويل الزمان بالمعرفة المبتدأ وهي اول المدة او جميعها
خبره ما بعده الجملة صفة مبتدأ او مستأنفة خلافا اي بخلاف هذا القول خلافا للزجاج
فانه يعكس بناء على نكارتهما والجواب ما ذكرنا من التأويل بالمعرفة والجملة معترضة
لبيان الخلاف ومنها اي من الظروف المبنية لدى وهو بمعنى عند وهو معرب فلا وجه
لبنائه الا ان يقال بناء لدن وساير اللغات سوى لدى لتضمن معنى من وهو ابتداء
الغاية ولذا يلزمها من لفظا او تقديرا وحمل لدى والتي بمعنى عند بغير معنى الابتداء عليها
وفيه انه يوجب ح لا يبنى عند اظهار من في نحو من لدن لعدم التضمن ح قالوا انها بمعنى
ان عند وحمل لدى التي بمعنى عند عليها طرد الباب وفيه وقيل بني لدى بالحمل على لدى الموضوع

عة

وضع الحروف وكذا سايرلغاته وفيه ان وضع الحروف بنا على البناء وعدم الوقف
ففي بنا البنا عليه دونه وفيه والفرق بين لدي وعندان عند يستعمل في الحاضر والقريب
وفيما هو وحوزك فحفظك وان بعد بخلاف لدي فانه لا يستعمل الا في البعيد ولدن وقد
جاء لدن ولدن ولدن ولدن ولد ولد ولدا اصل اللغات لدن كعضد فاسكن العين
بلا نقل فالتقا ساكنان فحرك الدال فتحا وكسرا وحركت النون كسرا وحذفت او نقل
الضمة فحركت النون كسرا او حذفت النون من اصل اللغات وبعبارة اخرى بحذف
النون بلا اسكان العين او بعد اسكانها بلا نقل او ينقل او يتحرك فتحا وكسرا للساكنين بعد
اسكانها بنقل او تحرك النون كسرا بعد اسكان العين بلا نقل ومنها اي من الظروف المبنية
قط وفيها لغات للماضي المنفي اي للزمان الماضي المنفي وقوع شيء فيه عموما فمعنى ما رايته
قط ما رايته في جميع الازمنة الماضية او للامر الماضي المنفي اي عامله ماض منفي نحو
ما رايت قط فان كان الماضي صفة الزمان فاسناد المنفي اليه مجاز عقلي من باب الاسناد
الى الظرف اي الزمان الماضي نفي شيء فيه وان كان صفة صفة العامل فالاسناد ظ وكذا
الكلام في المستقبل المنفي واما قول هل رايت الذئب قط فهو ماض منفي معنى وقد يستعمل
في الاثبات نحو كنت اراه قط اي دايما ومنها عوض الكاينة او هو كاين للمستقبل اي للزمان مان
المستقبل او اللام المستقبل اي عامله يكون امرا مستقبلا المنفي عموما نحو لا اراه عوض اي
في جميع الازمنة المستقبلة ولو قال قط وعوض للماضي والمستقبل المنفيين على وجه اللف
والنشر لكان احسن لتضمنه احد الوجوه المذكورة وسلامته عن التكرار لكنه تحرز عن توهم الجمع في كليهما

والظرف

١٠٢

والظروف المضافة الى الجملة الفعلية والخبرية نحو يوم ينفخ في الصور ويوم ينفع الصادقين
واذ نحو يومئذ وحينئذ يجوز بناؤها اي تلك الظروف على الفتح اذ الجملة مبنية من حيث هي حتى ذهب
البعض الى انها من مبنيات الاصل لكن اكتسابها الاعراب لقيامها مقام المفرد اخرج عن كونه
مبني الاصل اذ مبني الاصل كالحرف الماضي والامر لا يكون لها اعراب لا لفظا ولا تقديرا
ولا محلا و نحو مررت برجل ضرب مجرور المحل فيه الجملة لا مجرد الماضي فضرب الجملة عن كونها
مبنية الاصل ولم تخرج عن شبهها بمبني الاصل فاقتضى مناسبتها بالاضافة اليها ولو بواسطة
كما في اذ المضافة الى الجملة جواز البناء واختيار الفتح للخفة فان قيل الاضافة تمنع البناء فكيف
يدعو اليه قيل تمنع من حيث انها نائبة عن التنوين المنافي له ويدعو من حيث اضافته
الى المبني فجواز البناء توفيقا بين جهتي كونها مانعة وداعية وكذلك اي كالمذكور من الظروف
مثل وغير مقرونتان مع ما وان وان نحو مثل ما انكم تنطقون ونحو لم يمنع من الجلوس
غير انك قايم ونحو شعر ولم يمنع الشرب منها غير ان نطقت حمامة في غصون ذات او
قال بني غير لاضافته الى ان نطقت وكذا مثل للاضافة الى الجملة صورة وتشبيها بالظروف
في الابهام ولهذا ذكرهما في بحث الظروف واعلم انه شرع في تقسيم اخر للاسم باعتبار وضعه
لمعين او غير معين بعد ما قسمه الى المعرب والمبني فقال المعرفة ما وضع بوضع جزئي
كالاعلام والمضمرات والمبهمات او بوضع كلي قاعدة كالمعرب باللام والاضافة والنداء
لشيء ملتبس بعينه اي شيء معين واحترز به عن النكرة والتعيين باعتبار وقوعه على شيء
معين في التركيب فيدخل المضمرات والمبهمات مع كونها كليات الوضع كونها جزئية الاستعمال لـ

فلا يرد نحو دخل السوق فانه معرفة وليس بمعين لتعيين الحقيقة المرادة به وان كان المدخول غير
معين ويمكن ان يقال انه في حكم النكرة فليكن خارجا فيه ولا يرد نحو جاءني رجل لان
وضع امثاله لغير معين وان تحقق تعين الموضوع له قد يكون فردا معينا كزيد والرجل معهودا
وانت وانا وهو او جنسا معينا كاسامة والاسد المحلى بلام الجنس او جماعة معينة من
كل افراد جنس او بعضها كالمعرف بلام الاستغراق والجمع المعهود فاعرف وهي اي المعارف
وهي ستة بالاستقراء وفي ذكر السادسة وهي المعرفة بالنداء نظرا لرجوعها الى المعرف
باللام وذكرها على حسب ترتيبها في مراتب التعريف واشار بالترتيب في الذكر الى الترتيب
في المرتبة المضمرات والاعلام كزيد وعمرو والمبهمات اي الموصولات واسماء الاشارة كالذي
وهذا وما عرف باللام العهدية او الجنسية والاستغراقية نحو الرجل والغلام والميم في ليس
من امبر امصيام في امسفر بدل من اللام فلا بعد ما دخلته هي قسما اخر من المعارف
ولم يقل ما دخله اللام لئلا يدخل ما دخله اللام الزايدة لتحسين النظم وفي ذكر اللام فقط اختيار
مذهب سيبويه واما على مذهب الخليل فحرف التعريف اللام مع الالف وبالنداء نحو يا
رجل لقصد التعيين بخلاف يا رجلا لغير معين فانه نكرة وانما يذكره المتقدمون لرجوعه الى
ذي اللام ان اصل يا رجل يا ايها الرجل والمضاف الى احدها اي احد الاربعة المذكورة معنى
مفعول مطلق بحذف مضاف اي اضافة معنى اي اضافة مفيدة معنى او اضافة معنوية
او مفعول فيه بحذف مضافين لقوله والمضاف اي وقت افادة معنى او مفعول له
بحذف مضاف اي افادة معنى اي الذي اضيف الى احدها لاجل افادة معنى واحترز به عن المضاف

الى احد المعارف الاربع المذكورة اضافة لفظية فانها لا تفيد تعريفا ولما كان المضمرات و
المبهمات تعينا تعريفها قبل وما عرف باللام مستغن عن التحديد لا جرم خص العلم بذكر التعريف
فقال العلم ما وضع لشيء عينا او معنى انسانا او غيره مما يتخذ ويولف ولا بعينه اي ملتبس بعينه
احتراز عن النكرة غير حال متناول غيره فردا او جنسا في شيء من التركيب فلا يرد عدم تنا
المضمر والمبهم غير المعين المراد بهما في تركيب واحد وكذا المعرف باللام والمضاف لتناولهما
فردا اخر في تركيب اخر والمراد لا يجوز استعماله في غيره بخلاف مثل انت فانه يجوز استعماله
في غيره وانما لم يقل غير متناول ما اشبهه لئلا يخرج لفظة الله لانه لا شبه بشيء حتى يحكم عليه
بانه لا يتناول ما اشبهه وفيه ان السوالب لا يشترط فيها وجود الموضوع فلا يشترط النفي
تناول ما اشبهه وجوده وفيه ان نفي التناول وان كان سلبا لكن الصلة وهي قوله اشبهه
موجبة فيوجب وجود ما يشبهه وذلك غلط وفيه ان الموصول مع الصلة تصور لا تصديق
وتصور ثبوت الشيء لا يوجب ثبوته في الواقع فيمكن تعلقه بالنفي مع كون الصلة
موجبة ونفي تناوله ما اشبهه اما بنفي التناول مع وجود ما اشبهه او مع عدمه وعدمه
اما بعدم الذات والصفة او بعدم الصفة فاعرف بوضع واحد وانما قال بوضع واحد لئلا
يخرج العلم المشترك لانه وضع لشيء بعينه ويتناول غيره ايضا لكنه باوضاع كثيرة لا بوضع
واحد فيصدق عليه انه غير متناول غيره بوضع واحد ولا يرد اسامة لوضعها لحقيقة
غير متناول غيرها وان كان ما صدق عليه من الافراد غير معين وفيه ان الرجل والذكر
كذلك وفيه واعرفها اي المعارف المضمر المتكلم ثم المخاطب النكرة ما وضع لشيء من غير

ان ينظر فيه الوضع لمعين بوضع كلي او جزئي لابعينه منقولا او مرتجلا مفردا او مركبا اسما
اولقبا او كنية موضوعا لعين او معنى حدثا او وقتا او لفظا يوزن به او مرادا به لفظا او
محض عدد واحترز به عن المعرفة واما نحو ادخل السوق فمعرفة وان وقع على فرد غير معين
لان وضعه باعتبار وضع اللام للجنس للماهية المعينة ووقوعه على غير معين لعارض وكذا
وقوع اسامة على فرد غير معين لايوجب النكارة لعدم الوضع ولايرد نحو وجه لكم
رأس لكل لان ذلك وضع لشئ لابعينه وان وقع على معين باعتبار عارض **اسماء**
العدد لما ذكر النكرة عقبها بذكر اسماء العدد التي تلازم اكثرها التمييز بالنكرة ولو اخره
عن المذكر والمؤنث لكان اولى لتعلقها بحث التذكير والتأنيث ايضا كانه اشار الي
تقسيم اخر للاسم باعتبار دلالته على الكمية وعدمها فالاسماء على نوعين اسم عدد و
غيره واقتصر على اسماء العدد واشار اليه ان كل ما سواها من القسم الاخر **ما وضع** خرج بهذا
القيد ما لم يوضع لكمية نحو رجل فانه وان فهم منه الكمية باعتبار سياق الاثنات لكنه لا باعتبار الوضع
وكذا نحو رجلان لانه لم يصدق فيه هذا القيد بل الكمية مع الذات وهذا الجواب يتأتى
في رجل ايضا **لكمية احاد الاشياء** اي لبيان كمية افراد الاشياء وكمية الشئ عدده المعين
وفيه والياء للنسبة اي المنسوبة الى كم اي الصفة التي يستفهم عنها بكم وهي العدد الخاص
قوله احاد جمع احد ولايرد واحد واثنان لدلالتها على الاحاد بالدفعات وان يدل لا دفعة
لان المراد ما وضع للصفة الدالة على مقدار الشئ ولو قال ما وضع للكمية لكان اولى وفيه
انه دخل في التعريف الخط والسطح والجسم التعليمي فقوله احاد الاشياء احتراز عنها وعما وضع

لكمية المسافة كالفرسخ والميل واما ثلث جماعات او ثلثة جموع فيدل على احاد الجماعات والجموع
فلا يرد نقضا وفي الفوائد بانه احتراز عن الزراع نظر لانه وضع لما وضع للكمية وهي الخشبة
المقدرة ولم يوضع للكمية فيخرج بقوله ما وضع لكمية ولا يحتاج خروجه الى قوله احاد وفيه
انه وان لم يوضع لكمية ما يذرع لكنه لا يخفى الكمية الخشبة لوضعه لخشبة متصفة بكمية معينة
اصولها اثنتا عشرة كلمة الجملة مستأنفة كانه لما ذكر تعريف اسماء العدد وحرك السامع
ان يسأل ما هي فقال اصولها كذا وانما اتى بالجواب بقوله اصولها كذا وان كان الجواب المطابق
للفظ بيان اسماء العدد فقط من غير بيان اصالة بعضها وفرعية الاخر تنبيها على ان اللائق
بالسؤال ان يسأل بالاصل منها فكانه يلقي المخاطب لغير ما يطلب تنبيها على ان الاولى بالسؤال
غير هذا **واحد** بدل بعض من اثنتي عشرة وفيه وفيه او خبر مبتدأ محذوف **الى عشرة**
ليلا للاسقاط اذ المعنى واحد وغيره الى العشرة ولم يقل بذلك لخرج عشرة عملا بالغاية
ومائة عطف على واحد **تقول** انت في الاعداد مفرده ومركبة ومعطوفة على وجه التعداد
واحد **اثنان واحدة اثنتان او ثنتان** على الاصل بتذكير المؤنث المذكر وتأنيث للمؤنث
ثلثة الى عشرة اي تقول بالحاق التاء في المذكر بتأويل الجماعة وفيه انه كما يجوز التأويل با
لجماعة يجوز التأويل بالجمع ايضا وقوله الى عشرة متعلق بمنتهيا او المراد وما زاد عليها الى عشرة
فالى للاسقاط وثلث للمؤنث بترك التاء فيه للفرق بين المذكر وبينه **الى عشر** والتقدير
فيه كما في المتقدم **احد عشر اثنا عشر احدى عشرة اثنتا عشرة ثنتا عشرة** شروع في العدد المركب
اي يذكر الجزان بترك التاء في المذكر ويؤنثان بالتاء في المؤنث على الاصل **ثلثة عشر**

اصولها اي اصول اسماء العدد لانه يتفرع منها اما بالحاق التاء التأنيث كواحدة واثنتان او ما سواها كثلث الى تسع او بالتثنية كمائتين والفين او بالجمع كثلثة وعشرين او بالتركيب الاضافي كثلث او العطف كاحد وعشرين

ضع

كمية

مفتوحة بلا خلاف واما في المذكر فالشين وهذا الخلاف في المؤنث
عصام الدين

وما زاد عليها الى تسعة عشر ثلث عشرة وما زاد عليها الى تسع عشرة يعني يسقط التاء
من العشرة ويثبت في المذكر ويعكس ذلك في المؤنث برجوع العشرة بعد التركيب
الى الاصل دون النيف تعليلا بخلاف الاصل وتميم مبتدأ تكسر الشين خبره اي شين
عشرة في المؤنث ظرف تكسر تحرزا عن توالي اربع فتحات في احدى عشرة وثنتا عشرة
او خمس فتحات واما الحجاز فتسكنها تحرزا عن توالي اربع متحركات مع ثقل التركيب والجملة
معترضة عشرون واخواتها وهي ثلثون واربعون الى تسعين فيهما اي في المذكر
والمؤنث وضعا قوله عشرون مقول تقول على التعداد والرفع على الحكاية واخواتها منصوبة
بكسر التاء عطف عليه وفيهما ظرف تقول وان رفع اخواتها فهو مبتدأ محذوف الخبر اي اخواتها
مثلها والجملة معترضة وان جعل عشرون مبتدأ واخواتها عطف عليه وفيهما خبر لانقطع
سلسلة التعداد فيشكل قوله احد وعشرون الخ احد وعشرون اي تقول احد بتركيب
وعشرون التأنيث في المذكر اذا اذا وعلى عشرين فاحد مقول والرفع على الحكاية احدى
في المؤنث وعشرون ثم تقول بالعطف بلفظ ما تقدم عطف على قوله تقول اي تقول كذا وكذا
ثم تقول بعطف عشرين واخواتها على النيف ملتبسا بلفظ عدد تقدم ذكره من ثلثة مع
التاء في المذكر وثلث بدونها في المؤنث فتقول ثلثة وعشرون الى تسعة وعشرين
رجلا وثلث وعشرين الى تسع وعشرين امرأة وكذا في ساير العقود فقوله بلفظ ما تقدم
حال عن المعطوف عليه او صفة العطف اذ التصادق المعطوف عليه يوجب التصادق في
العطف الى تسعة وتسعين وتسع وتسعين ومتعلق الى المتعلق الى المقدم مائة

والف

قلت عشرون ليس بكلمة فكيف يصح ان يكون مقول القول
قلت اذا كان المراد من الكلمة لفظها يصح وقوعها
مقول القول وان كانت مفردة
ملا عصام الدين

والف من مقولات تقول على وجه التعداد مائتان والفان فيهما ظرف تقول اي تقول كذا
وكذا في المذكر والمؤنث وضعا ثم بالعطف على ما تقدم اي ثم تقول ملتبسا بعطف النيف
وعلى المائة والالف وتثنيتهما وجمعها او بالعكس واقعا على وجه تقدم من التذكير في المؤنث
والتأنيث والافراد والاضافة والتركيب والعطف كما عرفت تقول مائة وواحد او واحدة
ومائة واثنان واثنتان ومائة وثلثة رجال وثلث نسوة ومائة واحد عشر رجلا واحدى عشرة
ومائة وثلثة عشر رجلا وثلث عشرة امرأة الى مائة وعشرون رجلا وامرأة ومائة و
واحد وعشرون رجلا وواحدة وعشرون امرأة ومائة وثلثة وعشرون رجلا وثلث
وعشرون امرأة الى مائة وتسعة وتسعين رجلا وتسع وتسعين امرأة ثم تقول مائتان
وثلث مائة وكذا الى تسعمائة وكذا والف وكذا والفان وكذا ثلثة الاف وكذا الى عشرة الاف
وكذا واحد عشر الفا وكذا واحد تسعة وتسعون الفا وكذا ومائة الف وكذا على ما ذكرنا من
وعلى ذلك فقس وزد ويجوز ان يعكس العطف في الكل وفي ثماني عشرة فتح الياء لمناسبة صدر الاعداد
المركبة على الفتح كثلثة عشر وفتح الياء مبتداء مقدم الخبر وجاز اسكانها اي الياء تخفيفا
وحذفها اي الياء قولا بكمال التخفيف بفتح النون جعلا له بعد الحذف على صورة اخواته
من انفتاح الصدر شاذ ويجوز حذفها افرادا وجعل النون معتقب الاعراب نحو قوله
ثمانيا اربع حسان واربع فثغرها ثمان وتمييز الثلثة وما زاد عليها الى العشرة مخفوض
بالاضافة لئلا يكون المميز الذي هو موصوف معقود معنى بالنصب على الصورة الفضلات
واما النصب فيما زاد على العشرة لضرورة امتناع الاضافة كما ستعرف وقد جاء ثلثة اثوابا في الشعر

على الشذوذ **مجموع** الجمع كان مكسرا او بالالف والتاء ان تعين ولم يوجد غيره وقد جاء
سبع سنبلات مع وجود سنابل ولم يجئ الاضافة الى الجمع بالواو والنون اصلا واما اذا
وجد جمع كثرة وقلة فقد غلبت الاضافة الى جمع القلة لان الثلثة الى العشرة عدد القلة
وقد جاء ثلثة قروء مع وجود اقراء وليس بقياس وقال المبرد قياس والسر في الاستعمال جمع
الكثرة ههنا مع وجود جمع القلة وهو الاقراء التنبيه على ان الثلثة في التربص في حق النساء
ولغاية شوقهن الى الازواج كثيرة وانما يقع مجموعا لكون الثلث فما فوقها جماعة وهو الذي
يفسر بالجماعة واما افراد مميز ما فوق العشرة فلما سنعرف **لفظا** كثلثة رجال **او معنى** كتسعة
رهط وثلثة ذود وخمسة نفر **الا** هي مستثنى مفرغ اى مخفوض مجموع في كل المواضع **في**
ثلثمائة وما زاد على ذلك الى تسعمائة فان مميز الثلث الى التسع في ثلثمائة **الى تسعمائة**
وهو لفظ المائة مخفوض مفرد ولم يستعمل عشرة مائة استغناء بالالف وانما فعلوا ذلك
لكراهتهم ان يرجعوا بعد التزام الفرد في احد عشر الى تسعة وتسعين قهقري الى الجمع الذي
طال عهده في ثلثة الى عشرة وانما رجعوا الى الخفض تحرزا عن اهدار الثلثة الى التسعة
من كل وجه **وكان قياسها** اى المائة المضافة اليها ثلثة الى تسع كبنات **مآت او مئين**
كسنين وبعضهم بضم الميم قال الاخفش لو ضمت ميم مئات كمئين جاز لكن ترك هذا
القياس واستحسن الحمل على ما يليه من تسعة وتسعين رجلا في لزوم افراد التمييز فان
قيل اضافة العدد الى الجمع بالواو والنون غير جائز فلا يجوز ثلثة مسلمين ولا ثلثة
سنين فكيف يقال والقياس مئين قيل قياسا سماه قياسا من حيث هو جمع بقطع النظر

عن كونه

عن كونه جمعا بالواو والنون وفيه وفي مميز احد عشر وما زاد عليه الى تسعة وتسعين
منصوب خبر مفرد صفة او خبر بعد خبر اما النصب فلامتناع الاضافة اما في احد عشر
الى تسعة عشر فلامتناع التركيب ثلثة اشياء مع الامتزاج المعنوي لمكان الاضافة
الى المفسر واما في عشرين وما زاد عليها الى تسعة وتسعين فلامتناع كل من حذف
النون وابقائها بناء على اصالتها وشبهها بنون الجمع واما الافراد فلكونه الاصل
حصول غرض التفسير فلا يسوغ العدول عنه من غير حاجة **ومميز** مبتداء **مائة مضاف**
اليه والف وتثنيتهما اي تثنية المائة والالف وهي مائتان والفان **وجمعه** اي جمع الالف
وهو الالاف والالوف وانما لم يقل وجمعهما لان جمع المائة ليس بمستعمل حيث يقال
ثلثمائة الى تسعمائة ويقال مئون او مآت **مخفوض** خبر **مفرد** صفة او خبر
بعد خبر واما الخفض فعلى الاضافة واما الافراد فلاصالة الافراد وحصول الغرض او
يقال لما شابه المائة والالف الثلثة الى العشرة في اللفظ حيث انهما من اصول العدد
مثلها ولا تركيب فيهما ولا زيادة ولا عطف واشبها احد عشر الى تسعة وتسعين
في الكثرة مع انهما يقربان بهذا القسم اعطي مميزهما احد حكمي مميز الثلثة الى العشرة و
هو الخفض واحد حكمي احد عشر الى تسعة وتسعين وهو الافراد توفيقا بين الاعتبا رين
ولم يعكس اذ التمييز اصل ان لا يجمع **وان كان المعدود مؤنثا واللفظ مذكرا** نحو عندي
ثلثة اشخص من النساء او ثلثة اشخص منهن وقوله واللفظ عطف على خبر كان
من قبيل العطف على معمولي عاملين واحد بحرف واحد **او بالعكس** اي او كان الامر بعكس

ما ذكرنا بان كان المعدود مذكرا او اللفظ مؤنثا نحو عندي ثلثة نفوس من الرجال او ثلث
نفوس منهم فوجهان اي ففي المعدود وجهان العمل بالاعتبارين التأنيث والتذكير وحق
هذا الحكم ان يذكر عند بيان التذكير والتأنيث لا بعد بيان المائة والالف لعدم افتراقها
تذكيرا وتأنيثا ولا تميز واحد واثنان اي لا يذكر لواحد واثنين تميز ولا يرد اله واحد ولا تتخذوا
الهين اثنين لان ذكر العدد بعد ذكر المعدود الدال على ذلك العدد تاكيد وتوضيح وعكس
ذلك لا يجوز اذ التاكيد لا يجوز ان يكون ازيد من المقصود وفيه نظر لانه اتي في كلامهم
التاكيد ازيد من المقصود نحو جائني القوم كلهم اجمعون استغناء مفعول له لنفي الفعل
بحذف مضاف لا للفعل المنفي اي ترك تميز واحد واثنين مخافة لزوم استغناء والا يتوجه
النفي الى القيد فيفسد المعنى بلفظ تميزه عنهما اي تميز كل منهما على تقدير ذكر التميز
معهما عن كل منهما على التقدير والجاران متعلقان باستغناء فان قيل الاستغناء عن
شيء لا يمنع ذكره على وجه تاكيد او تشويق او نحوهما كما في اله واحد ونعم رجلا قيل مثل رجل
ورجلان لافادته اى لافادة مثل رجل ورجلان النص المقصود والتصريح
بالعدد من الفرد في تميز واحد والاثنين في مميز اثنين فلا حاجة الى العدد لحصول
المقصود به بلفظ التميز فلو ذكر معه لكان ضايعا وفيه بل يمنع ايقاعه مميزا لا ان يكون
التميز مغنيا عن التميز خلاف ما عليه باب التميز بل باب التميز على افادة الشيئين
معا وعدم استغناء كل عن الاخر كما عرف في عندي منوان سمنا وقفيزان برا وعشرون
درهما وملؤه عسلا واما نعم رجلا وربه رجلا فعلى خلاف الاصل والشذوذ فلا يتوهم

بهما

بهما النقص فقوله بالعدد متعلق النص اى التصريح بالعدد المقصود وهو التصريح
بالواحدة او ضم واحد الى واحد او متعلق المقصود اى لافادتهما التصريح الذي قصد بالعدد
من بيان الكمية وتقول انت في المفرد اى الواحد من المتعدد اي في استعمال العدد في
احد المعدودات فقوله من ظرف مستقر واقع صفة المفرد اي الواحد الكاين من المتعدد
او صلة الافراد اى الذي فرد من المتعدد باعتبار تصييره اي قولا ملتبسا باعتبار
تصيير ذلك المفرد عدد الانقص من عدده ازيد عليه بواحد او يكون المعنى بسبب اعتبار
تصييره فقوله تصييره من اضافة المصدر الى الفاعل وكلا المفعولين محذوف الثاني
اى تقول في المفرد المذكر الثاني اى المفرد التصيير للواحد اثنين والثانية في المؤنث
وما زاد عليها منتهيا الى العاشر اي عاشر التسعة وعاشر التسع في المذكر والعاشرة
في المؤنث لا غير اي لا تقول غير ذلك فغير مبني على الضم لان ما قبل الثاني والثانية
وهو الاول والاولى واما بعد العاشر والعاشرة وهو احد عشر فصاعدا ليس لهما فعل
بمعنى التصيير حتى يشتق منه اسم فاعل بمعناه وما روي من نحو كان القوم عشرين فعشرتهم
اى صيرتهم ثلثين وكانوا ثلثين فربعتهم اي صيرتهم اربعين وانا ثالث ثلثة عشر
واربع ثلثة عشر بمعنى مصيرهم ثلثة عشر واربعة عشر فلو سلم صحته لكان محمولا على ثلثة
عقدهم وربعت عقودهم وثالث نيف اثني عشر واربع نيف ثلثة عشر اي مصيره
ثلثة ومصيره اربعة فلا يرد ذلك الاشكال وتقول في المفرد من المتعدد باعتبار
حال ومرتبته في التعداد الاول في المذكر وزنه افعل وقيل فوعل والاولى يؤيد الاول

في نحو انبت اذ لا يؤيد **والثاني** في المذكر وما زاد عليها من المفردات **العاشر** في المذكر
والعاشرة في المؤنث وتقول باعتبار حاله فيما زاد على العشرة من المركبات **الحادي**
عشر في المذكر فهو عطف على الاول لا على العاشر والا يلزم تعدد الغاية **الحادية عشرة**
للمؤنث بتانيث الجزئين ليكون مخالفا للمذكر من كل الوجوه **والثاني عشر والثانية عشرة**
وما زاد عليها **الى التاسع عشر** في المذكر **والتاسعة عشرة** في المؤنث اشار بترك ما ذكره في
صورة التصيير من قوله لا غير الى انها غاية المركب بيان الحال فان بيان الحال شايع
فيما فوق ذلك ايضا وانما ذكر بيان الحال في العدد المركب دون العقود والمائة والالف
لعدم التغيير فيها و دون ما زاد على العشرين والمائة والالف لان تغييره بحسب تغيير
المفرد بخلاف تغيير المركب فانه يباين بتغيير المفرد اذ تغييره في الاوائل الى الاول وتغيير المركب
الحادي دون الاول فتقول الرجل العشرون والمرأة العشرون وكذا الحادي والعشرون
والحادية والعشرون الى التاسع والتسعين و الرجل المائة او الالف والمرأة المائة
او الالف والحادي والمائة او الالف والحادية والمائة والالف فصاعدا الى ما لا
يتناهى ومن ثم متعلق بقيل اشارة الى ما سبق من نحو اي و لاجل انه يجري في الواحد
من المتعدد والاعتباران او لاجل اختلاف الاعتبارين او تحققهما **قيل في** الاعتبار
الاول وهو اعتبار التصيير او في المفرد من المتعدد المقول باعتبار التصيير **ثالث**
اثنين بالاضافة الى الانقص بدرجة **اي مصيرهما** اي مصير الاثنين ثلثة من ثلثتهما
اي صيرت الاثنين ثلثة من الثلثة وهو التصيير الاثنين ثلثة **وفي** الاعتبار **الثاني**

وبهو

وهو اعتبار بيان الحال والمفرد من المتعدد المقول باعتبار حاله **ثالث ثلثة**
بالاضافة الى عدد يساوي عدده **اي احدها** اي احد الثلثة المتأخر بدرجتين و
يجوز ان يضاف الى عدد فوقه فيقال ثالث اربعة او خمسة فصاعدا او تقول في
اضافة ما زاد على العشرة مما صيغ لبيان الحال **حادي عشر احد عشر** اي واحد من
احد عشر متأخرة بعشر درجات واقعا **على** الاعتبار **الثاني** وهو اعتبار بيان
الحال **خاصة** حال من الاعتبار الثاني والتاء للمبالغة او مصدر لفعل محذوف اي
خص الاعتبار الثاني بذلك خصوصا والجملة حال او معترضة **وان شئت** بشرط
قلت جزاء اي ان شئت قلت تقول بهذا المعنى بعبارة اخرى **حادي عشر**
بحذف جزء الاخر عن الاول تخفيفا واستغناء عنه بذكره و هكذا تقول **الى تاسع**
تسعة عشر فتعرب الجزء الثاني بعدم موجب البناء وهو التركيب وبني الجزءان الباقيان
لوجود موجب البناء فقوله فتعرب عطف على الجزاء او استيناف معنى فانت
تعرب الاول على نحو قوله الم تسئل الربع القواء فينطق اي فهو ينطق **المذكر والمؤنث**
لما وقع ذكر التذكير والتانيث في باب العدد جر الى ذكر هذا التقسيم او شروع
في تقسيم اخر للاسم باعتبار التذكير والتانيث وانما قدم المذكر لاصالته **المؤنث**
قدم المؤنث في البيان رو ما للاختصار ببيانه وتعميما للتذكير في كل ما يخالف كتقديم
الاعراب التقديري و تعميم اللفظي في كل ما عداه ويمكن ان يقال قدمت اخذا في البيان
من التقريب او ترجيحا للوجودي على العدمي **ما** موصولة او موصوفة **فيه** صلة

اوصفة علامة فاعل الظرف **التانيث** تا او الف مقصورة او ممدودة او يا **لفظا** اي
ملفوظا حقيقة كامراة وناقة وغلة وطلحة وعلامة او حكما كعقرب لا سيما اذا
سمي به مذكر اذ الحرف الرابع في المؤنث في حكم تا التانيث ولهذا لا يظهر التا في تصغير
الرباعي من المؤنثات السماعية ونحو حايض وطالق من الصفات المختصة التانية
ونحو كلاب والكلب مما جمع مكسر **او تقديرا** كدار ونار ونعل وقدم وغيرها من المؤنثات
السماعية **والمذكر** ملتبس **بخلافه** اي بخلاف المؤنث اي ما لم يوجد فيه علامة التانيث
لا لفظا ولا تقديرا ولا حكما **وعلامة التانيث** المذكورة في حد المؤنث **التا والالف**
سواء كان **مقصورة او ممدودة** وانما لم يذكر اليا في هذي فعل تانيثه عنده صيغة كانيث
هي وانت لا بالعلامة وكتثنية هذا والذي نحو هذان واللذان على قول من يرى
بنائهما وبعضهم عد اليا في هذي من علامات التانيث وذكر ان التانيث باليا
من خصايص اسم الاشارة فعله قايل في اسم الاشارة بالتصرف تذكيرا وتانيثا
وافرادا وتثنية **وهو** اي المؤنث **حقيقي ولفظي فالحقيقي** وهو الخلق **ما بازائه** ومقابلة
ذكر كاين **في الجنس الحيوان** الذكر ههنا خلاف الانثى لا القبل الرجال ولو قال ما له فرج لاذكر
لكان اولى حيث يشمل الانثى التي ليس بازائها ذكر في الحيوان لو فرض شي من الحيوانات
كذلك واحترز به عن تانيث النخل **كامراة** في الاناسي وناقة في البهايم اذ بازائها رجل
وبعير وكذا نفسا وحبلى واتان وعناق **والمؤنث اللفظي** اي المنسوب الى اللفظ
لوجود علامة التانيث في لفظه حقيقة او تقديرا او حكما بلا تانيث خلقي في معناه

بخلافه

بخلافه اي ملتبس بمخالفة المؤنث الحقيقي اي ليس بازائه ذكر في الحيوان سواء كان
معناه مذكر حقيقيا مسمى علم كطلحة او صفة كعلامة او اسم جنس كحمامة ذكرا او لا يكون
مذكر حقيقيا ولا مؤنثا حقيقيا كظلمة وعين والاول لا يؤنث الا في الحكم نعته في موضع الظرف
ولا يرى الى غيره من فعل او صفة نحو قام طلحة وطلحة القايم خلافا لبعض الكوفية و
كعقرب على المذكر وفاقا وكذا تانيث غلة ذكر عند ابن السكية وبنى ابو حنيفة رحمه
الاستدلال على ان النملة في قالت نملة انثى على ذلك **كظلمة وعين واذا اسند اليه** اي الى
المؤنث اذا كان حقيقيا مظهرا او مضمرا واللفظي مضمرا بقرينة السياق حيث قال بعد
ذلك وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار **الفعل** المتصرف بخلاف نعم المراة هند بلا فصل
نحو حضرت امراة بخلاف نحو حضر القاضي امراة حيث لا يجب سراية التانيث الى
الفعل لمكان الفصل **فالتا** واجبة بدليل مقابلة التخيير ولا يسوغ تقدير وجبت و
جعلها فاعلا له حيث يلزم امتناع الفا وانما يجب التا للسراية اما في المضمر مطلقا
فلكمال الامتزاج واما في ظا المؤنث الحقيقي فلقوة التانيث بخلاف ظاهر غير الحقيقي
لقصور في الامتزاج لمكان الظهور وقصور في التانيث لعدم كونه حقيقيا فبحرى
ان لا يلزم فيه السراية بل يجوز بنا على الامتزاج والتانيث من وجه دون وجه
واعلم انه لا يلزم التا اذا كان دليلا كما في صورة الفصل وكون الفعل جامدا و
كون المؤنث الحقيقي من البهايم وتخلف الحكم عن القاعدة بالدليل امر شايع
مستفيض فلا يحتاج الى الاستثنا صريحا **وانت في ظاهر** اي في اسناد الفعل الى ظاهر

المؤنث اللفظي واحترز به عن المضمر نحو الشمس طلعت فان التأنيث فيه واجب والظرف
متعلق بالخيار غير المؤنث الحقيقي وما في حكمه من مؤنث البهائم كسار الناقة بالخيار
اي ملتبس بخيار كل بين التاء وعدمها او تذكير الفعل وعدمه اعتبار الجهة في التأنيث وعدمه
باعتبار اللفظ والمعنى وحكم ظاهر الجمع احترز عن ضميره نحو الرجال جاءت او جاءوا فان ن
الحاق التاء او ضمير الجمع فيه واجب لا الحاق التاء بالتعين والاضافة من باب
جرد قطيفة واخلاق ثياب **غير جمع المذكر** بدل او صفة الجمع بخلاف اللام زايدة
او على القول بتعرف غير باشتهار غير جمع المذكر **السالم** نقيضا للكسر وفي اللام والتاء
كما في العجمي الحركة غير السكون الاخير نحو بنين فان حكمه حكم الابناء نحو قوله تعالى امنت
به بنو اسرائيل وان كان في جمع المذكر السالم **مطلقا** ظرف لمعنى التشبيه المفهوم من اتحاد
الحكم اي زمان مطلق جميع الاحيان سواء كان واحده مؤنثا حقيقيا نحو اذا جاءك
المؤمنات وقال نسوة او مذكرا حقيقيا نحو جاءك الرجال **حكم ظاهر غير الحقيقي** لتأويله
بالجماعة ولم يؤول بها جمع المذكر السالم كراهية اعتبار التأنيث مع بقاء صيغة المذكر
وانما شبه الجمع بظاهر غير الحقيقي ولم يطلق لان مضمره ليس كمضمره لان مضمره يستلزم
التاء او الواو في الذكور العقلاء والنون في غيرهم نحو الرجال جاءت او جاءوا والليالي
والايام مضت او مضين **وضميره** اي الضمير العايد الى صيغة جمع التكسير المذكور **العاقلين غير**
الجمع المذكر السالم احترز عن العاقلين اذا جمعوا سالما فان ضميرهم الواو فحسب
يقال الزيدون والمسلمون جاءوا لا جاءت وقوله غير كغير السابق في الاعراب **فعلت**

اي

اي ضمير ما يوزن بفعلت وهي المستكنة فيه المقرون بالتاء الساكنة هي تاء التأنيث **و**
ويل ضمير موزونات **فعلوا** وهو هم نحو الرجال جاءت او جاءوا بالتاء الساكنة للتأنيث بتأويل
الجماعة او بالواو لكونها موضوعة لهذا النوع من الجمع **والنساء** اي ضمير نحو النساء من جموع
المؤنثات على طريقة عموم المجاز او على ارادة الصفة المشهورة من لفظ النساء كما في نحو
له لكل فرعون موسى اي المراد وما في حكم المؤنثات اللفظية والمعنوية وكذا التأويل في نحو
والايام اي ضمير نحو الايام من ضمير جموع المذكر غير العاقل **فعلت وفعلن** اي ضميرهما
اما التأنيث فبتأويل الجماعة واما النون في الايام فلكونه جمعا لغير العقلاء والنون
وضعت لهذا النوع من الجمع كالواو وضعت لجمع العاقلين واما في نحو النساء فلحمل
على جمع غير العقلاء اذ الاناث لقلة عقولهن يجري مجرى غير العقلاء **المثنى** شرع
ع في تقسيم اخر للاسم باعتبار الافراد والتثنية والجمع وبين الفرعين وبها المثنى والجمع
ليعلم ان ما سواهما المفرد وتركه للاختصار وقدم المثنى على المجموع لسبق عدده على
عدد المجموع ونعبره بالمفرد ولسلامة لفظ المفرد فيه البتة ولكثرته ولعدم اختصاصه
بشريطة بخلاف الجمع الاختصاص احد اقسامه بذكور العقلاء وبان لا يكون افعل فعلاء
ولا فعلان فعلى ولا مستويا معه المؤنث ولا بتاء التأنيث كعلامة والقسم الاخر
هو الجمع بالالف والتاء بالمؤنث او بالمذكر الذي لم يكسر او كان صفات غير العقلاء او جمعا
وان لا يكون فعلاء افعل ولا فعلان فعلى ولا مستويا معه المذكر ولا مجردا عن التاء
من الصفات المختصة بالمؤنث والقسم الثالث وجمع التكسير سماعي الصيغة وتوقيفي

الوضع ما لحق اخره الف نحو مسلمان والزيدان او ياء نحو مسلمين والزيدين وانما اختير
لزيادة التثنية والجمع السالم حروف العلة لكثرة دورها فخصت بعضها تقليلا للاشتراك
وخصت الالف بالتثنية لكثرتها وخصة الالف لكونها ضمير التثنية في الفعل ولكونها آخر لفظ
مجلوا انتما والواو بالجمع لكونها للجمع ضميرا او عاطفة ولحصوله بالجميع الشفتين زيدت الياء
تكثير الابنية التثنية والجمع السالم ليتوسل به الى تقليل الاشتراك في الاحوال والاكان الالف
والواو في الاحوال الثلث وفرقا بينهما بحركة ما قبل الياء ففتح في التثنية لوفق ما قبل الالف
وكسر في الجمع فرقا مفتوح ما قبلها صفة سببية لقوله ياء اي ياء فتح حرف حصل قبلها
لوفق ما قبل الالف والنون والحق تأخير ذكر النون عن قوله ليدل لعدم تأثيرها في الدلالة
بل هي عوض عن الحركة والتنوين مكسورة للتعادل ولان الاصل في تحريك الساكن الكسر
كما عرف ولئلا يثقل اللفظ بتوالي الامثال وهي فتحة ما قبل الالف والالف التي في حكم
الفتحتين وفتحة النون ليدل ما لحق آخره ذلك وفيه او كل واحد من الالف والياء وفيه
او للموف وفيه نظر لاشتماله على لحوق النون ايضا ولا دلالة لها على ذلك على ان معه مثله
اي مماثله في اللفظ او في الوحدة بقرينة قوله في الجمع ليدل على ان معه اكثر منه من جنسه
في المعنى لا من خلاف جنسه فلا يجوز العينان للشمس والباصرة الا على عموم المجاز خلافا
للاندلسية فانه يجوز عنده تثنية المشترك اللفظي واما نحو القمرين فعلى التغليب وفي التقييد
به لاخراج نحو العينين للشمس والباصرة نظر لانه فرد من المثنى وان كان ممتنعا ولامتناع
فرد لاينافي كونه فردا من الماهية فلا يجوز التعريف بالخروج عنه ذلك الفرد الممتنع الابري انتم

عرفوا مفعول ما لم يسم فاعله بان كل مفعول حذف فاعله واقيم هو مقامه ثم تحترزوا عن
المفعول له ومعه وثاني علمت وثالث اعلمت في الحد وعرفوا الترخيم بانه حذف في آخره
تخفيفا ولم يخرجوا ترخيم المضاف والمستغاث وعرفوا المصغر بان المزيد فيه ليدل على
تقليل ولم يخرجوا تصغير الضماير ونحوه من الممتنعات الى غير ذلك فالحق ما ذكر في المفصل من
جعل الالف والياء علما على ضم واحد الى واحد من غير تقييد باتحاد الجنس اللهم الا ان يراد
تعريف المثنى الصحيح غير الممتنع واعلم انه لو اريد بقوله مثله في الوحدة والجنس جميعا
لاستغنى عن قوله من جنسه فالاسم المقصور سمي مقصورا للامتناع من المد واعلم
ان التثنية انواع صحيح ومنقوص وممدود فالمقصور حكمه كذا والممدود حكمه كذا والصحيح
والمنقوص حكمهما ظ لعدم جريان تغيير في تثنيتهما فالثاني للتغيير على هذا التحقيق ان
كانت الفه كائنة عن واو اي ان كان اصلها الواو حقيقة كعصوان او حكما بان
كان مجهول الاصل ولم يمل كالوان في المسمى بالى وهو اي والحال ان ذلك المقصور ثلاثي
اي ذو ثلثة احرف لا الثلاثي الاصطلاحي ليخرج سعلى قلبت الفه واوا مفعول
ثان لقلبت ومفعول الاول قائم مقام الفاعل والاعتبار الاصل حقيقة او حكما وخفة
الثلاثي بخلاف ما فوقه حيث لم يرد فيه امكان الثقل والا اي وان لم يكن كذلك
بان كانت الفه عن ياء حقيقة كرحيان في رحى او حكما بان كان مجهول الاصل او
حكما عدية وقد اميل كمتيان في متى حيث جاء متى ممالا او كان على اربعة احرف فصاعدا
اصلية كانت الالف كملهى ومصطفى او زائدة كحبلى وارطى وحبلى وحبارى قلبت ياء

اعتبار الاصل فيها اصل اليا حقيقة اوحكما وتخفيفا فيما زاد على ثلثة احرف ولو قال
والالف بتقدير الا وقلبت يا لكان اوفق واخصر لكنه قصد الثبوت بايراد الاسمية في الجزاء
لكثرة صوره وغلبة وجوده **والاسم الممدود ان كانت همزته اصلية** اى غير زايدة
ولا منقلبة عن اصلية او زايدة كقراء في جمع قارئ **تثبت** اى الهمزة لمكان الاصالة
وحكى ابو علي عن بعض العرب قلبها واوا نحو قراو [illegible] على الاصوات **وان كانت**
همزته **للتأنيث قلبت** همزته **واوا** كحمراء وصحراء تقول حمراوان وصحراوان كراهية
ثبوت صورة علامة التأنيث في الوسط وبثبت التا لضرورة وقع اللبس
وتعين الواو تحرزا عن اجتماع اليائين في النصب والجر والا اى وان لم يكن اصلية
ولا للتأنيث بل كانت منقلبة عن اصلية ككسا ورداء اصلهما كساو ورداي
اوكانت زايدة للالحاق كعلباء فانه ملحق بسرداج **فالوجهان** اي فيها الوجهان
الثبوت لكونها في مكان الاصلية باعتبار الالحاق بها والانقلاب عنها والقلب
لشبهها بهمزة التأنيث في عدم كونها اصلية **ويحذف نونه** اي نون المثنى في
النصب والجر والرفع **للاضافة** اى وقت الاضافة او لاجل الاضافة المقتضية
للاتصال المنافي للانقطاع الذي يوجبه التنوين الذي قامت النون مقامها
وتلخيصه ان النون لقيامها مقام التنوين يوجب تمام الكلمة وانقطاع الاضافة
توجب الاتصال والامتزاج فيتنافيان وانما لم يسقط باللام لانه اعتبر عوضيتها
عن الحركة **وحذفت تاء التأنيث** الثانية في الواحد في كلمتين في خصيان تثنية

حصبة

حصية جوازا على القياس والشذوذ لا وجوبا لمجي قوله مما تلقى فزدين ترحبت دوانق
التيك تكارا وقوله بلى ابو الحار وخصيتاه اجيه الى فزارة من فلار والياان تثنية الية
وقيل جا خصى والي وهما لغتان في خصية والية وخصيان واليان تثنيتهما فلا يكونا
من باب الحذف واما نحو قوله كان سريان حقان اى حقتان وقوله هذا المناقب
لا قصعان من لبن فمن ضرورة الشعر ولم يجي سعة الكلام بخلاف خصيان واليان
وقيل هما ايضا من ضرورة الشعر كما في قوله كان خصية من التدلدل ظرف عجوز
فيه ثنتا حنظل وقوله يرتج اليتاه ارتجاج الوطب **المجموع** ما دل على احاد وافراد حقيقة
كرجال واعتبار كنسوة في جمع امرأة وعباديد وعبابيد بمعنى الفرق لانها كانت على
اوزان الجمع واستعمالها في التأنيث والرد في التصغير وامتناع النسبة ومنع
الصرف عند تحقق صيغة منتهى الجموع اعتبر له واحد تقديرا كعدل عمر من نحو عباد وعبيد
ودناء على وزن فعال بضم الفا كغلام وغلمة **مقصودة** اى قصدت فيه **بحروف**
فالباء متعلق بمقصوده او بقوله دل اي بحروف **مفردة** على احاد مقصودة فلا يرد
نحو نخل وتمر لدلالتها على احاد غير مقصودة اي مقصود بها وضعها للجنس والاحاد اريد
باعتبار حذف الجنس عليها والاستعمال فيها فاعرف لا باعتبار حروف مفردة بخلاف
نسوة لانها اريدت باعتبار حروف مفردة فرضا فان قيل فلم يعرض ذكر في نحو ابل
وغنم وخيل وقوم ورهط قيل لا داعي ثم لا لعدم جريان احكام الجمع فيها وعدم كونها
على اوزان الجمع المختصة او المشهورة فيه بل المانع متحقق وهو جريان احكام المفرد

فيه فقوله مفردة احتراز عن نحو ابل غنم فانها ليست بجموع حيث لم يوجد فيها بحروف
مفرداتها فيعصل احادها واضافة حروف الى مفردة للجنس اى بجميع حروف مفردة
كرجال وجماعة او بعضها كسفارج وان اريد الجنس كعنة الواحدة في نحو جل وفزاز
ونحو فرزدق وفيه انه لو زيد لكل حروف وفيه **بتغير ما** اى دل على افراد قصدت
فيه لحروف مفردة الملتبسة بتغير ما لا في صيغة مفردة ورد نحو سفارج الواحد
قبل التغير والتغير اما حقيقة كعامة الجموع او تقدير كما في فلك وهجان حيث تتخذ فيها
الواحد والجمع حرفا هيئة لكنه اعتبر الضمة والكسرة في الجموع عارضين وفي الواحد اصليين
فصل التغير بهذا الاعتبار فرضا وايضا اما بالزيادة كما في نوعي الجمع الصحيح ونحو رجال
في رجل واحجار في حجر او نقصان ككتب في كتاب او تغير حركة كاسد في اسد **فنحو**
تمر وركب مما بينه وبين واحده التاء **ليس بجمع على الاصح** لجريان احكام المفردات
استعمالا فان نحو ركب مثلا وان وافقه الراكب في الحروف لكن الراكب ليس بمفرد ركب
بل كلاهما مفردان بدليل جريان احكام المفرد فيهما من التصغير بلا رد مع كونه على غير
صيغة القلة وعود ضمير الواحد اليه ونحو ذلك فلا يصدق عليه قصة الاحاد بحروف
مفردة وفيه ان المفرد ان اريد به المفرد على كونه جمعا فيلزم الدور وهذا قول سيبويه
وقال الاخفش جميع اسماء الجموع التي لها آحاد من تركيبها كجامل وباقر وركب جمع وقال الفراء
وكذا اسماء الاجناس وكتمر وتمرة ونخل ونخلة واما اسم جنس او جمع لا واحد له من لفظه
نحو ابل وغنم فليس بجمع بالاتفاق وانما مثل بمثالين لان الاول اسم جنس والثاني اسم جمع

كالجماعة

كالجماعة والطائفة والفرق بينهما ان اسم الجنس يقع على الواحد والاثنين وضعا بخلاف
اسم الجنس فان قيل الكلم لا تقع على الكلمة والكلمتين فهو جنس قيل ذلك بحسب الاستعمال
لا بالوضع على انه لا حجر في الالتزام كون الكلمة اسم جمع ايضا **ونحو ذلك** جمع لتحقق التغير
تقديرا **وهو** اى الجمع نوعان **صحيح ومكسر فالصحيح لمذكر** الجموع **وللمؤنث المذكر** الجمع صحيحا
او الجمع المذكر الصحيح وهو الجملة مستأنفة للبيان **ما لحق آخره واو مضموم ما قبلها** اي
تلك الواو لوفق الواو **او ياء مكسورة ما قبلها** لوفق الياء **ونون** اى ما لحق آخر احدهما
نون **مفتوحة** لتعادل خفة الفتحة ثقل الواو والضمة **ليدل** لحوق الواو والياء ومتعلق
بلحق والحق تقديم ليدل على قوله نون لان الاثر له في هذه الدلالة بل هي عوض عن الحركة
والتنوين الا لاجل الكلام على حذف المعطوف فيكون المعنى لحق ذلك ليدل **على ان معه اكثر**
منه وتحقق انه عوض عن الحركة والتنوين فيستقيم على اللف والنشر على ان معه
اى مع ذلك الاسم **اكثر منه** اى ذلك الاسم فان قيل التفضيل يوجب ثبوت اصل
الفعل في المفضل والكثرة في الواحد قيل ثبوت الاصل اما ان يكون محققا او على سبيل
الفرض نحو فلان افقه من الحمار واعلم من الجدار وقول الشاعر اللوم اكرم من وبر
ووالده واللوم من وبر وما ولدا وانما لم يقل من جنسه اكتفاء بالمتبع **فان كان الفاء**
للتفسير الاقسام المستفادة من عموم قوله ما لحق آخره لاشتماله على المنقوص و
المقصور والصحيح لكنه ترك ذكر الصحيح لعدم احتياجه لحكم وسلامته عن التغير **آخره**
اى الاسم **ياء ما قبلها كسرة** فاعل الظرف او مبتدأ مقدم الخبر والجملة صفة ياء حذفت

اى اليا لالتقاء الساكنين بعد الاسكان للاستثقال **مثل قاضون** في جمع قاض اصله قاضيون

وان كان اي الاسم اسما **مقصورا** اي اخره الف مقصورة **حذفت الالف** المقصورة

لالتقاء الساكنين وبقي بعد الحذف **ما قبلها** اى ما قبل الالف كونه **مفتوحا** ليدل الفتحة

على الالف نظيره **مثل مصطفون** مضاف اليه والرفع على الحكاية **وشرطه** اى شرط جمع

بالواو والياء والنون او بيان شرط هذا الكلام او شرط هذا النوع من الجمع **ان كان**

اى الاسم الذي اريد جمعه والمذكور على هذا مدار افادة قوله فهو مذكر قوله علم يعقل

اسما غير صفة **فمذكر** قال الشارح هذه عبارة ركيكة لان قوله شرطه مبتدأ وقوله فمذكر خبره

بمعنى حصول مذكر والفاء زايدة والشرط معترض وفيه ضعف لان اعتراض الشرط بين

المبتداء والخبر انما يكون في الشعر ولم يوجد في غيره في السعة وزيادة الفاء في الخبر

ضعيف فليت يمكن تصحيحه بوجوه الاول ان شرطه مبتدأ محذوف الخبر اى شرطه على

التفصيل تعريفه ما بعده من الجملتين او شرطه ما يذكر كما قيل في قوله تعالى الزانية والزاني

فاجلدوا ان التقدير الزانية والزاني حكمها ما يذكر وفاجلدوا ابتدأ بيان وقوله ان كان

اخره جملة مستأنفة والثاني ان يحمل الكلام على حذف ما فيكون الفاء في جواب اما ويمنع

اختصاص اعتراض الشرط بين المبتدأ والخبر بالشعر والثالث ان يقال الشرطية يجعل

الضمير المقدر بعد الفاء عايدا الى الشرط وعلى هذا يلزم حذف العايد المرفوع من الجملة

الواقعة خبرا وذا غير جايز كما صرح به الشارح في بحث المبتدأ ولنا ان يقدر حيث امتنع

حذف المضمر اسم الاشارة وكفابه رابطة اى شرطه ان كان اسما فذلك الشرط حصول

مذكر

مذكرا وتقول انها خبر بتأويل مضمون هذا الكلام **علم يعقل** ان اريد بالمذكر الذات المتصفة

بالذكورة يراد بقوله علم مسمى علم ويكون حمل المذكر على الاسم من باب التسامح ولا تسامح صح

في يعقل وان اريد به اللفظ المذكر فلا تسامح ويكون قوله تاء تأنيث مثل علامة ضايعا

لخروجه باشتراط الذكر اللفظي وانما اشترط هذا لانه اشرف الجموع سلامة الواحد فيه

فاختص باشرف الاشياء وهو المذكر العاقل وان كان الاسم الذي اريد جمعه او المذكر

الجموع بذلك المدار في الخبر المتبرح **صفة** غير علم فمذكر اي محصول مذكرا وفذلك المذكر مذكر

او فهو مذكر وعلى هذين قوله وان يكون افعل فعلا محمولا على حذف مضاف اى ذو عدم كونه

كذا وذو ان لا يكون كذا وعلى الاول لا حاجة التقدير واعلم انه ان اريد به الذات المتصفة

بالذكورة فهو بتقدير مضاف اى فهو اسم مذكر يعقل وان اريد به اللفظ المذكر كان

قوله لا بتاء تأنيث ضايعا يعقل كقال العلم كان اولى حيث لا يخرج عنه صفة الله نحو نعم

الماهدون اللهم الا ان يقال الشرط هو العقل في نحو نعم الماهدون مندرج فيها تأويل وتكلفت

منا المبلغين **وان لا يكون فعلاء** للاضافة بادنى ملابسة اى افعل الذي مؤنثه فعلاء

مثل احمر فانه يقال فيه احمرون للفرق بينه وبين افعل التفضيل كافضلون ولم يعكس

لان معنى الصفة في افعل التفضيل كامل واما اجمعون مع جمعه فيجيء بالواو والنون على

خلاف القياس الا ان يقال انه في الاصل اسم التفضيل لعدم كونه من الالوان والعيوب

ولم يكون ثانيه على جمعه على خلاف القياس **ولا فعلان فعلى مثل سكران** فانه لا يقال

سكرانون للفرق بينه وبين فعلان فعلاء كندمانون **ولا مستويا فيه** اى في ذكر الوصف

مصطفون صح

مع المؤنث قال الشارح العلامة بهذه استحق من الاولى لان ضمير له ان لايكون عايدا الى
الى الوصف المذكر فيكون المعنى وان لايكون المذكر مستويا في ذلك الوصف مع المؤنث ولا معنى
لهذا الكلام فكيف يستوي الشيء في نفسه مع غيره ولو قال ولا يستويا فيه المذكر مع المؤنث
لكان شيئا له لهذا عبارة قلت ضمير له ان لايكون عايدا الى المذكر لا الى الوصف فلا يلزم
ما ذكره وجه السخافة اي شرط ان كان صفة حصول مذكره وعدم كون المذكر مستويا في
ذلك الوصف مع المؤنث او معناه وان كان ذلك الاسم صفة فهو مذكره يعقل في ذو عدم
كون المذكر فيه افعل فعلاء وعدم كون ذلك المذكر مستويا فيه مع المؤنث وان عاد
ضمير شرطه وضمير فهو مذكره وضمير له ان لايكون الى المذكر دون الاسم اعتبار الصورة الجنس
هو قوله المذكر ما لحق اخره لم يحتج في الربط الى تقدير فيه في قوله وان لايكون افعل فعلاء
فلا سخافة في هذه العبارة كما ظن الشارح اصلا نحو جريح وصبور فان المذكر فيهما
مستوي مع المؤنث يقال رجل جريح وصبور وامرأة جريح وصبور فلا يقال رجال
جريحون ولا صبورون لانه لو جمع بالواو والنون لجمع مؤنثه بالالف والتاء وح يرتفع
الاستعار المعهود فيه ولا بتاء تانيث كراهة اجتماع صيغة جمع المذكر وتاء التانيث
وهو عطف على افعل فعلاء او عطف على مستويا اي وان لا كان ذلك المذكر كاينا
بتاء التانيث مثل رجل علامة ويحذف نونه اي نون الجمع بالاضافة لكونها عوضا
عن المنافي لها وهو نحو بلغنه منا البلغين اي الدواهي ورايتهم لي ساجدين متناول الصدور
فعل العقلاء واضاف به المجاز والكناية في الدواهي افعل سجود في الكواكب وقد شذ نحو

سنين

سنين وارضين بفتح الراء كارضات وثمرات ويجوز اسكان الراء والسين لانتفاء
التذكير والعقل وعدم كونها علما او صفة وارتكاب شذوذه في نحو سنين يجبر النقصان
الواقع في واحده وهو حذف العجز وهذا الجبر ليس بقياسي وان كان كثيرا ذا ور عبارة
كثيرة والعالمين من باب التغليب والمؤنث المجموع صحيحا والجمع المؤنث الصحيح
على تقدير حذف المضاف ما لحق اخره الف وتاء شرطه واعرابه كاعراب سابقه
ان كان اي الاسم المؤنث الذي بالالف والتاء صفة وله اي لذلك المؤنث مذكر
الجملة حال فان يكون خبر مبتداء محذوف هو اسم الاشارة ويكون الجملة خبرا
والفاء جزائية والشرطية خبر لقوله شرطه والمعنى وشرطه ان كان المؤنث صفة وله
مذكر فذلك الشرط كون مذكره اي مذكر ذلك المؤنث لو ذكر جمع بالواو والنون ليكون
الفرع موافقا للاصل في سلامة الواحد والا يلزم مزية الفرع على الاصل والجملة خبر يكون
فان لم يكن له اي لذلك المؤنث او لذلك الاسم مذكر فان لا يكون اي فشرطه عدم
كون ذلك الاسم مجردا عن التاء اذ لو جمع المجرد لزم اللبس بذي التاء كحائض حيث
يقال في حائضة حائضات فلو قال في حائض كذلك لزم اللبس ولم يعكس لان ما فيه
التاء هو الاصل بهذا الجمع والا اي وان لم يكن المؤنث صفة بل كان اسما جمع
زمانا او جمعا مطلقا اي غير مقيد بشرط نحو هندات وعدات وثمرات كسرات
وعرفات جمع التكسير ما اي مجموع تغير فيه حقيقة او حكما او تقديرا كما في فلك
وهجان في ان الجمع ولا يعتبر التغير بعد الجمع نحو مصطفون ومعلون وداعين ورامين

وثمرات وكسرات وعرفات فانها جمع سلامة مع وقوع التغيرات لعدم التغير في الاصل
فان اصل مصطفون مصطفيون واصل معلون معليون وكذا البواقي **بناء واحده**
المحقق **كرجال** جمع رجل **وافراس** في جمع فرس او المعروض كنساء ونسوة في جمع مرأة
وجمع القلة وهو الذي يقع على الثلثة الى العشرة واخوان وفلان **افعل** غير منصرف
للعلمية والوزن **وافعال وافعلة وفعلة** وزاد الفراء فعلة كاكلة وزاد بعضهم افعلاء
كاصدقاء **والصحيح** اى جمع القلة هذه اربعة من جموع التكسير وكلا نوعي جمع السلامة
وما عدا ذلك المذكور من اوزان الاربعة وهي جمع التصحيح **جمع كثرة** اى واقع ما فوق
العشرة واذا لم يجئ للفظ الا بناء القلة كارجل او بناء الكثرة كرجال فهو مشترك بينهما
وقد استعار احدهما للاخر عند وجودهما كثلثة قروء مع وجود اقراء **المصدر**
شرع في تقسيم اخر للاسم باعتبار كونه متصلا بالفعل وغير متصل به واخر عن جميع تقاسيم
الاسم ليكون ذكر الاسماء المتصلة بالفعل متصلا بذكر الفعل وهذا التلطيف ايضا من
لطايف هذا الكتاب وقدم المصدر لكونه مظنة الاصالة لمكان الاختلاف
فان البصريين على انه اصل في الاشتقاق بخلاف غيره من الاسماء المتصلة بالفعل
بلا اتفاق على فرعيتها **اسم الحدث** ذكر الاسم لان الحدث هو المعنى والمصدر
في الاصطلاح هو اللفظ الدال على الحدث لا المعنى **الجاري** صفة الحدث **على الفعل**
اعلم ان الجريان في اصطلاحهم يستعمل لمعان جريان الشيء على ما يقوم هو به مبتدأ
او موصوفا او ذا حال او موصولا او متبوعا وجريان الاسم الفاعل الفعل اي

موازنة

موازنة اياه في حركاته وسكناته وجريان المصدر على الفعل اي تعلقه به بالاشتقاق
وهذه العبارة تشتمل على اسم الحدث على المذهبين وكل من المعاني اصطلاح
مشهور فيما بينهم فلا يلزم الابهام في الحد لان المذكور جريان اسم الحدث على الفعل
فهو مشهور بالمعنى الذي ذكرناه لا مطلق الجريان حتى يلزم الابهام فالمراد بالحدث
الجاري على الفعل ما له فعل مشتق منه وذكر هو بعد ذلك الفعل بيانا له نحو ضربت ضربا
وقتلت قتلا وبغير الجاري على ما ليس له فعل مشتق مذكور ولا غير مذكور يجري هو
عليه بيانا له نحو انواعا في قولك ضربت انواعا من الضرب لان الانواع ليس لها فعل
يجري عليه لانه اسم موضوع فقيد بالجاري ليخرج عنه غير الجاري اذ لا مدخل
له فيما نحن فيه واسماء المصادر لعدم جريانهم على الفعل مع دلالتها على الحدث
ويخرج ايضا المصادر التي لا فعل لها الا ان يراد بالجريان على الفعل حقيقة او فرضا
وح يشكل الفرق بينهما وبين اسماء المصادر **وهو** اى المصدر **من الثلاثي المجرد**
اى ما هو على ثلثة احرف لا الثلاثي الاصطلاحي والا لدخل نحو اكرم وكرم ومصدره
قياسي لا سماعي فهو حال من مفهوم الكلام اى قصر المصدر على السماعي
حال كونه من الثلاثي وفي جعله متعلق بسماعي نظر لعدم ذي الحال لانه ليس
لقوله سماعي فاعل مظهر ولا مضمر ومن بيانية من جنس اي كاين من جنس
البناء الثلاثي او ابتدائية اي ماخوذ من البناء الثلاثي وهذا الوجه انما يتاتى
على مذهب الكوفية **سماعي** اى سماعي او مسموع **وهو من غيره** اي الثلاثي

قياسي اي قياسي او ذو قياس او مقيس اي من شانه ان يثبت من غير سماع
بالقياس على ما سمع فقوله قياسي خبر لمبتدأ المحذوف بقرينة السباق والكلام
من عطف الجملة على الجملة لا من عطف الجملة على الجملة لا من عطف معمولين على
معمولي عاملين لعدم تقدم المجرور ولكون من الثلاثي منصوب المحل على ما عرفت اللهم
الا ان يثبت الجواز في صورة تقديم المجرور مع الجار ويقال الجواز في الدار زيد والحجرة
عمرو ولكنه لم يثبت او يحمل الكلام على قول من جوز ذلك مطلقا **ويعمل** مفعول مطلق
للنوع **فعله** لمناسبة بالفعل لمكان الاشتقاق بينهما **ماضيا** نحو اذ ضربي امس
زيدا او هو حال من فاعل يعمل **وغيره** اي غير الماضي نحو ضربي زيدا الان او غدا شديدا
اذا ظرف يعمل **لم يكن** للمصدر **مفعولا مطلقا** حيث لا يعمل في اذ لا يتعلق المعمول
مع وجدان ما هو اقوى منه وهو الفعل واما اذا سد مسد الفعل فيصح ان يعمل لنيابته
دون المصدرية كما سيجيء انما لم يشترط فيه الزمان كاسم الفاعل والمفعول لان عمله
باعتبار الاشتقاق لا باعتبار الشبه ولا افتراق في الاشتقاق باعتبار زمان
دون زمان **ولا يتقدم معموله** اي المصدر **عليه** لكونه بتقدير الفعل مع ان وشيء
مما في حيز ان لا يتقدمها ولضعف عمله ولهذا قد وجد لا فاعل له مظهرا او مضمرا
بخلاف الفعل وساير الملحقات وذلك لنقصان مشابهة الفعل لفظا او معنى اما لفظا
فلعدم موازنته واما معنى فلعدم وقوعه موقع الفعل **ولا يضمر فيه** اي لا يقع اضمار
المستتر فيه بخلاف البارز نحو ضربي زيد لضعف عمله ولئلا يلزم تثنية المصدر

وجه

وجمعه دفعا للبس فيلزم اجتماع التثنيتين والجمعين في لفظ واحد فيلزم الالتباس
بخلاف اسم الفاعل ونحوه لاتحاده مع فاعله فيما صدق عليه فتثنية احدهما وجمعه
تثنية وجمع للاخر فلا يلزم ذلك كذا ذكره المص ولقائل ان يقول يجوز ان يضمر فيه الفاعل
ولا يثنى ولا يجمع كالظرف واسم الفعل والجواب ان الاضمار في الظرف واسم
الفاعل تسامح باعتبار قيامهما مقام اضمر فيه لا حقيقة والمصدر غير قايم مقام
غير **ولا يلزم ذكر الفاعل** لضعف عمله ولان التزامه يؤدي الى الاضمار فيه اذا غايبا
والا لم يكن لازما ولهذا كانت اضافته معنوية **ويجوز اضافته** اي المصدر
الى الفاعل وهو الاكثر ويدل عليه قوله **وقد يضاف** المصدر **الى المفعول** اذا
قامت القرينة سواء كان مفعولا به او ظرف او علة نحو ضرب اللص الجلاد وضرب
يوم الجمعة وضرب التاديب واذا اضيف الى الظرف جاز ان يعمل فيما بعده
رفعا ونصبا نحو اعجبني ضرب اليوم زيد عمرا او يكون منصوب المحل اول بعد تجوه
مع ان **واعماله** اي المصدر من اضافة المصدر الى المفعول حال كونه معرفا
باللام قليل حيث لا يصح تاويله بالفعل مع ان فيلزم ان يمتنع عمله لعدم هذا ره
لكنه صح على قلة لان المانع عارض قليل لم يات في القرآن شيء من المصادر
المعرفة باللام عاملا في فاعل او مفعول صريح بل قد جاء عاملا بحرف الجر لا يحب الله
الجهر بالسوء واما نحو ضعيف النكاية اعدائه بخلاف لغار يداح الاجل يلمح
منعه بتقدير في او بتقدير المصدر منكر عاملا فيه **فان** الفاء نتيجة للتقييد بقوله اذا لم يكن

مفعولا مطلقا والجملة المتوسطة معترضة لبيان بعض احكام عمل المصدر عند ذكر
عمله **كان** المصدر مفعولا **مطلقا فالعمل** فالفاء جزائية واجلية اذ الجملة اسمية
للفعل اذ المفعول لا يتعلق بالضعيف مع وجدان القوي **وان كان** المفعول المطلق
بدلا منه اي من الفعل وسادا مسده بعد حذفه لا كاينا بمعناه كاسم الفعل التعين
عمله دون الفعل نحو حمدا لله وشكرا له وسقيا لزيد وخيبة **فوجهان** اي فيجوز وجهان
او ففيه وجهان والفاء جايزة على الوجه الاول وواجبة على الثاني كما ستعرف والوجهان ن
عمل الفعل للاصالة وعمل المصدر للنيابة لا المصدر وانما يجوزان اذ المصدر قوي
من حيث الذكر ضعيف من حيث الفرعية والفعل قوي من حيث الاصالة
ضعيف من الحذف فلا يتعين الضعف في المصدر حتى يمتنع عمله **اسم الفاعل**
ما اشتق من فعل يشير الى جريان الاصطلاحي بالقول بانه اشتقاقه من المصدر بالوا سطة
لمن قام الفعل به احترز عن اسم المفعول ويخرج منه اسماء الفاعلين من الا
ضافيات الا ان يراد بالقيام اعم من ان يكون حقيقيا او اعتباريا وانما لم يقل لمن
له فعل لئلا يخرج نحو منكسر ومنكسر من الانفعالات وكذا نحو كارم وحاين اذا صنع
لبيان الحدوث وهذا مطرد في كل صفة مشبهة عند ارادة الحدوث ودخل
فيه نحو الناهي والصهال والعادي وغير ذلك حقيقة **بمعنى** اى حال كونه بمعنى
الحدوث احتراز عن صفة المشبهة واسم التفضيل الذين بمعنى الثبوت نحو حسن
واحسن واما خالد ودايم وثابت وراسخ ومستمر مما يدل على الدوام والثبوت فحيم

وارد

وارد لدلالته على حدوث الخلود والدوام والثبوت والرسوخ والاستمرار واما
نحو حايض وطامث من الصفات الثابتة بمعنى ذات حيض وطمث ليس باسم الفاعل
او يقال معنى الثبوت عارض في نحو جنب بمعنى ثبوت الجنابة لا بمعنى حدوثها فلا يرد
وكذا لا يرد صفات الله تعالى لان الاستمرار والدوام فيها ليس بصيغة بل باعتبار الموصوف
واعلم انه يعتبر الحيثية والا لا يخرج من هذه الحدبث نحو اضرب واقتل مما صيغ
لتفضيل الفاعل بمعنى الحدوث **وصيغته** اى صيغة اسم الفاعل الكثيرة المشهورة
والا في فعال وفعول نحو ضبار وصبور ونحو ذلك ايضا من صيغ اسماء الفاعلين
من الثلاثي المجرد من مجرد الثلاثي الاضافة جر قطيعة والجار والمجرور حال من
الضمير الظرف المستتر وهو قوله على فاعل ولا يتقدم الحال على العامل المعنوي اذا كان
ظرفا او صفة الصيغة اى صيغة كاينة من كذا وفيه حيث يلزم ح في قوله ومن غيره
العطف على معمولي عاملين مختلفين وفيه انه على تقدير ثبوت الجواب في صورة
تقديم المجرور على الجار او حمل الكلام على من جوز ذلك مطلقا والحق انه من باب
الفصل بين العاطف والمعطوف بالظرف فالواو عاطفة وعلى صيغة المضارع
عطف على قوله فاعل ومن وقع حالا من ضمير قدم على الفاعل لكونه ظرفا **على فاعل**
اي واقعة على زنة فاعل وبيان الصيغة من وظايف التصريف وقع في النحو
استطرادا او ضمنا **و** صيغته **من غيره** اى من غير مجرد الثلاثي ثلاثيا مزيد
فيه او رباعيا مجردا او مزيدا فيه **على صيغة المضارع بميم** اى مع ميم **مضمومة**

في موضع حرف المضارعة منه وان كان حرف المضارعة غير مضمومة كما في مستخرج مبتغ
ومنهن نزعان وكسر ما قبل الآخر وان لم يكن فيما قبل آخر المضارع كسر كما في يتفاعل
ويتفعل ويتفعلل واما احصر فهو محصر واسهب فهو مسهب بالفتح فقليل او شاذ
من اسم المفعول كما منع لكنه اشتهر بالتعارف وكثرة الاستعمال صحيح بحر للاصل نحو
مدخل ومستخرج مثل لمثالين لان احدهما ما كان على صيغة المضارع ولا يخالفها
الا بالميم مكان حرف المضارعة وثانيهما ما يخالفها بحركة الميم ايضا وينبغي ان يمثل بثالث
وهو يخالفها بحركة ما قبل الآخر ايضا نحو متقاتل ويعمل اسم الفاعل عمل فعله بشرط اي بشرط
او بمشروطية او بوجود شرط معنى اي احد الزمانين الحال والاستقبال فالجار
اما حال او خبر مبتدأ محذوف اي ملتبسا او ملتبس بكذا او الجملة حال ومعترضة واضافة
المصدر الى المفعول بمعنى اللام او بيانية واما اضافة المعنى اي الحال فبيانية او
بادنى ملابسة اي معنى يحصل عند اقتران الحال قيل هذا الشرط للعمل في المنصوب
دون المرفوع وفيه انما اشترط احدهما لان عمله لشبه المضارع فيلزم ان لا يخالف
في الزمان خلافا للكسائي وبشرط الاعتماد اي اعتماد اسم الفاعل على صاحبه
اي على المتصف به وهو المبتدأ او الموصوف والموصول او ذو الحال والهمزة
او ما ليقوى فيه جهة الفعل من كونه مسندا الى صاحبه او متصفا بما هو بالفعل
اولى وهو الاستفهام او النفي خلافا للاخفش والكوفيين فكانهم اعتبروا نفس الشبه
فان الفاء للتفسير او للتعقيب في الاخبار كان اسم الفاعل للماضي اي للزمان الماضي



او الاستمرار

او الاستمرار المتضمن للماضي وجبت الاضافة حال معنى اي ذات معنى او معنوية او ظرف
اي وجب الاضافة في المعنى او تمييز اي وجب معنى للاضافة او من حيث المعنى خلافا اي
بخلاف هذا القول خلافا للكسائي او وجه بانه خلافا ومخالف وبكل وجه فانه يعمل اسم الفاعل
ماضيا ولا يوجب اضافته ولو اضيف لا يكون الاضافة عنده معنوية وانه لا يعتبر
عروض الماضي ويقيس على ذي اللام مطلقا ويتمسك بجواز زيد معطي بكر امس درهما بالاتفاق
ولا تمسك له به لانه بتقدير فعل اي اعطاه درهما كما ذكر في المتن ونحو ان ظان زيد امس
ذاهبا اما ان يمنع جوازه لامتناع تقدير فعل للزوم الاقتصار او الجملة من خصائص
افعال القلوب وان كان تامة اي وجد او ناقصة والخبر محذوف اي كان له اي لاسم
الفاعل الذي بمعنى الماضي معمول آخر غير ما اضيف اليه معنى اي صالح لعمله فيه اي صالح
على تقدير ان لا يكون بمعنى الماضي فغير يجوز وهذا يقتضي ان يكون المضاف اليه ايضا
معمولا لاسم الفاعل وليس كذلك والجواب انه لا نم ذلك حيث لم يقل معمولا لاسم الفاعل
وعلى تقدير التسليم يحمل على المعمول على تقدير لا على كل تقدير ولا على هذا التقدير ولا شك
ان درهما في زيد معطي عمرو امس درهما والمضاف اليه وهو عمرو وكلاهما معمولان لاسم
الفاعل على تقدير كونه بمعنى الحال او الاستقبال او يحمل على المعمول من حيث المعنى
لكونه بمعنى الفعل ولا شك في كونهما معمولين للفعل لو كان فبفعل اي فهو ملتبس بتقدير
فعل مقدر وفي الاطلاق نظر حيث لا يترتب عليه الخبر المذكور مطلقا لانه لو كان
بعده معمول نافع لما يضاف اليه او معمول الفعل مؤخر عنه او غيره لا يصدق عليه كون

بفعل مقدر زيد معطى عمرو امس درهما اى اعطاه ولا يلزم ذلك في اسم الفاعل من افعال
القلوب للزوم الاقتصار اللهم الا ان يجعل عاملا مع المعنى ويجعل ذلك من خصايصها فان
الغاء للتحقيق في الاخبار دخلت اللام الموصولة استوى الجميع اى جميع الازمنة
او جميع انواع اسم الفاعل اى ما يتضمن الحال والاستقبال والماضي لصيرورته لكونه
صلة بمعنى الفعل وان كان بصورة الاسم والفعل يستوى في عمل الازمنة كلها فكذا
هذا فيجوز الضارب امس غلامه زيدا قايم كما يجوز عند لحوق غدا او الان وما وضع
منه اى من اسم الفاعل بيان ما وقوله للمبالغة في الفعل مفعول به لوضع بواسطة
كضراب اى كثير الضرب وهو بدل من المبتدأ اى مثل ضراب او صفة مصدر محذوف
اي وضعا مثل وضع ضراب او خبر مبتدأ محذوف اي هو كضراب والجملة معترضة
لايراد المثال وضروب ومضراب ومما ايضا بمعنى كثير الضرب وعليم كثير العلم وحذر
كثير الخوف مثله مثل ما ذكرنا مالم يوضع للمبالغة في العمل واشتراط الزمان والاعتماد
والمثنى والمجموع اي مثنى اسم الفاعل ومجموعه مثله اى ما ذكرنا من اسم الفاعل الموحد
في العمل والاشتراط وانما كرر قوله مثله مع انه لو اكتفى بخبر واحد لكان احصر لانه اراد
ذكر حكم المثنى والجمع بعد الفراغ عن حكم كلا نوعي الموحد ويجوز حذف النون اي
حذف نون التثنية والجمع من اسم الفاعل مع العمل والتعريف باللام اى مع كون
اسم الفاعل عاملا وعدم الاضافة نحو المقيمي الصلوة تخفيفا مفعول له للحذف اسم
المفعول ما اشتق من فعل خرج المصدر على قول البصريين واما على قول الكوفيين فمن

قوله

قوله لمن دخل غير العقلاء على سبيل التغليب وقع الفعل عليه من حيث انه وقع الفعل
بخلاف نحو انهى واعرف وخرج ايضا اسم الفاعل والصفة المشبهة واسم التفضيل
الذي وضع لتفضيل الفاعل وصيغته اى اسم المفعول قد عرفت ان بيان الصيغ
ليس من وظايف علم النحو وانما هو وظايف علم التصريف من الثلاثي على زنة مفعول
غالبا كمضروب ومن غيره على صيغة اسم الفاعل وقد عرفت بيان اعرابه بالاقرب
عليه في اسم الفاعل فلا نعيد وقد شذ اضعفته فهو مضعوف بمعنى مضاعف بفتح
ما قبل الاخر لخفة الخفة وكثرة المفعول كمستخرج وامره اى شان اسم المفعول
في العمل تمييز اى كونه عاملا عمل فعله والاشتراط اى اشتراط احد الزمانين الا اذا
كان ذا لام والاعتماد على صاحبه والهمزة او ما يعمله في المنصوب وليس في كلام
المتقدمين ما يدل على اشتراط الحال والاستقبال في اسم المفعول لكن المتأخرين لما
كانوا على ومن بعده صرحوا باشتراط ذلك فيه كما في اسم الفاعل وكذا امره في وجوب
الاضافة معنى الى المفعول ان كان بمعنى الماضي نحو زيد معطى درهم امس كامر في اسم الفاعل
وشانه حيث عمل فعله وهو الفعل المبني للمفعول لمشابهته له مع احتياجه الى ما احتاج
اليه اسم الفاعل فيشاركه في مشابهة الفعل والاحتياج الى الشرايط فيعمل
بتلك الشرايط مثله مثل زيد معطى الان او غدا غلامه مفعول ما لم يسم فاعله درهما
مفعول ثان لمعطى فانه عمل عمل فعله وهو اعطى المبني للمفعول لمشابهته له الصفة
المشبهة باسم الفاعل وشبهت في انها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث بخلاف افعل التفضيل

الاسم ٤

في بعض الاستعمال كما ستعرف **ما اشتق من فعل لازم** احتراز عن اسم الفاعل
والمفعول المتعديين **لمن قام** ذلك الفعل **به** عايد الى من **على معنى الثبوت** اى على الدلالة له
على صيغة ثابتة لا حادثة احتراز عن نحو قايم وذاهب مما اشتق من فعل لازم
لمن قام به بمعنى الحدوث فانه اسم الفاعل لا المشبهة ويدخل في هذا الحد نحو احسن
واشرف من فعل لازم لمن قام به على معنى الثبوت لكن مع زيادة التهم الا ان
يقصد الجنسية واما نحو الخالد والمستمر ونحو الخالق والبارى فقد مر الجواب عن
ايراد ذلك في حد اسم الفاعل **وصيغتها** اى الصفة المشبهة **لصيغة الفاعل** اي
ليست على اوزان اسم الفاعل ومن حيث صيغها سماعية وصيغة الفاعل قياسية
حسب السماع اى كائنة على قدر السماع من الواضع ووقعة وخبر بعد خبر
بتضمن وجه او حكى على حدة على وجه **كحسن وصعب وشديد يعمل عمل فعلها** وان لم
يوازن صيغتها الفعل ولا كانت للحال والاستقبال لمشابهتها باسم الفاعل المشابه
للفعل **مطلقا** عن الزمان اى غير مشروط بزمان لان اشتراط الزمان يخرجها عن كونها
صفة مشبهة لانها موضوعة للثبوت والزمان يستلزم الحدوث **وتقسيم**
مسائلها اى الصفة المشبهة وهذا احد التقاسيم دلها باعتبار ام اخر تقاسيم
اخر وبرتقى مسائلها الى العرف وينقسم الى حسنة النائيف وقبيحة وممتنعة وهي صعب
تعدادها وقد ذكرت في رسالة لي على التفصيل فان رغبت فعليكها **ان يكون الصفة**
اى اسم الصفة كائنة او منونة او معرفة او ملتبسة **باللام او مجردة** عن اللام **و**يكون

معمولها

معمولها اى الصفة المشبهة **مضافا** وملتبسا **او** معرفا **باللام او مجردا عنهما** اي عن
اللام والاضافة **فهذه** الاقسام **ستة** بضرب الاثنين في الثلثة **والمعمول** اى معمول الصفة
المشبهة **في كل واحد منها** اى من الاقسام المذكورة **مرفوع ومنصوب ومجرور فصارت**
جملة مستانفة كان سائلا سئل كم صارت فقال صارت **ثمانية عشر** قسما بضرب الثلثة
من اقسام المعمول في الستة من الاقسام الحاصلة بضرب صفتي الصفة في صفتي معمول
الثلثة **فالرفع** اى رفع المعمول مبني **على الفاعلية** اى يكون المعمول فاعلا **والنصب** مبني
على التشبيه اى التشبيه معمول الصفة **بالمفعول** مفعول به للتشبيه واعمال المعرف باللام
في الجار والمجرور صحيح كما في قوله تع لا يحب الله الجهر بالسوء **في المعرفة** فانه جعل نحو الوجه
في الحسن الوجه مشبها بالرفع في ضارب الرجل **وعلى التمييز في النكرة** نحو الحسن وجها **والجر**
مبني على **الاضافة** اى كونه مضافا اليه اعلم ان نحو الضارب الرجل والحسن الوجه متعاكسان ن
ما لكل واحد منهما فالضارب الرجل اصله النصب والجر بالاضافة لشبهه بالحسن الوجه
مع عدم التخفيف والحسن الوجه اصله الرفع على الفاعلية والجر على الاضافة لحصول
التخفيف بحذف الضمير من الفاعل ونصب لشبهه بالضارب الرجل في كون الصفة
ومعمولها معرفين باللام **وتفصيلها** اى مسائل الصفة المشبهة وهو مبتدأ محذوف
الخبر اى تفصيلها فيما نذكر بعد **حسن وجهه** وهو نظير ما كان الصفة مجردة عن اللام
والمعمول مضاف مبتدأ وقوله **ثلثة** بمعنى ذو ثلثة اوجه من الرفع والنصب والجر في المعمول
خبره والجملة مبنية للتفصيل بقال حسن وجهه خبر قوله تفصيلها وقوله خبر مبتدأ محذوف

اى هذه ثلثة و فيه ان التفصيل لايتم به ولم يعطف عليه غيره حتى يتم به ولذكر اى
كحسن وجهه حسن الوجه وكذا وكذا في كون كل ذا ثلثة اوجه وهذا نظير ما كان الصفة مجردة
عن اللام والمعمول ذو اللام مرفوعا ومنصوبا ومجرورا فهذه ثلثة فان قيل اى حرف
يقدر في اضافة الحسن الوجه ويصلح لدخوله في الفاعل قيل تقدير الحرف في المعنوية واما
الخبر في اللفظية فمحمول على ما فيه الحرف وليس بتقدير حرف وقوله في تعريف الاضافة
بواسطة حرف الجر لفظا وتقديرا محمول على كونه تعريف الاضافة المعنوية وفيه نظر
او على ارادة التقدير حقيقة او حكما فيتناول اللفظية على القول بالتقدير الحكمي على ما
ذكرنا من الحمل او يقال ضارب زيد ملحق بنحو زيد في تقدير اللام ونحو حسن الوجه
ملحق بنحو خاتم فضة في تقدير من لان الحسن هو الوجه كما ان الخاتم هو الفضة ونحو
السارق الليل ملحق بنحو ضرب اليوم في تقدير في ولا ضير في تقدير الحرف في نحو الحسن
الوجه بعد خروجه عن كونه فاعلا بالاضافة والقول باضمار الفاعل او يقال حرف الاضافة
في الاضافة اللفظية غير منحصرة في الثلثة المذكورة فيقدر بحسب اقتضاء تعديه
بلام سم الفاعل والمفعول وعند عدم اقتضائه كما في الحسن الوجه وضارب زيد تقدير اللام
الزائدة لضرورة تصحيح الجر ويكون في ما وراء الضرورة في حكم العدم اذ الاضافة
الصورية تستدعي صورة اللام لا معناها والا كانت معنوية وحسن وجه الصفة مجردة
عن اللام والمعمول مجرد عن اللام والاضافة فهذه ثلثة الحسن وجهه الصفة ذات
اللام والمعمول مضاف مرفوع ومنصوبا ومجرورا وبهذه ثلثة وهو معطوف بحذف

العاطف

العاطف ولعله حذف تحرزا عن كثرة التكرار وانما غير الس‍ين ليشير الى انه شروع في
قسم اخر من الصفة المشبهة لان الامثلة السابقة كانت للصفة المجردة وهذه الصفة
ذات اللام الحسن الوجه الصفة ذات اللام والمعمول ايضا ذو اللام مرفوعا ومنصوبا
ومجرورا فهذه ثلثة الوحسن الوجه الصفة معرفة باللام والمعمول مجرد عن اللام والاضافة
مرفوعا ومنصوبا ومجرورا فهذه ثلثة اثنان كائنان منها ممتنعان يكون المعمول
مضافا او مجردا والصفة ذات لام وامتناعهما لعدم التخفيف مع ان الثاني متضمن
اضافة المعرفة الى النكرة ايضا الحسن وجهه خبر مبتدأ محذوف اى هما الحسن وجهه
والحسن وجه بحذف العطف او خبر بعد خبر او تعداد واختلف في حسن وجهه والبواقي
كان فيه منها ضمير واحد وهو الحسن الوجه احسن لحصول المقصود مع قلة الاعتبار وفير
الكلام ما قل ودل وهو الحسن وجهه والحسن الوجه والحسن وجها وحسن وجهه وحسن الوجه
وحسن وجها فان قيل يلزم في الحسن الوجه تعدد الفاعل لانه من قبيل الاضافة الى
الفاعل وفيه ايضا قبل الفاعل بعد الاضافة خرج عن ضمير كونه فاعلا لفظا لكنه فاعل
معنى باعتبار المعنى ليس فيه ضمير وفيه انه سقة تابعة بعد الاضافة بالرفع ايضا وهذا
يوجب اعتبار فاعلية الوجه بعد الاضافة وفيه ان الحمل على المحل باعتبار المعنى وهو بهذا
الاعتبار فاعل وما كان فيه منها ضميران وهو زيد حسن وجهه والحسن وجهه وحسن وجهه
حسن لحصول المقصود وما لا ضمير فيه نحو الحسن وجه وحسن وجه وحسن الوجه والحسن الوجه
قبيح لعدم الربط بالموصول لفظا ومتى رفعت بها اي بالصفة المشبهة فلا ضمير فيها والا

يلزم تعدد العامل فهي اي الفاعل للتفضيل اي لانه كاينة كالفعل او مثل الفعل فالحاق حرف
جر او اسم معنى المثل والا اي وان لم يرفع بها بل تجر ما بعدها بالاضافة ينصب على التشبيه
بالمفعول في المعرفة والتميز في النكرة ففيها اي في الصفة ضمير الموصوف لان الفاعل لما جر
بالاضافة على التشبيه بالمفعول خرج عن حيثية كونه فاعلا فلا جرم يكون فيها ضمير يكون
فاعلا لها فتونث الصفة نحو هند حسنة وجها او حسنة وجه وتثنى نحو الزيدان حسنا
وجه او حسنان وجها وتجمع نحو الزيدون حسنو وجه او حسنون وجها اي يتصرف فيها على
حسب الموصوف للمطابقة بناء على تحمل ضميره واسما اصلا اسماء الفاعل والمفعول
اي اسما هذين فلا يلزم ان يكون لكل واحد منهما اسماء غير المتعديين اي المتجاوزين
عن الفاعل ومفعول ما لم يسم فاعله احتراز عن ضارب زيدا ومعطي درهما فانهما متعديان
لا يجري فيهما مع تعديا اليه من المعمول ما ذكر من الاقسام بل يجري فيهما اما نصب المعمول
على المفعولية او جره على الاضافة مثل الصفة المشبهة فيما ذكر من التقسيم الى الصور
القايم الغلام رفعا وجرا ونصبا وكذا القايم غلامه والقايم غلام وكذا الصور التسعة
لتجرد القايم عن اللام وكذا نحو المضروب الغلام او غلامه او غلام بحركات الثلثة
وكذا اترك اللام عن المضروب وكذا الحكم في المنسوب نحو التهامي الاب الى اخر الصور
اسم التفضيل اي اسم يدل على تفضيل شيء بشيء ما اشتق خرج الجامد من فعل
الموصوف اي لما وصف بزيادة على غيره من الفعل اولا من موصوف بالفعل مع
زيادة على غيره فيه وانما قال الموصوف ولم يقل لمن قام به او لمن وقع عليه لاشتماله

على النوعين

على النوعين جميعا نحو اقرب واشهر بزيادة في ذلك الفعل صلة موصوف وبمعنى مع ويحتمل
صلة محذوف على غيره اي غير ذلك الموصوف وهو مفعول به للزيادة بعلى ولا يرد صيغ
المبالغة كغراب وضروب ونحوهما وان دلت على الزيادة حيث لم يقصد فيها الزيادة
على الغير ولا يرد ايضا نحو زايد وكامل حيث لم يقصد فيه الزيادة فيما اشتق هو منه
او لم يرد الزيادة او الجمال مثلا بل في امر اخر وهو صيغة افعل ونحو خير وشر اصلهما
اخير واشر وشرطه ان يبنى من ثلاثي احتراز عن الرباعي نحو بعثر مجرد احتراز عن
مزيد الثلاثي نحو اكرم واقتدر ونحوهما فيمكن بناء افعل لانه لو نقص افضل ولو لم يحذف
لزاد على بناء افعل وهو علة يبنى وفيه او خبر مبتدأ محذوف اي وبهذا الاشتراط
ليمكن والجملة معترضة ليس صفة اخرى للثلاثي بلون احتراز عن نحو احمر واسم ولا عيب
احتراز عن نحو اعمى واعور ويرد نحو اجهل وابله ولو اريد العيوب الظاهرة ليصح
احمق على معنى التفضيل وقد حكموا بشذوذه في نحو احمق من هبنقة من تعليق
القلادة الآن يراد بالحماقة ما يبدو ويظهر من اثر البلادة كما حكي عن هبنقة من تعليق
قلادات وخبوط على عنقه وصورة مخافة ان يقصد نفسه فيكون من العيوب الظاهرة
بهذا الاعتبار فلا يجيء منه اسم التفضيل الا شاذا وفيه لان اي وبهذا لان والجملة
معترضة لبيان العلة منهما اي من الالوان والعيوب افعل لكاينه لغيره اي غير
التفضيل فلو جاز هو لزم اللبس مثل زيد افضل الناس فان قصد غيره اي تفضيل
غير الثلاثي المجرد مما ليس بلون ولا عيب من الثلاثي المزيد فيه او الرباعي مجردا او مزيدا فيه او

تلاثيا مجردا من الالوان والعيوب **توصل** ابانه للمقصود على وجه يمكن **اليه** اي
غير الثلاثي او الى ذلك المقصود واداي تفضيل غيره **بمثل هو اشد منه** اي بايتان اسم
تفضيل مما يصح بناؤه منه وايقاع مصدر ما امتنع بناؤه منه تمييزا **استخراجا** او دحرجة
او تدحرجا وهذا مثال غير الثلاثي **واشد منه بياضا** مثال للون **وعمى** مثال العيوب
وقياسه للفاعل اى مجئ اسم التفضيل للفاعل بقرينة وقد جاء للمفعول وعلى هذا
قياسه مبتداء وبمجيئه خبره وللفاعل متعلق بالمحذوف او هذه العبارة من باب
ضربي زيدا قائما اي قياس اسم التفضيل حاصل اذا كان ثابتا للفاعل فقياسه مبتدأ حذف
الخبر وقوله للفاعل حال والمراد بالفاعل من قام به الفعل ولم يرد به ما يقابل الصفة المشبهة
بل ما يقابل المفعول فيتناول نحو اضرب واحسن والا فيحمل على حذف المعطوف اي قياسه
لتفضيل الفاعل والصفة المشبهة نحو احسن واكرم وانما كان قياسه للفاعل لانه
تدل على الزيادة في المصدر المشتق منه واصل المصدر كونه معروفا فينصرف
عند الاطلاق اليه وفيه معنى التعليل **جاء** اسم التفضيل **للمفعول** سماعا **نحو اعذر**
اكثر معذورية **والوم** اى اكثر ملومية **واشهر** اى اكثر مشهورية **واشغل** اي
اكثر مشغولية **ويستعمل** اسم التفضيل في كلام العرب واقعا **على احد ثلثة اوجه**
فقط لفظا او تقديرا نحو الله اكبر فلا يخرج عن احدها ليدل على المقصود فلا يجمع
اثنان منها الا نادرا لحصول الغرض باحدها وكون الاخر بعد حصول المقصود ضايعا
الا ان يخرج عن هذا الاستعمال بالعدم كما في اخر واخر من واما الدنيا والحلي فجواز تجريدهما

عن احد الثلثة المذكورة لصيرورتهما اسمين والغاء معنى التفضيل عنهما ونحو الحسنى
والسوءي مصدران لا تأنيث احسن وسوء فلا يرد لجواز تجريدهما **مضافا** من
قوله على احد ثلثة اشياء **او** كاينا **بمن** ومانعة الخلو دون الجمع **او معروفا باللام** العهدية
ليس الا وانما كان احد هذه ثلثة لابد بالاستلزام معناه المفضل عليه وذاتي
من والاضافة ظاهر ومع اللام معهود منوي لاشارة اللام العهدية اي افضل المذكور
معا لمفضل عليه فيكون معنى قولهم الافضل الشخص الذي عهد كونه افضل من زيد
فلا يجوز زيد الافضل من عمرو لاستعماله مع اثنين منها واما لست بالاكثر منهم
حصى وانما العزة للكاثر فمن فيه ليست بتفضيلية او نحو تفضيلية متعلقة بمحذوف
اي لست بالاكثر منهم والمحذوف بدله فلا يرد **ولا زيد افضل** باستعماله بدون
واحد منها **الا** اي يستعمل مع احد ثلثة اشياء في جميع الاوقات الاوقت **ان يعلم**
المفضل عليه فيقدر بناء على القرينة نحو الله اكبر من كل كبير ا ويخرج عن معنى التفضيل
فيستغني نحو اخر **فاذا اضيف** اسم التفضيل **فله معنيان احدهما** اي احد المعنيين
وهو اكثر الجملة معترضة **ان يقصد** لو اريد بالمعنى العناية فحمل القصد عليه صحيح
ولو اريد المعنى ففي الحمل اشكال الا ان يكون المعنى احدهما حاصل بان يقصد به كذا
او يكون المعنى قصد احدهما قصد كذا او احدهما ذو قصد كذا **به** اي باسم
التفضيل **الزيادة** اى زيادة موصوف اسم التفضيل **على من** كلمة من للعقلاء
وغير العقلاء داخلون تبعا فلا يخرج نحو اعدى بتأويل المصدر مفعول ما لم يسم

فيشترط ان يكون موصوفه بعض المفضل اليه ... اسم التفضيل الى الخصوص واضح ...

فاعله منهم اى بعضا من الذين يتناولون موصوفه واقعا او افرادا وان لم يتناولوه
نفى الارادة وقت الاضافة والتركيب فلا يرد ما اورده في الشرح من انه يلزم تفضيل
الشيء على نفسه مثل زيد افضل الناس فزيد بعض من الناس فلا يجوز تركيب يوسف
احسن اخوته بهذا المعنى بخلاف المعنى الثاني اذ ليس يوسف بعضا من اخوته لانه
ليس بداخل لنفسه لخروجه اي يوسف وهذا علة عدم الجواز عنهم اى عن اخوته
باضافتهم اليه اي باضافة الاخوة الى يوسف ولو قيل يوسف احسن الاخوة او احسن
ابناء يعقوب لكان من ذلك لان يوسف بعض الاخوة وبعض ابناء يعقوب ولم يكن
بعض اخوته الثاني ان يقصد اي المعنى الثاني حاصل بان يقصد تفضيله على كل من
سواه مطلقا لا على المضاف اليه او قصد الثاني قصدك كذا او الثاني ذو قصدك
كذا ولو لم يحمل على ذلك لزم حمل القصد على المقصود زيادة اى زيادة موصوف
اسم التفضيل فيما اشتق منه مطلقة اى غير مقيدة بكونها زيادة على من اضيف
اليه وح لا يشترط ان يكون من جملة المضاف بل يجوز كلا الامرين نحو محمد عم
افضل قريش اى افضل الناس من بين قريش ولم يقصد التفضيل على قريش وكان
النبي واحدا منهم ويوسف احسن اخوته اي احسن الناس وانما اضيف الى اخوته
لملابسة اياهم ولان اعلم بغداد اي اعلم ما سواه ولاختصاص بغداد لكونها
منشاه او مسكنه ويضاف اسم التفضيل بالنصب عطف على يقصد اي المعنى
الثاني حاصل بان يقصد كذا ويضاف للتوضيح وبالرفع على الابتداء و ح

يضاف

يضاف للتوضيح كاضافة ما لا تفضيل فيه وعدم عن لفظ التخصيص لذكره
صاحب المفصل لان ذكر لفظ التخصيص المخصوص بالاضافة الى النكرات يوهم التزام
اضافته الى النكرة وليس كذلك بل يوسف احسن اخوته والناقص والاشج اعدلا
بني مروان فيجوز بهذا المعنى تركيب يوسف احسن اخوته اي حسن من غير ملاحظة
باخوته وكذا الناقص والاشج اعدلا بني مروان كانه قيل عادلا بني مروان او هما
اعدل من غيرهما لهما ملابسة بني مروان ويجوز في النوع الاول من نوعي اسم
التفضيل اى المستعمل بالمعنى الاول وحمل الاول على المعنى الاول منظور فيه حيث يأباه
قوله والمعرف باللام الافراد اى افراد اسم التفضيل على كل حال وان كان الموصوف
مثنى او مجموعا لكونه في معنى ما استعمل بمن فينحصر فيه الافراد والمطابقة اي مطابقة
الموصوف افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا لمن مفعول المطابقة بقوله
عايدا الى من ويجوز التذكير مع تانيث الموصوف كذا ذكر في المفصل ولم يذكر
التذكير اكتفاء بقوله فيما يقابله بعد والذي بمن فمفرد مذكر لا واما النوع الثاني
من اسم التفضيل المضاف المقصود به زيادة مطلقة وعطف الشرطية على الفعلية
وهي قوله ويجوز الخ والمعرف باللام فلا بد الفاء جزائية وهو خبر المبتدأين والضمير
محذوف اي لا بد لهما من المطابقة للزوم مطابقة الصفة موصوفها مع عدم قيام
المانع وهو امتزاجه بمن التفضيلية لفظا او معنى لعدم المفضل عليه بعدها وقوله
من المطابقة خبر لا وفي جعلها متعلقة بدون القول لحذف الخبر نظر لانه ح

يكون
مضافا للمضاف فيجب نصب والذي استقرا واستعمل من مفرد مذكر نحو
زيد والزيدان والزيدون وهند والهندان والهندون افضل من كذا لاغير اي
لاغير المفرد المذكر لكراهة لحوق اداة التثنية والجمع والتانيث المختصة بالاخر
بما في حكم الوسط باعتبار امتزاج من التفضيلية لكونها الفاصلة بينهما وبين باب
اخر فكانها من تمام الكلمة ولا يعمل في فاعل مظهر لانه في الاسم نظر افعل التعجب في
الفعل وهو لا يعمل في مظهر فكذا هذا ولانه ليس بمعنى الفعل الدالة على الزيادة دونه
وليس يشتبه باسم الفاعل حيث لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث فيما هو اصل استعماله
وهو الاستعمال بمن فقصر عن العمل في المفعول به بلا واسطة مطلقا مظهرا او مضمرا
وفي الفاعل مظهر الا اذا وجدت المذكور لصيرورته بمعنى الفعل ولقيام ٥
الضرورة في اعماله كما ستعرف بيانه الا اذا كان اى في جميع الاوقات الا وقت
اسم التفضيل صفة كائنة بشئ كرجلا في المثال مثلا وهو اى اسم التفضيل في المعنى
صفة كائنة لسبب اى لسبب ذلك الشئ والتنوين بدل من الاضافة كا
لكحل في المثال والمشهور في اصطلاحهم ان يطلق على المتعلق اسم السبب
دون المسبب ولعل بعض استعمل غير المشهور للتنبيه على صحته وتحققه مفضل
باعتبار الموصوف الاول وهو الموصوف لفظا كرجلا في المثال حيث نفي كون
كون الكحل مفضلا باعتبار عينه على نفسه اي مفضل على نفسه باعتبار غيره والجار
متعلق التفضيل عليه اي باعتبار الموصوف الثاني كعين زيد في المثال حيث نفي في

المثال

المثال كون الكحل مفضلا عليه في عينه منفيا صفة مصدر محذوف اي تفضيلا
منفيا او حال كون اسم التفضيل منفيا مثل ما رايت رجلا احسن صفة رجلا
في عينه ظرف حسن باعتبار معنى التفضيل او حال الكحل فاعل احسن منه من الكحل
في عين زيد ظرف احسن ايضا باعتبار التفضيل على الشئ او حال فاسم
التفضيل ذو الحدثين تعلق ظرفان لكل حدث كالتشبيه في زيد في الدار مثله
في السوق والمقصود مدح الكحل في عين زيد بنفي تفضيله في عين رجل عليه و
نظيره الحديث الذي ذكره الشارح وقوله عم ما من ايام احب الى الله فيها
الصوم منه عشر ذي الحجة لانه اي احسن خبر مبتدأ محذوف اي وهذا لانه
او متعلق بمفهوم الاستثناء المذكور اي يعمل في هذه الصورة لكذا بمعنى حسن
حيث يستلزم هذا التركيب قولنا حسن من الكحل في عين كل رجل حسنه في عين
على طريق المساواة
زيد او دون حسنه ويدور معه وجودا وعدما ولان مقام المدح يستدعي
على طريق كونه دونه
ذكر فلان التفضيل بمنزلة القيد فالنفي متوجه اليها ولما نفي التفضيل بقي اصل
الفعل مثبتا لكن كونه بمعنى حسن عارض لا يجوز عمله الممتنع باعتبار ما يرجع الى
اصل الا في صورة تفضيل الشئ على نفسه لانه على خلاف الاصل وكفى في انه خلاف
الاصل انه لولا اختلف الاعتبارين لامتنع فاذا انتفى مثل هذا التفضيل ولو
بعارض يخرج عن حكم اسم التفضيل ويعتبر العارض لضعف العارض بخلاف
ما رايت رجلا افضل ابوه من زيد حيث لا يجوز وان جاء نفي التفضيل بمعنى

ط
لان الاصل في اسم التفضيل ان يكون
المفضل والمفضل عليه مختلفين بالذات
ففي صورة الاتحاد وهو تفضيل الشئ
على نفسه ضعف معنى التفضيل فاذا
زال بالنفي زال بالكلية مع بقاء قوة
ان يعود حكمه بعد زوال علاقة ما رايت
رجلا افضل ابوه من زيد فان المفضل
والمفضل والمفضل عليه مختلفين
بالذات فلا ضعف في معناه التفضيل
فله قوة الى ان يعود حكمه بعد الزوال
وهو عدم جواز عمله مع المظهر جامي

اصل الفعل لان التفضيل فيه ليس على خلاف الاصل كونه تفضيل الشئ على نفسه
فيعتبر بعد الزوال معارض النفى فالاصل ان اشترط النفى لصيرورته بمعنى الفعل بانتفاء
قيد التفضيل واشترط تفضيل الشئ على نفسه باعتبارين ليكون التفضيل على خلاف
الاصل فلا يلزم اعتباره بعد الانتفاء واشترط كونه سببية ليتحقق الاسم
الظاهر بعمله فى الظ **مع انهم** حين لم يعملوا اسم التفضيل **لو رفعوا** احسن
على انه خبر والكحل مبتدأ ولا وجه يمكن سواه اذ لا رافع لفظيا فامتنع لكاده
المبتدأ لا سيما اذا كان الخبر معرفة فلم يبق عند رفع احسن الا كون الكحل مبتداء
واحسن خبر **فصلوا بينه وبين معموله** وهو منه مع انه امتنع من عمله **باجنبى**
وهو الكحل اذ المبتدأ اجنبى من الخبر لكونه غير داخل فى حيزه وغير معمول له فان
قيل كما امتنع الفصل امتنع عمل اسم التفضيل فليجز الفصل بالضرورة كما جوز العمل
قيل من ابتلى ببليتين يختار دخوله وعمله اهون من الفصل لان امتناعه باعتبار
كونه اسم التفضيل وامتناع الفصل باعتبار كونه عاملا وهذا الوجه اعم فالامتناع
اقوى فان قيل فليقدم منه قيل لا يمكن تقديمه للزوم املاء المفضل ما هو جهة كونه
مفضلا وهكذا فى كل ذى جهتين كذا ذكره الشارح فى بحث هذا بسرامنه
وطبا على انه اذا كان المسوغ تاخيرا منه واصحنا الى تصحيح الكلام مع تاخيره
لا ينفع التقديم فلا يرد ذلك ونقل عن المص انه قال لم يقدم منه لئلا يلزم عود الضمير
الى المؤخر وهو مشكل لان المبتدأ رتبة التقديم وكفى فى صحة عود الضمير كما فى نحو

فى داره زيد

فى داره زيد اللهم الا ان يجعل مدار هذا الامتناع ما ذكرنا بان يقال عود الضمير
الى المتاخر فى نحو هذا المثال ممتنع لا باشتراط تقدم معاد ضمير المفضل عليه بل باعتبار
كونه ضمير المفضل عليه فلو قدم لزم انفصال ما تعلق به كونه مفضلا عليه وهو
عين وغيرها فان قيل هكذا ايأتى فى الاثبات نحو رايت رجلا احسن فى عينه
الكحل منه فى عين زيد قيل صحته غير متحققة لعدم الاستعمال والسماع فلا يحتاج
الى تصحيحه بخلاف صورة النفى لمجيئه فى الاحاديث وكلام العرب الموثوق **ولك**
خبر **ان تقول** بعبارة اخرى اقصر من الاولى بحذف المضاف من مجرورين
نحو **ما رايت رجلا احسن فى عينه الكحل من** كحل **عين زيد** لانه تفضيل الكحل
عن الكحل لا ان تفضيل الكحل على العين ونظيره فى الحديث ما جاء فى حديث
ابن مسعود رضه من الصحيحين مما ذكر من مشارق الانوار من قوله عم
ولا احد احب اليه المدح من الله حديث **فان قدمت** فى هذه المسئلة
ذكر العين قلت بهذه العبارة **ما رايت كعين زيد احسن فيها الكحل منه**
فى غيرها فيلزم الفصل فى هذه العبارة تقديرا اى ما رايت مثل عين زيد عينا
احسن فيها الكحل منه فى غيرها او ما رايت عينا كعين زيد احسن فيها الكحل
منه فى غيرها وعلى الاول كان المفعول الاول لرايت قوله احسن وقوله كعين
زيد مفعولا ثانيا متقدما وعلى الثانى بالعكس وهذا ان كان رايت من افعال
القلوب اما ان كان بمعنى ابصرت وهو الظ كان قوله احسن فيها الكحل بدلا

من قوله كعين زيد او حالا اي ما رايت عينا مثل عين زيد في حال كون الكحل
احسن فيها منه في غيرها ويمكن ان يكون قوله عينا احسن فيها الكحل مفعول رايت
ويكون قوله كعين زيد حالا متقدمة ويجوز ان يكون زيد وقوله احسن فيها الكحل
صفتين للمفعول المحذوف اي ما رايت عينا متصفة بهاتين الصفتين مثل
قول الشاعر مررت على وادي السباع ولا اري من افعال القلوب بمعنى ابصر
كوادي السباع اسم موضع ومفعول ثان متقدم او حال متقدمة او هو مفعول
لا اري بمعنى لا ابصر واديا عطف بيان او بدلا او حال مؤكدة او تمييز على
نحو عندي مثل زيد رجلا وانما اورد المظهر مع تقدم الذكر لان الكاف لا يدخل
المضمر ولمكان التهويل بالذكر حين تظلم ظرف بمعنى التشبيه او لقوله لا اري
واديا لشبه وادي السباع وقت ظلامة وادي اقل صفة سببية لواديا
او مفعول ثان ان كان السباع حالا او تمييزا وحال لينقطع شان الوادي با
لتنكير حتى لا يكون حالا عن النكرة المحضة موضا به الباء بمعنى في اي اقل فيه و
لضمير للوادي ركب منهم بغيره فما ظنك بالرحالة فركب فاعل اقل اعمل فيه
اسم التفضيل لوجود الشرائط والركب جماعة الركبان وهو لبين جمع كمام اتوه
الجملة صفة ركب تانية اي تثبتا وتوقفا وتلبثا وهو تفعل من تركيب ابى
كحيي يقال تأنى اي تلبث ثم هو تمييز من فاعل اقل او مفعول له اي اتوه لاجل
التانية والمكث او مفعول مطلق اي اتوه اتيان تانية او حال اي اتوه دون

تانية

١٢٩

تانية او ظرف اي اتوه في زمان التانية والنزول واخوف ركب منهم لغيره ولو كان
اخوف بمعنى المفعول كاشهر كان صفة لواديا غير سببية الا ما وقى الله حا مستثنى منه
وما مصدرية حينية اي اقل به ركب واخوف في جميع الاوقات الا وقت وقاية الله
او مستثنى من ركب وما بمعنى من وانما ذكر ما ذهابا الى الصفة او مستثنى منقطع اي
لكن وقاية الله ما لا لله او وقاه الله ساريا اسم فاعل من السرى وحال من قوله ركب
او مفعول في او صفة واديا على المجاز العقلي من الاسناد الى المكان او صفة مصدر
اخوف ساريا الى الهلاك وهو يكون من السراية دون السرى ولما فرغ من بيان
الاسم شرع في بيان الفعل فقال الفعل ما اي كلمة دل على معنى حاصل في نفسه اي حاصلا بها
او حاصل بنفسه اي بالنظر الى نفسه غير محتاج الى امر خارج واحترز به عن الحرف
كما مر مقترن باحد الازمنة الثلثة اي الماضي والحال والاستقبال وضعا فلا يرد
على عكسها نحو عسى ونعم وبئس وغيرها من الافعال الجامدة وعلى طرده نحو هيهات
وشتان ولا يرد نحو الماضي والمستقبل اذا اريد بهما الفعلان المخصوصان اذ
الاقتران في معناهما اذ معناهما اللفظ ولا اقتران فيه وانما المقترن معنى معناهما
وقد ذكرنا فيما مضى بالاستقصاء والمضارع يصدق عليه انه اقترن باحد الا زمنة
الثلثة ولانه مقترن في كل وضع بواحد وان عرض الاشتراك بتعدد الوضع او
بتعدده فقوله مقترن الخ احترز عن الاسم ومن خواصه اي الفعل وقد عرفت
معنى الخاصة فلا نعيدها دخول قد لانها انما تستعمل لتقريب الماضي الى الحال وتقليل

الفعل او تحققه وكل ذلك لا يتصور الا في الفعل **والسين** اى سين الاستقبال لا سين
الاستفعال و لا غيره من السينات وقدم السين على سوف ولان السين جزء سوف
وسوف لانهما وضعا للدلالة على الاستقبال الوضعي وذا ليس الا في الفعل **والجوازم**
لان الجزم من خواصه فكذا المؤثر والا يلزم تخلف الاثر عن المؤثر وفيه ولانها وضعت
لنفي الفعل كلم ولما او لطلبه كلام الامر والنهي عنه كلا النهي او لتعليق الشئ بالفعل كادوات
الشرط وكل هذه المعاني لا يتصور الا في الفعل **ولحوق** عطف على دخول **تاء التانيث ساكنة**
لانها تدل على تانيث الفاعل فلا يلحق الا بما له فاعل والصفات استغنت عنها بما لحوقها من
التاء المتحركة للدلالة على تانيثها وتانيث فاعلها لمكان الاتحاد بينها وبين فاعلها فلاجرم
اختصت بالفعل وانما سكنت للفرق بينها وبين اللاحقة للاسم وكانت اولى بالسكون
من الاسمية وثقل الفعل **ونحو تاء فعلت** اي ما هو جنس تاء فعلت من الضمائر المتحركة البارزة
لان الضمير الفاعل الا بما له فاعل والفاعل انما يكون للفعل او فرعه وحطت فروعه عنه
بمنع احد نوعي الضمير تحرزا عن لزوم تساوي الفرع والاصل وخص البارز بالمنع لان المستكن
اخف واخصر فهو بالتعميم اجدر واليق **الماضي ما** اى فعل **دل على زمان** حاصل **قبل زمانك**
اي في زمان سبق زمانك ولا خير في لزوم وقوع الزمان في الزمان لمكان العموم و
الخصوص والكلية والبعضية كما يقال الزمان يوجد في الازمنة ووقت الظهر يوم الجمعة
واضافة زمانك بادنى ملابسة اى زمان انت فيه والخطاب لغير معين **مبني** لان الاصل
في الفعل البناء لفقد المعاني الموجبة للاعراب ولا مقتضي للعدول عنه من المشابهة التامة في الماضي

وهو

١٢٩

رحم الله الماتن والشارح والحاشي ☆ وحاشى الحاشي بشفاعة نبينا المصطفى ☆
اعني بالرابع العاشق النبي ☆ قاظ طاغي بن حاجي المصطفى ☆

قوله فهذه ستة وهو بضرب الاثنين اعني كونها مذكرا ومؤنثا الى الثلثة اعني كونها مفردة ومثناة
ومجموعة قوله واما كونها مرفوعة بالاصالة فسبعة وهو كونها فاعلا ونائب فاعل ومبتدء وخبرا
وخبر ان وخبر لا لنفي الجنس وكم ما ولا المشبهتين بليس ولم يعد اسم كان لانه داخل في المبتدء
عند المحشي والاولى الا يعد قوله واما كونها مرفوعة باللالحاق فخمسة وهو خبر ان بالفتح و
وكان ولكن وليت ولعل فانها ترفع باللالحاق بان بالكسر كما تقرر في محله كما يجيء ولم يعد خبر
اخوات كان لان اخوات كان يحصل مثل كان اذا كانت بمعنى كان كما يجيء ولا فرق الاخوات وبين كان
في المعنى بخلاف اخوات ان قوله واما كونها رفعها بالتبعية فخمسة ايضا وهو كونها صفة ومعطوفا
وتوكيدا وبدلا وعطف بيان قوله في ثمانية عشر التي حصل باعتبار اعراب المعمول كما صرح المحشي
قوله بالمفعولية خمسة وهو كونها مفعولا مطلقا ومفعولا به وفيه وله ومعه قوله وبالالحاق
سبعة وهو كونها حالا وتميزا ومستثنى وخبر كان واسم لا لنفي الجنس وخبر ما ولا المشبهتين
بليس قوله وبالتبعية خمسة وهو كونها نعتا ومعطوفا وتوكيدا وبدلا وعطف بيان قوله ويضرب
هذا الحاصل في ثمانية عشر مسامحة او وقع من قلم ناسخ او النسخة ليست بمستقيم لانه بضرب ١٧٥
في ثمانية عشر لا يحصل ١٨٩٠٠ بل يحصل ٣١٥٠ بل يضرب ١٧٥ في ستة التي حصل باعتبار كونها
مفردة ومثناة وجمعا ومذكرا ومؤنثا ثم يضرب الحاصل وهو ١٠٥٠ في ثمانية عشر فيحصل
١٨٩٠٠ قوله فبالاصالة ١٩ وهو كونها مجرورا بالاضافة والباء ومن والى وحتى وفي
واللام وحاشا وعدا وخلا قوله وبالتبعية وهو كونها نعتا اه قوله وليس للجر ملحقاة
وفيه نظر لان للجر ملحقاه وهو لولا وكي ولعل في لغة عقيل ولعل المحشي ذهب مذهب المص
لانه لم يعدها كما يجيء وكان الاولى ان يعدها من الملحقاة قوله منها الممتنعة ٥٣٤٠ لان الاثنين
من ثمانية عشر ممتنعان وانت تخرج في كل ثمانية عشر اثنين فحصل لك ٥٣٤٠ وقاعدته ان تقسم
٤٨٠٦٠ بثمانية عشر ثم تضرب فيما حصل من التقسيم اثنين اذا اردت معرفة الممتنع لان في ثمانية
عشر ممتنعان وكذلك اذا اردت معرفة حسن لان في ثمانية عشر حسنان او اربعة اذا اردت معرفة
القبيح لان في ثمانية عشر اربعة قبيح او تسعة اذا اردت معرفة احسن لان في ثمانية عشر تسعة احسن
او واحدا اذا اردت معرفة مختلف فيه لان في ثمانية عشر واحد مختلفا فيه ثم تجمع الحاصل من كل
كل هذه الضروب فيحصل ٤٨٠٦٠ وبهذه القاعدة اللطيفة ظهر عدم استقامة معرفة المحشي
ولم يمكن اصلاحه واصلاح عدم ذكره مختلفا فيه ولكن يمكن بعيدا لعل المحشي ادرج بعض المختلف
فيه في القبيح وبعضه في الحسن واذكر صورة هذه القاعدة ليسهل عملك ٤٨٠٦٠ / ١٨

٢٦٧٠ / ١ = ٢٦٧٠	٢٦٧٠ / ٩ = ٢٤٠٣٠	٢٦٧٠ / ٤ = ١٠٦٨٠	٢٦٧٠ / ٢ = ٥٣٤٠	٢٦٧٠ / ٢ = ٥٣٤٠

ممتنع ٥٣٤٠
حسن ٥٣٤٠
قبيح ١٠٦٨٠
احسن ٢٤٠٣٠
مختلف فيه ٢٦٧٠
٤٨٠٦٠

قوله وفي المجموع من التأويلات والضروب صعوبات اه ومعرفة الامتناع
يتوقف على اكثر مسائل من النحو لان ما ذكر من الاحتمالات الوفا والوفا يتوقف
على اكثر مسائل فانت تلاحظ في كل مسئلة قاعدة هذه المسئلة وحكمها مثلا اذا كانت
فاعلا تلاحظ قاعدة الفاعل واحكامها اتصح ذلك الصفة ان تقع فاعلا اولا وكذا في نائب الفاعل
والمبتدء والخبر وغير ذلك وفي كونها نعتا او معطوفا او توكيدا اه قاعدة النعت والمعطوف
والتوكيد واحكامها وقس عليها ما ذكرنا من الاحتمالات الوفا والوفا فلو لزم الاشارة
على كل الوجوه بعضها يجوز وبعضها لا يجوز لصارت مجلدات ولذا اقتفى المحشي وتركها
امتحانا للاذهان وانا غير غافل عنها اه وكل ما ذكرت مما الهمني الهادي * بتفهيمي كلها
من قول المحشي * وليس لي رؤية هذه الاشارات غير اشارة المتن والحاشي

وهو خبر بعد خبر مبتدء محذوف اي مبني والجملة مستأنفة لبيان حكم الماضي بعد بيان صدره
على الفتح لانه انما عدل فيه عن اصل البناء الى الحركة اعتبار النوع مشابهة له بالاسم في وقوع
كل صفة لنكرة نحو مررت برجل ضارب وضرب اختار وامن الحركات الفتحة لخفتها واوسطها بهتها
السكون الذي هو اصل في البناء مع غير الضمير المرفوع احتراز عن المنصوب نحو ضربك المتحرك
نحو ضربت لوجوب اسكان اخره تحرزا عن توالي اربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة
لمكان كون الفاعل كالجزء بخلاف ضمير المفعول نحو ضربك والواو من الضمائر الساكنة حيث
يضم حينئذ لموافقة الواو المضارع ما اي فعل اشبه الاسم باحد حروف نأيت اي ملابسة
زيادة احد الحروف الاربعة التي مجموعها نأيت او تأني او اتين وانما عدل عن تركيب
اتين لان فيه تغيرا بين حرف المتكلم وتقديما لحرف الخطاب على حرف الغيبة وهو خلاف
الترتيب اذ الغائب متوسطة والمخاطب منتهى الكلام بخلاف هذا ولكن تركيب
اتين تناسب المقام لفظا ومعنى اما لفظا فلتضمن الحروف الاربعة واما معنى فلفصل
اجنبية صفة للحروف المذكورة فهو تركيب ليس باجنبي من المقام من كل وجه بخلاف
نأيت اذ لا يخفى بعده عن المقام في المعنى لانه من النأي بمعنى البعد ولا يخفى ان
ذكر البعد بعيد عن هذا المقام جدا ولو جمعها بتركيب انيت من الاتيان لكان اولى
ليكون على الترتيب من كل وجه لتقدم الهمزة التي هي للمتكلم الواحد على النون لنوعيته
لوقوعه اي المضارع حال كونه مشتركا بين الحال والاستقبال كاشتراك العين والمراد
به الاشتراك اللغوي وهو الابهام فيكون المعنى لكونه مبهما لاحتمال الحال والاستقبال

كابهام النكرة لاحتمال الافراد **وتخصيصه بالسين وسوف** عطف على وقوعه اي تخصيص بسبب احد الزمانين كتخصيص النكرة باحد الافراد بدخول لام العهد وكتخصيص لفظ العين باحد المعاني بالقرينة **فالهمزة** الفا للتفسير **للمتكلم** حال كونه **مفردا** نحو افعل اتوافق صدر انا **والنون له** حال كونه مقرونا **مع غيره** واحدا او اثنين او جماعة كان جمعا نحو نفعل لانه لما استوفيت الحروف الثلث التي هي الاولى بالزيادة وهي حروف العلة واخذ منها ما يناسبها بقي المتكلم مع غيره بلا حرف فرا خذوا الحرف فاما يشبه حروف العلة وهو النون المشابه لها في امتداد الصوت ولتوافق اول نحن **والتاء للمخاطب** مطلقا اي واحدا او مثنى او مجموعا او مذكرا او مؤنثا نحو تفعل وتفعلان وتفعلون وتفعلين وتفعلن لانها فرع الواو والواو مخرجها منتهى المخارج والمخاطب منتهى الكلام وانما قلبت الواو تاء كما في تجاه وتخمة لئلا يلزم اجتماع الواوات كما في ووجل **وللمؤنث والمؤنثين غيبة** اي حال كون المؤنث والمؤنثين ذوي غيبة نحو هند تفعل والهندان تفعلان اذ المؤنث الغايب تعارض فيه اعتبار ان الغيبة والتانيث والغيبة تناسب الياء المتوسطة في المخرج لان الغايب متوسط بين المتكلم والمخاطب والتاء المستلزم للفرعية تناسب التاء التي هي فرع الواو فعلنا ما بالاعتبارين فاعطينا الياء في الواحد والمثنى والياء في الجمع ولم يعكس لان التانيث الزم من الغيبة فاعتباره في اللفظين المتقدمين اولى **والياء للغايب** لتوسط مخرج الياء وتوسط الغايب بين المتكلم والمخاطب **غيرهما** اي غير القسمين المذكورين وهما واحد المؤنث والغا

ومثناه

ومثناه وهو بالجر صفة الغايب وفيه ان غايب نكرة وان اضيف الى المعرفة او بدل وفيه انه لم يوصف مع النكارة والجواب ان التقدير غايب غيرهما وبالنصب حال وهو الاولى لموافقة التبيين وحروف المضارعة الزوايد المذكورة مضمومة في الرباعي اي فيما هو على اربعة احرف اصلية كيدحرج او لا كيخرج لانه لما فتح اول الماضي ينبغي ان يخالف اول المضارع لمكان التباين بينهما وهذا من ضايف التعريف ذكره فيهما واسقط ادا ومفتوحة فيما سواه اي في فعل سوى الرباعي وهو الثلاثي المجرد كيضرب وما زاد على اربعة احرف كينفعل ويستفعل ونحوهما للتخفيف الذي استدعاه كثرة الاستعمال في الثلاثي المجرد وكثرة الحروف فيما زاد على اربعة احرف ولا يعرب من جنس الفعل اداة ونحو هذا اقصر الافراد لرد قول الكوفيين بتشريكهم الامر الحاضر في الاعراب غيره لانه لم يوجد في الغير مقتضي ولا شبه تام يخرجه عن اصله بخلاف المضارع فانه يعرب لمشابهته الاسم مشابهة تامة في اللفظ للموافقة في الحركات والسكنات وفي المعنى في العموم والخصوص وفي الاستعمال بوقوعه صفة للنكرة في مررت برجل ضارب ويضرب اذا لم يتصل به ظرف لمفهوم ما سبق من الكلام فانه قال لا يعرب غير المضارع فهم منه ان المضارع معرب واعرابه مقيد بهذا القيد اي بوقت عدم اتصال نون تاكيد او نون جمع مؤنث لانه اذا اتصل به احدهما رجع مبنيا اما نون التاكيد فانه بدخولها شبه الامر الداخل عليه هي نحو اضربن لانه اصل في لحوق نون التاكيد واما نون الجمع فلانه بدخول شبه الماضي لانه الاصل في لحوق الضماير المتحركة ولم يعتبر شبهه بيضربان و

ويضربون يضربا وضربوا الا ان الماضي في لحوق الضماير الساكنة ليس باصل واعرابه اي المضارع
رفع ونصب وجزم مكان ما منع شبهه من الجر المختص به الاسم فالصحيح احتراز عن
يدعو ويرمي ويخشى المجرد عن كل ضمير بضمير بارز ظاهر مرفوع صفة اخرى وكذا قوله للتثنية
نحو يضربان وتضربان والجمع سواء جمع مذكر او جمع مؤنث نحو يضربون وتضربون ويضربن
وتضربن والمخاطب المؤنث نحو تضربين بالضمة خبر اي يعرب بالضمة رفعا نحو هو يضرب
والفتحة نصبا نحو لن يضرب والسكون جزما نحو لم يضرب مثل لم يضرب على حسب
العوامل والمضارع المتصل به ذلك الضمير المرفوع البارز بالنون رفعا نحو يضربان
ويضربون وتضربان وتضربون وتضربين وحذفها اي النون نصبا وجزما نحو لن
يضربا ولن يضربوا ولن تضربا ولن تضربوا ولن تضربي ولم يضربا ولم يضربوا ولم تضربا ولم
تضربوا ولم تضربي وذلك لانها لما امتزجت مع الضمير الساكن اخر الفعل فامتنع الاعراب
لفظيا كان او تقديريا والضمير اسم على حدة فلا يمكن اعتبار اعراب الفعل فيه لفظا و
لا تقديرا فزيدت حرف واعراب الفعل بذلك الحرف وذلك الحرف لا يمكن ان يكون من
حروف العلة التي هي الاصل في الزيادة للزوم اجتماع حرفي العلة فاختير النون لشبهها
في امتداد الصوت فثبت في الرفع وسقطت في الجزم سقوط الحركة وجعل حذفها
جزما كما ان حذف الحركة كذلك وحمل النصب على الجزم للمواخاة بينهما في الخفة والضعف
فجعل النصب ايضا بالحذف فان قيل الضمير اسم على حدة فكيف يفصل بين الفعل واعرابه
قيل اعتبر فيه في باب الفصل جزئية الكلمة اذ الفاعل كالجزء فاذا كان ضميرا متصلا كان

في كمال

في كمال الامتزاج فيعتبر جزئيته فان قيل لما اعتبر جزءا لزم ان يجوز كونه محلا لتقدير الاعراب
ولا يحتاج الى زيادة حرف هو ذو جهتين كالنعامة فاعتبر في امتناع محلية الاعراب
كونه اسما على حدة وفي جواز الفصل به كونه جزءا والمعتل الاخر بالواو نحو يدعو والياء
نحو يرمي والباء للالصاق او السببية او الاستعانة بالضمة في الرفع تقديرا لثقل الضمة
على الواو والياء وهو ظرف في التقدير او حال كون الضمة مقدرة او تمييز اي ملتبس
بتقدير الضمة والفتحة في النصب لفظا لاصالة الاعراب اللفظي وعدم المانع لخفة الفتحة
والحذف في الجزم لان اجتماع السكونين مح وتقدير السكون في الساكن يوجب الاستواء
بين التحقيق والتقدير في الفعل اذ اعراب الفعل ليس الا باعتبار الصورة ولا فرق
بين السكون المقدر والمحقق في الصورة وليس له معنى فيه حتى يعتبر الافتراق بينهما
في المعنى بخلاف مررت بغلامي فنزل حذف حرف العلة التي هي اخت الحركة منزلة حذف
وجعل حذف الحرف سكونا يكون عند العامل جزما فان قيل فليجعل السكون اللفظي في
الجزم اعرابا كما يجعل الف مسلمان اعرابا دالا على الفاعلية قيل يمكن ثم اعتبار الاختلاف
بين الاضافة الى العامل وعدمها حيث يفيد المعنى بعدها بخلاف اعراب الفعل حيث
لا يمكن فيه ذلك لان سكون اللفظي صورة قبل العامل وبعد دخول العامل لا يتحقق
له معنى ولا يزيد على الصورة شيء الا الاضافة الى العامل بلا تاثير فافترقا وظهور
الاثر في التوابع محققا في المبني ايضا وان لم يظهر به اثر الاضافة الى العامل في
حق المتبوع والمعتل الاخر بالالف نحو يخشى ويرضى بالضمة رفعا والفتحة نصبا تقديرا

لان الالف لا يقبل الحركة والحذف جزما كما مر ويرتفع المضارع اذا تجرد عن الناصب
اى كل ناصب والجازم اى كل جازم والرافع وقوعه موقعا يصلح للاسم وخبر كاد ايضا
واقع موقع الاسم لان اصل الخبر ان يكون اسما وان مجر هذا الاصل فى كاد استعمالا
وقد يستعمل الاصل اى المهجور فى قوله فابت الى فهم وما كدت ايبا نحو يقوم زيد
فانه واقع موقع الاسم لان المتكلم فى الابتداء التكلم فى موضع الخبر مما يصلح ان يبدأ الكلام
بالاسم او بالفعل فاذا ابتدأ بالفعل كان ذكر الفعل واقعا موقعا يصلح للاسم وينتصب
المضارع بان الملفوظة لشبهها بان الناصبة للاسم فى المصدرية والصورة ولن
قال الفراء لن اصلها لا فابدل الالف نونا وقال الخليل لا ان فقصر كاس وعلماء فى اى شئ
وعلى الماء وقال سيبويه انه حرف برأسه لا اصل له اذ لا معنى لمصدرية ما بعده ولا منع
عن تقدم معموله عليه بخلاف ما فى حيز ان والخليل يقول لا يبعد ان يتغير الكلمة بالتركيب
عن مقتضاه معنى وحكما اذ هو وضع مستأنف وكذا قال الفراء حيث يغتفر لا عنده بعد
الابدال لافادة النفى المؤكد واذن قيل اصله اذان فخففت وقيل اصله اذا الظرفية و
نون عوض عن المضاف اليه وكى قيل كى واذن ناصبان بتقدير ان بعدهما وهذه الثلثة
تنصب المضارع ملفوظات لشبهها بان فى الاستقبال وان عطف على بان حال كونها
مقدرة بعد حتى نحو سرت حتى ادخلها ولام كى نحو سرت لادخلها ولام الجحود وهى اللام
الجارة الزائدة فى خبر كان المنفى نحو ما كان الله ليعذبهم والفاء نحو زرنى فاكرمك والواو
نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن واو بمعنى الى او الا نحو لالزمنك او تعطينى حقى وذلك لان الثلثة

الاول جواز فيمتنع دخولها على الفعل الا بجعله مصدرا بتقدير ان المصدرية والاخيرة
بمعنى الجار فاحدث حكم الجواز او بمعنى الا فكان فى حكمها فى لزوم المفرد بعدها والرابعة
والخامسة عاطفتان واقعتان بعد الاشياء فيكون المعنى فى زرنى فاكرمك ليكن
منك زيادة فاكرام منى اياك وفى لا تأكل السمك وتشرب اللبن لا يكن منك اكل السمك
وشرب اللبن معه وكذا فى ساير الامثلة فان الفاء للتغيير اى مثال ان مثل اريد ان تحسن
الى مثال النصب بالفتحة وان تصوموا خير لكم مثال النصب بحذف النون وان
التى بعد العلم الغير المؤول بالظن وان اول به يمتنع وقوع المصدرية ايضا فيجوز علمت
ان يخرج زيد بالنصب بمعنى ظننت مخففة خلافا للفراء وابن الانبارى من الثقيلة
المناسبة للعلم فى معنى التحقيق ولان ان بعد التخفيف شاكلت ان المصدرية وهى
انسب بالعلم او بعد من المصدرية الدالة على التوقع فاذا وقعت المصدرية بعد علم
لم يسبق الذهن اليها بل المخففة فيلزم اللبس لاسيما فى الموقوف والمقصور فمنعت و
اما الظن ففيه وجهان حيث لم يبعد المصدرية عنه بعدها عن العلم فتساوى المخففة
فى الملايمة فخرجها فى صحة الوقوع فيجوز الوجهان واما التى ليس بعد العلم والظن وما بمعناهما
نحو الرجاء والطمع والشك والوهم والاعجاب وغيرها فمصدرية لا غير ونحو حسبوا
ان لا تكون فتنة قرئ بالوجهين على ان الحسبان ظن غالبا وعلم ان ان بعد التخفيف
تقاصرت خطاها فلا يقع مجرور الموضع فلا يقال عجبت من ان سيقوم ولا يقع الا
بعد فعل التحقيق كالعلم وبمعناه من التيقن والتحقيق والانكشاف والظهور ونحو ذلك

او بعد الظن الغالب الذي في حكم العلم فلا يقال رجوت ان سيفعل و لا سلكت ان سيقوم
وليت ان الواقعة بعد العلم هذه اى المصدرية لمنافاة بينها و بين العلم لانها للتوقع
والعلم يستلزم التيقن واما التي للتخفيف فيقع بعد العلم او بعد ما يقرب منه من الظن و
نحوه ويمتنع وقوعها بعد الشك لمكان التنافي بين الشك والتحقيق وفيه ان ذلك يتأتى في المثقلة
ايضا وقد جاء شككت انك خارج ولم يثبت انك ذاهب وليت انك عابد والحق ان ان
مشددة او مخففة لا يدل على ثبوت الخبر وتحققه بل على تأكيده والمبالغة كما هو داؤكان
التي بعد العلم هي المخففة من المثقلة يجب فصلها عن الفعل اما بالسين نحو علمت ان سيقوم
وعلمت ان سيكون منكم مرضى او سوف نحو واعلم فعلم المرء ينفعه ان سوف يأتي كل ما
قدر او قد نحو ليعلم ان قد ابلغوا او بحرف نفي نحو علمت ان لم يقم وان لا تقوم وشذ علمت
ان تخرج بالرفع بلا عوض كما نقل عن المبرد وان التي بعد الظن ففيها الوجهان لان
الظن دلالته على غلبة الوقوع يلائم ان المخففة الدالة على التحقيق وباعتبار عدم
التيقن يلائم ان المصدرية فيصح وقوع كليهما بعده فيجري في ان بعده كلا الوجهين
واما التي بعد غيرهما فمصدرية لا مخففة نحو رجوت ان يفعل وخشيت ان لا تفعل و
مثال لن نحو لن ابرح ومعناها نفي المستقبل لا نفي الحال نفيا مؤكدا لا تأبيدا كما قال بعضهم
والا لكان قوله تعالى فلن اكلم اليوم انسيا ولن ابرح الارض حتى يأذن لي تناقضا
ففي اطلاقه نظر وقوله معناها الى جملة مستأنفة ومثال اذن مبتداء وقوله مثل اذن يدخل
الجنة خبره وقوله اذا لم يعتمد خبر مبتداء محذوف اى وهذا اذا لم يعتمد الى والجملة معترضة

لبيان

لبيان حكم اذن ويمكن ان يكون قوله اذا لم يعتمد خبر اذن بتقدير حذف مضاف اى عمل
اذن ونصب اذن حاصل وقت عدم اعتماد ما بعدها على ما قبلها وكونه مستقبلا و
يكون ح قوله مثل اذن يدخل الجنة خبر مبتدأ محذوف اى مثاله كذلك لكن الوجه الاول
اوفق حيث قال فان مثل كذا ولن مثل كذا فالظاهر ان يقول اذن مثل كذا اذا لم يعتمد
ما بعدها على ما قبلها اي ان لم يكن ما بعدها من تمام ما قبلها بخلاف ما اذا اعتمد بكونه خبرا له
نحو انا اذن اكرمك فلا تنصبه ح او جزاء للشرط السابق نحو ان تأتني اذن اكرمك او جوابا
للقسم السابق نحو والله اذن لا افعل ولا يقع المضارع بعد اذن معتمدا على ما قبلها
في غير هذه المواضع بالاستقراء فانه اذا اعتمد ما بعدها على ما قبلها لا ينصب لانها لضعفها
لا يقدر ان يعمل فيما اعتمد على ما قبلها فصار كانه سقوطها والتعليل بلزوم توارد
العاملين لا يتأتى في الخبر وجواب القسم على انه لا ضير فيه لامكان العمل باعتبارين
وكان شرط اخر لعمل اذن الفعل مستقبلا لا حالا بخلاف اذن اظنك كاذبا لانه انما
عمل لشبهه في الاستقبال فاذا فات الشبه فات العمل مثل نحو كن لمن قال اسلمت
اذن يدخل الجنة مثل يشال لا يحتمل الاستقبال واذا وقعت اذن بعد الواو نحو قوله
تعالى واذن لا يلبثون خلفك بالرفع وقرئ في غير السبعة بالنصب ايضا والفاء نحو
قولك في جواب من قال انا اتيك فاذن اكرمك فوجهان جائزان النصب بناء على ضعف
الاعتماد بالعطف لاستقبال المعطوف والرفع لاعتبار الاعتماد بالعطف ان ضعف
ومثال كي نحو اسلمت كي ادخل الجنة ومعناها السببية اي سببية ما قبلها لما بعدها

كسببية الاسلام لدخول الجنة في المثال المذكور والجملة مستأنفة وحتى اذا كان
الفعل بعدها مستقبلا لا حالا نحو مرض حتى لا يرجونه وقوله اذا خبر مبتدأ محذوف اي
وهذا اذا كان كذا والجملة معترضة بين المبتداء والخبر او خبر حتى بتقدير مضاف اي
وحكم حتى حاصل وقت كون بعدها كذا بالنظر الى ما قبلها سواء كان مستقبلا بالنظر
الى زمان التكلم اولا بمعنى كي اى للغرض والسببية وهو خبر مبتدأ محذوف اى هو بمعنى
كي والجملة معترضة او بمعنى الى اى للغاية وفي جعل حتى بمعنى الى ان تسامح لان
ان مقدرة لا داخلة في معناها نحو خبر قوله حتى او خبر مبتداء محذوف اسلمت حتى ادخل
الجنة والجنة مستقبل بالنظر الى الاسلام وزمان التكلم ايضا وكنت وفي اتيان كنت
هنا نظر سرت حتى ادخل البلد دخول البلد بالنظر الى ما قبله وهو التسير وبالنظر
الى وقت التكلم يحتمل ان يكون ماضيا او مستقبلا واسير حتى الى ان تغيب الشمس
فان الفاء للتعليل فيكون هذا دليلا على التقييد المذكور او نتيجة للتقييد بقوله اذا كان
مستقبلا فان اردت الحال اي زمانها تحقيقا اى محققة اى زمان التكلم او حكاية
اى محكية بان محكية حالا ماضيا بحيث كانك تتكلم في تلك الحال وتجعل تلك الحال موجو دة
وقت التكلم كانت حرف ابتداء لا جارة ولا عاطفة اي ما بعدها كلام مستأنف
لا تعلق من حيث الاعراب بما قبلها كما اذا وقع بعدها شرطية مستأنفة نحو حتى اذا
جاء امرنا الاية والاتي بذلك ان يقدر بعدها مبتداء حيث لا يطرد في نحو زلزلوا
حتى يقول الرسول فيرفع المضارع لعدم الناصب ووجب في السببية اى يكون

ماقبلها

ماقبلها سببا لما بعدها ليفيد الربط والاتصال المعنوي وان فات الاتصال اللفظي
نحو مرض فلان حتى لا يرجونه بيان حاله في صيرورته بحيث لا يرجون حيوته والمرض
والمرض بسبب لذلك فرفع الفعل حيث لم يسقط النون ومن ثم اى لاجل ان حتى
عند ارادة الحال حرف ابتداء لا جارة امتنع الرفع في كان سيري حتى ادخلها في
الناقصة اى وقت تحقق الناقصة حيث يكون كان بلا خبر وفي اسرت حتى تدخلها
اي كي تدخلها لانه لو وقع كان الدخول حالا مقطوعا به والسير المستفهم عنه مشكوك
فيه ومن المحال ان يكون المسبب مقطوعا به مع الشك في السبب وجاز في التامة
وقت تحقق التامة تركيب كان اي وجد سيري حتى ادخلها الان حيث لا يحتاج
الى الخبر فلا يضره كون حتى ابتدائية وكون ما بعدها مستأنفا وجاز ايهم اى الرجال او
وكذا ايهم الى بحذف الفعل او بحذف الخبر وليس بعطف على قوله كان سيري حتى ادخلها
لعدم صلاح تقييده بقوله في التامة كالمعطوف عليه سار حتى تدخلها الان لان
الدخول مسبب السير وكلاهما مقطوعان وانما الشك في الفاعل ونظير لام كي مثل تركيب
اسلمت لادخل اي لان ادخل الجنة فان قيل اللام في امرت لاعدل وانما يريد الله
ليذهب عنكم الرجس اهل البيت وما يريد ليجعل عليكم من حرج ولكن يريد ليطهركم
ويريد الله ليبين لكم زائدة اضمر بعدها ان كذا في الشرح وصرح بذلك في الكشاف ايضا
ولم يذكرها المص في الحروف التي تضمر بعدها ان قيل يمكن ان يكون هذا اللام لام كي
ويكون المعنى امرت بالعدل لا فعل العدل ويريد الله ذلك اي اقامة الصلوة وايتاء الزكوة

والطاعة لله ورسوله ليذهب عنكم الرجس اهل البيت وما يريد الوضوء والغسل ليجعل
عليكم من حرج ولكن يريد بهما ليطهركم ويريد الله ذلك اي ذكر ما ذكر ليبين لكم ويهديكم
فلعل المص اختار هذا والادب ان يقال انها ملحقة باللام كي في كونها داخلة على المراد
الغرض فاكتفى بلام كي عنها وصاحب المفصل ذكر اللام مطلقة بحيث يتناول لام كي ولام
الجحود ولام الزائدة وهو الاصوب ومثال لام الجحود والجحود الانكار سميت بذلك
لاستعمالها في مقام الانكار لام تاكيد خبر مبتدأ محذوف اي وهي لام تاكيد والجملة
معترضة او خبر قوله لام الجحود على هذا قوله مثل وما كان خبر مبتدأ محذوف بعد النفي
ويتعلق به قوله كان من حيث الاستعمال لفظا كما في المتن او معنى نحو لم يكن ليفعل
وكان هذه اللام في الاصل هي التي في نحو قولهم انت لهذه الخطة اي مناسب لها
لائق لها وفيه انه لو كانت كذلك لما اختصت بخبر كان المنفي مثل وما كان الله ليعذبهم
فان قيل صار الفعل بمعنى المصدر بان المقدرة فكيف يصح الحمل قيل على حذف مضاف
من الاسم اي وما كان الله ذا لتعذيبهم او على تاويل المصدر باسم الفاعل اي وما كان الله
معذبهم او يقال اجاز الحمل بصورة الفعل كذا في بعض الشروح وفيه نظر والفاء التي ينصب
بعدها ان ملتبس بشرطين احدهما السببية اي كون ما بعدها سببا لما قبلها لان
العدول من الرفع الى النصب للتنصيص على السببية حيث يدل تغيير اللفظ على تغيير المعنى
فاذا لم يقصد السببية لا يحتاج الى الدلالة عليها والجملة صفة شرطين او مستانفة والثاني اي
ثاني شرطين ان يكون قبلها احد الاشياء الستة امر نحو زرني فاكرمك او نهي نحو لا تشتمني

فاذربك

فاذربك واستفهام نحو هل عندك ماء فاشربه او نفي نحو ما تاتينا فتحدثنا او تمني نحو ليت لي مالا
فانفقه او عرض بسكون الراء نحو الا تنزل بنا فتصيب خيرا البعد بتقدم الانشاء الى
وان ترك التحضيض نحو لولا انزل عليه ملك فيكون معه نذيرا ولولا ارسلت الينا رسولا
فنتبع اياتك والترجي نحو لعلي ابلغ الاسباب اسباب السموات فاطلع بالنصب على قراءة حفص
ولعله يزكى او يذكر فتنفعه الذكرى على قراءة النصب والدعاء اللهم اغفر لي فافوز ولا ابوا
فذر
فاهلك لان الاول مندرج في النفي معنى والثاني اريد به التمني وان كان على صيغة الترجي
والثالث مندرج في الامر والنهي لكونهما على لفظهما غالبا فان قيل العرض على لفظ
الاستفهام مولد منه فماله ذكره على حدة قيل معناه عرض المحبة كذا افاده الاستاذ
العلامة زايد الحرمين الشريفين جمال الحق والدين وقت قرات كتاب المفصل و
هذا المعنى معنى مقصود بنفسه من شانه ان ياتي بكل كلام خبرا او انشاء لكنه شاع
فيه لفظ الاستفهام ولم يستعمل الا مولدا منه كذا في المفتاح فاعتبر لفظا على حدة
باعتبار المعنى وان كان مندرجا في الاستفهام اندراجا لفظيا اتفاقيا غير متعلق
باختصاص معنوي بخلاف التحضيض لاستلزامه نفي فعل فيندرج في النفي والدعاء
طلب فيندرج في صيغ الطلب من الامر والنهي واما في قوله ساترك منزلي لبني
تميم والحق بالحجاز فاستريحا بدون تقدم احد الاشياء الستة فمحمول على ضرورة
الشعر والواو التي ينصب بعدها ان ملتبس بشرطين الجمعية خبر مبتدأ محذوف اي هما الجمعية
وان يكون قبلها مثل ذلك اي مثل احد الامور الستة وفيه اللهم الا ان يقال ان المثل مقحم

اى يكون قبلها احد الاشيا الستة المذكوره او مثل الواقع قبل الفا فى كونه احد الاشيا
الستة وذلك لانهم لما قصدوا فيها معنى الجمعية نصبوا المضارع بعدها ليدل تغيير اللفظ
على تغيير المعنى واشترطوا تقدم احد الامور الستة لبعد تقدم الانشاء عن عطف الجملة
على الجملة السابقة كما فى الفا فتقدير زرنى فازورك اى ليجمع الزيادتان ولا ياكل السمك و
تشرب اللبن اى لايجمع بينهما واما كل السمك وتشرب اللبن اى اجمع بينهما ولا تاتينى وتحدث
اى لا يجمع بين الاتيان والتحديث وليتك تاتينى وتحدث اى ليتك تجمع بينهما والا تنزل
بنا وتصيب خيرا اى الا تجمع بينهما **واو** التى يضمر بعدها ان ملتبسة بشرط افادة **معنى الى ان**
نحو لالزمنك او تعطينى حقى والاضافة بمعنى اللام وفى ادخال ان فى معنى او تسامح لانها
مقدرة بعدها لا داخلة فى معناها **والعاطفة** اى حكم العاطفة فى باب اضمار ان حاصل
اذا كان المعطوف عليه اسما اى وقت كون المعطوف عليه اسما نحو قوله سا طلب بعد
الدار عنكم لتقربوا وتسكب عيناى الدموع لتجمدا نصب تسكب بعد الواو العاطفة
على الاطلاق كان ذكرا فى التفصيل لما لم يذكره فى الاجمال السابق وان اريد العاطفة
من الحروف المذكورة اى حتى والفا والواو واو وكان تفصيلا بحكم ما ذكر لا بيانا لما
اضمر لم يذكره قبل ولم يتناوله نحو اعجبنى ضرب زيد ثم يشتم فان التنصيص فى الرواية دال
على عدم الحكم فى غير ما ذكره وليس كذلك لما عرفت قبل **ويجوز اظهاران مع لام كى** نحو جئت
لان يكرمنى ومع ما الحق بها من اللام الزايدة نحو اردت لان تقوم **ومع العاطفة** نحو اعجبنى
قيامك وان تذهب لانها تدخل على الاسما الصريحة فى نحو جئتك للاكرام واعجبنى ضرب زيد وغضبه

ورف

و ردف لكم فيصح ان يدخل على الفعل مع ان بخلاف حتى بمعنى كي لانها لا تدخل الصريح وحمل
عليه ما هو بمعنى الى وكذا لام الجحود لا يدخل على الاسم لاختصاصها بخبر كان المنفى اذا كان
فعلا واما الفا والواو واو فلانها لما اختصت نصب ما بعده للتنصيص على معنى السببية و
الجمعية والانتها صارت كعوامل النصب فلم يظهر بعدها **يجب** اظهار **ان مع لا فى اللام**
نحو لئلا يعلم اهل الكتاب تحرزا عن اجتماع اللامين **وينجزم** المضارع **بلم ولما** لاختصاصهما
بالفعل وقد ذكر فى المفتاح فى قسم النحو ان كل ما لزم شيئا او هو خارج عن حقيقته اثر
فيه وغيره غالبا بشهادة الاستقراء وتعين الجزم ليكون الاثر على وفق المؤثر فى
الاختصاص وانما لم يعمل حرف التعريف وحرف الاستقبال لجريانها مجرى بعض الاجز
لشدة الامتزاج فكانها غير خارجة عن حقيقته **ولام الامر ولا التى فى النهى** لانهما
يشبهان الشرطية فى نقل المضارع واخراجه عن اصله حيث ينقل من الحال الى الاستقبال
ويخرجه من الخبر الى الانشا **وكلم المجازات** اى كلمات الشرط الدالة على كون الجملة الاولى
جزاء للجملة الاولى ومسببة لها فالكلم جمع كلمة او جنس كما عرفت **وهى ان** نحو ان
يكرمنى اكرمك وانما عملت للاختصاص بالفعل كما ذكرنا فى لم ولما وعمل غيرها لتضمنها ايا
ومهما نحو مهما تاتنى اتك **واذما** واذا ما او اذا ما تاتنى اكرمك **وحيثما** نحو حيثما تجلس
اجلس **واين** نحو اين تذهب اذهب **ومتى** نحو متى تخرج اخرج **ومن** نحو من تاتنى
اكرمه ومن تمر امر **وما** نحو ما تصنع اصنع **واى** نحو ايا ما تدعوا فله الاسما الحسنى **وانى** نحو
انى تذهب اذهب **واما الجزم مع كيفما واذا ما فشاذ** اى فهو شاذ لم يجئ فى كلامهم على وجه

الاطراد ويجزم المضارع بان حال كونه مقدرة ستوف من بعد فلم الغاً للتغير لقلب المضا
اضافة المصدر الى المفعول ماضيا مفعول ثان ونفيه اى المضارع نحو لم يضرب ولما
منفيها اي مثل لم في قلب المضارع ماضيا منفيا وفيها معنى التوقع اى ينفى بها فعل متوقع
ويختص لما دون لم بالاستغراق ازمنة الماضي نفيا ممتدا من وقت الانتفاء
لا وقت التكلم نحو ركب الامير ولما وجواز اي وتختص بجواز حذف الفعل نحو قاربت
المدينة ولما اى ادخلها ولام الامر لام المطلوب صفة سببية للام بها اي باللام الفعل
الفعل ولا النهى لا المطلوب بها الترك وكلم المجازاة اى كلمات الشرط والجزاء وتدخل
اى كلم المجازاة على الفعلين لسببية الفعل الاول وسببية الفعل الثاني اى كون الفعل
الثاني مسببا وقيل للملازمة بينهما فلا يجوز نحو وما بكم من نعمة فمن الله ويسميان
اى ويسمى الفعلان بعد كلم المجازات والجملة عطف على تدخل والضمير العايد الى المبتدأ
محذوف اي يسميان عند دخولها او معترضة لبيان الاصطلاح شرطا اي يسمى الفعل
الاول شرطا من حيث انه مشروط لتحقق الثاني والفعل الثاني جزاء ومن حيث
انه تبنى على الاول ابتناء الجزاء على الفعل وفيه لف ونشر فان كانا اى الفعلان مضارعين
نحو ان تزرني ازورك او كان الفعل الاول مضارعا والثاني ماضيا فخبر كان محذوف
نحو ان ... والاول عطف على المضمر المرفوع المتصل وهو ضمير كانا
بلا تاكيد لكان الفعل فالجزم اى فجزم المضارع متعين لدخول الجازم وهو ان وقد
تضمنها مع صلاح المحل للانجزام بكونه معربا ان كان الاول مضارعا واما الماضي

فيجني

فيجني فلا يظهر فيه اثر العامل نحو ان تزرني زرتك وهو اضعف الوجوه في الشرطية لانه
في الصورة سببية المستقبل للماضي على ان تاثير الحرف في جعل البعيد بمعنى المستقبل مع عدم
التاثير في القريب بعيد كذا في الشروح وفيه نظر وان كان الفعل الثاني مضارعا دون
الاول فالوجهان جائزان او فيه الوجهان نحو ان اتاني زيد آته او آتيه فالجزم لتعلقه
بالجازم وهو ادات الشرط والرفع لضعف التعلق لحيلولة الماضي والفصل بغير المعمول
واذا كان الجزاء شرع في تفصيل مواضع دخول الفاء وعدمه ماضيا واقعا بغير قد
في الاثبات ونحوها من الحروف الموجبة للفاء نحوها ولا في النفي حيث يجب الفاء نحو ان
احسنت الي اليوم فقد احسنت اليك امس وان تزرني فما اهنتك وان اتيتني فلا اهينك بنك
ولا اشتمك وترك ذكره ولا بتغير الحكم ولو اريد الماضي المثبت لا يستغني عن هذا
القيد لكنه ينافيه قوله او معنى لان ذكر نفي المضارع مع لم وذكر معنى الماضي المنفي اللهم
الا ان يقال لم اخرج بمعنى انتفى خروجي فيكون بمعنى الماضي المثبت معنى لفظا تفصيل
للماضي او معنى نحو ان ضربت لم اضرب لم يجز الفاء لتاثير حرف الشرط في المعنى حيث
جعل الماضي بمعنى المستقبل فلا حاجة الى الربط بالفاء اعلم ان الشرط لا يكون الا فعلا غير
مصدر بالسين او سوف ولن وغير مصدر بلا ذا كان ماضيا ولا يكون جملة طلبية
وانشائية بخلاف الجزاء حيث يصح فيه كل ذلك وان كان الجزاء مضارعا مثبتا نحو
وان يكن منكم الف يغلبوا الفين ومن عاد فينتقم الله او منفيا بلا نحو ان تدعوهم
لا يسمعوا دعاءكم ومن يؤمن بربه فلا يخاف بخسا واحترز بقوله منفيا بلا عن المنفي

بلم فانه مندرج فيما سبق لكونه ماضيا معنى وعن المنفي بلن حيث يجب فيه الفاء لعدم
تاثير اداة الشرط فيه معنى وفي اطلاقه نظر حيث يمنع ترك الفاء في المضارع مصدرا بالسين
او سوف والجواب ان ذكر الامتناع بالمانع والموانع مستثناة عن القواعد وان لم
يستثن وفيه فالوجهان جائزان او ففيه الاتيان بالفاء وتركها لان اداة الشرط لم تؤثر
في تغيير معناه كما يؤثر في الماضي فتوالي بالفاء واثرت في تعيين المعنى حيث جعله بمعنى
الاستقبال فيترك الفاء لوجود التاثير من وجه وان لم يكن قويا والا اي وان لم يكن
كذلك اي لم يكن ماضيا بغير قد ونحوها من الحروف المانعة لفظا او معنى فيمتنع الفاء ولا مضارعا
مثبتا بغير السين او سوف ومنفيا بلا بل كان ماضيا مع قد او ما او لا او مضارعا
مع السين او سوف او منفيا بلن او جملة اسمية او امرا او نهيا او دعاء فالفاء واجب
لان الادات لم يؤثر فيه معنى لم يجعله بمعنى المستقبل ولا لفظا حيث لم يجزم فلزمت الفاء
للدلالة على التعيين بينهما وقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها على ضرورة الشعر وروي
المبرد من يفعل الخير فالرحمن يشكرها واما نحو قوله تع فاذا ما غضبوا هم يغفرون
واذا اصابهم البغي هم ينتصرون فاذا فيه ظرفية لا شرطية ويجي اذا التي للمفاجأة مع
الجملة الاسمية الواقعة جزاء موضع الفاء وفي محلها نحو قوله وان تصبهم سيئة بما
قدمت ايديهم اذا هم يقنطون لكون اذا المفاجأة للتعقيب كالفاء ولان اذا لا يدل
على المفاجأة الا وهي مبنية على حدوث امر حادث فاشبه الجزاء فلهذا قارنت الفاء غالبا
وان مقدرة بعد الاشياء الخمسة الامر وبعد بعض مواضع النهي فيما اذا كان السبب

ترك

ترك الفعل نحو لا تفعل الشر يكن خيرا لك بخلاف لا تدن من الاسد يأكلك فانه لا يجوز لان سبب
الاكل الدنو والمنفي لا يدل على الاثبات خلافا للكسائي فانه جوزه وكذا الحال في لا تشتم اشتمك
لعدم استقامة المعنى على تقدير النفي الثاني والاستفهام نحو هل عندكم ما اشربه لان المعنى ان
يكن عندكم ما اشربه والتمني نحو ليت لي مالا انفقه لان المعنى ان تكن لي مال انفق والعرض
نحو الا تنزل بنا تصيب خيرا لان المعنى ان تنزل بنا تصيب خيرا ولم يصح تقديرها بعد النفي
مطلقا لانه خبر يدل على وقوع الحكم وتقدير الشرط سواء قدر مثبتا او منفيا يوجب التردد
فيه فتنافيا فان اذا قصد السببية اي قصد كون ذلك الامر واخواته سببا لمضمون هذا
الفعل فيأتي معنى الشرط مثل اسلم تدخل الجنة اي اسلم تدخل الجنة فهو جواب الامر
بغير الفاء ولا تكفر تدخل الجنة اي ان لا تكفر تدخل الجنة وامتنع لا تكفر تدخل النار لانه
ان قدر الشرط على وفق اللفظ منفيا فسد المعنى لان ترك الكفر ليس بسبب لدخول النار
وان قدر مثبتا كان تقدير الشيء لا يدل عليه اللفظ لان النفي لا يدل على الاثبات خلافا للكسائي
فانه اجاز تقدير الثبوت في الشرط بعد النهي بقرينة ترتب المسبب وليس ببعيد لو ساعده
فقل لان دليل الامتناع التقدير اي تقدير الكلام ان لا تكفر بتقدير المنفي على وفق
لفظ النهي ولا خفاء في فساد المعنى على ذلك كما عرفت الان الامر صيغة يطلب بها اي
بتلك الصيغة الفعل من الفاعل احتراز عما يطلب بها قبول الفعل من مفعول ما لم يسم
فاعله فيخرج نحو لتضرب انت على صيغة المجهول المخاطب احتراز عن امر الغائب والمتكلم
لدخولهما في صيغة المضارع لبقاء حرف المضارعة وان دخلهما جازم كلم يضرب بحذف حرف

صفة اخرى لصيغة اي صيغة ملتبسة بحذف حرف **المضارعة** من المضارع المخاطب
ولا يرد فليفرحوا لشذوذه وقوله بحذف قيد واقعي لا احترازي وفي بعض الشروح هو احترازي
عن صه ومه **وحكم آخره** اي اخر بناء الامر **حكم المجزوم** اي مثل حكم اخر المجزوم او حكمه حكم المجزوم في
اسكان الصحيح وسقوط نون الاعراب وحذف حرف العلة اي هو موقوف اي مبني على السكون
عند البصرية وعند الكوفيين مجزوم حقيقة **فان كان ما بعده** بعد الحذف **ساكن وليس** عطف
على الشرط او حال **برباعي** اي بذي اربعة احرف احترازا عن نحو اكرم **زدت همزة وصل مضمومة**
صفة همزة **ان كان بعده ضمة** للموافقة **ومكسورة فيما سواه** اي في لفظ سوى ما كان فيه
بعد الحذف ضمة سواء كان بعده كسرة او فتحة بالحمل على الكسرة بعد امتناع الموافقة للبس
بصيغة المتكلم وقفا مثل ذكر النظائر على وجه اللف والنشر **اُقتل** مثال ما كان فيه بعد الحذف
ضمة **اِضرب** معطوف بحذف العاطف مثال ما كان فيه بعد الحذف كسرة **اعلم** مثال ما كان
فيه بعد الحذف فتحة **وان كان الفعل رباعيا** اي ذا اربعة احرف نحو يكرم **فمفتوحة** فهمزة الامر
منه مفتوحة **مقطوعة** نحو اكرم لانها همزة باب الافعال وهي مقطوعة **فعل ما لم يسم فاعله**
اي الفعل الذي لم يسم فاعله فاضافة الفعل اليه بيانية من اضافة العام الى الخاص او فعل المفعول
الذي لم يذكر فاعله فالاضافة بادنى ملابسة وهذا التقسيم اخر للفعل الى المعروف والمجهول
وقوله لم يسم يصلح مثالا لما لم يسم فاعله **هو** ضمير فصل ان كان ما موصولة ومبتدأ اخص لا فصل
ان كانت ما موصوفة لنكارتها ما اي فعل خبر هو او خبر قوله فعل ما لم يسم فاعله واذا كان خبر
هو وقوله ما لم يسم خبر مبتدأ محذوف اي هذا بيان فعل ما لم يسم فاعله وقوله كذا جملة مستأنفة

حذف

حذف فاعله بعد بناء للمفعول فلا يرد عليه نحو ضربني وضربت زيدا على قول الكسائي ونحو سمع
بهم وابصر عند من جعل المجرور فاعلا وقد حذف من ابصر لانه لا يغير صيغته ولا يكون مبنية
للمفعول **فان كان** بيان تغيير الصيغة وهذا من وظايف التصريف ذكره في النحو ضمنا **ماضيا**
ضم اوله وكسر ما قبل اخره نحو ضرب وكرم واستخرج ودحرج وتدحرج عندك وانما غيرت
الصيغة دفعا للبس واختير التغيير للفرع واختير هذا النوع من التغيرات لان معناه غريب
فيختار له وزن غريب لم يوجد في الاوزان لخروج الضمة الى الكسرة ووزن فعل بالخروج
من الكسرة الى الضمة وان كان غريبا يدل على غرابة المعنى ايضا لكن الخروج من الكسرة
الى الضمة اثقل فلا ضرورة في اختياره بعد حصول الدلالة **ويضم الثالث** لئلا يلتبس الماضي
المجهول بالامر عند الدرج والوقف نحو افتعل وانفعل **مع همزة الوصل** اي فيما فيه همزة
الوصل نحو افتعل واستفعل **ويضم الثاني** حال كونه مقرونا **مع التاء** الزائدة في اوله نحو تعلم
وتعامل وتدحرج لئلا يلتبس بالمضارع من التفعيل والمفاعلة والفعللة **خوف** مفعول له
ليضم **اللبس** اي لبسه بالامر في الاول والمضارع في الثاني كما عرفت **ومعتل العين** فقط
بخلاف نحو طوي ويروي من اللفيف فانه لم يعل عينه لئلا يفضي الى اجتماع اعلالين
في يروي ويطوي **الافصح فيه قيل وبيع** اصلهما قول وبيع فاعل بنقل الكسرة من العين
استثقالا وابدال واو قول بعد النقل ياء لسكونها وانكسار ما قبلها **وجاء الاشمام** وهو ان
ينحو بكسرة فاء الفعل نحو الضمة فيميل الياء نحو الواو وهذا هو مراد القراء والنحاة في هذا المقام
وقيل هو ضم الشفتين فقط مع كسر الفاء فقط خالصا وهذا خلاف المشهور بينهم وانما هو الاشمام

فى الوقت قال المص لغرض من الاشمام الايذان بالاصل الذي اختير لغرض فلم يجئ الاشمام
فى بعض لانهم قصدوا باتيان هذا الوزن غرضا لاينا الاية فاراد والجئ الاصل عند تغيير
ولا كذلك فى بعض والواو فقيل قول وبوع بالاسكان بل النقل وجعل اليا واوا لسكونها وانضمام
ما قبلها ومثله فى الوجوه الثلثة المذكورة او فيما ذكر من القلب والاشمام باب اختير
وانقيد اي الماضي المجهول من معتل العين من باب الافتعال والانفعال بمكان المشاركة في
فى العلة دون المعتل العين من باب باب الاستفعال وباب الافعال استخير اصله استخير
واقيم اصله اقوم حيث لم يجئ الا اخلاص الكسرة دون الاشمام والضمير لكون ما قبل
حرف العلة فيهما اصلا وان كان الفعل مضارعا ضم اوله وهو حرف المضارعة حملا على
الماضي وفتح ما قبل آخره لخفة الفتحة وثقل المضارع بالزيادة نحو يضرب ويكرم ويستكرم
ويستخرج ويدحرج ويتدحرج ومعتل العين ينقلب فيه العين حال كونه الفا وجوبا
ينقلب بجعله بمعنى يصير نحو يقال ويباع ويستغاث وذلك لما عرفت من قواعد التصريف
ان كل موضع يتحرك الواو والياء ويسكن فاء الفعل ينقلب الحركة الى الساكن وابدل المنقول
منه بالالف ابدالا مطردا على الوجوب اذا عريت عن الموانع المتعدي وغير المتعدي
تقسيم آخر للفعل باعتبار اقتضائه المفعول به وعدمه اى من الافعال المتعدي وغيره او هذا
بيان المتعدي وغيره فالمتعدي الفعل المتعدي ما يتوقف فهمه ولا يرد الفعل المبهم المتوقف
على التمييز نحو طاب زيد نفسا لان المتوقف ثم نسبته لا فهمه ولا يرد ايضا توقف الفعل على الظرف
لانه مما يتوقف عليه وجود الفعل لا زمانا كان او متعديا لا فهمه اذ الزمان لا يتوقف عليه

ماهية

ماهية الفعل بخلاف المفعول به ولهذا لم يقل ما يتوقف وجوده ولا يرد ايضا الافعال الناقصة
يتوقف فهمها على الخبر لانا نقول المراد متعلق هو فضلة وهذا عمدة وفيه ان مفعولي علمت
ايضا عمدة وفيه انهما فضلتان لجواز تركهما معا بخلاف خبر الافعال الناقصة او نقال
لم يقصد بخبرها فهمها بل ذكرت هي لتقييد الخبر والمقصود اسناد الخبر لا هو اسنادها وانما
هي بمنزلة الظروف القيود فكان زيد قائما معناه زيد قائم فى الزمان الماضي وصار زيد
غنيا معناه زيد غني الآن لا قبل هذا الزمان وعلى هذا فقس وهي ليست مما يتوقف
على متعلق وانما يتوقف كيفية ذلك المتعلق على مفهومها على متعلق خاص اى لا يتم معناه
بدون متعلق كضرب فان الضرب لا يتم بدون المضروب وكذا المتعدي بواسطة الحرف
كرغبت اليه واعرض عنه فان الرغبة والاعراض لا يجيئان ولا يتحققان بدون المرغوب اليه
والمعرض عنه فهما متعديا بالواسطة بخلاف نحو ذهب فانه تام بدون تعلق متعلق
الا ان يلحقه الباء فيصير بمعنى اذهب فيكون متعديا بالعارض غير المتعدي ملتبس
بخلافه اى المتعدي او بخلاف ما يتوقف فهمه على متعلق كقعد والمتعدي يكون متعديا
الى واحد كضرب ومتعديا الى اثنين ثانيهما غير الاول فيما صدق عليه كاعطى نحو اعطيت
زيدا درهما وعلم وثانيهما هو الاول فيما صدق عليه نحو علمت زيدا فاضلا ومتعديا الى
ثلثة مفاعيل كاعلم واري وانبأ ونبأ وخبر وحدث نحو اعلمت او اريت او انبأت
او نبأت او اخبرت او حدثت زيدا عمروا فاضلا واجاز الاخفش اظن واخال
الى افعال القلوب وهذه الافعال مفعولها الاول كمفعول اعطيت فى الاحكام وانما

اعطيت مضافا اليه لانه بتأويل اللفظ ومفعول الثاني والثالث كمفعولي علمت في الاحكام
افعال القلوب ويسمى ايضا افعال الشك واليقين **ظننت وحسبت وخلت وزعمت**
قدم افعال الشك على افعال اليقين لغلبة الشك وتقدمه وجودا **وعلمت ورايت ووجدت**
واختصار افعال القلوب في السبعة اصطلاحي واستقرائي **تدخل** هذه الافعال الجملة
مستأنفة او خبر افعال القلوب على تقدير ان يكون ظننت الخ بدلا **على الجملة الاسمية لبيان**
ما اى شك او تعين اي تلك الجملة صادرة او ناشئة عنه او لبيان اعتقاد تلك الجملة ناشئة
عنه او لبيان من علم او ظن او حسبان او نحو ذلك كذا في الشرح وفي بعض النسخ عنده او لبيان
صفة هي عند الموصوف من علم او ظن **فتنصب الجزئين** جزئي الاسمية على انهما مفعولا
ومن خصائصها اى افعال القلوب **انه اذا ذكر احدهما** اى احد المفعولين فيها يحذف
الضمير او يقال معنى قوله احدهما احد المفعولين فلا حاجة الى حذف الضمير بخلاف ما اذا لم يذكر
كلاهما نحو من يسمع يخل وقوله تع ظننتم ظن السوء **ذكر الاخر** اي من خصائصها
ذكر المفعول الاخر وقت ذكر احد مفعوليها لانه لو اقتصر على الثاني يلزم ذكر الشئ بدون
ما هو توطئة ووسيلة ولو اقتصر على الاول لزم ترك ذكر التوطئة وترك المقصود ولان
كلا المفعولين بمعنى مفعول واحد اذ علمت زيدا فاضلا بمعنى علمت فضل زيد وكان ذكر
احدهما وترك الاخر بمنزلة ذكر البعض من مفعول واحد وترك البعض الاخر وقوله تع ولا
يحسبن الذين يبخلون بما آتيهم الله من فضله هو خيرا لهم على قرأة الياء وجعل الذين
فاعلا بحذف المفعول الاول بتقدير بخلهم هو خيرا لهم قليل بخلاف اعطيت اي هذا ملتبس

بمخالفة

١٤١

بمخالفة باب اعطيت فانه يجوز ان يقول اعطيت زيدا وسكت واعطيت درهما وسكت
ومنها اى من خصائصها **انها** اى افعال القلوب **يجوز فيها الغاء** اى ابطال عملها لفظا ومعنى **اذا**
توسطت او تأخرت اى وقت توسط افعال القلوب بين مفعوليها او تأخرها عنهما
لاستقلال علة جواز الغاء او الالغاء **الجزئين كلاما** حال وتمييز فيستغنيان عن ما
التأثير عند ضعف العامل بالتأخير عن كليهما او عن احدهما لمكان استقلالهما كلاما
ويمكن ان يؤثر فيهما العامل لقوته ذاتا فيجوز الوجهان **بخلاف اعطيت** اى وهذا ملتبس
بمخالفة باب اعطيت فانه لا يجوز الالغاء اذا توسط او تأخر عنهما لان مفعوليه ليسا
بمستقلين لعدم صحة الحمل **مثل زيد علمت قائم** والفعل ح بمصدر الواقع ظرفا نحو زيد قائم
في علمي وهذا مثال التوسط ومثال التأخير نحو زيد قائم علمت **ومنها** اي خصائص
افعال القلوب **انها تعلق** وجوبا اي يبطل عن العمل لفظا ويعمل معنى بدليل صحة العطف على النصب
وهو مأخوذ من تعليق المرأة وهو ان يدعها زوجها من غير طلاق فلا هي ذات
زوج ولا فارغة قال الله تع ولو حرصتم فلا تميلوا كل الميل فتذروها كالمعلقة وهذه
الافعال عند تعليقها لا هي ذات عمل ولا ملغاة فيكون كالمعلقة ويونس لم يجعل التعليق
من خصائصها بل جوز تعليق جميع الافعال نحو ضربت ايهم في الدار وما قتلت ايهم في
البيت **قبل حرف الاستفهام** اى اذا دخل ادات الاستفهام ولو متضمنة على معمولها
او ما اضيف اليه معمولها نحو علمت ازيد قائم وقوله تع لنعلم اي الحزبين احصى وعلمت
غلام اي الرجلين قائم واعلم ان التعليق بالهمزة على اتفاق وبهل مختلف فيه واما نحو

سل بني اسرائيل كم اتيناهم من اية بينة ويسئلونك ماذا ينفقون فليس من التعليق بل بتقدير
القول اى سل بني اسرائيل وبلا ويسئلونك قائلين او بتاويل المفرد نحو سل بني اسرائيل جواب هذا
السؤال ويسئلونك جواب هذا السؤال فهي في المحل النصب على انها مفعولها وهي بعد افعال القلوب
ايضا ماوّلة بالمفرد ولكنها قائمة مقام المفعولين وقد يقع مثل هذه الجملة بدلا نحو شككت
في زيد اهو كريم اي في كرمه وقيل **حرف النفي** الداخل على معمولها **واللام** الداخل عليه نحو علمت
ما زيد منطلق وعلمت لزيد منطلق واما دخولها على المفعول الثاني فلا يوجب التعليق
في الاول نحو علمت زيدا من هو وجوز بعضهم تعليقه على المفعولين وهو رئيس يعني وانما
تعلق قبل هذه الثلثة لان هذه الثلثة يقع في صدر الجملة وضعا فاقتضت بقاء صورة
الجملة والفعل اوجب تغييرها الى نصب الجزئين فوجب التوفيق باعتبار احدهما لفظا و
الاخر معنى **مثل علمت ازيد عندك ام عمرو** وذكر مثال التعليق بالاستفهام فقس عليه مثال الاخوين
ومنها انها يجوز مبتداء مقدم الخبر **ان يكون فاعلها ومفعولها** متصلين **لشيء واحد**
اى ضميرين هما عبارتان عن شيء واحد لانه مفعوله الاول غير مفعول حقيقة بل توطئة
فلا يلزم اتحاد الفاعل والمفعول بخلاف غيرها من الافعال **مثل علمتني منطلقا** وقوله تعالى ان
راه استغنى ولا يقال اعمر خيرا ويلحق بها عدمتني وفقدتني ولا يجوز ضربتني ولا شتمتني بل ضربت نفسي وشتمت
نفسي **وبعضها** اي وبعض هذه الافعال **معنى اخر** غير المعنى الذي تعدى به الى المفعولين
يتعدى به اي بسبب ذلك المعنى **الى مفعول واحد** فقط لا مع بقائها من الافعال القلوب
ولو لم يقيد بذلك لورد عليه زعمت بمعنى قلت فان قلت رايت اذا كان من رؤية العين فهو

بمعنى

بمعنى ابصرت فليس من افعال القلوب فالجواب انها وان كانت للابصار فمعناه ايضا العلم
بالحاسة فلم يخرج من معنى العلم **فظننت بمعنى اتهمت وعلمت بمعنى عرفت** وعرفت وان كان
الافعال القلوب لكنه لا يتعدى الى مفعولين استعمالا وانحصار افعال القلوب استقرائي
لا عقلي **ورايت بمعنى ابصرت ووجدت بمعنى اصبت** وحسبت بمعنى صرت واحسب اي اشعر
الشعر وخلت بمعنى صرت ذا خال اي خيلا وزعمت بمعنى كفلت به وعلى هذه المعاني لا يقتضي
الا مفعولا واحدا **الافعال الناقصة** تقسيم اخر للفعل باعتبار التام والناقص ثم الناقصة
محدودة فاثرها بالذكر ليعلم ان ماسواها تامة **ما** اي فعل وهو كالجنس **وضع لتقرير** اي
تثبيت **الفاعل على صفة** وتلك الصفة هي الخبر وهذا القيد احتراز عما سواها من الافعال
والظرف مستقرا او ملغى **وهي** اى الافعال **كان وصار** وقد زيد ما يرادف صار نحو آل و
رجع وحال وحان واستحال وتحول وانقلب سماعا دون استعمال ان كان بمعنى تحول
ويجوز استعمال صار وعاد فانها تامة على الاصل **واصبح واضحى وامسى وظل وبات** واغتدى اي صبح
وعلا اى صار **وغدا** اى كان في الغداة وهو ما قبل الزوال **وراح** اى كان في الرواح وهو
بعد الزوال الى الليل ولو كانا بمعنى رجع في الغداة ورجع في الرواح او دخل في الغداة
او دخل في الرواح كانا تامين **وما زال وما انفك وما فتئ وما برح** اصل هذه الاربعة ان يكون تامة
بمعنى ما انفصل لكنها جعلت بمعنى كان فصار لا زال زيد عالما بمعنى كان زيد عالما دائما وكذا
اخواته فينصب نصب كان **وما دام وليس** ولم يذكر سيبويه منها سوى كان وصار و
ما دام وليس قال وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغنى عن الخبر والظاهر انها غير محصورة

وقد يجوز تضمين كثير من التامة معنى الناقصة كما تقول تم التسعة بهذا عشرة اي
يصير عشرة تامة ويكمل زيد عالما اى صار زيد عالما كاملا وقد للتعليل جاء تركيب
ما جاءت حاجتك على ان ما استفهامية وجاءت ناقصة وضميرها اسمها وحاجتك خبرها
وانث ضميرها باعتبار الخبر كما في من كانت امك واول ما قاله الخوارج قالوه لابن عباس
رضي حين جاءهم رسولا من علي رضي الله عنه و قول الاعرابي ارهف شفرته حتى قعدت
الشفرة كانها حربة قال الاندلسي لا يتجاوز بهما اعني جاء وقعد الموضع الذي استعملته
الاعراب وطرد بعضهم قال المص والاولى طرد جاء نحو جاء البر قفيزين ولا معنى بجعله حالا
حيث يفيد انه جاء في هذه الحالة ولا يطرد قعد فلا يقال قعد كاتبا بل يقال قعد كانه
كاتب لكونه مثل قعدت كانها حربة تدخل الافعال والجملة مستأنفة على الجملة الاسمية
لاعطاء الخبر اي خبر ما حكم معناها اي معنى الافعال من معنى وانتقال ودوام وتوقيت فترفع
هذه الافعال الجزء الاول لكونه فاعلا وتسمية المرفوع بها اسما اولى من تسميته فاعلا و
تنصب الجزء الثاني اي رفعا ونصبا مثل رفع هذا الكلام ونصبه وهو مثل كذا فكان
اى فكلمة كان او لفظه يكون ناقصة كاينة لثبوت خبرها او تحققه حال كونه ماضيا دائما
نحو كان الله غفورا رحيما او منقطعا نحو كان زيد غنيا فافتقر وبمعنى صار نحو كان من الكافرين
اى صار عطف على قوله لثبوت خبرها ويكون فيها اى في كان ضمير الشان نحو كان
زيد قائم اى كان الشان ويكون تامة اي يتم بالفاعل ولا يحتاج الى خبر بمعنى ثبت
نحو ان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة اى ان وجد او ثبت ذو عسرة وزائدة سراة بني ابي بكر

ماي

مامي على كان المسومة العراب وقوله تع لمن كان له قلب يتوجه الى الوجوه الاربعة
وصار للانتقال من صفة الى صفة نحو صار زيد غنيا اى انتقل من الفقر الى الغنى واصبح نحو
اصبح زيد صائما وامسى نحو امسى زيد مسرورا واضحى نحو اضحى زيد فرحا لاقتران مضمون
الجملة الواقعة بعدها باوقاتها اي الاوقات التي تدل عليها هذه الافعال من الصباح والمساء
والضحى فاضافة الاوقات اليها لادنى ملابسة وبمعنى صار نحو اصبح زيد غنيا اى صار
وهو عطف على الجملة الظرفية السابقة وتكون هذه الثلثة تامة بمعنى الدخول في الاوقات
وظل نحو ظل زيد مسرورا وظل وجهه مسودا وبات نحو بات زيد مسرورا ويبيتون
لربهم سجدا لاقتران مضمون الجملة الواقعة بعدهما بوقتيهما اي بوقتي هذين الفعلين
من النهار والليل وانما فصلهما عن الثلثة السابقة لمكان الاقتران في قلة مجيئهما تامين
بخلاف تلك الثلثة ولذا لم يذكر مجيئهما تامين نحو ظللت لمكان كذا وبت مبيتا طيبا و
بمعنى صار نحو ظل زيد غنيا وبات زيد فقيرا اى صار وهو عطف على الظرفية ومازال
ومابرح ومافتئ ومانفك لاستمرار خبرها اى دوام خبر هذه الافعال لفاعلها مذ قبله ظرف الاستمرار
ويلزمها اى هذه الافعال النفي ان كان ماضيا فيما اولا وان كان مضارعا فبلم او لن او لا
او ما وما دام مصدرية وفيما سواه من اخواته نافية والمضاف الذي هو الزمان محذوف
اى مدة دوام قيام زيد مثلا لتوقيت امر لان المصدر قد يجعل حينا لمدة ثبوت خبرها
لفاعلها وفي تانيث مادام نظر فان تانيثه لا يتاتى بتاويل الكلمة وبتاويل اللفظة لان
كلمة ما على حدة ولذا ذكر ضمير اصبح وضميره لانه ظرف الكلم الآن يجعل كلمة واحدة على سبيل التجوز

ومن ثمة اي ومن اجل ان ما دام لتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها لفاعلها احتاج لفظ
ما دام الى كلام لانه ظرف بدل من قوله او يقال الظرفية علة الاحتياج الى الكلام وكون
ما دام لتوقيت علة لكونه ظرفا وتحقق الاحتياج بناء عليه فلا يرد ما اورد من تعليق
العلتين بفعل واحد وليس لنفي مضمون الجملة حالا اي في زمان الحال نحو ليس زيد قائما اي
قيامه منتف الان وقيل لنفي مضمون الجملة زمانا مطلقا غير مقيد بكونه حالا او غيره
اي سواء كان نفيه حالا او غيره اي حالا كان ويجوز تقديم اخبارها اي الافعال الناقصة
كلها اي كل الافعال الناقصة او كل الاخبار تاكيد او بدل وتاكيد المضاف اليه على اسمائها
كتقديم خبر المبتدا بل مجالها في التقديم اوسع حيث يتقدم معرفة ظاهر الاعراب بخلاف
المبتدا لمكان اللبس وهي اي الافعال الناقصة او اخبارها وفيه ان نحو وهو من كان الى
يأباه وفيه يمكن اصطلاح بحذف مضاف فليتأمل في تقديمها اي تقديم اخبارها عليها
اي على الافعال الناقصة على ثلثة اقسام قسم مجرور بدلا او مرفوع خبر محذوف المبتدا
يجوز تقديم خبره عليه او تقديمه على الافعال الناقصة وهو اي هذا القسم من كان بالغا
او واصلا الى راح لكون العامل فعلا يصلح تقدم معموله عليه ولا مانع عنه وفي ليس هنا
نظر لانها ان كانت امتدادية يلزم خروج راح وكونها استيعابية لا وجه لها لعدم
دخول ما بعدها فيما قبلها حينئذ وجعلها بمعنى مع يأباه من الابتدائية الملايمة لذكر الغاية
والقول بزيادة من ينافيه الاثبات وجعلها بمعنى حتى يأباه عدم كون راح مما ينتهي
به الافعال الناقصة وعنده والجواب ان ما بعد الى هنا داخل فيما قبلها بالدليل وهو الحصر

وقسم لا يجوز

وقسم لا يجوز تقديم خبره عليه وتقديمه على الافعال الناقصة **وهو ما** اي فعل في اولها
نافية كانت او مصدرية لتحقق المانع لان كليهما يمنع تقديم ما في خبرها عليهما **خلافا** اي
يخالف هذا القول خلافا كائنا **لابن كيسان في غير ما دام** لعدم المانع معنى تأويله بالمثبت فما زال
عالما بمعنى كان زيد عالما دائما وفيه ان صورة ما يستحق الصدر كافية في المنع وقد تحققت
وان كان المعنى على الاثبات واما في ما دام فيوافق ابن كيسان وغيره في عدم التقديم لتحقق
المانع لفظا **وقسم مختلف فيه** وهو لابن كيسان في القسم الثاني وقيل حكمه حكم كان لعدم
ما صورته **افعال المقاربة** ذكرها بعد افعال الناقصة لانها مثلها في اقتضاء الخبر لكن خبرها
اخص **ما وضع لدنو الخبر رجاء او حصولا او اخذا** اي شروعا فيه اي في الخبر وتعلقا في اول
اجزاء الفعل والمنصوبات تمييز اي لقرب رجاء الخبر او حصوله او الاخذ فيه **فالقسم الاول** اي
الموضوع لدنو الخبر رجاء **عسى** قال سيبويه عسى طمع واشفاق فالطمع في المحبوب والاشفاق
في المكروه نحو عسيت ان اموت ومعنى الاشفاق الخوف قال الله تعالى فابين ان يحملنها
واشفقن منها اي خفن **وهو** اي عسى فعل **غير متصرف** حيث لا يجي منه مضارع ومجهول
وامر ونهي الى غير ذلك من الامثلة **تقول عسى زيد ان يقوم** اي قارب زيد القيام **وعسى**
ان يخرج زيد اي قرب خروج زيد وعسى على هذا الاستعمال تامة **وقد يحذف ان** من خبر
عسى تشبيها له بكاد نحو قوله عسى الكرب الذي امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب **والقسم**
الثاني وهو ما وضع لقرب الحصول **تقول كاد زيد يجيء وقد تدخل ان في خبر كاد**
تشبيها له بعسى نحو قد كاد من طول البلى ان يمصحا اي ينمحي **واذا دخل النفي على كاد فهو كالافعال**

اى كساير الافعال في النفي على الاصح والجواب عن قوله تعـ فذبحوها وما كادوا يفعلون انه نفي
قرب الفعل قبل الفعل ولا تنافي بين نفي قرب الفعل في زمان وحصوله في زمان اخر ومن تخطية
ذي الرمة انه شبهة ومن تغييره الى لم اجد انه احتياط وقد يكون نفيه للاثبات مطلق
اما الماضي كقوله تعـ وما كادوا يفعلون لان المراد اثبات الفعل لا نفيه بدليل فذبحوها واما
المضارع فلتخطية الشعراء قول ذي الرمة لم يكد رسيس الهوى من حبه يبرح فلولا
كان نفيه للاثبات لما خطؤه ولتغيير ذي الرمة بعد التخطية الى لم اجد رسيس الهوى فلولا
كان نفي كان للاثبات ولما غير ولما قبل التخطية وقيل يكون في الماضي للاثبات اى للاثبات
الخبر وفي المستقبل كالافعال اي كساير الافعال تمسكا مفعول له لقيل بقوله تعـ دليل على المدعى
الاول وما كادوا يفعلون اذ المراد اثبات الذبح لا نفيه بدليل فذبحوها وبقول ذي الرمة
دليل على المدعي الثاني اذا غير الهجر المحبين عن الحكم بحكم طول العهد نسي لم يكد رسيس الترسيس والترسيس
اول الحمى والرسيس الشيء الثابت الهوى الاضافة من باب جرد قطيفة من حب مية يبرح
اى يزول ضميرلم يكد البراح او منفي فعلم ان النفي في المستقبل نفي للخبر كساير الافعال والقسم
الثالث وهو ما وضع لقرب الاخذ في الخبر جعل وطفق وكرب واخذ وهي اى هذه الا
الاربعة في الاستعمال مثل كاد والجملة معترضة واوشك عطف على اخذ مثل عسى نحو اوشك
زيد ان يخرج زيد وكاد اى تارة تستعمل مع ان وتارة بدونها في الاستعمال فعلا
التعجب وهو كلي وجد منه جزئيان وهما افعله وافعل به فقط كما ان الشمس كلي وجد منه
جزئي واحد فقط ولو قال فعلا التعجب افعله وافعل به لكان اخصر واسلم لان التحديد لانضباط

فعال

الجزئيات

الجزئيات فلما انحصر في جزئي او جزئيين لا يحتاج الى ذلك واعلم ان التعريف مع قصد الفردين
في الحد مشكل الا ان يثبت ان اضافة التثنية كاضافة الجمع في جعل المضاف جنسا لكنهم
لم يصرحوا بذلك على ان ذلك عند العهد في الجمع ايضا منتف ولا خفاء ههنا في عهدية
الفعلين ولا معنى للجنس فيلزم التعريف فيقال انه تعريف لفظي لا بيان ماهية والمعنى
فعلا التعجب ما وضع اى فعلان وضعا لانشاء التعجب بيان لما نفهم من الملابسة
في اضافة قوله فعلا التعجب فان قلت يدخل في الحد نحو قاتله الله من شاعر لانه لانشاء
التعجب وليس بفعل التعجب قلت التعجب فيه استعمالي لا وضعي والتعجب انفعال يحصل عند
استعظام شيء خرج عن قدر نظايره وخفي سببه ويوهم غير الكسائي من الكوفيين انهما
اسمان واستدلوا على ذلك بتصغير يا ما اميلح والجواب انه شاذ منزل منزلة الاسم في جواز
وله صيغتان ما افعله وافعل به بدل من قوله صيغتان وهما غير متصرفين ولا يتغيران الى
مضارع ومجهول وتأنيث مثل بدل من قوله غير متصرفين او خبر بعد خبر او خبر
مبتدأ محذوف اى نظيرهما مثل ما احسن زيدا واحسن بزيد ولا يبنيان اى فعلا التعجب من شيء الا
مما يبنى منه افعل التفضيل من ثلاثي مجرد قابل للتفاوت وليس بلون ولا عيب وقد بنا
على ما يبنى منه افعل التفضيل ولا عكس حيث تقول انا اضرب منك ولا يبنيان الا من
الثلاثي المستمر وقل ما اشهره وما اشغله كما في اسم التفضيل وشذ نحو ما اعطاه
وجوز سيبويه قياسا فيكون المذكورة في المتن قول غير سيبويه ويتوصل في الممتنع
اى في الذي امتنع بناؤه مما ليس بثلاثي مجرد من غير الالوان والعيوب بل باتي او ثلاثي

ذهبا

مزيد فيه او ثلاثي مجرد مما فيه لون او عيب **بمثل ما اشد استخراجه واشدد** اي باستخراجه
فبناؤه من فعل لا يمتنع بناؤه منه وايقاع الممتنع مفعولا او مجرورا بالباء **ولا يتصرف**
فيهما اي في صيغتي التعجب لانهما بعد النقل الى التعجب لانهما بعد النقل الى التعجب جريا مجرى
الامثال فلا يتغيران كما لا يتغير الامثال **بتقديم** اي بتقديم المفعول به والمجرور **و**
تأخير الفعل عنهما فلا يقال ما زيدا احسن ولا بزيد احسن وتأخير وهذا استدرك
لان تقدم شيء يستلزم تأخير غيره لا محالة وينفصل احدهما عن الآخر بالقصد دون
التحقيق فكانه اعتبر القصد او ذكره تأكيدا كما في قوله تعالى لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون
ولا فصل بين معمولها وبين ما والفعل وجاء الفعل بكان الزائدة نحو ما كان احسن
زيدا ولا يقاس عليه خلافا لابن كيسان وشذ الفصل باضحى وامسى نحو ما اصبح ابردها
والضمير للعينة وهو مقصورة على السماع واجاز ابو عثمان المازني **الفصل بالظرف**
المتعلق بصيغة التعجب حيث يتسع في الظرف ما لا يتسع في غيره ما يوم الجمعة احسن
اليوم بزيد وما احسن بالرجل ان يصدق بخلاف نحو ليته فما احسن امس زيدا فانه لا يجوز
واجاز ابن كيسان الفصل باعتراض لولا الامتناعية نحو ما احسن لولا تكلف زيد
وما اي لفظ ما مبتدأ ويكون تامة بمعنى شيء نكرة عند سيبويه والاخفش على احد
قوليهم باب شر اهر ذا ناب فمعنى ما احسن زيدا شيء من الاشياء لا اعرفه جعل زيدا
حسنا ثم نقل الى انشاء التعجب والحق عنه المعنى الاول بدليل هو ازما اقدر الله وما ارحم
تنزيهه عن الجعل والتصيير وقوله عند سيبويه خبر مبتدأ محذوف اي ذلك عند سيبويه

او متعلق بمفهوم الكلام اي وقعت ما مبتدأ مع النكارة عند سيبويه وقال الفراء
انها استفهامية مرفوعة المحل على الابتداء وهو قوي قل فيه جهات الضعف في ما قيل انه يلزم
منه النقل من الاستفهام الى التعجب والنقل من انشاء لم يثبت ففيه نظر لان الاستفهام اريد
منه الامر في فهل انتم تشكرون وفهل انتم منتهون والعرض في الا تنزل والتمني نحو ليت ما فاشبه
الى غير ذلك من النظاير والصورة غير نظير وما بعدها اي ما بعدها **الخبر وموصولة** اي كلمة ما موصولة
وما بعدها صلتها عند الاخفش **والخبر** اي خبر ما الموصولة الموقعة مبتدأ محذوف والمعنى
الذي جعله حسنا شيء عظيم وفي قوله نظر حيث يلزم وجوب حذف الخبر من غير سد شيء مسده
وبه في افعل به فاعل عند سيبويه وافعل امر بمعنى الماضي والهمزة للصيرورة كالبن واغد
الباء زايدة في الفاعل كاكفى بالله وفيه نظر اما اولا فلان الامر بمعنى الماضي غير معهود في كلامهم
واما ثانيا فلان الفاعل في صيغة الغايب لا يكون الا مظهرا او مضمرا مستترا واما ثالثا فلان
زيادة الباء على الشذوذ فلا ضمير في افعل لكونه فاعله والفاعل احد ليس لا مفعول اخبر عند
الاخفش والباء في به للتعدية اي يجعل اللازم متعديا والمعنى صيره ذا احسن اي صفه بالحسن
او زايدة على ان يكون احسن متعديا بنفسه ويكون همزة احسن للتعدية كما خرج كما في
قوله تعالى ولا تلقوا بايديكم ففيه اي في احسن ضمير هو فاعله اي احسن انت بزيد او زيدا
اجعله حسنا بمعنى صفه به **افعال المدح والذم ما وضع** اي افعال وضعت وذكر وضع
باعتبار لفظ ما لانشاء **مدح او ذم** احتراز عن نحو مدحت او امدح وذممت واذم ونحو
ذلك مما وضع لاخبار المدح والذم فاذا قلت نعم الرجل زيد فقد مدحته وانشأت مدحه

بانه نعم الرجل وفيه ان نحو كرم زيد وشرف بكر كذلك وفيه انه لازم لذلك غير موضوع بخلاف نعم الرجل
زيد حيث وضع لهذا اللازم وهذا هو الفرق كم رجل لقيتهم فاعرفه فهذا دقيق فمنها اي
من افعال المدح نعم وبئس اصلهما فعل بكسر العين وجاز فيه اتباع الفاء للعين في الوجهين
ففيهما اربعة اوجه نعم وهو الاصل ونعم بالاتباع ونعم باسكان العين ونعم باسكانها بعد الاتباع
فهذه الوجوه مطردة في كل فعل بكسر العين ثانيه حرف حلق كشهد وكذا في كل اسم على فعل ثانيه
حرف حلق كفخذ وشرطها اي شرط نعم وبئس يعني شرط فاعل نعم وبئس ان يكون الفاعل معرفا باللام
للعهد الذهني وهي لواحد غير معين ابتداء ويصير معينا بذكر المخصوص بعده ويكون الكلام
بعده على وجه الاجمال والتفصيل وليست اللام لاستغراق الجنس كما ذهب اليه ابو علي ولا للاشارة
الى ما في الذهن من الماهية كما قال البعض لامتناع حمل زيد عليه في الصورتين اللهم الا ان يعتبر
الحمل على التجوز والمبالغة كما في نحو انت الرجل كل الرجل فان زيدا كل الرجل وزيد كل جنس الرجال
او مضافا الى المعرف بها نحو نعم صاحب الفرس بكر وان شئت فزد او مضمرا مميزا منبرا
بنكرة منصوبة على التمييز نحو نعم رجلا فالدار وبما مثل فنعما هي اي نعم شيئا هي ولا حاجة
الى قوله بما في التحقيق لانها ايضا بمعنى نكرة منصوبة لان المعنى في فنعما هي فنعم حصلة هي
الا انه ابرز نظرا الى الصورة ودافع بعد ذلك المخصوص بالمدح والذم وهي المخصوص
مبتداء ما قبله خبره الجملة صفة مبتداء او خبر مبتداء عطف على قوله مبتداء محذوف
مثل نعم الرجل زيد اي نعم الرجل هو زيد والجملة الثانية مستأنفة للبيان وقيل لا يجوز
فيه الا الوجه الاول لجواز دخول نواسخ المبتداء عليه وحكى الاندلسي ذلك عن سيبويه ايضا



والذم حج

والاسكان بعد الاتباع

اللام

وشرطه

وشرطه اي المخصوص مطابقة الفاعل لاتحادهما صدقا عليه وترك بئس مثل القوم الذين
وشبهه جواب عن سؤال حيث وقع المخصوص جمعا مع افراد الفاعل مثال وتقدير مثل الذين
او بجعل الذين صفة للقوم وحذف المخصوص اي بئس مثل القوم المكذبين مثلهم وقد يحذف
المخصوص بالمدح والذم اذا علم بالقرينة مثل نعم العبد اي ايوب لانه في قصته وفنعم الماهدون
واي نحو ساء مثل بئس في افادة الذم ومنها حبذا وفاعله اي فاعل هذا الفعل ذا ولا يتغير عن
حاله فلا يثنى ولا يجمع عن حاله ولا يؤنث لجريانه مجرى الامثال التي لا تغير فيقال حبذا الزيدان
وحبذا الزيدون وحبذا هند وبعده اي اذا المخصوص واعرابه اي المخصوص بعد حبذا كاعراب
مخصوص نعم وفي الوجهين وقال بعضهم المخصوص بعد حبذا عطف بيان وقيل ذا زائدة و
المخصوص فاعله ويجوز ان يقع قبل المخصوص اي مخصوص حبذا وبعده تمييز نحو حبذا رجلا زيد وحبذا زيد
رجلا ولم يجز في نعم تأخير التمييز عن المخصوص وانما جاز ترك التمييز ههنا دون نعم لفضل الظاهر
على المضمر والعدم اللبس المخصوص فيه عند تركه بالفاعل بخلاف نعم وبئس او حال كاين على وفق
مخصوصه اي موافقة المخصوص في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث لكونه
عبارة عنه لاتحاد ما صدق عليه نحو حبذا رسولا حبذا محمد رسولا وانما وضع المظهر
موضع المضمر لزيادة التوضيح لئلا يتوهم عوده الى غير المخصوص من الفاعل وغيره
ولما فرغ من الاسم والفعل شرع في الحرف الحرف ما دل اي كلمة دلت على معنى حاصل
في غيره او باعتبار غيره فكلمة في بمعنى الباء او على حقيقتها كاللام فانه يدل على التعريف
الذي هو حاصل في الاسم ومدلول للدلالة تضمن فان التعريف مضمون للاسم بالوضع

وكنعم وبلى فانهما يدلان على معنى هو مدلول لغيرهما بالمطابقة وكلا فانه يدل على النفي الذي
حاصل في الفعل ومدلول له بتضمن وقيل انه علامة لتحقق معنى في غيره ولا معنى له في نفسه
ومن ثم اي ولاجل انه يدل على معنى في غيره احتاج في جزئيته اي في كونه جزءا من الكلام
فانه يصح ان يكون جزء من الكلام وان لم يصح ان يكون ركنا له الى اسم او فعل حروف الجر
قدمها لكثرتها ولكثرة دورها وانما سميت حروف الجر لانها تجر معاني الافعال الى الاسماء
او تجر الاسماء ما وضع لافضاء الفعل كمررت بزيد او معناه كانا مار بزيد وزيد في الدار او على
السطح الى ما يليه يتعلق بالافضاء وضمير فاعله يرجع الى ما الثانية وضمير مفعوله الى ما الاول
وعلى العكس وهي اي حروف الجر من والى وحتى وفي والباء واللام ورب وواوها وواو
القسم وتاؤه وعن وعلى والكاف ومذ ومنذ وحاشا وعدا وخلا قدم من لانها للا بتداء
فهي ابتداء اخرى وعقبها بالى المطابق لكونها للانتهاء واعقبها بحتى للتناسب لكونها
للانتهاء ايضا واعقب بفي لمناسبتها اياها لتعلق الابتداء والانتهاء بالمكان الذي هو
احد قسمي الظرف واعقبها بالباء لمجيئها بمعناها في نحو اطلبوا العلم ولو بالصين واعقبها
باللام لمناسبتها اياها في لزوم الحرفية والكسر وكونها على حرف واحد واعقب ما سبق
مما هو نص في الحرفية بما وقع الاختلاف في كونها اسما وحرفا وهو رب واعقبها
بذكر واوها لكونها فرعها واعقبها بذكر واو القسم لمناسبتها في كونها واوا فرعا واعقبها
بالتاء لكونه فرع الواو واعقبها بالتاء لكونه فرع الواو واعقبها بذكر ما اشترك بين الاسم
والفعل والحرف وقدم عن لكونه بالحرف انسب منه بالاسم لوضعه وضع الحرف

لكونه

لكونه اقل من ثلثة احرف بخلاف على ثم قدم على على الكاف وان كان اقرب بالحرف لكونها
على حرف واحد لقلة مداخلها حيث لا يدخل المضمر وقدمها على مذ ومنذ لكونهما اقل منه
مدخلا حيث يدخل ظروف الزمان خاصة ثم اعقبها بما فيه جهة الفعلية وقدم منها ما كان
جهة الفعل فيه اضعف وهو حاشا على ما فيه جهة الفعلية اقوى وهو خلا وعدا فاعرف
فمن للابتداء اي لابتداء الغاية اي لابتداء المغيا نحو سرت من البصرة والتبيين وعلامته
ان يصح حمله على ما فيه نحو عشرت من الدراهم ومن خواصه ان يكون عاطفه محذوفا
وجوبا كقوله تع فاجتنبوا الرجس من الاوثان اي الكاين منه والتبعيض نحو اخذت من المال
وزايدة في غير الموجب نحو ما جاءني من رجل خلافا للكوفيين والاخفش فانهم جوزوا
زيادتها في الموجب في اسم الجنس ايضا وتركيب قد كان من مطر وشبهه جواب سؤال مقدر
يقدر كان بعض مطر او شيء من مطر والى للانتهاء اي لانتهاء الغاية نحو اتموا الصيام الى الليل و
بمعنى مع قليلا نحو ولا تاكلوا اموالهم الى اموالكم وحتى كذلك اي مثل الى في كونها للانتهاء
وجاء بمعنى مع مجيئا او زمانا كثيرا نحو اكلت السمكة حتى رأسها وتختص بالظاهر خلافا ل
هناه وهناك استغناء عنها بالى والاصوب التمسك لاستعمال خلافا للمبرد فانه جاز
دخولها على المضمر ايضا كالى وفي للظرفية بكون ما بعدها ظرفا وبمعنى على عطف على قوله
للظرفية زمانا قليلا نحو ولاصلبنكم في جذوع النخل اي على جذوع النخل والباء للالصاق لصاق
نحو مررت بزيد وبه داء والاستعانة نحو كتبت بالقلم والمصاحبة نحو دخلت عليه بثياب
السفر والمقابلة نحو اخذته بدرهم والتعدية نحو ذهبت به والظرفية نحو اطلبوا العلم ولو

بالصين وزايدة في الخبر اي في خبر المبتداء في الاستفهام اي في وقت الاستفهام بهل لا في
مطلق الاستفهام يقال هل زيد بقايم ولا يقال ازيد بقايم والنفي بليس او بما المشبهة وقيل
بلا التبرئة به ايضا في اطلاق استفهام والنفي نظر ولعله اراد الاستفهام والنفي المعهودين
في هذا الباب في اصطلاحهم المشهور قياسا اي زيادة قياسية او زيادة قياسا او
زيادة تلابس القياس وفي غيره اي في غير المذكور سماعا اي زيادة سماعية او زيادة سماع
مثل بحسبك درهم وبحسبك زيد قد درهم خبر حسبك وزيد مبتدأ وبحسبك خبره على عكس
المثال والتوكيد اي التوكيد اي نفسه واللام للاختصاص نحو المال لزيد والجل للفرس والتعليل
نحو ضربتك للتاديب وخرجت لمخافتك وزايدة عطف على قوله للاختصاص قال الله تع
ردف لكم اي ردفكم لان ردف متعد بنفسه وبمعنى عن مع القول نحو قلت له انه لم يفعل
الشر اي قلت عنه قال الله تع وقال الذين كفروا للذين امنوا لو كان خيرا ما سبقونا
اليه وبمعنى الواو الكاين في القسم للتعجب نحو لله لا يؤخر الاجل وهذا اذا كان الجواب
امرا عظيما فلا يقال لله لقد طاب الذباب ورب للتقليل اي لتقليل ما دخلت عليه
وقيل هو اسم ككم الخبرية ويشكل حرفيتها بنحو رب رجل كريم اكرمت لتعديه اكرمت
بنفسه وفيه ان الحرف لضعف العامل بالتاخير وفيه التقوية انما جارت باللام فقط ويشكل
ايضا بنحو رب رجل كريم اكرمته لان الفعل يتعدي الى مفعوله بحرف الجر والى ضميره معا
لا يقال لزيد ضربته وفيه ايضا يشكل بنحو رب رجل كريم جاء في جواب من قال ما جاءك
رجل وقد صرح المص بظهور الفعل في نحو رب رجل كريم حصل ويتعلق به مجرور رب على وجه

القياس

القياس لا على وجه الوقوع فكان ذلك دليلا على الاسمية لها صدر الكلام مختصة بنكرة
لان التقليل انما يلحق النكرة واما المعرفة فهي اما تعين قلتها كالمفرد والمثنى او كثرتها
كالجمع موصوفة على مذهب ابي علي وابن السراج ومن تبعهما لان الوصف لا يتم التقليل
وقيل لا يجب ذلك والاولى الوجوب لورود الاستفهام على ذلك ولذا قال على الاصح
وفعلها اي فعل رب ماض لكونها للتقليل المحقق الواقع وذا لا يتصور الا في الماضي
محذوف لحصول العلم به حذفا او زمانا غالبا نحو رب رجل كريم لقيتهم فلقيتهم صفة
رجل والفعل الذي يتعلق به رب محذوف وقد جاء رب رجل كريم حصل الضمير
وقد يدخل رب على مضمر وهذه النكرة مبهم مميز بنكرة لابهام منصوبة على انها تمييز
نحو ربه رجلا ليس له معاد معين والضمير مفرد مذكر لا غير نحو ربه رجلا وربه امرأة
وربه رجلين وربه رجالا خلافا للكوفيين في مطابقة التمييز فيقولون ربه رجلا
وربهما رجلين وربهم رجالا وربها امرأة وربهما امرأتين وربهن نسوة
ويلحقها ما الكافة اي المانعة عن العمل فتدخل رب بعد دخولها على الجملة وقد يكون
ما زايدة فتدخل الاسم وتجر نحو ربما ضربة سيف وواوها اي واو يقدر بعدها رب
وفي عدادها من حروف الجر تسامح تدخل على نكرة موصوفة مثل وبلدة ليس لها انيس
الا اليعافير والا العيس وواو القسم انما استعيرت الواو للقسم بمعنى الباء توسعا لصلات
القسم فلو اظهر الفعل لم يبق استعارة عامة اذ يكون الكلام في حين توابع القسم
انما يكون اي لا يكون الا عند حذف الفعل لغير السؤال فلا يقال والله اخبرني في الاستفهام

بخلاف بالا القسم مختصة خبر ثالث ليكون بالظ حطا لترتبه عن رتبة الاصل وهو
البا لتخصيص باحد القسمين وحصر الظ لاصالته فلا يقال وك لافعلن كذا والبا
دخلت في المختص به دون المختصة والتا مثلها اي مثل الواو في الاختصاص بحذف
الفعل وكونها لغير السؤال مختص حال وجار اخر باسم الله تقليلا لها عن محال اصلها
وهو الواو بالتخصيص ببعض المظهرات وخص منها بما هو اصل في باب القسم وهو اسم الله تع
نحو تالله لاكيدن اصنامكم ولا يقال تالرحمن وتالرحيم وقوله تع جملة معرفة والبا اعم
منهما اي من الواو والتا في الجميع اي في حذف الفعل وكونها لغير السؤال والدخول على المظهر
والدخول على اسم الله حيث يجوز فيها ظهار الفعل نحو اقسمت بالله واستعمالها في قسم
السؤال نحو بالله لاجلس واستعمالها في قسم مقسم به ظ او مضمر نحو بالله وبالرحمن
وبك لافعلن كذا ومعنى كونها اعم في هذه الامور بل استعمالها اعم من ان يكون في هذه
الامور او خلافها فان قيل الجميع بتاويل الاختصاص المذكور ايضا ولا معنى لاعمية
البا حيث لا يصح ان يقال البا يوجد في الاختصاص بالظ وبدونه لمكان السابق
ويتلقى اي يجاب القسم في الايجاب باللام اي مع اللام نحو تالله لاكيدن اصنامكم
وان كلاهما في الاثبات نحو قوله تع ان سعيكم لشتى في جواب والليل اذا يغشى وحرف
النفي نحو والضحى والليل اذا سجى ما ودعك ربك وما قلى ويحذف جوابه اي القسم اذا اعترض
اي وقت اعتراض القسم بين جزئي القسم او تقدم اي القسم ما يدل عليه اي على الجواب
نحو الهلال والله كانه قيل والله لهذا الهلال وعن بمعنى وزة والبعد عن الشيء وذكرا ما

بزواله

بزواله ووصوله الى الثاني نحو رميت عن القوس او بالوصول وحده نحو اخذت عنه
العلم او بالزوال واخذه نحو اديت عنه الدين كذا قيل وعلى للاستعلاء اي لاستعلاء شيء على
شيء نحو زيد على السطح وعليه دين وقد يكونان اي عن وعلى اسمين بدخول اي عند
دخول من نحو من عن يميني اي جانب يميني ونحو غدت عليه اي فوقه والكاف للتشبيه
نحو الذي عندي كزيد والكاف في قولهم صلى عليها كما شاخ وحمدته كما يجب كاف التشبيه
ولم يرد به معنى اخر وقوله عم كما تكونون يول عليكم تشبيه التولية بالكون في الملابسة
بخير او شر وقد يكون الكاف للقران في الوقوع نحو اتيتك كما طلع الفجر وزايدة نحو ليس
كمثله شيء وهو السميع البصير اي ليس مثله ويمكن ان لا يكون الكاف زايدة بل يكون
من باب نفي المثل على سبيل الكناية وقد يكون الكاف اسما نحو يضحكن عن كالبرد المنهم
ويختص بالظاهر فلا يقال استغنا بمثل وتنقض بنحو ما انا كانت ومذ قدم لخفتها ومنذ
للزمان للابتدا بدل الاشتمال من قوله للزمان اي مذ ومنذ لابتداء الغاية في
الزمان الماضي نحو ما رايته مذ يوم الجمعة اي انتفى رؤيتي اياه من يوم الجمعة وهما
في الزمان الماضي كمن في المكان والظرفية بمعنى في في الحاضر مثل ما رايته مذ شهرنا ومنذ
يومنا اي انتفى رؤيتي في شهرنا وفي يومنا ولا يدخلان على المستقبل لوضعهما
للماضي والحال وحاشا وعدا وخلا نحو جاء في القوم حاشا زيد وعدا زيد وخلا زيد
واللام في حاشا لله زايدة ومتعلق حاش في حاشا لله ما علمنا محذوف اي
انتصف كل موجود بالسوء حاش لله فلا يتنزه يوسف عن كل سوء لكنا ما علمنا

في الاستثناء

عليه من سوء فاعرف فانه من مكان الاشكال للاستثناء سواء وقد يتنزه المستثنى
لكن حاشا يستعمل عن سوء للتنزيه عن اساء القوم حاشا زيدا الحروف المشبهة بالفعل
في انقسامها الى ثلثية او رباعية والبناء على الفتح كل ماضي واقتضائها الاسماء ودخول
نون الوقاية عليها وطلب الجزئين كالفعل المتعدي ان وان وكان ولكن وليت ولعل
اخرها لكونها للانشاء بخلاف الاربعة السابقة لها اي لهذه الحروف صدر الكلام
سوى ان فهي الفاء للتغيير عكسها اي بعكس سواها اي يلزم فيها عدم الصدور والتعلق
بغيرها ويلحقها اي بهذه الحروف ما الكافة فتلغي بهذه الحروف بعد لحوق ما لان
الكافة يكفها عن العمل على الافصح وقد يعمل ويدخل بهذه الحروف ح اي حين اذ الحقت على
الافعال لان الكافة اخرجتها عن العمل وعن لزوم دخولها على الاسم نحو انما حرم
عليكم وان لا تغير معنى الجملة بل تقرره وان مع جملتها الاضافية بادنى ملابسة اي جملة
واقعة بعدها وحكم المفرد ويأول بجعل مصدر الخبر مضافا نحو بلغني انك قايم اي بلغني قيامك
او مصدر الجزاء الى الاسم نحو بلغني ان زيدا ان تعطيه يشكرك اي بلغني شكر زيد عند
اعطائك اياه او مضافا الى ما يضاف اليه اذا كان سببا نحو بلغني ان زيدا ابوه قايم
اي بلغني قيام اب زيد وان لم يكن الخبر والجزاء كذلك اي ان لم يكن في الخبر والجزاء
مصدر يقدر مصدر فعل عام ويضاف كذلك ومن ثم اي من اجل ان يغير معنى الجملة
ويجعلها في حكم المفرد وجب الكسر اي اتيان ان المكسورة في موضع الجمل والفتح اي
اتيان ان المفتوحة في موضع المفرد فكسرت الفاء للتغيير ابتداء اي كسرت همزة ان

في ابتداء الكلام وبعد القول نحو قلت ان زيدا قايم والموصول نحو الذي انك ضربته في الدار
وفتحت همزة مادة ان فاعلة نحو بلغني انك قايم ومفعوله نحو عرفت انك قايم ومبتداءة
نحو عندي انك قايم ومضافا اليها نحو حصل علم انك قايم وتسميتها بهذه المذكورات مجاز
لان الفاعل هو ان مع ما بعدها لا ان وحدها وكذا البواقي وقالوا لو انك لانه ما بعد
لولا مبتداء عند البصريين والمبتداء انما يكون مفردا وقالوا لو انك لانه اي ما بعد
لو فاعل لفعل محذوف بعد لو بدلالة ان والفاعل انما يكون مفردا قال الله تع
ولو انهم صبروا اي لو ثبت صبرهم فان جاز التقديران اي تقدير المفرد والجملة جاز
الامران اي فتح ان وكسرها مثل من يكرمني فاني اكرمه فهو على تقدير كسر ان جملة اسمية جزائية
وعلى تقدير فتحها بتأويل المفرد مبتداء محذوف الخبر فثابت اني اكرمه او الجملة
جزائية واذا انه عبد القفا واللهازم اي لئيم تحرم قفاه اي همته ان يكتسب
تعالى فنوظم قفاه ولهازمه قال بعض الحكما من كان همته ما يدخل في جوفه فقيمته
ما يخرج من جوفه واللهزمتان عظمان نابتان في اللحيين تحت الاذنين جمعها التاء
بارادة ما فوق الواحد وبارادتهما مع ما حولها تغليبا ولوله وكنت ارى زيدا كما قيل
سيدا اي بمعنى الظن وزيدا مفعول ثاني له وسيدا ثالث وكما قيل معترضة يجوز
في انه الكسر على انه جملة واقعة بعد اذا الفجائية والفتح على انه مفرد واقع مبتداء
محذوف الخبر اي اذا ثبت انه عبد القفا واللهازم ولذلك اي ولاجل ان المكسورة
لا يغير معنى الجملة كان اسمها المنصوب في محل الرفع لانها كالعدم لان فايدتها

التاكيد وجاز العطف على محل اسم ان المكسورة لفظا نحو ان زيدا قايم و
عمرو او حكما وهي التي بعد العلم فانها وان كانت مفتوحة في معنى المفرد فانها في حكم ان
المكسورة ليبعدها مسد الجزايين حيث قامت مقام مفعولي علمت نحو علمت
ان زيدا قايم وعمرو وبالرفع الباء بمعنى مع او للملابسة اي جاز العطف ملتبسا مع
الرفع دون المفتوحة حال اي فيجاوزا عن المفتوحة اي لم يبق مع المفتوحة معنى الابتداء
بل هي مع ما في حيزها في تاويل اسم مفرد مرفوع او منصوب او مجرور فاسمها
لبعض حروف الكلمة وقيل ان المفتوحة كالمكسورة في صحة العطف على المحل
مثل ان زيدا قايم وعمرو وعلمت ان زيدا قايم وعمرو ويشترط في جواز العطف على الاسمية
بالرفع مضي الخبر لفظا كامثال المذكورة او تقديرا يعني يشترط في العطف على الاسم
تقدير مضي الخبر نحو الا فاعلموا انا وانتم بغاة ما بقينا في شقاق اي انا بغاة وانتم
بغاة خلافا للكوفيين فانهم يشترطوا مضي الخبر متمسكين بنحو الا فاعلموا انا وانتم
بغاة وسيبويه حمل على تقدير الخبر ولا اثر في الجواز بدون مضي الخبر لكونه اي الاسم
ان مبنيا كما في البيت وقوله تعالى ان الذين امنوا والذين هادوا والنصارى و
الصابئون بعطف قوله والصابئون على محل الاسم قبل مضي الخبر عند بناء
الاسم هو الذي خلافا للمبرد والكسائي لانهما فرقا بين الاسم المعرب والمبني في ذلك
واجاز في المبني قبل مضي الخبر وشرطا في المعرب مضيه والظاهر انه مذهب الفراء
والاطلاق مذهب الكسائي كما هو مذكور في كتب النحو في مثل انك وزيد ذاهبان

بتجويز

بتجويز الحمل على محل اسمها قبل مضي الخبر لكون الاسم وهو الكاف مبنيا ولكن كذلك
اي مثل ان في جواز الحمل على محل اسمها ولذلك اي ولاجل ان المكسورة لا تغير الجملة
وان المفتوحة تجعلها بمعنى المفرد دخلت اللام اي لام الابتداء مع المكسورة لان
اللام انما يدخل لتاكيد الجملة والمكسورة مع اسمها وخبرها جملة بخلاف المفتوحة لكونها
بمعنى المفرد نحو ان زيدا لقايم دونها اي دون المفتوحة على الخبر يتعلق بدخلت وكان
حقها ان يدخل اول الكلام لكن لما كان معناها هو معنى ان اعني التاكيد وكلاهما
حرف ابتداء كره اجتماعهما فاخروها وصدروا ان ترجيح للعامل منهما على ما ليس
بعامل فدخولها على الخبر المنفصل عنهما بالاسم او متعلقه المتقدم او على الاسم
المنفصل بالجزء وذلك عند كونه ظرفا متقدما لا غير او الاسم اذا فصل بينه اي بين
الاسم وبينها اي بين ان بظرف وهو خبر متقدم نحو قوله تعالى وان من شيعته لابراهيم
او على ما بينهما اي بين الاسم والخبر من معمول الخبر المتقدم عليه نحو ان زيدا لطعامك
اكل وفي لكن ضعيف اي الحاق لام الابتداء في لكن ضعيف وذهب الكوفيون
الى ان دخول اللام مع لكن ايضا كانهم متمسكون بقوله ولكنني من حبها لعميد ولانها
لا تغير معنى الجملة فيلحق بها البصريون استضعفوه وقالوا ينبغي امتناعها فانها
ان ايضا لبطلان صدارة اللام بالتوسط لكنه اغتفر فيها لقوة مناسبتها لها
لا تحاد معناهما فيبقى في غيرها على الامتناع وحملوا البيت على الشذوذ كقوله ام الحليس
لعجوز شهربة ترضى من اللحم بعظم الرقبة او على ان الاصل لكن انني فحذف كما قال

علماً في علي الماء وايش الى ابي يتني وتخفف المكسورة الهمزة لثقل التشديد وكثرة
الاستعمال فتلزمها اي المكسورة بعد التخفيف اللام بجر النقصان علمت اما
همملت اما في الاهمال فللفرق بين المخففة والنافية واما في الاعمال فللطرد
الجمهور على عدم لزومها في الاعمال لحصول الفرق بالعمل ولو قال ابن مالك يلتزم
اللام عند خوف اللبس ذكر في المغني والمقصود واللام لام الابتداء وعند ابي علي
ابناء ليست بهذه اللام لام الابتداء والا يوجب التعليق في ان علمتم زيدا
لقايما ولما دخلت فيما لا يدخله لام الابتداء نحو ان قتلت لمسلما الجواب ان
التعليق انما يجب لو دخلت على المفعول الاول وههنا ليس كذلك نحو ان قتلت
لمسلما شاذ ويجوز الغاؤها عن العمل بعد التخفيف غالبا نحو ان كل لما جميع لدينا
محضرون ويجوز اعمالها نحو ان كلا لما ليوفينهم ربك اعمالهم بتخفيفان وعند
الكوفيين يجب الغاؤها والاية حجة عليهم ويجوز دخولها اي ان بعد التخفيف
على فعل من افعال المبتدأ نحو كان وعلمت واخواتها لئلا يخرج بالكلية عن اصلها
وح لا يلزم اللام ان كان ذلك الفعل دعا لا يدخله ان النافية فلا ليس
اي في نفي هذا العطف خلافا للكوفيين في التعميم اراي في التعميم دخولها على كل فعل او في
الدخول على كل فعل وتمسكوا بقوله بالله ربك ان قتلت لمسلما وجبت عليك
عقوبة المتعمد وبقوله ان تزينك لنفسك وان تشغل لهيه وذلك عند البصريين شاذ
وتخفف المفتوحة فتعمل ان المفتوحة بعد التخفيف ابقاء لعملها بعد التخفيف لقوة

شبهها

شبهها بالافعال في ضمير شان مقدر فتدخل ان المفتوحة بعد التخفيف على الجمل
مطلقا او زمانا مطلقا اي سواء كانت اسمية او فعلية وشذ اعمالها في غيره اي
في غير ضمير الشان نحو فلو انك في يوم الرخاء سألتني فراقك لم ابخل وانت صديقك
ويلزمها اي ان المفتوحة المخففة حال كونها مقرونة مع الفعل او مع الظرف اي عند دخولها
على المتعرف بخلاف ان ليس للانسان الا ما سعى وان عسى ان يكون قد اقترب اجلهم
السين نحو ان سيكون منكم مرضى او سوف نحو قوله تع واعلم فعلم المرء ينفعه ان سوف
يأتي كل ما قدرا او قد نحو ليعلم ان قد ابلغوا رسالات ربهم او حرف النفي نحو افلا يرون
الا يرجع اليهم ومع غير الفعلية يجوز التصور بلا نحو اشهد ان لا اله الا الله وباداة
الشرط نحو علمت ان من ضربك اضربه او بكم نحو علمت ان كم غلامي ويجوز التجرد عن ذلك
نحو قوله في فتية كسيوف الهند قد علموا ان هالك كل من يحفى وينتعل وكان
للتشبيه نحو كان زيدا الاسد وقد يكون للتشكيك نحو كانك تشتم وتخفف كان فتلغى
عن العمل نحو قوله وصدر مشرق اللون كان ثدياه حقان على الافصح ويجوز فيها
بعد التخفيف تقدير ضمير الشان كان المفتوحة المخففة كذا قالوا ويجوز ان لا يقدر
لعدم الداعي اليه ولكن للاستدراك اي لطلب دركه السامع بدفع ما عسى ان يتوهم و
هي مفردة وقال الكوفيون مركبة من الا وان المكسورة المصدرة بالكاف الزائدة
واصلها لا كان فنقلت كسرة الهمزة الى الكاف وحذفت الهمزة يتوسط بين كلا
متغايرين نفيا او اثباتا معنى سواء كان النفي لفظا نحو جاءني زيد لكن عمرا لم يجئ او لا نحو

زيد حاضر لكن عمروا مسافر **وتخفف لكن فتلغى** عن العمل والاخفش ويونس اجازا اعمالها
مخففة ولا يعرف له شاهد كذا في الشرح ويجوز معها اي مع لكن مشددة او مخففة
الواو وهي عاطفة الجملة على الجملة وجعلها اعتراضية اظهر من حيث المعنى **وليت**
للتمني نحو ليت الشباب يعود يوما فاخبره بما فعل المشيب **واجاز الفراء ليت زيدا قائما**
بنصب الجزئين **ولعل للترجي** نحو لعل زيدا عالم والفرق بين التمني والترجي ان التمني مستحيل او
مستبعد جدا والمرجو ممكن **وشذ الجر بها** اي جعلها من الجوار نحو لعل ابي المغوار منك قريب
وفي بيان المتعلق في اشكال **الحروف العاطفة الواو والفا وحتى واو واما وام ولا وبل**
ولكن قدم الواو لكونها اصلا في باب العطف ولكونها لمطلق الجمع واعتبرها بذاك ما بينا
في الجميع ثم قوم فيها الفا عليها للترتيب والتدرج واخر حتى لانها للتدرج فحتى لها الى
جزء ثم ذكر ما لاحد الامرين وهي او واما وام ثم عقب ما للنفي والاضراب والاستدراك
فاعرف **فالاربعة الاول للجمع** بين المفردين في كونهما مسندين او مسندا
اليهما ومفعولين او حالين ونحو ذلك او بين الجملتين في حصول مضمونهما بلا عطف
ايضا فما فايدة العطف قيل الجملة الثانية بلا عطف يحتمل كونها بدلا وكون الاولى
غير مقصودة او غلطا فالواو يبعد المعنى على كونهما مقصودتين وعدم كون الاولى
غلطا **فالواو** والفا للتعقيب **للجمع مطلقا لا ترتيب فيها** اي الواو **والفاء للترتيب** مع
الوصل للجمع **وثم مثلها** اي مثل الفا في الترتيب **بمهلة** اي مع مهلة ومنها بعضهم الوصل
الذي في الفا **وحتى مثلها** اي مثل ثم في الترتيب بمهلة لكن الترتيب فيها معتبر بحسب

الذهن

الذهن لا بحسب الخارج بان يكون تعلق ما تعلق به حتى بما قبلها اقرب واولى عند الذهن
تعلقه بما بعدها وان كان في الخارج متأخرا نحو مات كل اب لي حتى ادم **ومعطوفها**
جزء من متبوعه حقيقة نحو اكلت السمكة حتى رأسها او حكما نحو نمت البارحة
حتى الصباح فانه قريب من متبوعه ليفيد مدلولها لعطف **قوة** في المعطوف نحو
قدم الحيش حتى الامير **وضعفا** نحو قدم الحاج حتى المشاة والظرف يتعلق بمفهوم الكلام
كانه قال يعطف بها جزء من متبوعه ليفيد قوة او ضعفا لان العطف لجزء على ما
يتعلق بالنسبة جملة يكون من حيث المعنى تأكيدا وتخصيص بعض الاجزاء بالتأكيد
دون بعض لا يكون الا بتحقق مميز له عن غيره من الاجزاء يوجب اصالة في ثبوت الحكم
فيه من قوة او ضعف ولما استلزم صحة عطف الجزء على هذا الاعتبار بفعل ذلك
ليفيد ما هو من لوازم صحته وهو القوة او الضعف في محل النسبة وهذا انما هو ملحوظ
في وضعه اذ حتى وضعت للتدرج اي ليعطف بها جزء من المتبوع لافادة هذا
الغرض وهذا وان كان بيانا في الواو وغيرها ايضا لكن لم يقصد في وضعها
اذا افاد هذا المعنى ما هو جزء حقيقة افلا ما في حكم الجزء حكما **واو واما وام لاحد الشيئين**
او الاشياء **مبهما** غير معين والفرق بين او واما انك في اما تبني اول الكلام على الشك
وفي او تبتدأ على القطع ثم يظهر الشك وفرق اخر وهو ان يجيء او بمعنى الى والا ويجيء
ايضا للاضراب بقوله تعالى مائة الف او يزيدون اي بل يزيدون ومعنى الاضراب
في كلام الله تعالى ان الاول كان اخبارا على ما عند الناس فاضرب عما غلط فيه

الناس من عددهم وقال او يزيدون اى ارسلنا الى جماعة عددهم عند الناس مائة
الف وليس كذلك بل يزيدون واو في غير الموجب نحو لا تطع منهم اثما او كفورا على الاصل
والعموم مستفاد من وقوعها في سياق النفي او الاستفهام وام المتصلة احترازا عن المنقطعة
لازمة لهمزة الاستفهام ولو تقديرا نحو لعمري ما ادري وان كنت داريا بسبع رمين الجمار بثمان
يليها اي يقرب ام المتصلة ويتصل بها دون هل لان الهمزة بمعنى الاستفهام احد
المستويين والامر الاخر يلي الهمزة اى همزة الاستفهام نحو ارجل في الدار ام امرأة واضرب
زيدا ام اكرم بعد ثبوت احدهما اي احد الامرين عند المتكلم لطلب متعلق بليها
التعيين ومن ثمة اي ولاجل ان ام المتصلة يليها احد المستويين والاخر الهمزة لم يجز
تركيب ارايت زيدا ام عمرا حيث لم يلي احد المستويين الهمزة لان المستويين
زيد وعمرو ولم يليها احدهما بل ويلي رايت وهو ليس احد المستويين وقال سيبويه
وهو جائز حسن وازيدا رايت ام عمرا احسن ولعله اعتبر المعنى اذ المعنى ارايت
ارايت زيدا ام رايت عمرا ومن ثمة اي ولاجل انها لطلب التعيين كان جوابها
اي ام المتصلة بالتعيين فيقال في جواب ارجل ام امرأة رجل ويقال امرأة بتعيين
احد المتسببين او نفي كليهما لاحتمال الغلط في اعتقاد المتكلم بتحقق احدهما
دون نعم اولا وام المنقطعة كبل والهمزة اى للاضراب عن الاول مع الشك في الثاني مثل
تركيب انها اي همزة القطعة لابل ام شاة اي شاة بل اهي شاة وهي للاستفهام
المستانف فلا يلزم عطف الانشاء على الاخبار او للعطف بالتاويل لانه للاضراب عن

الاول والشك في الثاني كانه قال بعد قوله انها ليست كذلك وشك فيها وقال ام شاة اي
اهي غير شاة فيأول على هذا الوجه الى المتصل من حيث المعنى وكلمة واما قبل ظرف لازمة
المعطوف عليها لازمة استعمالا مع اما نحو جاءني اما زيد واما عمرو ولو صنعها بناء
الكلام على الشك وقد يقدر نحو تلم بدار قد تقادم عهدها واما باموات ام حياتها اي اما بدار
جائزة مع او اي اما او فيجوز ان يجعل كذلك بتصدير اما قبل المعطوف عليها بها وبهذا الجعل
دالة على عروض الشك وذهب ابو علي الى ان اما ليست بعاطفة لتقدم الواو عليها و
تقدمها على المعطوف عليه بان اما المتقدمة ليست بعاطفة والواو زائدة لتاكيد
العطف بمجيئها غير عاطفة ايضا وحيث لمقارنتها غير العاطفة في التركيب بخلاف
لكن ولا لنفي الحكم عن مفرد بعد ايجابه للمتبوع فلا يجيء الا بعد الايجاب ولا يعطف بها
الا الاسم وعطف لبيان المضارع بها نادر قليل اذ هو موضوع لعطف المفرد
وبل للاضراب وهو جعل الاول موجبا وغير موجب كالمسكوت عنه يحتمل ان يكون
صحيحا او غلطا كانه غير مذكور اصلا وما بعدها في الموجب موجب بالاتفاق وفي
غير الموجب خلاف فما جاءني زيد بل عمرو معناه بل جاء عمرو وقيل ما جاء عمرو
ولكن للاستدراك مع مغايرة ما قبلها نفيا او اثباتا من حيث المعنى كما مر في
لكن المشددة لاحدهما اى لاحد الامرين مخففا ولكن لازمة للنفي وهي ناقصة لا حيث
لزمه سبق الايجاب نحو جاءني زيد لا عمرو واستعمالا مثاله ما جاءني زيد لكن عمرو فنفي
مجيء زيد باق بحاله لم يكن الحكم به غلطا منك وانما جئت بلكن دفعا لتوهم المخاطب بان عمروا

بلغ مقابلة

لم تجي ايضا **حروف التنبيه الا واما وها** فالا واما لتوكيد مضمون الجملة ليستدعي بها لايقاظ السامع وتنبيها ليتمكن الجملة في ذهنه ويدخلان على الجملة خبرية او طلبية امرا او نهيا او استفهاما او تمنيا او غير ذلك دون المفرد بخلاف ها فانها تدخل المفردات وتكثر في اسماء الاشارة ويفصل بينها وبين اسم الاشارة اما بالقسم نحو ها بالله ذا وها لعمري ذا واما بالضمير المرفوع المنفصل نحو ها انتم اولاء واما بغيرهما فقليل نحو جعلت لهم هذا الها ها ذا يا **حروف النداء يا اعمها** خبر مبتدأ محذوف اي هما اعمها والجملة معترضة وقال الزمخشري هي للبعيد وما ذكره المصنف اولى لاستعمالها في القريب والبعيد على السواء **وايا وهيا للبعيد** والجملة معترضة **واي والهمزة** هما **للقريب** ووا للندبة وقد يستعمل للنداء **حروف الايجاب** لو اريد بالايجاب ايجاب النفي لم يتناول نعم ونحوها ولو اريد اثبات ما قبلها اي تقديره وتحقيقه كما هو نفيا او ايجابا لم يتناول بلى والظاهر انه سماها ايجابا تغليبا والاضرب ليست لايجاب النفي السابق بل هي مقررة لما سبق لو نفيا **نعم وبلى واجل وجير وان** بكسر الهمزة وسكون الياء وجير بالفتح والكسر وان **فنعم** الفاء للتفسير وفيها اربع لغات نعم بالضمتين ونعم بكسر العين ونعم بكسرتين ونعم بفتح النون وقلب العين حاء **مقررة** اي محققة **لما سبقها** اثباتا او نفيا جزاء او استفهاما ولم يقل لتصديق ما سبق لان التصديق انما يكون للخبر ونعم يعم القسمين الخبر والاستفهام فهي في جواب اقام زيد وفي جواب الم يقم زيد بمعنى لم يقم زيد وبلى في جواب الست بربكم انت ولو قيل في موضع بلى ههنا نعم لكان كفرا هذا قول ابن عباس وقيل

يجوز

١٥٦

يجوز استعمال نعم ايضا بجعلها تصديقا للاثبات المستفاد من انكار النفي ويؤيد هذا القول ما ورد في حديث الخثعمية من قولها نعم بعد قوله عم لو كان على ابيك دين نقضيته اما كان تقبل منك قالت نعم فقال النبي عم فدين الله احق فانه ايجاب للقبول لا تصديق للنفي وقد اشتهر هذا في العرب كذا في الشرح **وبلى مختصة بايجاب النفي** اي بنقض النفي السابق وجعله ايجابا خبرا او استفهاما فلا يقع بعد الايجاب ولا بعد النفي لتصديق النفي لتصديق النفي بل بجعله ايجابا وشذ استعمالها لتصديق الايجاب نحو قوله وقد بعدت بالوصل بيني وبينها بلى ان من زار القبور ليبعدا اي ليبعدن بالنون الخفيفة **واي اثبات** اي حرف مثبتة **بعد حرف الاستفهام** وذكر بعضهم انها تجيء لتصديق الخبر ايضا وذكر ابن مالك ان اي بمعنى نعم وهذا مخالف لما ذكره الشيخ ابن الحاجب **و يلزمها القسم** اي لا يستعمل الا مع القسم فيقال اي والله واي وربي ولا يصرح بفعل القسم بعدها فلا يقال اي اقسمت بربي وفي اي والله ذا اذا تجرد عن هاء التنبيه وجوه حذف الياء للساكنين وتحريكها والجمع بين الساكنين مبالغة في المحافظة على حرف الايجاب بعد ان اخرها من التحريك والحذف وان كان يلزم اجتماع الساكنين على غير حده لكونها في الكلمتين اجراء لهما مجرى كلمة واحدة وهو ايضا من خصايص لفظ الله **واجل وجير وان تصديق للخبر** سواء كان موجبا او منفيا ولا يقع بعد الاستفهام وساير ما فيه معنى الطلب وقد جاء ان التصديق الدعاء ايضا نحو قول ابن الزبير لمن قال لعن الله ناقة حملتني اليك ان وراكبها اي لعن الله تلك الناقة وراكبها وهذا خلاف ما ذكره المص

عن كون الا للتصديق للخبر وقوله بكر العواذل في الصبوح يلمنني والومهنه ويقلن
شيب قد علاك وقد كبرت فقلت انه يحتمل ان يكون للتصديق والهاء للسكت
ويحتمل ان يكون من الحروف المشبهة والهاء ضمير والخبر محذوف اى انه كذلك **حروف**
الزيادة اى التي من شانها ان يقع زائدة لانها لا تقع الا زيادة وسميت حروف
الصلة ايضا وفايدتها في الكلام التاكيد او تزيين النظم او كلاهما وسميت زائدة
لكونها زائدة على اصل المعنى **إن وأن وما ولا ومن والباء واللام فان مع النافية**
اي زيادة ان حاصلة مع ما النافية كثيرا لتاكيد النفي ويجوز فيما عدا ولا عند
ارادة اللفظ الحكاية والاعراب وح يضعف بزيادة الف مجهولة بهمزة لكن
وقلت اى زيادتها بحذف المضاف من الضمير والضمير عايد الى زيادتها اذ التقدير
قلت زيادة ان حال كونها مصاحبة **مع ما المصدرية** نحو انتظر ما ان جلس القاضي اي انتظر
مدة جلوس القاضي **ولما** عطف على المصدرية نحو لما ان قام زيد قمت والكسر
بعدها زيادة ان **وان المفتوحة مع لما** اي ان المفتوحة الزائدة كاينة مع لما
نحو فلما ان جاء البشير **وبين لو** عطف على لما **والقسم** نحو والله ان لو قام زيد قمت
وقلت زيادتها او قل مجيء ان الزائدة **مع الكاف** اي كاف التشبيه كانظبية وقد تزاد
مع حرف الانكار نحو انيه وليست ان في قوله تع وان عسى ان يكون وان لو استقاموا
وامررت ان قم زائدة كما توهم بعضهم بل الاولان مخففتان والثالثة مفسرة
ويزاد ما مع اذا او زيادة ما كاينة مع اذا ما تخرج اخرج **ومتى** نحو متى تذهب اذهب

ويزاد بعد اذا الشرطية شرطا نحو اذا ما اكرمتني اكرمك وبعد متى شرطا نحو متى ما يكرمني اكرمك
وبعد اين شرطا نحو اينما تكن اكن وبعد اى كقوله تعالى ايا ما تدعوا فله
الاسماء الحسنى وبعد ان شرطا نحو فاما تذهبن بك
م الكشاف

وأي نحو ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى **واين** نحو اين ما تجلس اجلس ومع ايان قليل **وان**
نحو ان ما انطلقت **شرطا** اى حال كونها دوات شرط ادوات شرط او وقت افادة
الشرط وهي قيد لجميع ما ذكرنا لانها كلها تستعمل شرطا وغير شرط **ومع بعض حروف**
الجر نحو فبما رحمة الله لبيت لهم ومما خطيئاتهم اغرقوا **وقلت** زيادة ما كاينة
مع المضاف نحو لا سيما زيد اي لا سي زيد وغضبت من غير جرم ومثل ما انكم
تنطقون ولا كاينة مع الواو العاطفة بعد النفي نحو ما جاءني زيد ولا عمرو ونحو
نحو غير المغضوب عليهم ولا الضالين وكذا النهي نحو لا تضرب زيدا ولا عمرا
وبعد عطف على قوله مع الواو ولا على قوله بعد النفي لفساد المعنى **ان المصدرية**
نحو قوله تع ما منعك ان لا تسجد اذ امرتك قال اى ان تسجد **وقلت** اى قل مجيء لا الزائدة
وزيادة لا **قبل قسم** نحو لا اقسم بيوم القيمة ولا اقسم بهذا البلد والنحو زيادتها
التنبيه على جلاء حقيقة او حكما نحو اخر بان اذ الالف العقلية بحيث يستغني عن
القسم فبرز ذلك في صورة نفي القسم **وشذت** زيادتها او مجيء الزيادة كاينة **مع**
المضاف نحو ما في بئر الاحور سري وما شعر اى في بئر الهلاك ذهب بالقليل وما علم
ومن والباء واللام الزائدة **تقدم ذكرها** اي ذكر زيادتها في باب حروف الجر **حرفا**
التفسير اي وهو تفسير لكل مبهم مفرد كجاء زيد اي ابو عبد الله او جملة كقوله ترمينني
بالطرف انت مذنب وتقلينني لكن اياك لا اقل **وان مختصة بما** او بفعل **في معنى**
القول ظرفية اعتبارية او على القلب ولا يقع بعد صريح الفعل ولا بعده

بمعناه بل ما كان بمعناه كالامر والنداء والكتابة ونحوها ويشترط ان يكون ما بعدها
غير متعلق بما قبلها بخبرية او عمل فنقول لقوله تعالى واخر دعوتهم ان الحمد لله رب العالمين
ليست ان فيه مفسرة لكن ما بعدها خبر لما قبلها ونحو قوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتني
به ان اعبدوا الله تفسير للامر لا للقول والفعل قيل ان ما حذف منه مفعول عام وهو
تفسيره او منزل منزلة اللازم المحتاج الى التفسير بمعنى قوله وناديناه ان يا ابراهيم
اي وناديناه بشيء او بلفظ هو قولنا يا ابراهيم او يقال منع بادينا فعل النداء
فاحتاج الى بيان المنادي لرفعه مستانفا فقال ان يا ابراهيم وقد يذكر المفعول
العام نحو كتبت اليه ما ينفعه ان قم وامرأة بما ينفعه ان مر بالله ونحو قوله تعالى
واوحينا الى امك ما يوحى ان اقذفيه في التابوت **حروف المصدر** اي حروف تجعل
الجملة مصدرا فالاضافة بادنى ملابسة **ما وان وان** وقد جاء كي ولو مصدرين
في بعض الاستعمال فالاولان اي ما وان للفعلية وهذا عند سيبويه وجوز
غيره بعد ما المصدرية الاسمية ايضا كقوله تعالى اعلاه ام الوليد بعد ما افنانه
راسك كالثغام المخلس وما ان فعلها فعل متصرف لا غير ماضيا او مضارعا او امرا
سيبويه كونه امرا ونهيا **وان للاسمية** اي للجملة الاسمية خاصة الا اذا جعلت
خففت او كفت بما فيجوز فيها الغاء ويعمل في جزئها وجعلها مصدرا وقد عرفت
كيفية ذلك **حروف التحضيض** اي حروف تدل على التحضيض على الفعل الاتي واذا
دخلت على الماضي افادت التقويم والتوبيخ على ما فات **هلا والا ولولا ولوما**

لها صدر الكلام لدلالتها على احد انواع مسيصدر ليدل من اول الامر على ان الكلام
في ذلك النوع **ويلزمها الفعل لفظا** نحو هلا يضرب زيدا **او تقديرا** نحو هلا زيدا ايضربه وقد
جاء الاسمية بعدها في الضرورة نحو قوله تعالى يقولون ليلي ارسلت بشفاعة الي
فهلا نفس ليلي شفيعها **حرف التوقع قد** اي يكون ما بعدها متوقعا لقولك لمن
يتوقع ركوب الامير وينتظره قد ركب الامير وقد يحذف الفعل بعد قد نحو قوله
افد الترحل غير ان ركابنا لما تزل برحالنا وكان قد اي كان قد زالت فحذفت
الماضي لدلالة الكلام عليه لما تزل **وهي في المضارع للتقليل** اي تقليل الفعل نحو
ان الكذوب قد يصدق وقد يستعمل للتكثير في موضع المدح نحو قد يعلم الله الذين
وقوله قد انزل الفرقان وقد اترك القرن مصفرا انامله **حرفا الاستفهام** سقطت
نون التثنية بالاضافة والاستفهام طلب الفهم وهل لهما صدر الكلام وهو
الاستفهام فيقصدوا ان لدلالة من اول الامر ان الكلام من ذلك النوع
ويدخلان على الجملة الاسمية والفعلية تقول في الاسمية **ازيد قايم**
وفي الفعلية **اقام زيد وكذلك هل** زيد قايم وهل قام زيد **والهمزة اعم**
تصرفا من هل وتضيفا تبيرها انما كان اعم لانها تدخل الاسم عند وجود الفعل
في اول الكلام دون هل لكونها في الاصل بمعنى قد المختصة بالفعل واذا وجدت
فذكرت العهد السابق وحنت اليه ولم يتسل بغيره بخلاف ما اذا لم يوجد
فانها تصير وتذهل عنه فلا يجوز هل زيد خرج وهل زيدا ضربت بخلاف زيد قايم

ومن حيث انها تستعمل في الكلام ايضا دون هل ومن حيث انها تدخل على الحروف العاطفة وتدخلها هي بخلاف هل وذلك لان الهمزة اصل في استفهام و احصر من هل وهي بكثرت الاستعمال اليق تقول جملة مستأنفة ازيدا ضربت ولا تقول هل زيدا ضربت حيث لا يليها الا اسم مع وجود الفعل في التركيب بخلاف هل زيد قايم واتضرب عمروا والحال انه هو اخوك بمعنى الانكار ضرب زيد في حال الاخوة لا تقول هل تضرب زيدا وهو اخوك لان هل لا تستعمل للانكار وازيد عندك ام عمرو ولا تقول هل زيد عندك ام عمرو فلان ام لا يقال الا الهمزة واثم اذا ما وقع امنتم به الا يدخل الهمزة على ثم العاطفة ولا تقول هل ثم اي ازمان وقت العذاب وقع اثم اذ ما وقع امنتم به وح لا ينفع الايمان واعلم انه اذا دخلت الهمزة على العواطف فصاحب الكشاف حمل على حذف المعطوف عليه فقدر في نحو اوكلما عاهدوا عهدا انبذوه اكفروا اوكلما عاهدوا عهدا الاية وذكر الشارح انها ليست بعاطفة على محذوف والا لجاز وقوعها في اول الكلام فتقتضي تقدم ما يكون معطوفا عليه ولم يجئ منه الا مبنيا على كلام مقدم فجعل قوله اوكلما عاهدوا عطفا على انزلنا وافمن كان على بينة من ربه اي افمن كان على بينة من ربه كمن يريد الحيوة الدنيا فهو مبتداء محذوف الخبر بدلالة ما سبق والجملة معطوفا على مقدر اي افمن كان مؤمنا كمن هو كافر افمن كان على بينة من ربه كمن يريد الحيوة الدنيا وامن كان ميتا فاحييناه فمن مبتدأ خبره محذوف تقديره كمن

مثله

مثله في الظلمات والجملة معطوفة على مقدر اي امن امن كمن لم يؤمن ومن مثله في الظلمات دون هل اي باستعمال الهمزة دون حروف الشرط ان ولو والما لها صدر الكلام لانها نوع من انواع الكلام وان للاستقبال وان دخل الماضي نحو ان ضربت ضربت ولو عكسه اي لو للمضي وان دخل في المستقبل نحو لو يطيعكم في كثير من الامر لعنتم ويلزمان اي ان ولو الفعل لفظا نحو ان يكرمني ولو طلعت الشمس او تقديرا نحو وان احد من المشركين استجارك ولو ذات سوار لطمتني ومن ثم اي لاجل انهما يلزمان الفعل قيل لو انك بالفتح لانه فاعل اي لكونه فاعلا باعتبار لزوم الفعل المحذوف هو لو اي لو ثبت انك قوله لانه دليل على ترتبه عما ذلك الدليل فلا يلزم متعلق من جنس واحد وانطلقت بصيغة الفعل موضع اي موضع منطلق الا للضرورة ليكون لفظ الفعل كالعوض بثبت المحذوف فايراد الفعل في الخبر لهذا الغرض مترتب على لزوم الفعل بعد لو وقوله اكرم بها خلة لو انها صدقت موعودها ولو ان النصح مقبول بصيغة الاسم محمول على تقدير ولو ان النصح امر مقبول فالجزم جامد و مقبول صفة الجز لا خبران او وارد على قول البعض وخبر انه ح لكونه منها باب ضعيف التاليف بمخالفة الجمهور وفيه ان الكلام الوارد وقيل وضع قاعدة النحو من العرب المولوف بغير تنبيها لا يكون ضعيفا ولا ممتنعا وان خالف الجمهور اد الكل بل شاذ وان كان الخبر جامدا جاز وقوع الاسم لتعذره اي الفعل نحو لو ان زيدا الرجل وقوله تعالى ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام ما واذا تقدم القسم احترازا عن صورة التوسط اول الكلام ظرف تقدم بتضمين الدخول

اي اذا تقدم القسم على الشرط داخلا اول الكلام والا فلا يصح ترك في لعدم كونه زمانا ولا مكانا مبهما على الشرط لزم الماضي اي لزم القسم ان يكون الشرط الواقع بعده ماضيا ولزم ذلك الشرط الماضي لانه لما انقطع عن عمله في الجواب فالتزم الماضي في الشرط لئلا يعمل فيه ايضا فيتوافق في عدم عمل الحرف لفظا او معنى بدخول لم على المضارع وكان الجواب للقسم لفظا وللشرط معنى ترجيحا للسابق مع كثرة الاستعمال مثل والله ان اتيتني مثال الماضي لفظا وان لم تأتني مثال الماضي المعنوي لاكرمنك وان توسط القسم بتقديم الشرط او غيره اي غير الشرط جاز ان يعتبر القسم او الشرط وان يلغى القسم او الشرط نحو قولك انا والله ان تأتني آتك بالجزم باعتبار الشرط جاز وان اتيتني فوالله لا آتيك باعتبار القسم والغاء الشرط وتقدير القسم كاللفظ اي القسم المقدر كالقسم الملفوظ وتقدير القسم كتلفظ القسم في اعتباره والغائه كما مر مثل والله لئن اخرجوا لا يخرجون والله ان اطعتموهم انكم لمشركون واما للتفصيل اي لتفصيل ما اجمله المتكلم نحو قولك جاءني اخوتك اما زيد فاكرمته واما بشر فاهنته واما خالد فقد اعرضت عنه وقد جاءت للاستيناف من غير ان يتقدمها اجمال نحو اما الواقعة في اوائل الكتب والتزم حذف فعلها اي اما لتضمنها معنى الشرط وعوض عن الفعل المحذوف بينها اي بين اما وبين فائها اي فاء اما جزء مما في حيزها اي في حيز جوابها وحيز فائها وهو اما مبتدأ نحو اما زيد فمنطلق واما معمول لما وقع بعد الفاء نحو اما يوم الجمعة فزيد منطلق اي زمان منطلق سواء

كان

كان ما بعدها مما يمتنع تقدم ما في حيزه عليه او لا وهذا مذهب المبرد واختاره المص وقيل هو اي ما بعد اما معمول الشرط المحذوف فيكون داخلا في الشرط مطلقا اي زمانا مطلقا سواء كان مرفوعا او منصوبا مثل اما يوم الجمعة فزيد منطلق بتقدير اما ان ذكر يوم الجمعة فزيد منطلق ورد بانه لو جاز نصبه بتقدير تذكره لجاز رفعه بتقدير حصل لكنه لم يجز وجاز زيد في اما زيد فمنطلق بتقدير مهما ذكر زيدا فهو منطلق لكنه لم يجز وقيل وهو قول المازني ان كان ما بعد اما جائز التقديم نحو اما يوم الجمعة وناخارج فمن اول اي فهو من القسم الاول اي هو جزء الجزاء والا اي وان لم يكن جائز التقديم فمن الثاني اي معمول الشرط المحذوف لضرورة امتناع كونه جزء الجزاء لامتناع التقديم نحو اما زيدا فاني ضارب لان ان انقطع ما بعدها عن العمل فيما قبلها وجوز ابو العباس المبرد وجعل له خاصة تصحيح التقديم مما يمتنع تقديمه حرف الردع كلا الردع المنع والزجر واما ردع المخبر نحو قولك كلا لمن قال فلان يبغضك او الطالب نحو قوله تعالى كلا بعد قوله رب ارجعون لعلي اعمل صالحا ومعنى كلا ليس كذلك وقد جاء بمعنى حقا نحو كلا ان الانسان ليطغى ولا يبعد كونه اسما لكن النحويين اتفقوا على حرفيته لكونه لتحقيق الجملة كان نحو ثم يطمع ان ازيد كلا انه كان لآياتنا عنيدا يحتمل الوجهين لكونها للردع ومعنى حقا التاء للتأنيث الساكنة احتراز عن المتحركة وانها تلحق التأنيث الاسم لا التأنيث المسند اليه تلحق الماضي نحو ضربت واكرمت هند لتأنيث المسند اليه للاتصال بينهما فان كان ظاهرا غير حقيقي فمخير واما الحاق علامة التثنية والجمعين

اى جمع المذكر والمؤنث فى الفعل عند الفاعل الظاهر بخلاف ضمير التثنية والجمع نحو الحاق
علامة التأنيث نحو قاما وقاموا وقمن اذ انك للدلالة على ان المسند
اليه مؤنث ضعيف اى فهو ضعيف لمزونه صورة تعدد الفاعل وجاء ذلك
فى الاسم والفعل نحوهما وبناه نحو او تعالوا وتعالوا ابلا ضعت وهذه العلامة
ليست بضمير بل حروف تميز لدلالة فى اول الامر على ان المسند اليه مثنى او مجموع
مذكر او مؤنث كتاء التأنيث يدل على ان المسند اليه مؤنث ويدل عليه
انه لو كان ضميرا لامتنع الواو فى غير العقلاء كما فى اكلونى البراغيث والنون فى المذكور
العقلاء نحو يعصرن اقاربه التنوين نون ساكنة وضعا فلا يرد تحريكها لالتقاء
الساكنين تتبع الآخر فى الوجود لا فى السقوط ونحو اب وواخ ودم تنوينه تابع
حركة الوسط لكنه بعدما صار آخرا بحذف الآخر نسيا منسيا لا لتأكيد الفعل
احتراز عن النون الخفيفة وهو اى التنوين للتمكن نحو زيد والتنكير صه
واف والعوض عن المضاف اليه نحو حينئذ اى واذا كان او حين اذ كان كذا
والمقابلة نحو مسلمات يرد توهم تنوين التمكن سوية حين تسميتك بها امرأة
حيث يمنع للعلمية والتأنيث والترنم وهى التنوين اللاحقة قافية الشعر
مطلقة او مقيدة نحو اقلى اللوم عاذل والعتابن وقولى ان اصبت لقد اصابن
وقاتم الاعماق خاوى المخترقن ويحذف التنوين من العلم حال كونه موصوفا
بابن حال كونه مضافا الى علم آخر تخفيفا لطول اللفظ وثقل العلم وكثرة الاستعمال

ويحذف

ويحذف الف ابن خطا للتخفيف فى الكتابة والدلالة على الامتزاج وقد حذفها
فى غير ذلك نحو قل هو الله احد الله الصمد فيمن قرأ من الشواذ وقوله ولا ذاكر الله
الا قليلا على الضرورة واما نحو قوله جارية من قيس بن ثعلبة فعلى الضرورة
نون التأكيد خفيفة ساكنة قدم الخفيفة وان كان فرعا لخفتها وثقيلة
مشددة مفتوحة مع غير الالف تختص مكسورة معها تشبيها بنون الاعراب
والتعادل بين ثقل الكسرة ودفعه سواء كان الالف للضمير او الف الزايدة فى
جمع المؤنث نحو اضربان واضربنان تختص نون التأكيد او كل واحد منهما و
الجملة مستأنفة بالفعل المستقبل الكائن فى الامر نحو اضربن والنهى نحو لا تضربن
والاستفهام نحو هل تضربن والتمنى نحو ليتك تضربن والعرض نحو الا تنزلن
بنا فتصيب خيرا والقسم نحو والله لافعلن وانما تختص النون بالمستقبل الموصوف
لانها وضعت لتأكيد الطلب والطلب انما يتعلق بالمستقبل الذى يكون امرا
او نهيا او نحوهما مما ذكر وشبه جوابات القسم بالمطلوب لدلالة القسم على
اعتبار بشأنه وزيادة اهتمام له كالمطلوب وقلت نون التأكيد فى النفى
نحو انت لا تفعلن تشبيها بالنهى ويلحق بالنفى قلما يقولن وربما يقولن لان
القلة تلحق بالعدم وحمل عليه للمضادة كثر ما يقولن ولزمت نون التأكيد
فى مثبت جواب القسم نحو والله لافعلن خلافا للكوفيين والاضافة
من باب جرد قطيفة وانما لزم لان القسم محل التأكيد فكره ان يوكد

الفعل بامر منفصل عنه وهو القسم من غير ان يؤكد بما يختص ويقبل به وهو
النون بعد صلاحه له **وكثرت** نون التاكيد **في مثل اما تفعلن** واما ترين
اى في الشرط المؤكد حرفه بما فاذا اكد الحرف قصد و لم تاكيد الفعل ايضا لئلا يتهم
المقصود من غيره وماقبلها اي نون التاكيد مع ضمير المذكرين وهو الواو
مع حال من قوله **مضموم** للدلالة على الواو المحذوفة للساكنين **ومع المخاطبة**
اى مع ضمير انت المخاطبة اي الانثى التي خوطبت **مكسورة** للدلالة على الياء
المحذوفة للساكنين **وفيما عداه** اي فيما عدا المذكور **مفتوحة** للخفة حقيقة
نحو اضربن او حكما نحو اضربانّ اذ الالف في حكم الفتحة او في حكم العدم لانها
نحو حاجز حصين لسكونها وضعفها ووضعا وماقبلها مفتوح والمراد اذا لم
يكن قبلها الف بدلالة قوله **وتقول انت في التثنية والجمع المؤنث اضربانّ
واضربنانّ** بزيادة الالف للفصل لئلا يجتمع النونات واغتفر التقاء الساكنين
التقائهما على حده باعتبار الالف والحكمي لحوق اللبس بالواحد في التثنية و
لزوم اجتماع النونات في جمع المؤنث بخلاف الالف **ولا تدخلهما** اي التثنية
والجمع المؤنث **الخفيفة** لانه لو ابقي فيهما الالف لزم التقاء ساكنين لا على حده
لعدم التشديد ولو حذفت لزم اللبس واجتماع النونين **خلافا** اي يخالف
بهذا القول خلافا **ليونس** فانه اجاز ذلك وجعل التقاء الساكنين معه مغتفرا
كما في الوقف وليس بمرضي عند الاكثر **وهما** اي النون الثقيلة والخفيفة **في غيرهما**

اي

اي في غير التثنية والجمع المؤنث حال كونهما **مع الضمير البارز** نحو اضربوا كاللفظ
المنفصل في حذف حرف العلة وتحريكها على المنفصل اي يجب ان يعامل اخر الفعل
مع النون معاملته مع الكلمة المنفصلة من الساكنة الصدر من حذف او تحريك
نحو اضربن واضربن واضربن وبيان حكم المعتلات عند اتصالهما وان لم يكن ضمير
بارز **فكالمتصل** اى فهما كالساكن المتصل وهو الف التثنية **ومن ثم** اي ولاجل
انه مع الضمير البارز كالمنفصل ومع الضمير البارز كالمتصل قيل هل ترين لانها
لما كانت مع غير الضمير البارز كالكلمة المتصلة كان زوال سكون الاخر لازما
فيعود ما حذف للسكون فيقال ترين بياء مفتوحة واشبهت الف التثنية
في الاتصال فلم يقل اللام معها نحو هل ترين وهل ترمين كما لم يقل مع الف التثنية
المتصلة نحو هل تريان وهل ترميان **وترون** بضم الواو لعدم كونها مدة صحيحة
يحذف لالتقاء الساكنين بل تحريكها كذلك في الكلمة المنفصلة الساكنة الصدر
كما يقال اخشوا القوم **وترين** بكسر الياء للساكنين كما في اخشي الله وهذه
امثلة المضارع واما امثلة الامر فقوله **اغزونّ** باعادة الواو المحذوفة لزوال
سكون الاخر فيما هو كالكلمة المتصلة كما اغزوا وارميا **واغزنّ** بحذف الواو
كما في اغزوا الجيش ولولا كان النون كالمنفصل لكان هذا من التقاء الساكنين
على حده لكون الاول مدغما والثاني مدغما فيما هو كالكلمة الواحدة بناء على الا
تصال **واغزن والمخففة تحذف للساكن** اى بملاقات الساكن بعده

١٦٣

نحو لا تهين الفقير علك ان تركع يوما والدهر قد رفعه اي لا تهين تشبيها بحرف المد

امتداد الصوت وحطا لها عن التنوين اللاحقة بالاسم واللام في للساكن

للوقت اي النون المخففة تحذف وقت ملاقاة الساكن بدليل عطف الظرف

عليه وهو قوله وفي الوقف فيرد اي اذا حذف في الوقف وان لم يكن

مفتوحا ما قبلها فيرد ما حذف لزوال التقاء الساكنين نحو اضربوا في اضربن

واضربي لانها لما اشبهت لحروف المد حذفت للساكنين ولم تحرك حذفت

في الوقت ايضا مثلها والمفتوح ما قبلها تقلب الفا للوقف نحو اضربن

يقال في الوقف عليه اضربا قياسا على التنوين في نحو زيدا وقوله الفا تمييز

او مفعول ثان بتضمن الجعل ذكر التنوين ونوني التاكيد المختص بالاخر

في اخر الكتاب ثم اذ النون المختصة باخر الفعل عن التنوين اذ الفعل

يستحق التاخير عن الاسم ثم حذف بحث النون با نقلابها الفا في الوقف

وهذا كما ترى من باب حسن الختم نظم بيدي اتمام جميع هذه الفوائد

ونظم هذه الفوائد الكاشفة الستور عن وجه المشكلات والمبعدة القيود

عن رقاب المعضلات المنطوية على حقائق الباب ارا المتقدمين المنطوية

على دقائق نتائج افكار المتاخرين الموضحة لغوامض الكتاب ومعضله والمفرقة

في افراد مجمله ومفصله حين بوزع البالغ تفقت احوال وفرط الملال وتشتت

لكن جعلت جلن حكمة قد وقع الاتمام وصففني الفوز به المرام بحمد الله الملك العلام

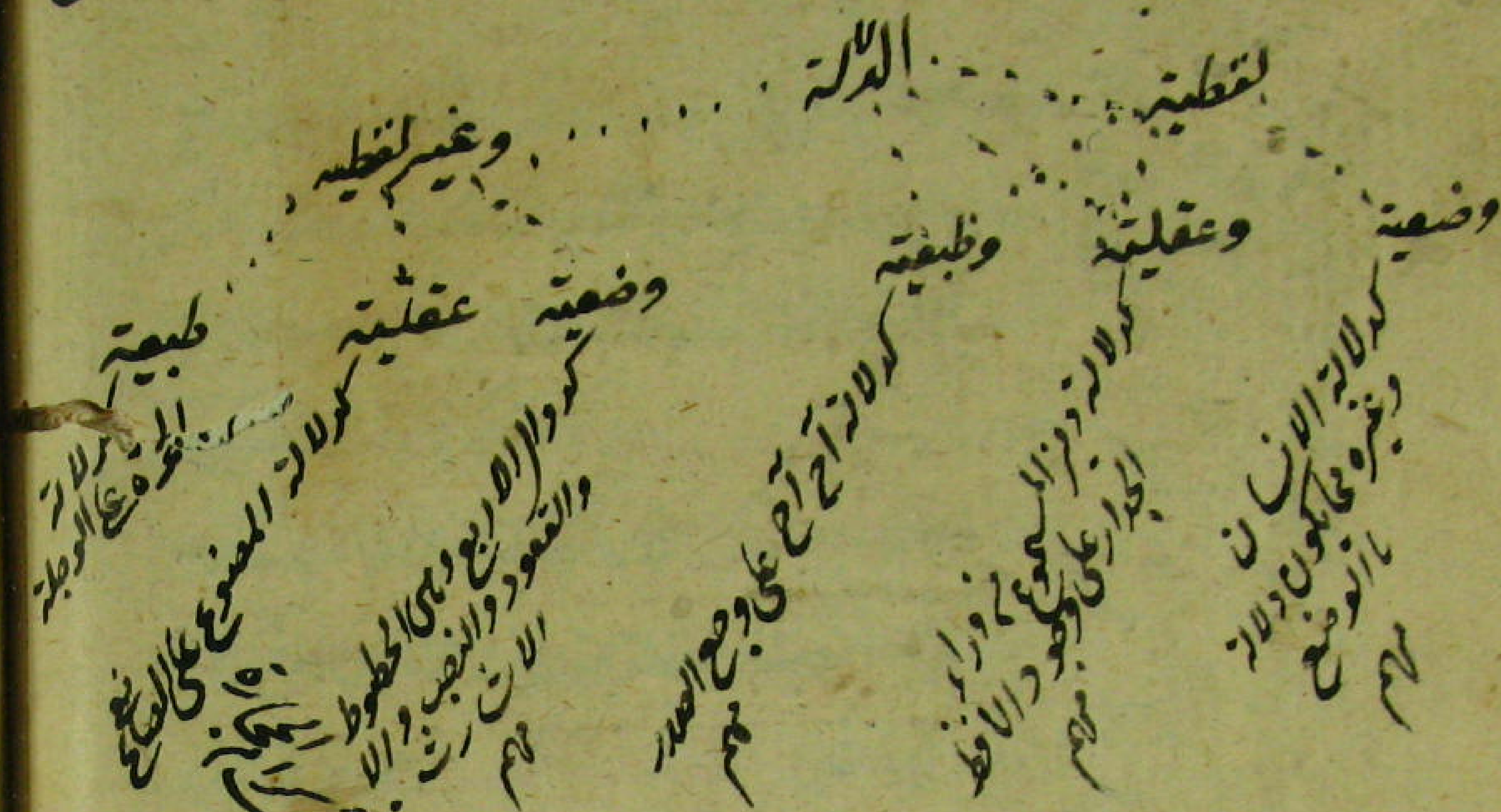
تم

تعريف الاحسان
ان تعبد الله كانك تراه وان لم تكن تراه فانه يراك

١٤٣

قال النبي عليه السلام

خلق الله تعالى اربعة لاربعة خلق الدنيا للعبرة لا للعمارة العمر للتعبد لا للتنعم والمال للانفاق لا للامساك العلم للعمل لا للمفاخرة والمجادلة صدق رسول الله وصدق حبيب الله



تعريف اللفظ الدال بالوضع يدل على تمام ما وضع له ان كان له جزء وعلى ما يلازمه في الذهن بالالتزام كالانسان فانه يدل على الحيوان الناطق بالمطابقة وعلى جزءه بالتضمن وعلى قابل العلم وصنعة الكتابة بالالتزام

تعريف مفرد اللفظ اما مفرد وهو الذي لا يراد بالجزء منه دلالة على جزء معناه كالانسان والمؤلف وهو الذي يراد بجزء منه دلالة على جزء معناه والمفرد اما كلي وهو الذي لا يمنع نفس تصور مفهومه من وقوع الشركة فيه كالانسان وجزئي وهو الذي يمنع نفس تصور مفهومه كزيد وعمرو وذلك

تعريف تمييز التمييز ما يرفع الابهام المستقر عن ذات مذكورة او مقدرة

انت راكبا
حاجم حدبا
دافود حلا
وقفيزان برا
مثل منوان غنما
احسن وجها

اسود شعرا
احسن علما